بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

قضايا الخلاف النحوي في العصر الحديث في المشرق العربي

إعداد الطالب

سميح أحمد مقدادي

الرقم الجامعي

٢٠٠٢٣٢٠٠٠٣٥

إشراف الأستاذ الدكتور

علي توفيق الحمد

قضايا الخلاف النحوي في العصر الحديث في المشرق العربي

Matters of syntactic opposition in modern age in the arab east.

إعداد الطالب

سميح أحمد محمد مقدادي

بكالوريوس لغة عربية- جامعة اليرموك-١٩٩٨م

ماجستير لغة عربية (لغة ونحو) - جامعة اليرموك- ٢٠٠٢م

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في الفلسفة

تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك

وقد وافق عليها

أ.د علي الحمد..مشرفًا ورئيسًا.

أستاذ اللغة والنحو- جامعة اليرموك

أ.د سمير ستيتية...عضوًا.

أستاذ اللغة والنحو- جامعة اليرموك

أ.د محمود حسني مغالسة...عضوًا.

أستاذ اللغة والنحو- الجامعة الأردنية

أ.د عبد الكريم مجاهد...عضوًا.

أستاذ اللغة والنحو - الجامعة الهاشمية

د. عبد الحميد الأقطش...عضوًا.

أستاذ مشارك اللغة والنحو- جامعة اليرموك

٢٠٠٦/٨/١٥م

الإهداء

إلى أرواح شهداء الأمّة

الفصل الثاني: في الجملة الفعلية ومتعلقاتها ١٧٧

أولاً: الفعل المضارع.. ١٧٨

ثانيًا: الفاعل.. ١٩٢

ثالثًا: المفاعيل.. ١٩٦

رابعًا: الحال... ٢١٢

الفصل الثالث: قضايا متفرقة ٢٢٠

أولاً: العلم.. ٢٢١

ثانيًا: الممنوع من الصرف.................................... ٢٢٥

ثالثًا: العدد... ٢٣٢

رابعًا: الاستثناء... ٢٣٤

خامسًا: النداء... ٢٤٠

سادسًا: الاشتغال.. ٢٤٥

سابعًا: التنازع... ٢٤٨

ثامنًا: التوابع.. ٢٥٢

تاسعًا: الشرط.. ٢٦١

عاشرًا: التعجب.. ٢٦٥

الخاتمة: ٢٦٧

الفهارس الفنية ٢٦٩

فهرس الآيات القرآنية: ٢٧٠

فهرس الأشعار: ٢٧٣

فهرس الأعلام: ٢٧٤

المصادر والمراجع: ٢٧٩

الملخص باللغة العربية: ٢٩٢

الملخص باللغة الإنجليزية: ٢٩٣

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة..	١
الباب الأول: في المنهج	٥
الفصل الأول: قضايا تأسيسية	٦
أولاً: جمع اللغة................................	٧
ثانيًا: التأليف النحوي................................	٢٠
ثالثًا: تأثر النحو العربي بلغات الأمم الأخرى وعلومها...............	٢٩
رابعًا: القاعدة النحوية والأداء اللغوي........................	٤٠
خامسًا: المدارس النحوية................................	٥٣
الفصل الثاني: قضايا نحوية	٦٤
أولاً: أقسام الكلام	٦٥
ثانيًا: البناء والإعراب................................	٧٦
ثالثًا: الحركات الإعرابية................................	٨٣
رابعًا: الجملة................................	٩٨
خامسًا: العلة النحويّة................................	١٠٧
سادسًا: العامل النحوي................................	١١٥
سابعًا: القياس النحوي................................	١٢٦
الباب الثاني: في التطبيق	١٣٧
الفصل الأول: الجملة الاسمية ومتعلقاتها	١٣٨
أولاً: المبتدأ................................	١٣٩
ثانيًا: كان وأخواتها................................	١٤١
ثالثًا: المشبهات بليس................................	١٥٥
رابعًا: إن وأخواتها................................	١٦٢
خامسًا: لا النافية للجنس................................	١٧١

المقدمة

يتناول هذا البحث موضوع الخلاف النحوي في العصر الحديث، وقد كانت هذه القضية محط أنظار النحاة في الفترة المبكّرة لوضع النحو وما تلا ذلك من عصور، وكان لمظاهر هذا الخلاف أثرٌ بالغ في من جاء من النحاة بعد ذلك حتى أيامنا هذه.

ويبدو أن النحاة المحدثين قد شعروا أن قضايا هذا الخلاف مازالت في حاجة إلى متابعة مستأنفة، فجهدوا في استقصاء هذه القضايا ما وسعهم الجهد، وصدروا في ذلك عن مناهج للبحث مختلفة، فوسعوا بذلك آفاق النظر في تلك القضايا، الأمر الذي أدى إلى خلاف بينهم في المنهج والأصول النحوية، والأحكام الفرعية.

وقد وردت جزئيات هذا الخلاف متناثرة في تضاعيف تناولهم لقضايا أخرى من مثل: (الإعراب والعامل والعلة)، وغيرها من الموضوعات.

ولم يقم أحد من الباحثين بجمع ظواهر هذا الخلاف في بحث مستقل في ما أعلم، بل بقيت تلك الظواهر أشتاتًا متفرقة في حاجة إلى من يجمع نثارها، ويلمُّ ما تَنَثَّر من أجزائها.

وقد كانت هذه الحاجة هي الباعثَ الحثيثَ الذي حداني على اختيار هذا الموضوع عنوانًا لأطروحة الدكتوراه.

وقد اقتصرت على ما صدر من قضايا الخلاف عن النحاة في المشرق العربي، وبالتحديد (مصر وسوريا والعراق والأردن وفلسطين)، مع التعريج أحيانًا على بعض البحوث المنشورة في مجلات الخليج العربي.

ويتحصل مضمون البحث على مقدمة وبابين:

١- **المقدمة**: تمّ فيها تناول مسوغات الكتابة في الموضوع، وأهميّة البحث، وما يشتمل عليه من أبواب وفصول. كما تتضمّن الإشارة إلى أهمّ المصادر والمراجع التي تمّ الاستناد إليها في تحقيق مقاصد هذه المعالجة.

٢- **الباب الأول**: القضايا الخلافية المنهجية، وفيه تم التركيز على القضايا المنهجية الأصولية الكبرى، وهو ينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: قضايا تأسيسية.

الفصل الثاني: قضايا نحوية.

٣- **الباب الثاني**: القضايا الخلافية المتعلقة بالتطبيق و المضمون، أي مسائل الخلاف، كما درج على تسميتها النحاة القدامى، ومنهم الأنباري.

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول: في الجملة الاسمية وما يتعلق بها.

الفصل الثاني: في الجملة الفعلية ومتعلقاتها.

الفصل الثالث: قضايا متفرقة.

وحري بالذكر هنا أنّني كنت أنوّه، عند تناول أيّ قضية خلافية بين المحدثين، بوجه الخلاف بين هؤلاء المحدثين من جهة والمتقدمين من جهة أخرى.

أمّا بالنسبة إلى الدراسات السابقة، فإنّه يمكن القول بأنّها اقتصرت على إشارات في أطواء بحوث لم تكن تهدف إلى معالجة موضوع الخلاف نفسه، ولكنّها تضمّنت على الخلاف كجانب من جوانب الدراسة، ولم ينتظم هذه الإشارات، على وفق ما أعلم، بحث جامع مستقل.

وقد كان معتمدي من المصادر والمراجع كبيرًا، إلا أنني أخص بالذكر من بين تلك المصادر والمراجع ما يلي:

١- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري.

٢- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى.

٣- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد عرفة.

٤- دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب.

٥- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن.

٦- النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي.

٧- في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي.

٨- الاستقراء في النحو، عدنان سلمان.

وبعد فإنّه ينبغي لي في نهاية هذا التطواف في المقدمة أن أزجي الشكر كلّ الشكر إلى الأستاذ الدكتور علي الحمد، الذي تعهد هذا البحث بالعناية والرعاية منذ أن كان بذرة إلى أن استوى على سوقه.

ولا يفوتني أنْ أشكر من أعماق قلبي هذه الصفوة من الأساتذة الفضلاء الـذين تفـضلوا بالموافقة على مناقشة الموضوع مما يسهم في إغنائه ووضعه في الصورة النهائية المطلوبـة، وهم:

الأستاذ الدكتور: سمير ستيتية – جامعة اليرموك.

الأستاذ الدكتور: محمود حسني مغالسة– الجامعة الأردنية.

الأستاذ الدكتور: عبد الكريم مجاهد– الجامعة الهاشمية.

الدكتـور : عبد الحميد الأقطش– جامعة اليرموك.

كما لا يفوتني أيضًا أنْ أشكر الزميل الدكتور عطا موسى، لما قدمـه لـي مـن عـونٍ وملاحظاتٍ كثيرةٍ نافعة. ومسك الختام لهذه المقدمة، أتوجه إلى الله تعالى العلي القدير داعيًـا أنْ يمنحني رشادًا وتوفيقًا إلى أهدى سبيل، إنّه على ما يشاء قدير.

الباب الأوّل

في المنهج

الفصل الأوّل

قضايا تأسيسيّة

أولاً: جمع اللغة

تعرّض منهج جَمْع اللغة الذي اتّبعه اللغويون المتقدمون واستندوا إليه في وضع قواعدهم لنقد المحدثين، إذ قلّما وُجِدَ من يدافع عنه، وكان المحور الذي دار حوله هذا النّقد هو تحديد القدماء لما يُسمّى بعصر الاحتجاج من حيث الزّمن، واقتصار النحاة على عدد من القبائل التي أخذوا عنها لاعتبارات تعود إلى سلامة اللغة، وعدم تأثرها بغيرها وخلوّها من اللحن.

ويحاول البحث سرد المآخذ التي سجلها هؤلاء المحدثون على منهج القدامى في جمع اللغة، مع نسبة كلّ رأي إلى صاحبه وهذه المآخذ هي:

١- طول المدّة الزمنية التي حَدَّد بها النحاة عصر الاحتجاج، إذ إنّها بدأت بمئة وخمسين سنة قبل الهجرة، وامتدّت إلى مئة وخمسين بعدها، كما أنّ هذا الزمن قد يستمرّ حتى نهاية القرن الرابع الهجري في المناطق التي تتّسِم بالبداوة، ولم تصل إليها الحضارة حتى زمن متأخر.

يرى عبد الوارث سعيد تحديد النحاة زمن الاحتجاج بهذه المدّة الطويلة من الأمور التي تُعاب في عملهم، فلاشكّ أنّ لغة القبائل التي أخذوا عنها قد تطورت في خلال تلك الفترة الممتدّة[1].

ويُؤكّد الفكرة نفسها مصطفى السنجرجيّ، فيرى أنّ دراستهم شملت مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية[2]. أمّا تمّام حسان فيرى أنّ النحاة لم يفرّقوا بين شعر امرئ القيس وشعر إبراهيم بن هرمة، ولا يعترفون بما حدث من تطور خلال تلك الفترة، فرُوَاة اللغة نظروا في

(١)انظر: عبد الوارث سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ٢٩.

(٢) انظر: مصطفى السنجرجي، المذاهب النحوية، ص ١٢٧.

ألفاظها وطرائقها وأشاروا إلى الغريب والمجهول الذي بَطُل استعماله، وإلى الدخيل الذي طرأ[1].

ويضيف حسان أنّنا إذا حكمنا على منهج النحاة في تحديد الزمن من منظور المنهج الحديث (الوصفي) وجدنا أنّ هذا المنهج لا يرتضي تناول اللغة في طورين من أطوارها كالجاهليّ والإسلاميّ؛ لأنّ تحوّل النظام من صورة إلى صورة يجعله نظامين لا نظامًا واحدًا[2].

٢- أنّ المتقدمين عند جمعهم للغة خلطوا بين اللهجات ومستويات الأداء، ولم يصنّفوها أو يميّزوها من بعضها عند وضعهم للقواعد، مما أدّى إلى وجود الكثير من المسائل والكثير من الفروع للمسألة الواحدة. يرى الدكتور خليل عمايره أنّ النِّقاط التي أدّت إلى وَهَن نتائج النحويين الخَلْط في مرحلة الجمع، فقد قاموا بجهْد عظيم في جمع مادة الاستقراء في البادية، لكنّهم لم يفصلوا بين ما وردهم من هذه القبيلة أو تلك؛ فظهر هذا الخلط في قواعدهم، فاستوعبت القواعد عددًا كبيرًا من الشواهد المتماثلة. وما لم يحقق شرط المماثلة سمّوه شاذًا، مع أنّه وارد عن العرب الأقحاح الفصحاء، فلو تمّ تصنيف ما جاء من كلّ قبيلة على حِدَة لكان من الممكن تخريج تلك الشواهد التي لا تخريج لها إلا بأنّها شاذّة، فالشاعر كان يدرك الفوارق في لهجات القبائل؛ لذلك كان ينشد في الأسواق باللغة الأدبية المشتركة ، وفي قبيلته كان ينشد حسب ما يتّفق ولهجتهم وعاداتهم اللغوية.

---

(١)انظر: تمام حسان، الأصول،ص ١٠٨

(٢) انظر:المرجع السابق،ص ١١٠.

فَوَصل مِثْل هذا الشعر إلى النحاة، فحكموا عليه بالشذوذ، فهو شاذٌ من منظور اللغة المشتركة موجود في لهجة الشاعر الأصلية[1].

ويقول السنجرجي إنّ النحاة تناولوا عِدّة لهجات فخلطوا بينها وحاولوا إيجاد نحو عام. أمّا علماء اللغات الأخرى فلم يفعلوا ذلك في وَضْع قواعد لغتهم. ومثّل على ذلك باليونانية التي اعتمد علماؤها أوْضَح لَهْجة فيها وَعَدّوها المقياس السّليم للغة، وكذلك كان الأمر في اللاتينية، وفي اللغات الحديثة كنحو اللغة الفرنسية. فعلى الرّغم من وجود دعوات نادت بأهميّة لهجة قريش، استمرت اللهجات العربية الأخرى يُعتَرف بفصاحتها[2].

ويؤكّد هذا العيب عبد الوارث سعيد قائلاً إنّ النحاة قاموا بـ" تحديد قبائل بذاتها لأخذ اللغة عنها والإعراض عن سواها، ولم يكن ذلك التحديد قائمًا على أساس من المستوى اللغويّ بقدر ما كان حرصًا على أنْ تكون اللغة المأخوذة عربية خالصة من التأثيرات الأجنبية. ومن ناحية أخرى فإنّ توسيع دائرة الأخذ لتشمل ست قبائل-هي تميم وقيس عيلان وأسد وهذيل وكنانة وطيّئ- كان أيضا من مصادر عيوب النحو وصعوباته؛ لأنّ لغات هؤلاء جميعًا تختلف بينها في قليل أو كثير، كما قد تختلف عن باقي القبائل الكثيرة التي لم يأخذوا عنها"[3].

ويسجل الخطأ نفسه عبد الرحمن بن العارف الذي يرى أنّ جمع اللغويين للمادة اللغويّة من لهجات شتّى لقبائل متعدّدة، ثُمَّ أَخْذَ النحاة عنهم أدّى بهم إلى الخلط بين مستويات الأداء اللغويّ، ومن ثَمَّ انعكس هذا على القاعدة النحويّة، فلم يفرّقوا بين ما هو مستوى لهجي وما هو مُنتَمٍ إلى اللغة الفصحى؛ مما أدّى إلى اعتبار الفصحى هي لهجات القبائل على تعدّدها وطول الزمن بها، وأدّى ذلك إلى تعدّد الأوجه في المسألة الواحدة واختلاف

---

(١) انظر:خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٣٠- ٣٢.

(٢) انظر: مصطفى السنجرجي، المذاهب النحوية، ص ١٢٨- ١٢٩.

(٣) عبد الوارث سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ٢٩.

التوجيهات لكلّ وجه، وأنْ يتولّد عن القاعدة الواحدة العامة قواعد فرعيّة، وتكثر الاستدراكات والاستثناءات والاحترازات ، فلو فُصِل بين ما هو لهجيّ وما هو فصيح وَوُضِع لكلّ مستوى قاعدة خاصة به ، لكان ذلك أجْدى وأنفع للدرس النحويّ(١).

٣- إنّ الجمع الذي قام به اللغويون والنحاة لم يكن كاملاً ولا جادّا، فكان لذلك أثره في استقراء اللغة، ومن ثَمّ استنباط القواعد.

يبيّن أمين الخولي أنّ جمع المتقدمين لمادة اللغة التي كانت مَوْضِع الدرس النحويّ لم يكن جمعًا جادّا شاملاً مستوفيًا، إذْ تَشْعُر أنّ أخبار خروج النحاة إلى البادية واتصالهم بأهلها لم تَكُن تدلّ على خروج جادّ، ولا يُقْصَد به الجمْع بمعناه الذي يُرَادُ منه استيعاب اللغة وجمع مادّتها واستقراؤها.

كما أنّ القادمين من البادية لم يكونوا من الكَثْرَة بحيث يُحْدِثون أثرًا واضحًا في الرواية، كما أنَّ ذلك لم يَدُم إلا لفترة قصيرة في العصر الأمويّ . مثل هذا القصور في الجمع أقرّه الأقدمون كابن سلام الذي يرى ذهاب أدب كثير لم يَجِئْنا منه شيء ، يضاف إلى ذلك أنّ جَمْهَرة الآثار النثرية ضاعت بسبب طبيعتها وعدم سهولة حفظها، هذا النقص في الجمع أدّى إلى نقص في النحو لا يُنْكَر(٢).

ويرى خليل عمايرة أنّ هذه النقطة كانت من أسباب وَهَن بعض النتائج التي انتهى إليها النحاة إذ إنَّهم اقْتَصَروا في جمعهم على قبائل مُعَيّنة، ورفضوا غيرها بحجّة أنَّها لها

(١) انظر:عبد الرحمن بن العارف، اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، ص ١٨٧.
(٢) انظر:أمين الخولي، مناهج تجديد النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص ٧٥- ٧٦.

علاقة تجارة أو مُجَاورة مع غير العرب، مما جعل قواعدهم مُحدّدة لا تَجِد فيها تفسيرًا للظواهر التي تُوْجد في غير لهجات هذه القبائل[1].

وهذا الرأي لخليل عمايره يتناقض مع كلام له سنورده في موضع آخر من دراسة هذه القضية[2].

ونتجت عن هذا الاستقراء الناقص للغة في رأي عبد الجبار نايلة ظاهرة تَخْطِئة النحويين بعض العرب، يظهر ذلك في حصر السماع في قبائل معينة عَدّوها فصيحة، يقول في هذه الظاهرة :" ومن أسبابها أنّ استقراء اللغويين والنحويين للغة كان ناقصًا، ولاسيما استقراء البصريين، إذ حصروا سماعهم في قبائل معينة عدّوها فصيحة"[3].

٤- هذا المأخذ ينطلق من أنّ عملية الجمع التي حُدّدت بزمانٍ ومكان تنطلق من فِكْرة القول بصفاء اللغة في عصر دون آخر.

يرى أنيس فريحة أنّ النحاة حين اعتمدوا القياس كان عليهم أنْ يتخلّوا عن السماع، لأنّ القياس ثورة على القَول بصفاء اللغة وصحتها في عصرٍ مُعيّن أو جيل مُعيّن من الناس، فلا مُسوّغ عِلْميًّا لهذه الدعوة؛ لأنّ الحس اللغوي أو البلاغة في التعبير لا يَقْتَصر على عصر أو جيل[4].

---

(١) انظر: خليل عمايره، في النحو اللغة وتراكيبها، ص٣٠- ٣٢.

(٢) انظر: هذا البحث، ص ١٦.

(٣) عبد الجبار نايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، مجلة المجمع العلمي العراقـي،آذار ١٩٨٦، ص ٣٢٤.

(٤) انظر: أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ص ٨.

٥- إنّ جمع اللغة في ظلّ التحديد الزماني والمكاني أدّى إلى ضَياع الكثير من مادّتها ، ويرى إبراهيم السامرائي أنّ تحديد القبائل التي أَخَذَ عنها النحاة أدّى إلى تَضْيِيق الرّقْعة التي اعتمدوا عليها في الأخْذ، ممّا أدّى إلى استبعاد الشيء الكثير من كلام العرب عن قواعدهم ؛ فلجأوا إلى التأويل والتعليل، ليَرُدّوا المسائل الخارجة إلى قواعدهم فوصلوا إلى مَنْهَج القياس(١) .

ويُؤكّد الفكرة نفسها عباس حسن حين يقول:" ومن هذا ندّت كلمات أصيلة، وأساليب كثيرة صحيحة عما جمعه اللغويون، وفاتهم ذخر لغوي وافر؛ بسبب اقتصارهم في جمع اللغة على بعض القبائل دون بعض، بل على القليل دون الكثير؛ ومن ثَمّ فات الرعيل الأوّل من النحاة كثير من منابع الأخذ، ومراجع الاستنباط كشفت عنه الأيام بعد ذلك، فأثبتت تقصير اللغويين، وقصور النحو المؤسس على ما جمعوه"(٢).

٦- إنّهم (أيْ النحاة) قد أخذوا لغة الجزيرة العربية وتركوا غيرها، يرى محمد سامي أنور أنّ النحاة استبعدوا لغة القبائل التي تسكن على أطراف الجزيرة العربية؛ لأنّها قريبة من السواحل أو مجاورة لغير الناطقين بالعربية. ويضيف أنّ اللغة تَنْعكس في الاستخدامات اليومية التي هي من مظاهر حضارة الفرد وتفكيره وسلوكه ، فقد توقعوا أنْ تُعَبِّر حضارة الجزيرة عن حضارة الأماكن الأخرى، ولم يسمحوا بأيّ تَنَوُّع في الاستخدام في الحضارات التي استُخْدِمت فيها العربية، كما أنّ قواعدهم لم تَسْمَح للاستخدام اللغويّ بالتنوّع والتطوّر حسب تطوّر الحضارة والفكر البشريّ واحتكاك اللغات ببعضها(٣).

---

(١) انظر:إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ٤٠.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٧٦- ٧٧.

(٣) انظر: محمد سامي أنور، العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الظواهر اللغوية، مجلة حصاد،١٩٨١م، ص ١٣.

ويشير إلى الفكرة نفسها عبده الراجحيّ حين يقول:" يقرر الوصفيون أنّ هذا الأصل من أصول النحو العربي جعله نحوًا لا يمثّل العربية، وإنّما يمثل جانبًا واحدًا منها، فهو لا يُصَوّر إلا هذه العربية التي حددّوها مكانًا و زمانًا، ومعنى ذلك أنّه نحو ناقص لا يُقَدِّم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة"(١).

٧- إنّ هذا التحديد الزمانيّ والمكانيّ قتَل إمكانيّة تطوّر هذه اللغة ، ويرى هذا الرأي محمد سامي أنور فيقول:" نجح هذا الاتجاه لحدّ بعيد في بَدْء الدراسات النحويّة العربية، لكنّه استبعد إمكانيّة تطوّر اللغة باستمرار، وحاول تقنينها حسب فَتْرة معيّنة في تاريخها، مع أنّ اللغة قُدْرَة خلاقة تتجدّد باستمرار، حيث تنقرض بعض الأساليب، كما تولد أساليب جديدة"(٢).

هذه هي المآخذ التي سجّلها المحدثون على منهج المتقدمين في جمع اللغة، لكنّهم التمسوا لهم العُذْر، فعَزَوا ما أخذوه على منهجهم إلى طبيعة العصر وأمور أخرى.

يقول عبده الراجحي:" والحق أنّ هذا الجانب يتبع ما أوضحناه في النقطة السابقة؛ ذلك أنّ القصد إلى فَهْم النص القرآني هو الذي أدّى إلى تحديد مستوى لغوي معيّن، وهو الذي أدّى إلى تحديد مكان وزمان لهذا المستوى. إنّ النحاة لم يَذْكُروا أنّهم يُقَعّدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في كلّ شأن، والتي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان، وإنّما هم يؤكّدون أنّهم يقعّدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن، فالبحث عن نقاء اللغة وفصاحتها كانت غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي"(٣).

---

(١) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٥١.

(٢) محمد سامي أنور، العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الظواهر اللغوية، مجلة حصاد، ١٩٨١م، ص ٤٣.

(٣) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٥١.

كذلك يقول السنجرجي:" للغة العربية ظروفها الخاصة التي جعلت قدامى النحاة ينهجون هذا المنهج في وضع قواعدهم، وعلى الذين ينحون عليهم باللائمة أنْ يراعوا هذه الظروف، وأكبر ظني أنّهم لو فعلوا لخففوا من حدة نقدهم، واعتَرفوا لهم بالفضل لما بَذَلُوه من جهود جبّار في خدمة اللغة"(١).

ويقول عبد الجبار نايلة:" وكان تشددهم في السماع تضييقهم من رُقْعة مناطقه سبب نقص استقرائهم، وقد دفعهم إلى ذلك غَيْرتهم على اللغة وحبهم الجَمّ لها، ورغبتهم في أنْ تسير على سنن مستقيمة لا تحيد عنه"(٢).

أمّا الدكتور تمام حسان فإنّه يجعل من إمكانية الاعتذار عن النحو في الانتقاء الزماني والمكاني بما يأتي(٣):

أ- أنّ الفارق الزمني بيننا وبينهم يعطي المحدثين من تجارب القرون السابقة ما لم يتهيأ مِثْله للنحاة العرب الذين كانوا طلائع هذا العمل، وعُذْر الطليعة دائمًا أنّه حسبه إضاءة الطريق وتمهيدها بالوسائل المُتاحة، دون أنْ يكون في ذلك عَالَة على حِكْمَة موروثة عن السابقين، وبهذه الحقيقة يبدو قصور النّحاة كأنّه لم يكن.

ب-أنّ نِسْبة القصور إلى النحاة لا تستقيم على إطلاقها؛ لأنّهم لم يشافهوا امرأ القيس وابن هرمة في وقت معًا لتقوم عليهم الحجة، بل إنّهم لم يشافهوا أيّا من الشاعرين، فاعتمدوا على مادّة مكتوبة لديهم لا تُفَرّق سطورها بين لهجتي الشاعرين، وقد كان عليهم أنْ

---

(١) مصطفى السنجرجي، المذاهب النحوية، ص ١٣٢.

(٢) عبد الجبار نايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقــراء، مجلــة المجمــع العلمــي العراقــي، ذار ١٩٨٦اص ٣٢٦.

(٣) انظر: تمام حسان، الأصول، ص ١١١.

يلاحظوا الفرق بين اللهجتين وقد فعلوا، وبذلك يكون عملهم منسجمًا والظروف التي صادفتهم.

بقي علينا أنْ نتوقف عند ثلاث نقاط مهمّة في هذه القضية وهي:

الأولى: أنّ المحدثين لم يتّفقوا على تخطئة المتقدمين فيما يتعلق بالزمن الذي حُدّد لجمع اللغة، إذ ينقل لنا عباس حسن[1] قرارًا لمجمع اللغة العربية يفيد بأنّ من يوثق بعروبتهم هُمْ عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من الجزيرة إلى آخر القرن الرابع، ثُمّ يُدافع عباس حسن عن هذا القرار قائلاً: وقد رفض بعض المحدثين هذا القرار؛ لأنّه لا يَستَشهد بزعماء البيان، كأبي تمام و الجاحظ والمتنبي والبحتري والمعري وابن خلدون وشوقي.... الخ.

ويرد حسن عليهم بأنّ هؤلاء لا يستحقون اللقب إلا إذا صحت لغتهم واستقام لسانهم ، ولا يكون هذا إلا إذا جَروا على النَّمَط العربي السليم واتبعوا أصوله، ومتى فعلوا ذلك صاروا عربًا بلغتهم ، وتماثلت اللغات حتى صارت لغة واحدة، وأصبح كلام الزعماء منسوبًا إليهم في الظاهر، أمّا الواقع فمفرداته وضَبْطها وطريقة ترتيبها ونَظْم تأليفها منسوب إلى العرب الأوائل ، فهم والعرب سواء في ذلك، وبهذا تتحقق شرائط الجمع فيهم وينطبق عليهم قراره، إذا لم يَخْلِقوا شيئًا لا يعرفه لسان العرب، فالهدف من التحديد هو صيانة اللغة من الخطأ وهو تيار العُجْمة، وهؤلاء الزعماء نزهوا ألسنتهم عن الخطأ، ولو تهاونوا في ذلك لما تحققّت لهم الزعامة.

---

(١) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٢٤-٢٦.

يضاف إلى ذلك أنّ مؤهلات الزعامة الأدبية والتوثيق اللغويّ لا ضابط لها كي يُحكَم به بين شخص وآخر، فلو فُتِح باب التوثيق بحجّة الزعامة الأدبية أو اللغوية بلا تقييد وتحديد لدخل في ذلك من هَبَّ ودَبَّ وعمت الفوضى.

والمتتبع لهذا الكلام يلاحظ أنّ عباس حسن كأنّه يقبل الاستشهاد بكلام من سماهم زعماء البيان، ثُمّ يعود ليُغلِق هذا الباب؛ بحجّة أنّه لا تتوافر للزعامة مقاييس صارمة تمكّن من تحديد من يستحقها، وبهذا يكون عدم الأخذ عن هؤلاء هو الأسلم. لم يصرّح عباس حسن برأيه هذا بشكل واضح حاسم، بل يُفهم من التدقيق بكلامه.

الثانية: أنّ المحدثين لم يتّفقوا على أنّ المتقدمين قد حددوا قبائل معينة يأخذون عنها اللغة، نجد هذه الفكرة عند خليل عمايره[1] الذي يُشَكّك بأنّ النحاة الأوائل وعلى رأسهم الخليل قد وضع تحديدًا مكانيًا لأخذ اللغة في مرحلة التقعيد، إذ لم يذكر هذا نَصٌّ قديم، ولم يَرِد عنه أنّه وضع معايير مكانية تحدد القبائل المأخوذ بلسانها، فأوّل نَصٍّ ذَكَر ذلك ما يُنسَب إلى أبي نصر الفارابي في كلام نقله عنه السيوطي.

ثم يشكّك عمايره بالنص قائلاً: لقد اختلط الأمر على السيوطي مستندًا إلى مقابلة ما قاله السيوطي بما هو موجود في كتاب الفارابي نفسه، إذ إنّ الكلام ليس متطابقًا تمامًا، كما أنّ الكلام عند الفارابي حول القبائل لا يُلمح أنه عن التقعيد النحويّ، بل عن اللغة وغَريبها وفصيحها. ويضيف أنّ النصين يفترضان العُزلة وقِلّة الاختلاط قاعدة للفصاحة، رَغْم أنّ قريشًا، وهي الأفصح برأيه، كانت موضع اختلاط دائم من نواحٍ تجارية ودينية واجتماعية، فقريش أفصح القبائل على الإطلاق، تَمّت لها فصاحتها من خلال اختلاطها بوفود القبائل الأخرى، وهو أمر يُجْمِع عليه العلماء، فكيف تكتسب قريش فصاحتها من الاختلاط بينما تكون

---

(١) انظر: خليل عمايره، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص ١٨- ٣٤.

العزلة سببًا في فصاحة القبائل الأخرى؟! ثمّ يستشهد بِنَصٍّ لابن خلدون مفاده أنّ قريشًا كانت بِمَعْزِل عن الاختلاط بالعجم فقط، أمّا اختلاطها مع القبائل العربية فقد أعطاها قوّة لغوية وليس العكس.

بعد هذا الكلام عن قضية الاختلاط يعود عمايره إلى تأكيد فكرته السابقة القائلة بأنّه لا وجود لنص يثبت اعتماد الخليل للغة قبائل دون أخرى، ومن ثَمّ يكون القَول بفكرة القبائل الست ضربًا من الوَهْم العِلْمِيّ يَرْجِع إلى نَصّي الفارابي والسيوطي، فكيف إذا عرفنا أنّ وفاة الفارابي كانت في (٣٢٩هـ)، والسيوطي في (٩١١هـ)، في حين أنّ وفاة واضع النحو (الخليل) في (١٧٠هـ).

ويستدلّ على وهْم الباحثين الذين يقولون بتحديد الخليل لهذه القبائل عن طريق النظر في كتاب سيبويه الذي يَحْوِي الكثير من علم الخليل، فالناظر في هذا الكتاب يجد ما يأتي:

أ- الكثير من الشواهد التي اسْتُخْدِمت في بناء القاعدة النحوية لم تُنْسَب لقائل، مما يمكننا من القول بأنّها لشعراء من غير القبائل المتفق عليها، وبذلك يسقط الجزم بهذه القبائل.

ب- هناك شواهد لشعراء معروفين من غير القبائل الست يقيم عليها سيبويه قاعدة من قواعده.

والخلاصة هي أن استقصاء كتاب سيبويه يظهر عدم اعتماده لَهْجة معيّنة في التقعيد، أو تفضيله واحدة على أخرى، فضلاً عن أنّه لم يعتمد عددًا محددًا ومعينًا من اللهجات كما جاء في نص الفارابي، وتأثر به كل من جاء بعده، وبهذا يكون الخليل قد أخذ النصّ الفصيح عن العرب الأقحاح بصرف النظر عن القبيلة، مما يجعلنا نقول إنّ فكرة القبائل الست هي وهْم يتطلب إعادة نظر.

ويلاحظ على الفكرة التي طرحها عمايره في هذا الموضوع ما يأتي:

١- أنّه حدد العزلة التي تُعَد شرطًا للفصاحة أنّها العزلة عن العجم وليس عن العرب، ظانًا أنّ هذا الأمر فتح جديد في هذا الموضوع، غير أنّ هذه الفكرة تُلمَح في جلّ كلام من تحدث في العزلة.

٢- القول بأنّ قريشًا الأفصح؛ لأنّها اختلطت بالعرب ولم تختلط بالعجم أمر يحتاج إلى تمحيص، لأنّ قريشًا- والعلم عند الله- لم تكن معزولة عن غير العرب، بسبب وجود الكعبة في مكة المكرّمة، وهي التي كان يَحجّ إليها الكثير من الناس من العرب ومن غيرهم، حتى همّ أبرهة الأشرم بهدمها لهذا السبب.

٣- أنّ قريشًا كانت ترحل للتجارة في الصيف والشتاء، الأمر الذي كان يعرّضها للاختلاط بغير العرب خارج حدود الجزيرة، ويَحْمِلها على التفاهم بشأن تجارتها مع شعوبٍ وأجناسٍ عربية وأعجمية.

٤- أنّ قريشًا كانت تُرْسل أبناءها إلى البادية لاستلهام الفصاحة منذ نعومة أظفارهم، أيْ قبل أنْ تعتاد ألسنتهم لهجتها الحضرية المخترقة، بتأثير مخالطتها للقبائل العربية القريبة والبعيدة، وللألسنة الأعجمية التي تفد إليها، أو تتصل هي ببلدانها سعيًا وراء تجارتها.

٥- أنّ خليل عمايره في غير هذا الموضع قد عاب على النحاة تحديدهم للقبائل المرويّ عنها، وقد أوردنا رأيه هذا وأشرنا إلى ذلك في موضعه من قضيتنا هذه.

الثالثة: من المحدثين من يرى أنّ هذه القضية لم تحسم، وأنّ النقص يقتضي استكمال الجمع قدر الإمكان، وأنّ هذا الاستكمال ليس مستحيلاً[1].

---

(١) انظر: أمين الخولي ، مناهج تجديد النحو والبلاغة والتفسير والأدب ،ص ٧٤.

ولكن كيف يكون استكمال الجمع ليس مستحيلاً بعد أنْ مرّ على زمن الجمع كلّ هذه السنوات، بل هل نحن فعلاً في حاجة إلى مادة الجمع؟ وهل النقص المزعوم في الاستقراء مُؤَثّر إلى هذه الدرجة.

وأكبر الظنّ أنّ إعادة الجمع ثمّ إعادة التقعيد سينجم عنها إشكاليات أكبر بكثير من مشكلة النقص إذا سلمنا بوجود نقص في المادة المجموعة.

ثانياً: التأليف النحوي

الحقيقة أنّه لا خلاف في هذه القضية بين المحدثين، بل إنّ الخلاف بين المحدثين من جهة والمتقدّمين من جهة أخرى. ذلك أنّنا قلما نجد أحداً من المحدثين يتناول التأليف النحويّ بالمديح والإشادة، بل إنّ أغلب من كتب في هذا الموضوع كان يصل في النهاية إلى أنّ أسلوب التأليف الذي اتبعه النحاة القدامى لم يخدم هذا العلم ولا مُتَعلّمه.

أوّل من التفت إلى هذا الأمر من المحدثين إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وقد رأى أنّ النحاة بتركيزهم على الإعراب ضيقوا حدود النحو الواسعة، فَطُرُق الإثبات والنفي والتأكيد وغيرها مرّوا بها من غير درس، إلا ما كان ماسًّا بالإعراب أو متصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه اللغة وتقدير أساليبها، فَهُمْ بالرغم من تعرّضهم لشيء من هذه الأحكام لخدمة الإعراب، جاءت دراستهم لهذه الأساليب والمباحث متفرّقة على الأبواب، تابعة لغيرها، فلم يُستَوفَ درسها ولا أُحِيْط بأحكامها، فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام، مُختَلِف الأساليب في العربية، متعدد الأدوات (بالحروف والأسماء والأفعال)، كان جديراً بأنْ يدرس في مجموعة مستقلّة، لنتعرّف خصائصه، ونميّز أنواعه وأساليبه، لكنّه درس مُفرّقاً على أبواب الإعراب ممزقاً كما يلي:

(ليس) دُرِسَت في باب (كان) لأنّها تعمل عملها، و (لا) دُرِسَت في مواضع كثيرة مرّة مع المشبّهات بـ(ليس)، ومرّة عاملة عمل (إنّ).... إلخ. فكانت عناية النحاة موجّهة إلى بيان ما تُحْدِث هذه الأدوات من أثر في الإعراب، وأُغفِلت شرّ إغفال معانيها، وأهمل الفرق ما بينهما وبين غيرها في الاستعمال، فلو أنّها جُمِعت في باب واحد، وجمعت أساليبها، ثُمّ وُوزِنَ

بينها لبيان الفروق بينها في المعنى والاستعمال. لأحطنا بأحكام النفي وفقهنا أساليبه، ولظهـر لنا من خصائص العربية ودقتّها في الأداء شيء كثير[1].

وما ينطبق على النفي ينطبق على أساليب أخرى في النحو العربي كالتأكيد وغيـره. فالنحاة كما يرى مصطفى صبّوا اهتمامهم على الحركة الإعرابية واجتلابها أكثر من المعنى، لذلك أُلّفت الكتب تجلية للعمل النحوي دون الالتفات إلى المعنى بما يستحقّه أحيانًا.

وقد دافع محمد عرفه عن المتقدمين، ولم يسلّم لإبراهيم مصطفى بأنّهم انشغلوا بدراسة الإعراب عن سواه، وأنّهم ألّفوا كتبهم وأبحاثهم استنادًا إلى هذه الظاهرة فقط. فقال: إنّ كتـب النحو لم تُقْتَصر على الإعراب والبناء، بل تعدّتها إلى وجوه تأليف الكلام المختلفة في الإثبات والنفي والتأكيد والاستفهام...الخ. ولم تغادر شيئاً مما ذكره مصطفى إلا أفاضت القول فيـه، وهذا واضح في كلّ كتب النحو، ففي الكتاب لسيبويه الكثير من الأبحاث التي تعالج ما أراد.

أما أنّ النحاة جعلوا (إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ ولعلّ وليت) في بابٍ واحدٍ مع اختلاف معانيها لأنّها تتّفق في العمل، فالأشياء قد تتشابه في معانٍ مختلفة، وقد يشبه هذا ذلك من وَجْـهٍ ولا يشبهه من وَجْهٍ آخر، في حين أنّه يشبه ثالثاً من هذا الوجه الأخير، فالنحاة اختاروا نوعاً من المشابهة اعتمدوه للتصنيف غير غافلين عن غيره من المشابهات، فحروف النفي تشترك فـي أنّها للنفي، وهذه الحروف بعضها يشترك مع حروف أخرى في العمـل، فاختـار النحـاة أنْ يضمّوا ما اتّفق عمله إلى بعض، وإنْ اختلف معناه، شارحين ما يتعلّق بالمعنى عند ذِكْر كـلّ أداة في بابها، لأنّهم رأوا أنّ الغلط في مقتضى العوامل أكثر، وهُمْ عليه أحرص، وليس عليهم في ذلك عيب، وإنّما يكون عليهم عيب لو أنّهم أغفلوا الكلام على ما عدا العمل.

---

(١)انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٣-٥.

ومن أراد أنْ يؤلف حسب المعاني فليفعل، وبذلك تكثر الأنماط في التأليف وفي ذلك تظاهر على تثبيت العِلْم[1].

نلاحظ أنّ عرفة يؤكّد أنّ النحاة، وإنْ اهتموا بالتأليف استناداً إلى العمل الإعرابي، إلاّ أنّهم لم يُغفِلوا المعاني، وكلامه صحيح. كما أنّنا لو سلّمنا بما يقول مصطفى من أنّ عدم دراسة موضوع النفي كاملاً في موضع واحد أفقدنا الكثير من المقارنات التي قد تعود على فقهنا للغة بالنفع، فإنّ هذا الأمر نقص في النحو لم يُدرس، لكنّه لا يعود إلى قصر الاهتمام على الإعراب، ذلك أنّ النحاة كانوا عادة ممن يتّسِمون بالموسوعيّة من حيث العلم، فهم نُحاةٌ وقرّاءٌ ولغويون... الخ ألّفوا في كلّ هذه العلوم، وبهذا يكون الربط بين اهتمامهم بالإعراب وعدم تأليف كتبهم استنادًا إلى المعاني والأساليب أمرًا عجيبًا حمّل دراسة الإعراب وزر عدم دراسة النواحي الأخرى، فكان من الممكن أنْ ترافق دراسة الإعراب دراسة المعاني، فهو نقص وليس خطأ، هذا إذا سلّمنا بوجود نقص، فما أُلّف في علوم المعاني وأساليب البيان سد هذا النقص.

وممّن يتّفق وإبراهيم مصطفى في هذا الرأي الدكتور خليل عمايره الذي عاب على النحاة عدم دراسة النفي في بابٍ مستقل،يقول:" ما عليه كتب النحو في التراث العربي القديم، ومن سار على منهج القدماء في التأليف أنْ لا يكون للنفي باب مستقلّ واحد، ولكن الباحث في هذه المصنفات يجد أنّ عناصر النفي منثورة في أبواب مختلفة، تلحق كلّ منها بالباب الذي تترك على أواخر الكلم التي تليها حركة مشتركة مع بقية أدوات ذلك الباب، ولا غرابة في ذلك، فقد قامت دراستهم على نظرية العامل"[2]. إذن: يحدّد عمايره سبب سلوكهم هذا بأنّ

(١)انظر: محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) خليل عمايره، في التحليل اللغوي، ص ١٥٤.

دراستهم قامت على نظرية العامل، من هنا قام بجمع عناصر النفي في باب واحد بصرف النظر عن الحركة الإعرابية التي يُحدِثها هذا العنصر في أواخر الكلام في الجملة(١).

ويمكن أنْ نُرَكِّز ما أُخِذ على التأليف النحوي القديم بالنقاط الآتية:

١- لغة التأليف:

تعرّض لهذا الموضوع بالنقد يوسف السودا الذي يقول:" ما كاد ينتشر كتاب سيبويه، على ما فيه من اطلاع واسع وعلم زاخر، حتى تبيّن أنّه يتجاوز مفهوم أيّ طالب كان. فانبرى النحاة لشرح (الكتاب) وفي مقدّمتهم أبو سعيد السيرافيّ. وما اطلع علماؤهم على شرح السيرافي حتى ظهر لهم أنّ الشرح لم يجلُ شيئًا من غوامض (الكتاب). فتصدوا لشرح الشرح مستهدفين فك الرموز"(٢). يشبه السودا لغة سيبويه بالرموز، حتى أنّ شرح السيرافي لم ينجح في الكشف عن غوامض الكتاب ، فشرحوا الشرح كي يفكّوا رموزه.

وتطرّق لهذا الأمر عباس حسن(٣) الذي يرى أنّ اللغة التي صِيغ بها النحو لا تناسب ناشئتنا اليوم، لأنّها لغة قديمة معقّدة ملتوية الطُّرُق، تجافي الأسلوب الأدبيّ العذب الذي يجب ألا تنقطع عنه حتى لغة العلوم ، لذلك احتاج الكتاب لشرحٍ يفكُّ رموزه، والشرح لحاشية، والحاشية لتقرير، وكلّ هذا يفتقر لأسلوب البلغاء والبيان الأدبيّ الذي لا تستغني عنه العلوم. ويضيف أنّ الأمر لا يَقْتَصر على الاختصار المخلّ والالتواء، بل تعدّاه إلى نواحٍ بلاغيّة تتعلّق باختيارهم الألفاظ مُرَدَّدة (زيد وعمرو) وتركيب الجمل مُعَادَة مُبْتَذلة، وبناء الأساليب البعيدة عن الحياة القائمة، وذلك كلّه بسبب التوارث والالتزام والحفظ لما كان ملائماً للعصور السابقة.

---

(١)انظر:المرجع السابق،الفصل الثاني، ص ١٥٤وما بعدها.

(٢) يوسف السودا، الأحرفيّة، ص ١٧.

(٣)انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٢٢٣-٢٢٤.

ويقول سميح أبو مغلي[1]:" أُلّفت كتب النحو القديمة كلّها، أو سوادها الأعظم، على طريقة من التأليف تكاد تكون واحدة، لا يختلف فيها كاتب عن آخر، وإنْ اختلفوا في درجة الوضوح أو الإبهام، أو اليسر والعسر في الأسلوب، فلقد كتبوا النحو بلغة خاصة يستطيع الدارس بعد قليل من الممارسة أنْ يتعرّف عليها. وهذه الطريقة، غاية في الإيجاز الذي يصل أحيانًا إلى درجة الرموز والإشارات".

أخيرًا، لا شكّ في أنّ لغة النحو في كتبه القديمة صعبة، ولكنّ هذا الأمر طبيعيّ، فهي كُتُب أُلّفت منذ زمن بعيد، واللغة تتطوّر وتتغيّر من حين إلى آخر، حتى يصبح ما كان مألوفاً لدى من يعيشون في حقبة معيّنة غريباً على من جاء بعدهم. كما أنّ لكلّ علم مجموعة من المصطلحات التي يجب على من يرغب في خوض غماره أنْ يعرفها، والنحو من هذه العلوم، ومصطلحاته هي ما أطلق عليه بعض العلماء تسمية (رموز)؛ ولذلك ألّف سلفنا الصالح مجموعة من الكتب تُسمّى كتب الحدود، كانت تكشف مفاهيم هذه المصطلحات ودلالاتها، من هنا يكون وصف لغة كتب النحو بأنّها شيء يشبه نظام الشيفرة فيه تزيّد ومبالغة.

٢- سوء التبويب واضطرابه:

يرى عباس حسن أنّ من آفات النحو القديم ما يُسمّى بـ (عدم التجميع وسوء التوزيع)، وهما أمران نلحظهما في تأليف كتب النحو. فعدم التجميع هو أنّك لا تكاد تجد كتابًا جامعًا يشمل أبواب النحو كلّها، ومسائله المختلفة المبعثرة، بحيث يشكّل موسوعة نحويّة وافية، لا يندّ عنها شيء، تُسْعِف من عاد إليها بكلّ ما يريد دون شتات أو نقص، فتختصر الجهد في البحث عن المسألة الواحدة في مصادر متعدّدة.

---

(١) سميح أبو مغلي، فصول ومقالات لغوية، ص ١١٣-١١٤.

أمّا سوء التوزيع فهو أنّ مسائل الباب الواحد لا تندرج تحت ذلك الباب، ولا تتجمّع فيه تجمّعًا شاملًا بحيث تنحصر في داخله بلا نقص، فلا يوجد كتاب نحويّ يحوي الباب منه كلّ مسائله مع فروعها احتواءً شاملًا يغني عن الرجوع إلى باب آخر(١).

ويضيف عبد الوارث سعيد أنّ هذه الكتب وُسِمَت بالاضطراب لعدم وجود خطّة واضحة مُحْكَمة يقوم عليها بناء كتب النحو؛ وربّما كان ذلك بسبب ظروف عصور تأليف هذه الكتب، فنلاحظ هذا الاضطراب في الكتاب لسيبويه، فهو يقدّم أبوابًا حقّها التأخير، ويؤخّر أخرى حقّها التّقديم، ويضع فصولاً في غير موضعها، ولا يذكر مسائل الباب الواحد متّصلة متتابعة، من ذلك أنّه أقحم بين المسند إليه والفاعل أربعة موضوعات أجنبيّة عنها، منها (باب اللفظ للمعاني). ويتّصل بهذا الاضطراب عدة ظواهر ساهمت في زيادة الغموض هي:

أ- غموض عناوين الأبواب.

ب- طول العناوين بشكل غير طبيعيّ.

ج- عدم دِقّة العناوين أحياناً في الدلالة على المباحث التي تضمّها.

ونتج عن هذا الاضطراب في الخطّة ظواهر تُعدّ سبب الصعوبة التي يعانيها دارسو النحو منها:

١- تشتّت أجزاء الموضوع الواحد في غير مَوْضِع، مما يصعّب الوصول إلى فكرة متكاملة عن الظواهر النحويّة.

٢- عدم وجود كتاب شامل للمتخصصين.

٣- شيوع التكرار والاستطراد بسبب عدم استيفاء أحكام الظاهرة في مكان واحد(٢).

---

(١) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٢١٧ وما بعدها.

(٢) انظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ٢٣-٢٨.

ويحاول أحمد الجواري أنْ يربط طبيعة الدرس اللغويّ بالتّأثّر بأسلوب الخليل بن أحمد في معجم العين، فيقول:" اتبع الخليل في وضع كتابه هذا طريقًا مبتكرة طريفة. فأخذ أوّل الأمر يؤلّف بين الحروف حروف الهجاء ثلاثة ثلاثة، لأنّ أصول الكلم العربية لا تقلّ حروفها عن ثلاثة، ومضى في عمله هذا حتى استنفد كلّ ما يحتمل أنْ يكون أو يحدث في تأليف الحروف...... ويبدو أنّ النحاة قد بهرهم هذا الأسلوب في التأليف وفي وضع علوم اللغة، وهو باهر حقًا، فلم يملكوا إلا أنْ يقلدوه ويقتفوا سبيله، فجمعوا كلّ ما يمكن أنْ ينطق به المتكلم بالعربية فألّفوا الكلام على هذا الغرار"(١).

ويضيف الجواري أنّ هذه الطريقة أوصلت النحاة إلى الضلال والتخبّط ولعلّ سبب ذلك هو:

أ- أنّ هذه الطريقة تَصلُح لحصر الألفاظ ومفردات اللغة ولا تصلح لحصر التراكيب، لأنّ التراكيب والأفكار متجدّدة متكاثرة.

ب-أنّ عبقريّة الخليل لم تتكرّر في تاريخ الفكر العربيّ، من حيث الإبداع والابتكار، وتقليد هذا المفكّر ضرب من المحال(٢).

٣- التطويل

هو الطول المفرط الناشئ عن التكرار والحشْو ومعالجة قضايا أجنبيّة لا صلة لها بالنحو، إضافة إلى الولع بالجدل والمناقشات اللفظية، والجري وراء العلل وتكثير التقسيم(٣).

---

(١) أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص ٥٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٥٧-٥٨.

(٣) انظر: عبد الوارث سعيد ، في إصلاح النحو، ص ٢٧

٤- عدم الفصل بين مستويات التحليل اللغويّ

اختلطت هذه المستويات في كتب النحو منذ سيبويه، فهي تَجْمَع الظواهر الصوتيّة إلى الصرفيّة إلى النحويّة، وقد يكون هذا الأمر ليس غريباً في المراحل المبكّرة، لكنّه استمر في الأعمال المتأخّرة رغم بعض المحاولات الطيّبة للفصل، نحو تصريف أبي عثمان المازنيّ[١].

٥ - تقديس الكتاب النحويّ

لقد نظروا إلى الكتاب النحويّ بقدسيّة، فمن أراد أنْ يُؤلّف في هذا الميدان فعليه أنْ يسير على منهج السلف[٢].

هذه هي أهمّ المآخذ التي أخذها المحدثون على منهج التأليف النحويّ عند النحاة المتقدّمين، وأظنّ أنّ كلّ هذه المآخذ لو دُرِسَت في ظلّ خلفيّة تحيط بظروف العصر الذي أُلّفت فيه تلك الكتب لوجدنا للنحاة ما يسوّغ انتهاجهم هذا المنهج.

وممّن ينظر بعين الرضا تجاه سلوك هؤلاء النحاة في التأليف الدكتور جعفر عبابنة[٣]، الذي يرى أنّ ما قام به النحاة هو منهج تعليميّ، يَظْهَر هذا الأمر في ما يلي:

١- أنّهم تدرّجوا في صعوبة الكتب المُؤلّفة على وفق أحوال المتعلّمين، وهذا اتجاه تربويّ، ظهر واضحاً في كتب ابن هشام الأنصاري الذي ألّف كتبًا للمبتدئين، وكتبًا للمتوسّطين، وأخرى للمتقدّمين في النحو.

---

(١) انظر: عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٢.

(٢) انظر: خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٣٥.

(٣) انظر: جعفر عبابنة، مناهج البحث في النحو واللغة عند العلماء المسلمين، المجلة الثقافية، ١٩٩٧م، ص ٤٣٢.

٢- تأليف كتب مختصرة موجزة خاصة بتعليم النحو مثل (الجمل للزجاجي) (واللُمــع لابــن جني).

٣- شرح الكتب النحويّة المختصرة بغَرَض توضيح مسائلها للطلاب والمتعلّمين.

٤- وضع الأراجيز التعليميّة كالألفية لابن مالك.

ثالثًا: تأثّر النحو العربيّ بلغات الأمم الأخرى وعلومها

اختلف المحدثون حَوْل قضية تأثّر نحو اللغة العربيّة بغيره من أنحاء اللغات الأخرى كاليونانيّة أو السريانيّة، وانقسموا في ذلك انقسامات كثيرة، فمنهم من زعم أنّ النحو العربيّ نشأ في ظلّ هذا التأثير، إذ زعموا أنّ مؤسسي النحو العربيّ كانوا مطّلعين على النحو والفلسفة اليونانيين. بينما رأى آخرون أنّ هذا التأثير لم يكن في مرحلة التأسيس، بل إنّه كان بعد أنْ رُسِمَت ملامح النحو العربيّ بشكل واضح. وعلى النقيض تقف جماعة منهم، ترى أنّ النحو العربيّ يتمتع بأصالة تنفي تأثّره بمنطقٍ أو فلسفة، أو نحو ينتمي إلى اليونان أو غيرهم.

وعلى رأس المجموعة الأولى من المحدثين، وهم الذين يقولون بأنّ الرعيل الأوّل من النحاة صاغ النحو متأثّرًا بالمنطق اليونانيّ، إبراهيم مدكور الذي يرى أنّ منطق أرسطو أثّر في النحو العربي من جانبين:

الأول: موضوعيّ: ويشير إلى تقسيم الكلام إذ قَسّم أرسطو الكلام إلى اسم وفعل وأداة، وهذا ما يفعله سيبويه في مستهلّ كتابه إذْ يقسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، مُعَرِّفًا هذه الأقسام تعريفًا يشابه في كثير من جوانبه تعريف أرسطو، حتى أنّ ما سمّاه سيبويه بالحرف، أطلق عليه الكوفيون اسم الأداة، وكأنّهم اختاروا الاحتفاظ التامّ بمصطلح أرسطو.

ويعتقد مدكور أنّ منطق أرسطو وصل إلى سيبويه لأنّه فارسيّ، وكتب أرسطو تُرْجِمت إلى السريانيّة ثُمّ الفارسيّة، كما أنّها تُرْجِمت إلى العربيّة في النصف الأول من القرن الثاني، علْمًا بأنّ سيبويه تُوُفّي في نهايات هذا القرن.

كما أنّ مدرسة (نصيبين) هي التي وَضَعَت النحو السرياني في القرن السادس الميلادي بتأثير من المنطق. وهو نحو عَمِل به وترجمه أناس اتّصلوا بالعرب ونُحَاتهم مثل: يعقوب

الرّهاوي، وحُنين بن إسحاق وهو مُتَرْجِم عاصر الخليل وسيبويه، وقد تعلّم هؤلاء العربية، وكان لهم أثرهم في نُحَاة العرب. لهذا كلّه شكّل كتاب سيبويه مفاجأة بظهوره بصورة جامعة دون سوابق تُمَهّد له، وبعض أبوابه تدلّ على اطلاع صاحبه على غير لغات العرب نحو (باب اطّراد الإبدال في الفارسيّة)[1].

الثاني: منهجيّ؛ وأوضح مثال عليه (القياس النحويّ) الذي لم يأتِ عبثًا بل بتأثير من الثقافات الأجنبيّة، ومن بينها منطق أرسطو. وخير دليل على ذلك أنّهم دعموا قياسهم بالعلة. وبذلك يكون منطق أرسطو قد أثّر في النحو العربي ووَجّه بعض قواعده، وساهم في تكوين بُنْيَانه ورَسْم منهجه[2].

كذلك يرى توفيق سبع أنّ الفلسفة والمنطق فِكْر دخيل سيطر على العلوم الإسلامية كلّها، ولم تتخلّص منه حتى العلوم التي ترجع إلى مجرّد النظر والسماع، ولا تتأثّر مسائلها بأحكام العقل والمنطق، كعلوم اللغة والنحو ، فقد ساعد موقع البصرة على شيوع النزعة الفلسفيّة بين نُحَاتها وتأثّرهم بمناهجها في صياغة النحو، فاليونان كانوا عنصرًا غالبًا في هذه المنطقة منذ عهود قديمة، وبعد ذلك شَهِدَت عناصر أخرى غير العرب، كالفرس والسريان والهنود. يضاف إلى ذلك وجود مدرسة (جند يسابور) في إقليم خراسان في طريق البصريين إلى خراسان، أساتذتها من السريان الذين كانوا قوّامين على الثقافة اليونانيّة ، لهذا كان تأثير الفلسفة في البصرة أسرع من غيرها[3].

---

(١)انظر: إبراهيم بيومي مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج٧، وزارة المعارف العمومية، ١٩٥٣م، ص ٣٣٩-٣٤٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٣٤٣-٣٤٥.

(٣) انظر: توفيق محمد سبع، أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية ، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد الثامن، ص ١٨٢-١٨٣.

يُلاحظ على الرأيين السابقين أنّهما يُجْمعان على أنّ المنطق وصل إلى النحاة العرب عن طريق السريان وليس عن طريق اليونان أنفسهم، ويُؤكّد هذا الأمر بشكل أكثر وضوحًا أنيس فريحة، الذي يرى أنّ ما دخل النحو العربيّ من فلسفة ومنطق إغريقيّ وصل إليهم بشكل غير مباشر عن طريق لغويّي السريان الذين كانوا على صلة وثيقة بالعرب.يقول:" إنّ المرء ليسأل: هل كان أمام واضعي قواعد العربية القدامى نماذج من الصرف والنحو الإغريقي؟ نحن نشك في ذلك، والأمر لا يحتاج إلى برهان، فإنّ الأسماء التي يقرنونها بنشأة الصرف والنحو لا توحي إلينا أنّهم كانوا يعرفون اللغة الإغريقية تلك المعرفة اللصيقة التي تمكنهم من معرفة فلسفة الإغريق ومنطقهم في اللغة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نحن نعلم أنّ صرف الإغريقية ونحوها واشتقاقها وإعرابها يختلف تمام الاختلاف عن قواعد العربية.... ونحن نعتقد أنّ السريان، سريان العراق هم الذين أعانوا العرب في وضع أحكام لغتهم حسب النماذج السريانية، وذلك أوّلاً لأنّ السريان سبقوا العرب في قواعد لغتهم على سنن الإغريق بشهادة لغويي السريان أنفسهم، ثانيًا لأنّ العلة النحوية، لا بل نضج النحو العربي بكامله، أسبق في الزمن من احتكاك العرب بالفلسفة الإغريقية والمنطق الإغريقي" [(١)].

يضيف فريحة أنّ العرب عند وَضْع قواعدهم يجب أنْ يكونوا قد احتذوا حَذْو السريان لا الإغريق، لأنّهم ألصق الناس بهم وأقربهم إليهم لسانًا[(٢)].

وأسبقيّة النحو السرياني على النحو العربيّ ليست من الأمور المقطوع بصحّتها، إذ يرى بعض المحدثين -كما سيُعرض لاحقًا- أنّ نَحْوَ العربيّة نَضِجَ قَبْلَ أنْ تتمّ دراسة نحو السريان،

---

(١) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ص ٢٣-٢٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٣٧.

بل إنّ الأمر يصل إلى أكثر من ذلك، وهو أنّ السريان هُمْ من تأثروا بالنحاة العرب في وضع نحوهم.

أمّا الرأي الثاني فَيُقِرّ أصحابه بوجود التأثير الفلسفيّ المنطقيّ في النحو، لكنّ هذا التأثير لم يكن في مرحلة التأسيس للعلم، بل إنّه جاء بعد أنْ استوى النحو على عوده، وهذا الرأي عليه أكثر المحدثين.

نبدأ بأحمد أمين الذي يُؤكّد أنّ علم النحو العربيّ كان في بدايته من إبداع العرب، فلا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدّموا عليه، ولكنْ لما تعلّم العرب الفلسفة اليونانيّة من السريان، في بلاد العراق تعلّموا أيضًا شيئًا من النحو الذي كتبه أرسطو، أمّا تقسيم سيبويه للكلام فهو قائم على اصطلاحات عربية لا ترجمة فيها ولا نَقْل[1].

كذلك يقول السنجرجيّ متحدثًا عن الدعائم التي استند إليها النحو أوّل أمره كالتعليل والقياس والسماع:" هكذا ظهرت هذه الدعائم الثلاث في دراسة هؤلاء المؤسسين لهذا العلم ظهورًا طبيعيًا بعيدًا عن مقاصد الفلسفة، وقضايا المنطق، ولكن سرعان ما تفاقم أمرها، وعظم شأنها، وذلك على أثر نشاط الترجمة، وظهور ثمارها بانتشار الثقافات الأجنبية التي تمثّلت في الثقافة الفارسية واليونانية والهندية، وكانت البصرة هي المهد الأوّل لعلم النحو. وقد عرفت هذه الثقافات قبل غيرها فظهرت فيها منذ انتصف القرن الثاني الهجري"[2].

أمّا عبده الراجحي، فَيُفَصّل القول في هذا الأمر، إذ يرى أنّ التاريخ لا يقدّم دليلاً ماديًا يُؤكّد اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالاً مباشرًا، وإنّما كان هذا فيما بعد من طرفين هما: السريان والترجمة. فكلّ الروايات حول وصول شيء من المنطق إلى الخليل

---

(١) انظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٢) مصطفى السنجرجي، فلسفة النحو العربي بين الرفض والتأييد، مجلة حصاد، ١٩٨١م، ص ١٠١.

وسيبويه إنْ كان عن طريق السريان أو الترجمة أمر مضطرب، لا يمكن الجزم بوجوده أو نفيه.

من هنا فلا مجال إلى الفصل في هذا الأمر إلا بالمقارنة بين المنهجين لترجيح أحد الاحتمالين على الآخر[1].

يقارن الراجحي بين المنهجين في النقاط الآتية:

أ- **التعريف:** يُؤكّد أنّ النحاة الأوائل الذين تأسّس عندهم منهج النحو لم يطبّقوا التعريف الأرسطي، ولا يظهر في كتبهم ما يدلّ على معرفة قويّة به، فكتاب سيبويه يكاد يخلو من التعريف، إذ إنّه يذكر اسم الباب النحويّ، ثم يباشر بعَرْض القواعد المُستَخلَصة من الاستعمال، فلو كان على علم بالمنهج الأرسطي لظهر ذلك في كتابه قَبُولاً أو رفضًا. ثُمّ تطوّر الأمر قليلاً عند المبرّد، أمّا في القرن الرابع عند الزجاجيّ؛ فيبرز المنهج الأرسطي في وضع التعريف الجامع لعناصر المُعَرَّف وَحْدَه، المانع لغيره من الاشتراك معه[2].

ب- **التعليل:** بعد توضيحه للتعليل عند أرسطو، وأنّه يعتمد على الصورة وليس المادّة، ويقوم على المعنى؛ يُبيّن أنّ التعليل النحويّ لا يعتمد على المعنى فقط، بل يعتمد أيضًا على التعليل بقوانين التركيب، وبكثرة الاستعمال، حتى قرر ابن جني أنّ علل النحو طبيعيّة حسيّة تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة[3].

ج- **آراء أرسطو في اللغة:** يعتقد الراجحي أنّ نسبة التقسيم الثلاثي للكلام إلى أرسطو ليست دقيقة. إذ إنّه ذكر هذا التقسيم بشكل غير مباشر، ولم يعرضه في موضع واحد،

---

(١) انظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٦٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٧٣- ٧٤.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٨٢.

بل ذكر الاسم والفعل في كتاب، ثم تكلّم عنهما وعن القسم الثالث وهو الرابطة في كتاب آخر، كما أنّ أفلاطون سبقه إلى هذا التقسيم. يُضاف إلى ذلك أنّ هذا التقسيم لم يستمر عند اليونان، فقد أعاد (ثراكس) التقسيم ليجعله ثمانية أقسام.

أمّا في النحو العربيّ فقد استقر منذ سيبويه على ثلاثة أقسام، وليس في الكتاب ما يشير إلى أنّ أصل هذا التقسيم عقليّ(١). وعبد الرحمن العارف يذهب المذهب نفسه(٢).

وممن يرون بأنّ النحو العربي لم يتأثّر في مرحلة النشأة بغيره عبد الرحمن السيد الذي يقول:" أمّا هؤلاء السادة المؤرخون الذين وجدوا مشابهة قليلة بين النحو العربي والمنطق اليوناني، والذين راعهم أنْ يجدوا العرب قد قسموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، كما قسم فلاسفة اليونان الكلام إلى اسم وفعل ورابط، والذين وجدوا في النحو العربي من الأصول والمصطلحات ما يقارب أو يماثل شبيهتها في المنطق اليوناني، فاتجهوا إلى أنّ العرب قد تأثّروا باليونان في نحوهم، إنْ لم يكونوا قد نقلوا أصوله عنهم، فهم فيما يبدو لي إمّا واهمون في ما ذهبوا إليه، أو فاقدو الثّقة بكلّ ما هو عربيّ. فلا شكّ في أنّ العرب تأثّروا بالمنطق اليوناني والفلسفة اليونانية، تأثّروا بهما لا في أصول النحو وأسسه، فإنّ هذه الأصول والأسس كانت قد وضعت لبناتها، وأُقيم هيكلها وبدت سماتها قبل أنْ يُنقل المنطق اليونانيّ إلى العرب، وقبل أنْ تزدهر حركة الترجمة"(٣).

نلاحظ هنا أنّ الجماعتين السالفتي الذكر تتفقان على أنّ النحو العربي قد تأثّر بالمنطق والفلسفة اليونانيّة، لكنّهما تختلفان في توقيت هذا التأثّر، هل كان في بدايات علم النحو

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٨٩-٩٠.

(٢) انظر: عبد الرحمن بن العارف، اتجاهات الدراسات النحوية المعاصرة في مصر، ص ٧.

(٣) عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، ص ١٠٠.

العربيّ؟ أيْ منذ نشأته أم أنّ النحاة لم يطلعوا على الفلسفة والمنطق إلا بعد أنْ نَضج النحو وثبتت أصوله.

بعيدًا عن هذا الخلاف، يُجْمِع القائلون بنظرية التأثّر على أنّه أدّى إلى نتائج غير محمودة نذكر منها:

أولاً: لقد أصاب النحو شيء من العُقم والصوريّة التي أصابت منطق أرسطو نفسه، فاهتَمّ بالشكل أكثر من المعنى وأكثر من القوانين، فأثقل على العلماء والمُتَعلّمين، غلا في القواعد حتى أصبحت جوفاء لا تُصدّق.

ثانيًا: أدّى هذا التأثّر إلى صعوبة إتقان اللغة، لأنّها جعلت الدارسين يُسرفون في الأحكَام والتخريج والتأويل، حتى أصبحت عَصيّة الجانب، على من يُزاولها، فمِنْ جِهَة يُوْصَف النحو بأنّه شكليّ، ومن أخرى يقال إنّ التقسيم دلالي.

ثالثًا: أدّى ببعض النحاة إلى الابتعاد عن جوهر النحو، وبدلاً من أنْ تُفْهم اللغة أنّها نشاط صوتيّ إنسانيّ، فُهِمَت أنّها نشاط عقلي يضبطه المنطق، وكأنّ العربي كان يدرك كلّ ما قاله النحاة فيما بعد.

رابعًا: خرج النحاة عن حدود المنهج اللغويّ الصحيح عندما خلطوا الدراسات اللغوية بمباحث الفلسفة.

خامسًا: جاء تقسيمهم للكلام فلسفيًا قائمًا على أساس الدلالة، وأدى التزامهم بهذا التقسيم إلى وجود بعض الكلمات التي لا تنسجم والقسم الذي وضعت فيه[1].

---

(1) انظر: إبراهيم مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، ص ٣٤٥- رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي،ص ١٦٨- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب،ص ٧٢- نحو التيسير، أحمد الجواري،ص ٦١- مصطفى السنجرجي، المذاهب النحوية،ص ١٦٢- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٠-١١.

نأتي الآن إلى الرأي الثالث وهو القائل ببراءة النحو العربي من التأثير الأجنبي في مرحلتي النشأة والنضج وما بعدها، إذ يرى محمد الطنطاوي أنّ عِلْم النحو نشأ عربيًا، ثمّ تدرّج به التطوّر حتى كملت أبوابه، غير مُقْتَبَس من لغة أخرى لا في نشأته ولا في تدرجه[1].

ويطيل القول في هذا الأمر عبد الله الخثران إذ يردّ على مذكور ويمكن حصر كلامه بما يلي:

أ- أنّ القول بأنّ النحو تأثّر بالمنطق والفلسفة ، وأنّه ليس أثرًا من آثار العقلية الإسلامية إنّما هو تقليد للمستشرقين الذين يريدون التشكيك في النحو العربي من أجل هدم اللغة الفصحى.

ب- القول بأنّ حنين بن إسحاق عاصر الخليل وسيبويه ليس صحيحًا، لأنّ الخليل توفي (١٨٠هـ) وولد حنين (١٩٤هـ) فلم يدركه.

ج- أمّا الاستدلال على كون النحو العربي مأخُوذًا من لغات أخرى، بأنّ كلّ العلماء الذين عملوا عليه كانوا من غير العرب، فيردّه أنّ غالبية الآراء في كتاب سيبويه مأخوذة من الخليل وهو من لا يشكّ في عروبته.

د- القول بأنّ مفهوم النحو لدى سيبويه يشبه ما هو موجود عند أرسطو غير صحيح، فلو رجع القائلون بذلك إلى كلام أرسطو حول بعض الظواهر اللغوية لوجدوا أنّه لا علاقة له بالبحوث اللغوية، بل هو جزء من دراسته للمنطق والفلسفة ، وكلّ قضيّة عنده تتكون من اسم وفعل ورابط، فدراسة اللغة عنده غاية فلسفية. أمّا النحاة فقد درسوا اللغة لا الفكر، كما أنّه يركز على الدلالة لا الشكل، وهذا واضح في كتبه، فالاسم عنده ليس

(١) انظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ١٤.

اسمًا بطبعه بل بتعارف الناس عليه، أمّا تقسيم سيبويه للكلام فهو تقسيم تلتقي فيه كلّ اللغات العالمية.

هـ- إنّ العقلية العربية قادرة على الإبداع، فهذا الخليل اكتشف علم العروض، ولو كان في لغات اليونان والسريان ما يشبهه لقالوا إنّه تأثر بهم.

و- يُجمِع الباحثون المحدثون على أنّ اقتراض القواعد النحوية مستحيل الوقوع، فلكلّ لغة عناصر عصيّة على الاقتراض، كالضمائر والأسماء الموصولة والإشارة وغيرها.

ز- البحث التاريخي يثبت أنّ معظم اللغات التي اتصل بها العرب، استرشد نحاتها بالقواعد النحوية العربية، فالنحو السرياني نشأ في أزمنة متأخّرة نسبيًا، فكيف يكون النحو العربي متأثرًا به مُستَقًى منه؟ فالنحو العربي نشأ ولمّا يتشكّل النحو السرياني، ولم تبدأ دراسته بعد.

ح- إذا عرفنا أنّ ما وصل إلى العرب من علوم اليونان حسب إجماع القائلين بفكرة التأثّر- كان عن طريق السريان، حكمنا أنّ النحو العربي لم يتأثّر باليونان، من هنا يكون علم النحو العربي سارَ طبقًا لطبيعة هذه اللغة وجهود علمائها(١).

بهذا الرأي الأخير تكون قد اتّضَحت لدينا الآراء الثلاثة التي انقسم على أساسها المحدثون في قضية تأثّر النحو العربي بلغات أقوام أخرى.

ونختم هذه الآراء برأي ينفرد به عدنان سلمان قد يكون فيه شيء من الوجاهة، إذ يقول:" إنّني لا أزعم أنّ النحاة لم يتأثّروا بالمنطق والفلسفة أو العلوم الأخرى، فجاءت أحكامهم بعيدة عن ذلك؛ لأنّ كتب النحو زاخرة بما يدلّ على التأثّر، ولكنّ هذا التأثّر لا يتصل

---

(١) انظر: عبد الله الخثران، أصالة النحو العربي، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد الحادي عشر، ص ٣١٥-٣٢١.

بوضع القواعد والأحكام النحوية، بل يتّصل بتّنْظِيم تلك الأحْكَام على وفق منهج قائم على تفكير عقلي يسعى إلى ضمّ الأحكام المتشابهة في أبواب مترابطة، ويتّصل أيضًا بالكشف عن أسرار العربية، وحِكْمة نَظْمِها، أمّا وَضْع الأحكام فقد كان اعتمادهم فيه على الاستقراء وَحْدَه"(1).

وبعد هذا العرض لهذه الآراء يُلاحظ ما يلي:

أ- أنّ الاتصال بين نحاة السريان ونحاة العرب الأوائل كأبي الأسود والخليل وسيبويه لا يمكن إثباته تاريخيًا.

ب- أنّ التشابه بين ما جاء به نحاتنا وما جاء به غيرهم من نحاة اللغات الأخرى جاء بشكل لا يُثْبِت فكرة التأثّر؛ لأنّ التأثّر قد يكون عكسيًا كما قال الخثران، أو أنّ كلاً منهما قال الشيء وشبهه دون تأثر.

ج- لقد درس العرب القرآن الكريم جيدًا، وفيه من الحِجَاج ومناقشة الكافرين والرّد عليهم وعلى مزاعمهم ما إذا درسه الإنسان تشكّلت لديه القُدْرَة على الحِجاج والمجادلة، وهو أمر لا يخلو من الفكر المنطقي القائم على الأدلّة والبراهين، من هنا نقول: قد يكون النحاة تعلموا ما عَدّه غيرهم منطقًا من القرآن الكريم، وهو المدرسة الكبرى للمسلمين في كلّ شؤون حياتهم.

والسؤال الآن: هل يقلّل من قيمة اللغة العربية وعلومها إنْ ثَبَت أنّ نحاتها تأثّروا بغيرهم من الأمم الأخرى في وضع نحو العربية؟

---

(1) عدنان سلمان ، الاستقراء في النحو ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج ٣، المجلد الخامس والثلاثون، تموز ١٩٨٤، ص ١٤٣

يجيب عبد الرحمن العارف عن هذا السؤال بحقيقتين:

الأولى: أنّ التأثّر والتأثير أمر مُقرَّر سلفًا بين اللغات، من هنا فليس هناك ما يقلّل من قيمة لغة أخذت عن لغات أخرى، كما لا يزيد من قيمتها إنْ هي أعطت غيرها.

الثانية: أنّ هناك أفكارًا تُعَدّ في مقاييس العلم من قبيل الحقّ المَشَاع بين ثقافات الأميّة، فالاتفاق والتطابق لا يسوّغ إثبات أصالة تلك الثقافة، كما لا يسوّغ تبعيتها لغيرها[1].

مثل هذا التوجّه الذي يرى أنّه لا مشكلة في إثبات التأثّر توجّه سليم ؛ فالعلم بطبيعته تراكميّ، وكلّ أمة تسود تأخذ ما وصلت إليه سابقاتها فَتَبْنِي عليه، ولا تبدأ من أوّل خطوة وكأنّها بداية الخلق. فالعرب أمسكوا بزمام الأمور في بداية الدولة الإسلامية، ووصل إليهم عِلْم من سبقهم، فقاموا باستيعابه وبنوا عليه، وأدّوا دورهم في قيادة البشرية وخدمتها على خير وجه.

ثم استثمرت شعوب وأمم ما وصل إليه العرب من عِلْم ومعرفة. وفي ضوء هذا التصوّر يكون التأثّر أمرًا طبيعيًا بل حتميًا، فهو ليس عَيْبًا يستغلّه الحاقدون، ولا تُهْمَة يردّها المنافحون.

فهذا الجدل الطويل الذي دار بين المحدثين لم يكن له داعٍ؛ لأنّه لم يضف جديدًا ولم يجلب نفعًا ، فَفِكرة التأثّر وعدم التأثّر فكرة خِلافيّة كانت وستبقى، ولا يزيدها الخوض فيها إلا عُقْمًا، وقد تكون ممكنة وطبيعيّة ولا عيب فيها.

---

(١)انظر: عبد الرحمن بن العارف، اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، ص ١٧١.

رابعًا: القاعدة النحوية والأداء اللغوي

ظهر الخلاف حول هذه القضية في وقت متأخر من القرن الماضي قياسًا بغيرها من قضايا الخلاف، فقد رأى مجموعة من النحاة المعاصرين، أن القاعدة النحوية عند القدامى لم تراع الاستعمال الحقيقي للغة في عصر الاحتجاج، بل إنّ هذه القواعد وضعت مسبقًا وفرضت على كلام العرب، كما أن ذلك كان بتأثير من المنطق الذي سيطر على الدراسات النحوية القديمة.

يقول إبراهيم أنيس:"فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئًا وأخطأوا تفسيره، واستنبطوا قواعده قبل أن يتم الاستقراء، سمعوه في لهجات متعددة، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوه في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قبل أنْ يتمّ لهم السماع، ودون الاقتصار على مصدر واحد ، كما هو الواجب في تقعيد القواعد ، بدءوا يقعدون قواعدهم فاختلفت عليهم الآراء، وكثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضًا "[١].

ويرى عبده الراجحي أنّ هذا النقد الذي وُجِّه للنحو العربيّ كان بوحي من المنهج الوصفي الغربي، وانطلق من نقطتين أساسيتين:

أ- أنّ النحو تأثّر بالمنطق مما جعله صوريًا وليس واقعيًا، فاهتمّ بالتعليل والتقدير، ولم يركز على الاستعمال اللغوي كما هو.

ب- أنّ النحو لم يقعّد للغة كما يتحدث بها أصحابها، وإنّما قعّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام كالشعر والأمثال، ولم يشمل اللغة التي يستخدمها الناس في شؤون الحياة، فدُرِست اللغة الأدبية، ومن ثم صُنِّف كلام العرب درجات استنادًا إلى

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٤٩.

موافقته لهذا المستوى؛ فكان سيبويه يصف الكلام بقوله : جيد بالغ، عربي، قبيح، ضعيف، خبيث؛ ومن هنا وُضِعت القواعد على أساس من النصوص المختارة، فإذا خالفت هذه النصوص قواعدهم لجأوا إلى التقدير والتأويل(١).

ويرجّح عبده الراجحي أنّ النحو العربي لجأ إلى النصوص الأدبية الراقية في وضع قوانين اللغة ؛ لأنّه نشأ لخدمة القرآن الكريم وفهمه، وأنّ القرآن نزل بلغة عربية غاية في الرقي. كما أنّ التقعيد لم يُقتصر على هذا النوع من النصوص العالية، بل اتصل بالحياة اللغوية بمعناها الواسع، حيث يقول البصريون إنّهم يأخذون اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع. وبهذا يكون الحكم على النحو العربي بأنّه راعى النصوص الأدبية الراقية أمرًا نسبيًا(٢).

ويؤكد عبد الراجحي وجود جوانب وصفيّة كثيرة في النحو العربي منها:

أ- أنة درس الظاهرة في زمان ومكان محددين.

ب- أنّ النحو اتصل اتصالاً مباشرًا بالاستعمال ، فقد كان النحاة يرحلون إلى البادية لمعرفة الصورة الواقعية كما ينطقها البُداة .

ج- أنّ كثيرًا مما قرره النحاة الأوائل من أحكام يظهر فيه الاتجاه الوصفي التقريري المحض، خاصة في الأعمال الأولى عند سيبويه الذي أقام غالبية قواعده على الاستعمال اللغوي، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

١- التصريح بأنّ الأحكام النحويّة تجري على كلام العرب.

٢- لم يوغل في تفسير الظواهر دون وجود مادة.

---

(١) انظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٤٨-٤٩.

(٢) انظر:المرجع السابق، ص ٥٠.

٣- أن تحرّيه الاستعمال اللغوي جعله يهتم باللهجات، لأنّها تمثّل مستوى أو مستويات متعددة مختلفة من اللغة المشتركة.

٤- أنّ فكرة القياس لديه تُتابع الكلام العربي.

٥- أنّ معظم ما توصل إليه من تفسير للقوانين العامة، كان مرده إلى كثرة الاستعمال(١).

وممن تابع إبراهيم أنيس في أن القواعد النحوية لم تراع الأداء اللغوي (الاستعمال) مجموعة من المعاصرين منهم:

أحمد الجواري مستدلاً على كلامه بمجموعة من الأدلة هي :

أ- أنّنا نجد في أمثلة النحو أمثلة مصنوعة وكلامًا لم يجر على ألسنة أحد من العرب، ولم يسمع عنهم، ولم يسلك سبيل كلامهم، وإنّما وضعها النحاة ليوضحوا قواعد معينة، قضت ضرورة المنهج الخاطئ أنْ يضعوها.

ب-أنّ الدارس يجد أساليب تتنكر لها العربية وتأباها، ولا يحتاج المتكلم إليها.

ج-كثرة الشواهد الشاذة ؛ فقد بلغت في كتب النحو مبلغًا جعلنا نشكّ في ذوق النحاة، وأنّهم لا يهتمون إلا بالفاسد عند استشهادهم بالكلام المأثور، يتحرّون ما لا يستساغ، ويحجمون عن السلس المأثور.

د- أنّ اتّباع النحاة لسيبويه الذي وضعوه في مكان لا يصل إليه الخطأ، جعلهم متهافتين في الرواية، يجوز عليها الصحيح والخطأ، وشواهدهم معظمها لا تحقق شروط الاستشهاد كالجهل بالقائل، وعدم الاستقامة من حيث المعنى أو التركيب.

---

(١)انظر: المرجع السابق، ص ٥٤-٥٧.

هـ-أن النحاة أخذوا يضعون القواعد قبل أنْ يحيطوا بأساليب العرب في الكلام، وتجتمع لهم المادة الأولية، ولذلك وضعوا قواعد تعارض أصول اللغة.

ويرى الجواري أنّ سبب هذا الخطأ الذي وقع فيه النحاة يعود إلى أنّهم كانوا يجهلون طبيعة البحث اللغوي، الذي يجب أنّ يقوم على الاستنباط والاستقراء معتمدًا على الملاحظة والاختبار واستخلاص النتائج ، ولا سبيل إلى فرض الفروض وتصور النظريات ثمّ تطبيقها على المادة بعد ذلك.

وممن ذهب هذا المذهب أيضًا مصطفى النحاس[1]، الذي يرى أنّ تعدد الأمكنة وطول الفترة الزمنية التي حُدّد بها الاحتجاج كان لهما أثر في اختلاف مستويات الأداء اللغوي، فكان للفصحى مستويات ولهجات لم يأخذها النحاة بعين الاعتبار ، فبنوا قواعدهم على ما سموه بالأصل أو الكثير الغالب ، وعالجوا ما خالف الكثير بالتأويل والحذف والتقدير.

كما أن هناك فرقاً بين الاستعمال والقياس، يحتجّ على ذلك بكلام لابن جني يقول فيه: إنّ ما كثُر قائلوه وكان ضعيفا في القياس فهو على حال من حالين :

أ- أنّ الناطق به لم يحسن قياسه على لغة العرب.

ب-أنّ عالم اللغة لم يدرك وجه الصحة فيه.

ويتساءل النحاس : ما الذي يضمن لنا أنّ قول شاعر ما من قبيلة موثوق بلغتها، وعدّه النحاة غير فصيح، لم يجر فيه على لغة قبيلته وأهله؟

إنّ رفض كلام هذا الشاعر استنادًا إلى مخالفته للقياس افتئات على الفصاحة، وخلط بين مستويات الأداء اللغوي.

---

(١) انظر: مصطفى النحاس، مستوى الأداء اللغوي وأثره في النحو العربي، مجلة حصاد، ١٩٨١م، ص ١١٧ وما بعدها.

ويؤكد عفيف دمشقية بأنّ الصبغة العقلانية بمنهجها القائم على التعليل، أدت إلى وضع النحاة للقواعد بمعزل عن الاستعمال اللغوي الذي حقه الصدارة والتقدم في هذا المجال، فبدلاً من أخذ اللغة على طبيعتها، أُخْضِعت لمنطق ليس من طبعها، ولا من خصائصها، مما أدّى إلى وصف كلّ استعمال جار خالف قواعدهم بالشذوذ والقلة والضعف، مما يستوجب التأويل في حال السماح بِتَبَنّيه، وكان من نتائج ذلك أن وقف الاستشهاد عند طبقة الإسلاميين، ورفض ما بعده وإنْ وافق الكلام العربي الأصيل، وصدر عن عربي من العرب الخلّص الأقحاح(١).

ويضيف أنّ كلّ المماحكات والتمحّلات ليست سوى نتيجة طبيعية لافتراض النحاة كلّ أسلوب وصيغة ممكنة بالقوة، في حين أنّ حافظة المتكلم اختزنت في سنّ مبكرّة ما هو أيسر منها وألصق، وأكثر موافقة لطبيعة اللغة، وأنّه لا داعي يدعوه إلى تَعَمُّد تلك الصيغ المفترضة(٢).

واللغة مؤسسة إنسانية هدفها التواصل ، لا يمكن أنْ تخضع للمنطق الرياضي وأحكام العلوم الوضعية خضوعًا لا مجال معه لخلاف أو انحراف، وقد أحسّ القدامى هذا، ونادوا بمبدأ السماع الذي يسمى الآن (الاستعمال اللغوي)، لكنّهم للأسف لم يكتفوا به بل قدموا عليه القياس، فوصفوا الكثير من مظاهر الاستعمال بالضعف والخطأ، أو لجأوا إلى التأويل والتعليل، لإكراهه على الخضوع لقياسهم ومنطقهم، مما وصل بهم إلى افتراض صيغ لم تنطق لمجرد أنّها ممكنة في القياس(٣).

أمّا عبد الجبار النايلة، فيرى أنّ النحو بدأ بداية سليمة تستند إلى لغة العرب في التقعيد النحوي ، ثمّ انحرف بعد ذلك. يقول:" غير أنّ هذا العلم الذي كان في البدء وسيلة لخدمة

---

(١) انظر: عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص ١٣٩.

(٢)انظر: المرجع السابق، ص ١٤٨-١٤٩.

(٣) انظر:المرجع السابق، ص ١٥٥.

اللغة، صار بمرور السنين وبتأثّر النحاة الذين ظهروا في تاريخه بعلوم غريبة عن طبيعته، بعيدة عن غايته عبئًا على اللغة، ذلك أنّ قسمًا من النحويين كانوا من المتكلّمين الدارسين الفلسفة والمنطق أو من الأصوليين، فأثّر ذلك في تفكيرهم وفي ظروف معالجتهم المسائل النحوية، فابتعد النحو قليلاً عن الغاية التي وضع من أجلها، إذ أصبح قيدًا للغة يتحكم فيها وفي ألسنة متكلميها من العرب الخُلّص، فيخطّئ النحويون من يأتي بقولٍ مخالفًا فيه أقيستهم وقواعدهم"[1].

وسلك هذا المسلك خليل عمايرة[2] الذي عاب على النحاة" الاقتصار في تقعيد اللغة وتقنينها على اللغة المكتوبة، بينما الأصل في اللغة أنْ تكون منطوقة، وبالنطق يستطيع المتكلّم أنْ يعبّر بتركيب جملي واحد عن معانٍ متعددة، ولمّا كان النحاة قد أهملوا في تقعيد القواعد كل ما يتعلّق بالنبر والتنغيم، نتيجة اعتمادهم على اللغة المكتوبة، فإنّنا لا نجد لهذين العنصرين اللذين أخذا يبرزان بوضوح في الدراسات اللغوية المعاصرة وبخاصة في الغرب، لا نجد لهما أثرًا عند نحاة العرب، إلا فيما يتعلق بالاستفهام محذوف الأداة [كذا]، وإنّ التفاتهم إلى التنغيم فيه غير منصوص عليه ولا أثر لإشارة مباشرة إليه".

ورأى فوزي الشايب[3]. أنّ مما يعاب على النحاة اضطرابهم إزاء كثير من الاستعمالات اللغوية السليمة التي لم تتسع لها قواعدهم.

(١)عبد الجبار النايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، مجلة المجمع العلمي العراقي،١٩٨٦م، ص ٣٠٣.

(٢) خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٣٤.

(٣) انظر: فوزي الشايب، نقص الاستقراء، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٩٣م، ص ٧١.

ويرى سميح أبو مغلي[1] أنّ النحاة القدامى قد زعموا أنّ نحوهم لم يكن معياريًا، بل كان عرضًا لكلام العرب، دون تغيير فيه، غير أنّ الواقع والتطبيق لم يسر وفقاً لهذا، بل غلبت المعيارية على النحو فيما بعد.

ويرى كاصد الزبيدي أنّ النحاة تأثروا بالمنطق الأرسطي، وهو منطق يوجد القاعدة أولاً، ثمّ يفكّر في ما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات، مما أدى إلى صعوبة النحو، مع أنّ البحث العلمي يستخدم الاستقراء.يقول:" يوجب المنهج العلمي السليم عند وضع قواعد اللغة، استقراء دقيقًا وشاملاً للمادة اللغوية، من أجل صدق تلك القواعد وانطباقها على الواقع اللغوي. غير أنّ النحاة تأثروا بالمنطق الأرسطي ومقولاته ... فعمدوا إلى المنطق القياسي مع أنّ هذا المنطق (غير صالح للدراسات العلمية) لأنّه يعكس القضية؛ إذ يوجد القاعدة أوّلاً، ثمّ يفكّر في ما يمكن أنْ يدخل تحتها من مفردات"[2].

وفي مقابل كلّ ما ذكر حول عدم مطابقة قواعد النحو القديمة لحقيقة الاستعمال اللغوي في عصر الاحتجاج، نجد كوكبة كبيرة من النحاة المعاصرين الذين انتصروا للنحو العربي القديم، وحاولوا أنْ يردوا كلّ ما قيل من أدلة واحتجاجات ساقها أصحاب الموقف السابق.

من هؤلاء عدنان سلمان الذي قال :" خيّل لبعض الباحثين المحدثين أنّ علماء النحو واللغة قد كانوا يفرضون القواعد، ثم يعمدون إلى إخضاع كلام العرب لهذه القواعد، فيرتضون ما وافقها، ويرفضون ما جاء خارجًا عنها.... و هذا الكلام لا يستند إلى حجة مدروسة. ولا يمتلك الدليل الناصع" [3].

---

(١) انظر: سميح أبو مغلي، فصول ومقالات لغوية، ص ١٠٦.

(٢) كاصد الزبيدي، دراسات نقدية في اللغة والنحو، ص ٦٧.

(٣)عدنان سلمان، دراسات في اللغة النحو، ص ٤٥.

يذكر أنّه إذا كان فقهاء اللغة اليوم قد انتهوا إلى أن وظيفة اللغوي هي وصف الحقائق لا فرض القواعد، فإنّ تلك الوظيفة لم يفهمها على حقيقتها أحد مثلما فهمهـا وطبقهـا سـلفنا الصالح من علمائنا الأولين. إذ أنشأوا في فجـر الإسـلام يجمعـون رواياتهـا، ويمحّـصون نصوصها كلّ التمحيص، ويخضعونها لطرائق الاستقراء ليخرجوا منها بمـا يـسمّونه سـنن العرب في كلامها[1].

ويرى عدنان سلمان في موضع آخر أن النحاة اعتمدوا المنهج الاستقرائي في وضـع أصول النحو وقواعده، استنادًا إلى كلام العرب في منابعه الأصيلة، مستـشهدًا بكـلام لابـن السراج (٣١٦هـ) في تعريف النحو بأنه (علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب)، وقد أخطأ كثير من المحدثين الذين زعموا أنّ الاستقراء لم يكن تامًا، وأنّهم أخـضعوا اللغـة لقواعد المنطق والفلسفة.

فهم تأثروا بهذه العلوم. لكن هذا التأثر لم يكن في وضع القواعد والأحكام النحوية، بل في تنظيم تلك الأحكام وفق منهج قائم على تفكير عقليّ لفهم الأحكام المتـشابهة فـي أبـواب مترابطة، والكشف عن أسرار اللغة وحِكمة نظمها . فعلم العربية (النحو) مر بثلاث مراحل:

أ- جمع النصوص وتدوينها على وفق ضوابط تتصل بجوهر الـنص، وأصـالة المـرويّ عنهم.

ب-استقراء تلك النصوص لاستخلاص القواعد.

ج- تعرُّف أسرار اللغة وتعليل أحكامها، وهنا يظهر أثر المنطق وعلم الكلام[2].

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٤٦.

(٢) انظر: عدنان سلمان، الاستقراء في النحو، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣، تموز ١٩٨٤م، ص ١٤٢-١٤٤.

كما يقول الخثران رداً على من زعموا أنّ النحاة وضعوا القواعد من تلقاء أنفسهم لتزويد العربية بنظم شبيهة بالنظم الإغريقية حتى يكمل نقصها :" في نظري أنّ عمل النحاة الأساسي في قواعد الإعراب وغيرها يظل أسمى من أنْ يتّهم، وأوثق من أنْ يُجرّح، فما جمعوا شواهدهم إلا من البادية، موطن الفصاحة الأصيل، ولم تكن معاييرهم التي نادوا بها إلا ضرورة معبّرة عن طبيعة العربية الفصيحى"[1].

ويردّ جعفر عبابنة على من يعيب على البصريين أنّهم معياريون متشددون يفرضون القواعد فرضًا، ويبتعدون عن الاستعمال الفعلي للغة، ويأخذون بالقياس العقلي: إنّه نسي أنّ معيارية البصريين قد حفظت اللغة من الضياع والتشتت والانفلات في ظل كثرة اللهجات وفشوّ اللحن وضعف السلائق، كما أن نظريات لغوية حديثة ظهرت قائمة على التعليل والعوامل، مما دفع الكثيرين إلى العودة إلى التراث النحوي البصري [2].

وقد أطال علي عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة[3] الحديث دفاعًا عن قواعد النحو القديمة، ونجمل قوله في ما يلي :

إنّ الذين ذهبوا إلى القول بأنّ قواعد النحو الدقيقة لم تكن موجودة إلا في لغة الأدب، أما لهجات الحديث فلم تكن معربة –استدلّوا على ذلك بأنّ القواعد النحوية، بتشعبها ودقتها وصعوبة تطبيقها وما تتطلبه من الانتباه والملاحظة، لا يعقل أنّها كانت مُرَاعاة في لهجات الحديث، لأنّ لهجات الحديث عادة ما تتوخى السهولة واليسر. وذهب بعضهم إلى أنّ هذه القواعد لم تُرَاعَ حتى في لغة الكتابة، وإنّما خلقها النحاة قاصدين تزويد العربية بنُظُم شبيهة بما هو عند الإغريق سموّا بها ورقيًا، كما أنّ قواعد هذا شأنها تشعبًا ودقة لا يمكن أنْ تنشأ من

---

(١)الخثرن، أصالة النحو العربي، مجلة كلية اللغة العربية، ١٩٨١م، ص ٣٢٣.

(٢) انظر: جعفر عبابنة، مناهج البحث، المجلة الثقافية، ١٩٩٧م، ص ٤٢٩.

(٣) انظر: علي عبد الواحد، فقه اللغة، ص ٢٠٤-٢٠٦ .

تلقاء نفسها، ولا أنْ تُنْشِئها عقليات ساذجة كعقليات العرب في عصورهم الأولى، فهي تحمل آثار الصنعة الدقيقة المحكمة، وهذا كلام ظاهر الفساد للأدلة الآتية:

١- أنّ دقّة القواعد وتشعبها لا يدلان على اختراعها، وهذا الأمر موجود في اليونانية واللاتينية القديمة، والألمانية الحديثة.

٢- أنّ عملية خلق القواعد خلقاً لا يتصورها العقل، ولم يحدث مثلها في التاريخ.

٣- إنّ علماءنا لم يكونوا على علم باللغة اليونانية وقواعدها ولا الإغريقية، كما أنّ القواعد العربية تختلف في طبيعتها ومنهجها اختلافًا جوهريًا عن اليونانية؛ فلو أنّها اختُرعت على غرار قواعد اليونان لجاءت شبيهة لها متفقة معها.

٤- يدلّ التاريخ أنّ علماء البصرة والكوفة كانوا يلاحظون المحادثة العربية في أصح مظاهرها، ويستنبطون قواعدهم من هذه الملاحظة، وكانوا دقيقين في ذلك، فلم يقبلوا من القبائل المجاورة للحضر.

٥- إذا كان النحاة تواطأوا جميعًا، فهل تواطأ معهم جميع العلماء الذين عاصروهم، فلم يذكروا شيئًا عن هذا الاختراع العجيب.

مما تقدّم يُلاحظ أنّ العلماء والباحثين انقسموا قسمين: بين متّهم للنحاة بالوضع والتلفيق والخطأ وسوء التصرف في تقعيد اللغة، ومؤيّد يرى أنّ النحاة أحسنوا صنعًا، وأنّ قواعدهم لم تكن إلا مرآة تعكس الكلام العربي على حقيقته. والحكم بين هذين الفريقين ليس بالأمر السهل، ذلك أنّ القضية المُختَلَف حولها مرّ عليها زمن طويل، لم يبق منه إلا مجموعة الروايات التي رواها علماء اللغة قديمًا، فإذا كان هؤلاء العلماء ــ حسب ما يرى الفريق الأول الذي ثار على النحو القديم ــ ليسوا موضع ثقة؛ لأنّهم يتهمون بالوضع والتلفيق والتجني على اللغة، فقد فقدت هذه الروايات في نظر هذا الفريق مصدر ثباتها ولم تعد صالحة للاحتكام إليها. ومن هنا

فنحن بحاجة إلى نصوص وروايات، متفق على صحتها، تُعْرَض عليها هذه القواعد لتبين مدى انسجامها مع هذه النصوص والروايات، ولا شك في أنّ القرآن الكريم إذا ما اختير حَكَمًا في قضية لا يستطيع أحد أنْ يشك في صلاحيته، بالإضافة إلى القرآن الكريم هناك الكثير من القصائد الشعرية المنقولة عن العصر الجاهلي وما بعده، والتي نُقلت أو نُقل كثير منها مشافهة ورواية إلى عصر التدوين.

وقد يقول بعضهم إنّ هذا الأمر لا يراعي جميع مستويات لهجات العربية القديمة، فنجيب بأنّ (البيّنة على من ادّعى) فهل عنده ما يثبت بأنّ قواعد اللغة المتكلمة لم تكن تتفق وهذه النصوص، لا شكّ أنّ القرآن الكريم تميز بأسلوب رفيع أعجز العرب، وأنّ ما رُوي من الشعر كان من أرقى ما قالت العرب، لكنّ الإبداع والإعجاز شيء، ومادة اللغة وممارستها واستعمالها شيء آخر، فكلّ يصوغ لغته بأسلوبه الخاص ضمن قواعد اللغة التي يتكلّمها، وإذا نظرنا في لغة القرآن الكريم والشعر الجاهلي والإسلامي وجدنا أنّ قواعد النحاة تنسجم معها انسجامًا شبه كامل، وإلا لما صحت هذه القواعد لتحليل تراكيب هذه النصوص.

أمّا قضية اللهجات فإنّه من الثابت أنّ القرآن الكريم لم ينزل بلهجة لهجة عربية بعينها، بل نزل بلسان عربي ضمَّ لهجات معظم قبائل العرب، وهذا ثابت لأنّه استوعب لغة (أكلوني البراغيث) ولغة (من ألزم المثنى الألف) وغيرها.

وأمّا القول بأنّ النحو العربي وقواعده قد تأثّر بالمنطق، فهذا ما لم تثبت صحته من خطئه، والأغلب أنّ يكون الأمر كما ذكر عدنان سلمان من أنّ النحو تأثّر بالمنطق في مرحلة الكشف عن أسرار اللغة وليس في وضع القواعد، أو أنّه أفاد منه في المنهج والمعالجة والاستنباط.

وأمّا من استدلّ على عدم صحة القواعد لأنّها لم تستقرئ اللغة كاملة، فقد نجد لسلفنا الصالح عذرًا في ذلك، لأنّ زمنهم افتقر إلى الكثير من وسائل الحضارة والتقنية التي قد نستعين بها في هذا العصر، فيكون من الظلم لهم قياس ما قاموا به بمقاييس العصر الحديث، علمًا بأنّ ما قاموا به كان جهدًا واسعًا في مجال استقراء اللغة وما ترتب عليه من رحلة إلى وسط البادية بحثاً عن اللغة في منابعها الأصلية، كما أنّ مناهج العلوم – حتى العصرية منها – تكتفي بالاستقراء الناقص، ودراسة النماذج والعيّنات، ولا يمكنها الاستقراء التامّ.

ويتّهم القدامى باتهامين في آن معًا، قد نلمح فيهما شيئًا من التناقض، حيث إنّه يعاب عليهم كثرة استخدامهم لفكرة الندرة أو القلة أو الشذوذ، في تخريج ما خرج على القاعدة المطّردة، وإنّه كان من الأصح تصفية النحو من هذه التراكيب الشاذة، وفي الوقت نفسه يطالبون باعتماد لغة العرب الفصحاء كما هي دون تغيير، فكيف يتفق الأمران ؟ لقد تعاملوا مع ما خرج على قواعدهم التي استنبطوها وأقاموها على الشائع والكثير المطّرد بشيء من الصرامة، فوصفوه أحياناً بالشذوذ أو القبح، فأصبح هذا مطعنًا فيها. فما جدوى وضع القواعد إذا لم تلتزم بعد ذلك مقياسًا للصحة والخطأ استنادًا إلى مبدأ الاطّراد والقلة ؟

أمّا عمايره الذي عاب على هؤلاء النحاة أنّهم اعتمدوا اللغة المكتوبة، فالرد عليه بأنّ الكتابة في ذلك الحين لم تكن منتشرة بشكل يسمح لنا وصف قواعدهم بأنّها تعتمد على المكتوب، بل إنّهم استندوا إلى المرويّ شفاهة، وهذا أمر طبيعيّ، فاللغة قُعّدت قواعدها بعد أنْ انتهى زمن الاحتجاج، فكان لابدّ من الاعتماد على النصوص التي تنتمي إلى ذلك العصر بجانب المروي مشافهة، وهو ما لا يدرك إلا بالاستناد إلى النصوص المروية أو المكتوبة إنْ وُجدت. والرواية كما هو معلوم تُثْبت بأنّهم اتصلوا بالأعراب القابعين في وسط الصحراء لا يغادرونها؛ تقديرًا من العلماء للغة هؤلاء التي كانت ما زالت هي الأقرب إلى الأصل.

أخيرًا فالأفضل لأصحاب هذه الدعوات التي تحطّ من قيمة قواعد النحــو فــي مجــال مطابقتها للاستعمال اللغوي أنْ يعيدوا النظر في ما قالوا، وأنْ يحسنوا الظنّ بتلك الكوكبة مــن العلماء الذين أفنوا أعمارهم في خدمة هذه اللغة، حتى وصلت إلينا بهذه الصورة المشرقة، وأنْ لا ينساقوا وراء أعوان المستشرقين الذين يريدون أنْ يسلبوا تراثنا أكثر عناصره قيمة.

خامسًا: المدارس النحوية

هذه القضية من القضايا التي حظيت بقدر كبير من الخلاف بين المحدثين، فقد أقرّ بعضهم بوجود مدارس نحوية في التراث العربي، لكنّ هؤلاء لم يتّفقوا على عددها، بينما ترى جماعة أخرى أنّه لا وجود للمدارس النحوية في تراثنا، وأنّ كلّ ما وصل إلينا من نحو ينتمي إلى مدرسة واحدة تطوّرت في أمكنة وأزمنة مختلفة، إذن يقسم الحديث في هذه القضية إلى قسمين:

القسم الأول: يضمّ آراء المحدثين الذي يقولون بوجود مدارس نحويّة في التراث النحوي، ومن أدلّة هؤلاء:

يقول السنجرجي ردًّا على من ينكرون وجود المدارس في التراث النحوي العربي: " وهكذا يتّضح لنا من كلام هؤلاء الباحثين اتجاههم إلى رفض المذاهب، أو المدارس في النحو العربي، ولا ريب أنّ هذا الاتجاه فيه هدم لأصل أجمع عليه أئمّة العربية"[1]. ثمّ يقول: " وهكذا نجد هؤلاء الأئمة قد ارتضوا أنْ يكون في العربية مذاهب على هذا النحو، وقد سار على ذلك الباحثون عبر هذه الأحقاب الطويلة، ومن ثَمّ كان رفض بعض المحدثين لهذه المذاهب مخالفًا لما هو سائد ومعروف بين الدارسين"[2].

على أنّه من الواجب الإشارة إلى أنّ مصطلح (مدرسة) مصطلح حديث حلّ مَحَلّ مصطلح (مذهب) وأنّ أوّل من استخدم هذا المصطلح هو أحمد أمين عام (١٩٣٣) في كتابه (ضحى الإسلام)[3]، ثمّ شاع بعد ذلك.

---

(١) مصطفى السنجرجي، المذاهب النحوية، ص ١١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ١١٣-وقد حقّقته في: ضحى الإسلام ج ٢، ص٩٤٢.

والناظر في كتاب أحمد أمين السالف الذكر يجد أنّه أقرّ بوجود مدرستين في النحو العربي، الأولى هي مدرسة البصرة التي تُوّج نحوها بسيبويه وكتابه، والثانية الكوفة وعلى رأسها أبو جعفر الرؤاسي وتلميذه الكسائي، ثمّ ينتقل إلى الحديث عن بغداد التي انتقل النحو إليها من البصرة والكوفة فأدّى إلى وجود مذهب مُنْتَخَب، فهو عند حديثه عن البصرة والكوفة استخدم مصطلح مدرسة، وعند حديثه عن بغداد استخدم مصطلح مذهب، ولم يبيّن أنّ هناك تغايرًا بين المصطلحين في نظره أم هما يحملان المفهوم نفسه.

وممّن يستخدم المصطلحين في الموضع الواحد (سعيد الأفغاني) عند حديثه عن البصرة والكوفة[1]. ذاكرًا مجموعة من الفوارق بين المذهبين كالسماع على سبيل المثال[2]. ثم يرى أنّ المذهب البغداديّ تكوّن من تمازج النحو البصريّ والكوفيّ[3]. ويرى في كتاب آخر أنّ كلّ من جاء بعد البصرة والكوفة لم يأتِ بجديد، بل كان عمله مُقْتَصِرًا على الخلط بين آراء هذين المذهبين[4].

ويُنْكِر المخزومي وجود مدرسة نحويّة تُسمّى البغدادية، ايرى أنّ الاعتقاد بهذا الأمر وهمٌ، وأنّ البغداديين هم أنفسهم الكوفيون فهم جماعة واحدة، لذلك لا نجد خلافًا مذهبيًا بين البغداديين والكوفيين، وإنّما نجد خلافًا بين البصرة والكوفة، أو البصرة وبغداد. كما أنّ الدرس النحويّ في الكوفة لم يكن مستقلاً بإزاء الدرس البصري؛ إذ إنّ الذي نافس البصرة هي بغداد، ثُمّ سُمّي هذا الدرس البغدادي فيما بعد بالكوفيّ[5].

---

(١) انظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص ٣٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٩٣.

(٤) انظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٥) انظر: مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص ٨-٩.

وبهذا يكون الأفغاني والمخزومي قد أقرّا بوجود مدرستين نحويتين هما البصرة والكوفة، ولم يُقرا بوجود غيرهما، في حين أنّ آخرين يرون أنّ المدارس الثلاث هي البصرة والكوفة وبغداد[1].

يرى هذا الرأي محمود حسني فيذكر أنّ بغداد كانت مصدر جَذْب لنحاة البصرة والكوفة ، حتى ظَهَرَ جيل من تلاميذ شيوخ المدرستين شكّلوا مدرسة مستقلّة هي مدرسة (بغداد)، إذ وقف علماؤها موقفًا وسطًا بين المدرستين، حتى أصبح في العراق في النصف الثاني من القرن الثالث ثلاث مدارس هي البصرة والكوفة وبغداد. فبعد ظهور مدرسة بغداد ظهورًا فعليًا سارت جنبًا إلى جنب مع المدرستين البصرية والكوفية[2].

يرى محمود حسني في كلامه السابق أنّ المدارس الثلاث، تزامنت في بغداد. والرأي الذي قد يكون أقرب إلى الصحة هو ما ذكره عبد الرحمن السيّد من أنّ الكوفيين تمكنوا من الوصول إلى بغداد، ثُمّ لحق بهم البصريون حتى ظهر جيل نَهَلَ من الثقافتين، فوازن واختار، فكان هذا إرهاصًا بظهور مذهب جديد يختار الأقوى من أصول المدرستين، ثُمّ توقّفت المدرسة البصرية عند المبرد (٢٨٥هـ). ثم جاء كلّ من هو بعدهم على مذهب المزج وانتهى الفصل، وإن كان بعض البغداديين ظَلّ ذا ميول بصرية وبعضهم ذا ميول كوفية، إلا أنّ المدرستين انقطعتا عن الوجود في بغداد، وامتزجتا في ما يُسمّى بالمدرسة الجديدة المزدوجة وهي (مدرسة بغداد)، وهذا الأمر بدأ في القرن الثالث الهجري ونضج في الرابع[3].يقول السيد:" وتسمّى المدرسة الجديدة التي قامت على أنقاض المدرستين القديمتين: المدرسة

---

(١) انظر: فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص ١٢١-١٢٣.

(٢) انظر: محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص ١١٥-١١٦.

(٣) انظر: عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، ص ٥٢٨-٥٢٩.

البغدادية، أو المدرسة المزدوجة، إذ كان عملها-طبقًا للرواية-منحصرًا في التوفيق بين المنهجين"[1].

ويذهب إلى أنّ مدارس النحو العربي ثلاث: هي البصرة والكوفة وبغداد أحمد مكي الأنصاري، فهو يُؤكّد وجود مدارس نحويّة لدى العرب دون شكّ، وأنّ البغداديين مزجوا بين المذهبين، يُضاف إلى ذلك أنّ التشابه بين المدارس لا يعني عدم التمايز، فهي تشترك في أشياء وتختلف في أخرى، ومن ثَمّ لا مجال إلى إنكار وجود مدارس نحوية[2].

وقد بالغ في عدد هذه المدارس بعض المحدثين فوصل بها إلى أكثر من ثلاث:

ومن هؤلاء المحدثين شوقي ضيف الذي يرى أنّ النحو الكوفيّ يشكّل مذهبًا مستقلاً أيْ مدرسة بلغة العصر، والدليل على ذلك إجماع القدماء. أمّا القول بأنّها تشكّل اتجاها للخلاف على البصرة تمادوا فيه فأمر منقوض، فبالرّغم من وجود خلافات بين أئمتها إلا أنّهم كانوا يكوّنون جَبْهة طالما تَنَاظر أفرادها مع أفراد جَبْهة البصرة[3].

أمّا البغداديون فيرى أنّهم قاموا في القرن الرابع بانتهاج نَهْج جديد يقوم على الانتخاب[4]. فهم يشكّلون مدرسة مستقلّة. يذكر بعد ذلك المدرسة الأندلسيّة ولا يتكلّم على طبيعتها أو المنهج الذي سارت عليه، غير أنّها بدأت كوفية ثُمّ دخلها النحو البصري . شارعًا بعد ذلك بالحديث عن رجالاتها[5].

---

(1)المرجع السابق، ص ٥٣٠.

(2) انظر: أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص ٣٥٥وما بعدها.

(3) انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ١٥٥-١٥٦.

(4) انظر: المرجع السابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

(5) انظر: المرجع السابق، ص٢٨٨.

وأخيرًا يذكر لنا المدرسة المصريّة التي بدأت بصريّة، ثمّ تحوّلت إلى النهج البغدادي القائم على الموازنة بين البصريين والكوفيين وتصحيح آراء علمائها[1].

ومن هؤلاء أيضًا عبده الراجحي الذي يقول:" البصرة عُرفت في تاريخ النحو بأنّها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي، وأنّها كانت تسعى إلى أنْ تكون القواعد مطردة اطّرادًا واسعًا"[2]. بعد ذلك جاءت الكوفة التي يقول فيها:" الكوفة تعلّمت النحو من البصرة، ثمّ بدأت تتخذ لنفسها منهجًا خاصًا فيه حتى تشَكّلت لها مدرسة متميزة، وحتى لا تكاد تجد مسألة من مسائل النحو إلا وفيها مذهبان بصريّ وكوفيّ"[3]. ويقول إنّ اشتداد الخلاف بين المدرستين أدّى بالدارسين إلى أن يتخيّروا من هذا وذلك، حتى ظهرت مدرسة جديدة هي بغداد في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع، تميّزت هذه المدرسة بمنهجها الخاص[4]. بعد ذلك انتقل الأمر إلى الأندلس عن طريق هجرة بعض علماء المشرق أو رحلة الأندلسيين إلى المشرق لتعلّم النحو، بدأوا بالنحو الكوفي ثم وصل إليهم كتاب سيبويه، فأخذوا عن المدارس الثلاث الأولى، لكنّهم لم يتوقّفوا عند الأخْذ بل كانوا يضيفون إليه حتى تشكّلت مدرسة الأندلس[5]. ثمّ جاء المصريون الذي ساروا على درب البغداديين في الأخذ عن البصرة والكوفة[6].

ونختتم القائلين بوجود مدارس في النحو العربي بعبد الرحمن أيوب الذي لم يكتف بخمس مدارس،بل أضاف إلى البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر،مدرستي الشام والمغرب

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص٣٧١.

(٢) عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص ١١.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٩ .

(٤) انظر: المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٥) انظر: عبده الراجحي، المرجع السابق، ص٢١٦.

(٦) انظر: المرجع السابق، ص ٢٤٩.

ليصل العدد عنده إلى سبع مدارس، لكلّ مدرسة نحاتها ومنهجها وعلماؤها وكُتُبها. فيقول:" وتعددت المدارس النحوية ، مدارس البصرة والكوفة وبغداد، ثمّ مدارس الأمصار في مصر والشام والمغرب والأندلس. ولكلّ مدرسة متحاها ومنهجها وعلماؤها وكتبها"(١).

ولا يخفى ما في هذا الرأي من مبالغة.

القسم الثاني: هذا القسم خاص بجماعة المحدثين الذين يقفون من قضية المدارس موقفًا لا يفسح المجال للتّعدد، بل إنّ النحو العربي عندهم مدرسة واحدة سنتوقف عند آراء ثلاثة من هؤلاء هم: أحمد مختار عمر، ونهاد الموسى، وإبراهيم السامرائي.

أولاً: أحمد مختار عمر: وهو يناقش هذه القضية مناقشة بعيدة عن إطلاق التعميمات بلا أساس تقوم عليه. ومِحْور حديثه يدور حول رفضه لأنْ يُتّخَذ المعيار الجغرافيّ أساسًا لتقسيم العلوم إلى مدارس فكريّة مختلفة، فوجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقًا لتشكيل مدرسة، إلا بوجود خُطّة نظريّة يشتركون في تطبيقها، فإذا طُبِّق ذلك على النحو العربي تبيّن أنّ ما يُسمّى مدارس نحويّة كان يحمل اسم المنطقة التي يقطن فيها العلماء الذين يُقال إنّهم يشكّلون مدرسة مستقلّة.

والأصل عنده أنْ تحمل كلّ مدرسة اسم رائد الْتفّ أتباعه حوله كما هو الحال اليوم. فلما كان المعيار جغرافيًا لدى مدارسنا لم نتمكّن من إبراز الفروق الحقيقيّة والاتجاهات الفكريّة المختلفة لهذه المدارس، ولا أنْ نُجمّع الخصائص المشتركة والاتجاهات الفكرية

(١) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص(ب).

المُوحّدة، فعند اختلاف البصريين والكوفيين حول مسألة، نجد كوفيين ينضمون إلى البصرة والعكس صحيح[1].

إذن: يُشترط لإطلاق اسم مدرسة على أيّ توجّه فكريّ، أنْ يكون لهذا التوجّه رائد ينتصر لفكرته مجموعة من الأتباع الذين يجعلون لهذا التوجه سمات مشتركة تميزه من غيره.

وقد رفض هذه الفكرة أحد المحدثين الذي يرى أنّ المدرسة هي اتجاه له خصائص مميّزة، ينادي بها فرد أو جماعة من الناس، ثمّ يتّبعها آخرون، وهو ما ينطبق على المدارس النحوية في التراث العربي، وليس أستاذًا مؤثرًا وتلاميذ ينهجون منهجًا واحدًا[2].

وأحمد مختار عمر متأثّر في رأيه هذا بالدراسات الغربيّة الحديثة، إذ يُعْطِي مثالاً على ما يستحقّ أنْ يُطلَق عليه اسم مدرسة بما يسمى بمدرسة (جنيف) التي أسسها (سوسير) وضمت فرنسيين وإنجليزًا[3].

ويضيف عمر أنّ التقسيم المدرسي للعلوم ليس شيئًا جيدًا؛ لأنّه يعطي أساسًا بمحلية العلوم، ويخلق التحيّز والتعصّب، ويُظْهِر اتفاقًا سطحيًا بين أتباع المدرسة الواحدة، ويخفي خلفه خلافات جوهريّة، فالأفضل هو الأساس القائم على النظريات المنفصلة والاتجاهات المستقلة[4].

ثانيًا: نهاد الموسى: يقول:" وقد سبق إلى الدارسين المحدثين تصنيف للنحويين على أنّهم

مدارس، ونسب هؤلاء الدارسون نحويي كلّ بيئة إلى مدرسة، فأطلقوا على نحويي البصرة اسم مدرسة البصرة، وأطلقوا على نحويي الكوفة اسم مدرسة الكوفة، وعلى

---

(1) انظر: أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص ١٠٠-١٠١.

(2) انظر: أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة، ص ٣٥٢.

(3) انظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص١٠٥.

(4) انظر: المرجع السابق، ص١٠٨ .

هذا النحو استقام لديهم أنّ هناك مدرسة بغدادية، وأخرى أندلسية، وأخرى مصرية، وكان بعض الباحثين يلملم خطاه أنْ يسوّي المقدس على غرار ذلك مدرسة نحوية خاصة"[1].

ثمّ يناقش الموسى هذا التوجّه بأنّ منهج النظر النحويّ في الكوفة لم يختلف أو لم يكد يختلف عنه في البصرة، وأنّ التفريق بين المدرستين لا يعدو تضخيم فروق مُحَدّدة في نطاق مبدأي القياس والسماع، أمّا فيما وراء ذلك فلا نكاد نجد شيئًا من الفروق، إذن هي مدرسة واحدة . أمّا المدارس البغدادية والأندلسية والمصرية فهي ليست سوى نحويين بغداديين أو أندلسيين أو مصريين أخذوا بأصول المنهج الذي أصّل في البصرة، ثم دار به الخلاف في نطاق الاجتهاد الجزئي[2].

ثالثًا: إبراهيم السامرائي: يقول:" إنّ عامّة مسائل الخلاف، التي وردت في كتاب (الإنصاف)

> لا يمكن أنْ تجعل من الكوفيين نحاة من نمط جديد، وأنّ مذهب هؤلاء الكوفيين في توفّرهم على هذه المسائل الخلافية لا يمكّن الباحث أنْ يطلق عليهم (مدرسة) وإنّ استعمال (مدرسة) بهذا المعنى من اصطلاحات الباحثين في عصرنا الحاضر. ويبدو لي أنّ مصطلح (مدرسة) بهذا المعنى قد غلب في استعمال المحدثين عن طريق ترجمة الكلمة الأعجمية إنكليزية أو فرنسية. والذي أعرفه أنّ كلمة (Ecole) الفرنسية حين تُستخدم للتعبير عن مذهب من المذاهب الفكريّة أو الأدبية أو الفنية، إنّما

(١) نهاد الموسى، في تاريخ العربية، ص ١٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١١-١٢.

نعني أسلوبًا جديدًا في التفكير والبناء قد يتنكّر كلّ التنكّر لما هو شائع متعارف قبل ذلك"[1].

ثمّ يرى أنّ الذين عُنُوا بتاريخ النحو وطبقات النحويين استعملوا كلمة (مذهب)، وكان المذهب يقوم على اختلافهم في المادة النحوية، من حيث الاحتجاج والاستدلال، وفي ما عدا هذا فهم متّفقون[2].

أمّا البغداديون فهم جماعة من النحاة أخذوا عن البصرة والكوفة، ولا يشكّلون شيئًا جديدًا، حتى إنّ بعضهم يُنْسَب إلى البصريين أو الكوفيين، وما يُقال عن البغداديين يَنْسَحب على غيرهم كالأندلسيين والمصريين...الخ.

كما أنّ آراء النحاة عنده تتصف بالفرديّة وإنْ كانوا موزّعين إلى بصرة وكوفة، فنلاحظ أنّ الأخفش وهو بصريّ يخالف سيبويه، ويشايع الكوفيين في كثير من المسائل[3].

ويذكر السامرائي في موضع آخر أنّه إذا نظرنا إلى مصادر النحو وأصوله لعلماء الكوفة نجدها من القرآن الكريم، والشعر ولغات العرب، وهي نفسها مصادر البصريين مع توسّع في الأخْذ عن الأعراب، وتغليب المسموع على المَقِيْس خلافًا للبصريين. كما قيل إنّهم ابتعدوا عن التعليل الذي يَتّسم بسمات المنطق والفلسفة. والحقيقة أنّهم علّلوا تعليلات كتعليلات البصريين، كما هو واضح في (الإنصاف) للأنباري. وقد وصل الأمر ببعض الدارسين إلى القول بأنّ كلّ ما جاء عن الكوفيين من نحو أصحّ من البصريين ، وواقع الأمر أنّنا لا نجد

---

(1) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ٦٢-٦٣.

(2) انظر:المرجع السابق، ص٦٣.

(3) انظر:المرجع السابق، ص ٦٤-٦٦.

للكوفيين نحوًا كاملاً و شاملاً يستوفي مواد هذه العربية، ولم يصل عنهم كتاب واحد غير معاني القرآن للفراء، وعنوانه يدلّ على أنّه ليس متخصصًا في النحو[1].

هذا سرد لصورة الخلاف الذي وقع بين المحدثين حول قضية المدارس النحوية، وقد تبين أنّ المحدثين ينقسمون قسمين رئيسيين، بين مُؤيّد لوجود المدارس، ورافض له، والمتتبع لهذه الآراء يجد مغالاة في عدد المدارس عند بعض من قال بوجودها، كما يجد في المقابل مغالاة في رفض وجود هذه المدارس من حيث المبدأ.

والأصح ألا يختلف اثنان في حقيقة وجود مدرستين أساسيتين في النحو العربي، هما البصرة والكوفة، وقد اتّضحت ملامح الاستقلال لدى كلّ مدرسة منهما منذ بَدْء الدراسات النحوية، ومهما حاول بعض الدارسين التقليل من شأن الفوارق التي تفصل بين المدرستين، فإنّ هذه الفوارق تبقى كافية لأنْ يُطلَق على كلّ واحدة منهما اسم مدرسة.

فالقول: إنّ الكوفة لم تختلف عن البصرة إلا في تعاملهم مع السماع والقياس فيه شيء من التّسرّع. فما اللغة إلا سماع وقياس؟ كما أنّ الاختلاف في هذا الأصل أدّى إلى اختلاف في فروع كثيرة، فترتب على ذلك مئات المسائل التي حاول أنْ يجمعها عدد من المتقدّمين في كتب مستقلّة كالإنصاف للأنباري وغيره. من هنا فلا يجوز أنْ يُستهان بهذا الأصل كعامل كافٍ لانقسام نحاتنا المتقدّمين إلى مدرستين مختلفتين.

وكذلك الحديث عن التعليل، فقد اختلف تعليل الكوفيين عما جاء به البصريون، على الرّغْم من وجود التشابه، فالتشابه لا يعني الاتفاق.

---

(1) انظر: إبراهيم السامرائي، ألنا مدارس نحوية ؟، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٨٣، ص ٧-٨.

ومن أهمّ ما يدلّ على وجود مدرستين، أنّ كلّ مدرسة اتخذت لها مجموعة من المصطلحات التي تدلّ على مفاهيم علم النحو لديها، أمّا القول (بأنّ مصطلحات الكوفيين تفتقر إلى الإحْكَام وتتّسم بالتذبذب)[1]، فهو ما يحتاج إلى إعادة نظر.

كما أنّ القول بأنّ المدارس النحوية أكثر من كوفة وبصرة أمر تصعب استساغته، فكلّ من جاء من النحاة بعد البصريين والكوفيين كانوا عالة عليهم، ولم يأتوا بجديد على مستوى المنهج إلا في ما يخص طريقة العرض للمادة النحوية، بحيث تصبح أسهل في الأخذ والتعلّم، يتّضح هذا في الألفيات وغيرها، من هنا يكون القول بأنّ لدينا مدرستين في النحو العربي هما البصرة والكوفة هو الصحيح، وما دون هذا بغضّ النظر عن كونه زيادة أو نقصًا فهو ليس صحيحًا.

---

(١) انظر:المرجع السابق، ص ٢٠.

الفصل الثاني

قضايا نحويّة

أولاً: أقسام الكلام

قام النحاة بتقسيم الكلام ثلاثة أقسام هي: الاسم والفعل والحرف، وقد بدأ هذا الأمر في زمن مبكّر من تاريخ النحو العربيّ، إذ إنّ سيبويه الذي يُعدّ من أوائل النحاة وصاحب أوّل كتاب أُلّف في النحو وصل إلينا، بدأ كتابه بتقسيم الكلام:" فالكَلِم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[1]. ثمّ سار النحاة على دربه في ما فعل.

وقد انبرى مجموعة من المحدثين لدراسة هذا التقسيم الذي اعتمدهُ النحاة فوجّهوا له النقد، حتى أنّ بعضهم رفضه رفضا تامًا وحاول أنْ يضع بديلاً عنه، في حين أنّ بعضهم اكتفى بمعالجة جانب منه .

في هذه القضيّة يبدأ البحث بتحديد المآخذ التي سجّلها المحدثون على النحاة المتقدمين في تقسيمهم للكلام ، ثُمّ يعرض للتصوّرات الجديدة التي وضعها بعضهم بديلا للتقسيم القديم. بعد ذلك يوردِ كلامًا لفريق منهم، يرى أنّ تقسيم القدامى أفضل من كلّ ما جاء به المحدثون. ويختم القضية برأيين دارا حول (اسم الفعل)، وهو أضعف ما جاء به المتقدمون في تقسيمهم للكلام.

ويمكن تلخيص المآخذ التي أخذها المحدثون على النحاة المتقدمين في هذا الشأن بما يلي:

١- أنّهم تأثّروا في تقسيمهم بالفلسفة اليونانيّة، رغم أنّ دراسة الفلسفة شيء مختلف عن دراسة اللغة، فلكلّ منهما طبيعته الخاصة[2].

٢- لم ينجحوا في تحديد المقصود بهذه الأجزاء ولم يُوَفّقوا في وضع تعريف شامل لكلّ جزء وما يندرج تحته، فجاء التعريف مَشوبًا بالتضارب والتناقض[1].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج، ص ١٢.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة،ص ٢٧٩، وعبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٩-١٠.

٣- لم يوفّوا هذه الأقسام حقّها من الدرس؛ لأنّهم لم يُعْنوا بالأمور التي تَخُصّ الدراسة اللغويّة أو النحويّة، بل تناولوا هذه الأقسام على أساس نظريّة العامل فركّزوا على الاسم ، أمّا الفعلِ والحرف فلم يَأخذا حقّهما من الدرس(٢).

٤- تقسيمهم لم يشمل كلّ كلمات اللغة فهناك كلمات صحيحة لا ينطبق عليها تعريف أيّ قسم، مما يدعو إلى إعادة التقسيم(٣).

٥- النحاة قسّموا الكلام على أُسُس لم يذكروها لنا، بل جابهونا بالنتيجة مباشرة، وهي الاسم والفعل والحرف(٤).

٦- أنّهم اتخذوا الدلالة أساسًا لتقسيم الكلمات وتعريفهم لكلّ قسم ، وكان الأصل أنْ يُعتمد الشكل في ذلك وليس الدلالة(٥).

٧- جاء تقسيم النحاة عاماً لا يتطابق والحقائق اللغويّة تفصيلاً، كما أنّه بانحصاره في ثلاثة أقسام ترك بعض أنواع الكلام غير ثابت في انقسامه إلى قسم دون آخر(٦).

إنّ الناظر في هذه المآخذ يجد أنّ بعضها قد يكون مقبولاً وبعضها الآخر لا يعدو أنْ يكون وجهة نظر، تنطلق أحياناً من تأثّر بمنهج من مناهج الدرس الحديث.

فالقول بأنّ التقسيم الثلاثيّ كان بتأثير من الفلسفة والمنطق اليونانيّ أمر مُختَلَف فيه، نُفْرِد له في هذه الأطروحة قضية مستقلة، وأكثر المحدثين يرى أنّ هذا التأثير لم يكن في بدايات

---

(١) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٧٩.

(٢) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٤٥.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٤٦.

(٤) انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٠-١١.

(٦) انظر: أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص ١٥٨.

الدراسة النحويّة بل إنّه ظهر في زمن متأخّر، مما ينفي أنْ يكون سيبويه قد أخذ تقسيمه من اليونان.

أمّا إنّهم لم يحسنوا تحديد المقصود بالأقسام التي ذكروها، ولم تكن تعريفاتهم شاملة لما يندرج تحتها، فالردّ عليه بأنّهم لم يكتفوا بالتعريف، بل دعموه بما يُسمّى (علامات)، تُعرَض عليها الكلمة فيتّضح القسم الذي تنتمي إليه ، وعلامات الاسم والفعل أشهر من أنْ يُعاد ذكرها.

والقول بأنّ النحاة اعتمدوا على الدلالة دون الشكل ليس صحيحًا، وذلك لأنّ الصيغة من العلامات الفارقة بين أقسام الكلام، فلكلّ فعل مثلاً مجموعة من الأوزان التي تُسهّل على مستخدم اللغة التمييز بينه وبين غيره من الكلمات دون حاجة إلى التفكير.

ومن الأمور المهمة أنّ بعض الكلمات يَصْعُب إدراجها ضمن قسم من هذه الأقسام الثلاثة التي وضعها القدامى، وهذا الأمر لا يختلف فيه اثنان، فمن الأمثلة على ذلك (اسم الفعل)، فبمجرّد التدقيق في هذا المصطلح يظهر بأنّه يجمع بين قسمين هما: الفعل والاسم، لذلك قام بعض القدامى باستحداث قسم رابع يضمّ مثل هذه الكلمات أطلقوا عليه اسم (الخالفة)[1] .

وكما أسلفنا، حاول بعض المحدثين أنْ يضع تقسيمًا جديدًا يتجاوز فيه ما يراه من عيوب في تقسيم النحاة القدامى، ومن هؤلاء:

أ- إبراهيم أنيس: الذي يقترح أنْ تُتّخذ في تحديد أجزاء الكلام أسس ثلاثة هي: (المعنى والصيغة والوظيفة)، تُستَخدم هذه الأسس كلّها في كلّ مرّة. ثُمّ يُمثّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿*لا هُنّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ*﴾[الممتحنة: ١٠] ففي هذه الآية وصفٌ وفعل

---

(١)الذي أضاف هذا القسم هو نحوي كوفي يدعى: أحمد بن صابر أبا جعفر النحوي. انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص ٨٢.

معناهما واحد، ووظيفتاهما مُتّحدة من حيث الإسناد ، ولكنّ الصيغة مختلفة. والصيغة وحدها لا تكفي للتفريق بين الأفعال والأسماء، كما هو الحال في الأوصاف التي وردت على وزن الفعل (كأحمد ويثرب).

يرى أنيس أنّه عند مراعاة هذه الأسس جميعها معًا يمكن التفريق بين أجزاء الكلام، وبالاستناد إلى هذه الأسس يُقسَم الكلام أربعة أقسام، تقسيمًا أدقّ من التقسيم الثلاثيّ، وهذه الأقسام هي :

١- الاسم: ويضمّ الاسم العام كالشجرة والعَلَم والصفة.

٢- الضمير: ويشمل الضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات.

٣- الفعل

٤- الأداة [1].

ب- فؤاد حنا ترزي: يرى أنّ التقسيم الثلاثيّ أوقع النحاة المتقدّمين في حيرة من أمر كثير من الألفاظ التي تشترك في خصائص تعود إلى غير قسم ، لذلك يقترح التقسيم الآتي:

١- الاسم: ويدلّ على أسماء الأشخاص والأشياء.

٢- الضمير: وهو ما يُعَوّض عن الاسم، ويندرج تحته جميع الضمائر وأسماء الإشارة والموصولة.

٣- الصفة: وهو ما يُوَصف به الاسم كالطويل والجميل.

٤- الفعل: وهو ما يدلّ على حدث وزمن.

٥- الظرف: ويدلّ على زمان وقوع الفعل ومكانه.

(١) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٨١ و ٢٨٢وما بعدهما.

٦- الأداة: وهي الحروف، ومالا ينطوي تحت ما سبق، نحو: عن، إلى، ليس، ما التعجبية، يا النداء[(١)].

ج- **مهدي المخزومي**: يقرّر المخزومي ضرورة إعادة التقسيم، فيقول:" جدير بنا أنْ نقسم الكلمة أربعة أقسام بدلاً من ثلاثة، مما جرى عليه عُرْف النحاة قديمًا وحديثًا، وهي: (١) الفعل. (٢) الاسم. (٣) الأداة. (٤) كناية "[(٢)]. فيضيف إلى الأقسام الثلاثة الأولى المذكورة لدى القدامى قسمًا رابعًا هو (الكناية)، التي يرى أنّها من الأهمية بمكان بحيث لا يؤدّي غيرها وظيفتها في الكلام، فالكنايات ذَكَرها النحاة، لكنّهم لم يمنحوها ما يجب من الاهتمام، وهذه الكنايات هي الضمائر والإشارة والموصولات والمُستَفْهم به وكلمات الشرط.

د- **تمام حسان**: يقول:" لقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: يقول ابن مالك:

واسم وفعل ثم حرف الكلم

ثمّ حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أنْ يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى، إذ ينشئون على هذين الأساسين قيمًا خلافية يفرّقون بها بين كلّ قسم وقسم آخر من الكلم، كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا، حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما"[(٣)].

لكنّه يحكم على هذا التقسيم بأنّه بحاجة إلى إعادة نظر وتعديل، وذلك بإنشاء تقسيم جديد أكثر دِقّة، يضمّ الصفة قسمًا مستقلاً، فهي تختلف مَبْنًى ومَعْنًى عن الأسماء والأفعال وكذلك

---

(١) انظر: فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص ١٤٧-١٤٩.

(٢) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٤٦.

(٣) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٧.

الضمير، والخوالف والظرف الذي يدلّ على علاقات زمانية، وبعد ذلك يقوم حسان بتفصيل القول في كلّ قسم من هذه الأقسام [1].

وقد وافق تمام حسان في هذا التقسيم تلميذه فاضل الساقي، رغم إختلافه معه في بعض النقاط[2].

بعد هذا العرض للتقسيمات التي جاء بها المحدثون نلاحظ ما يلي:

أ- أنّ المحدثين لم يتّفقوا فيما بينهم على تقسيم واحد.

ب- أنّ المحدثين أبقوا على الفعل والحرف دون تجديد، على أنّهم سموا الحرف بمسمى الأداة، ووسعوا إطاره أحيانا.

ج- أنّ التجديد كان في القسم المُسمّى (بالاسم)، إذ يتمّ تفريعه إلى صفة وضمائر... الخ، ونلاحظ على هذا التفريع أنّه أكثر دقّة ؛ ذلك أنّ النحاة فرّعوا هذه التفريعات، لكنّهم أدرجوها ضمن قسم كبير هو الاسم ، فما الجديد في إفراد أسماء الإشارة مثلاً في قسم مستقلّ؟! كما أنّ هذه الكلمات التي يفرّعها المحدثون تقع في الجملة نفس المواقع، بغضّ النظر عن كونها ضمائر أو موصولات أو أسماء إشارة أو ظروفًا ...الخ، مما يدلّ على صحّة عمل القدامى، عندما أدرجوها ضمن قسم واحد كبير هو الاسم مع عدم إغفال خصوصيّة كلّ مجموعة؛ لأنّهم أرادوا الجمع والتيسير.

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص ٨٨.

(2) انظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي.... ، ص٢٦٢ وما بعدها.

أمّا جماعة المحدثين الذين أقرّوا ما جاء من تقسيم عند المتقدّمين، فنمثل لهم بمثالين:

أ- **عدنان سلمان:** يرى أنّ تقسيم الكلام الذي قام به النحاة ما هو إلا نتيجة لاستقرائهم اللغة، كما أنّهم وضعوا لهذا التقسيم ضوابط في غاية السداد، يسّرت للدارسين معرفة كلّ صنف من أصناف المفردات العربية.

ويضيف سلمان أنّ باحثًا معاصرًا جاء بتقسيم جديد للكلام، إذ جعل أقسام الكلام سبعة هي: الاسم والفعل والصفة والخالفة والضمير والظرف والأداة، وهو يحاول بذلك نقض استقراء النحاة، متأثّرًا ببعض الباحثين المحدثين الذين تأثّروا بالدراسات اللغويّة الغربية، ولكنْ مهما تكون حججهم مقبولة فلن يستطيعوا مسح التقسيم الثلاثي من الأذهان ؛ لأنّه تقسيم حَصرَ فيه النحاة جميع الكلمات العربية، كما أنّ المصطلحات الواردة في تقسيم هذا الباحث لم يغفل عنها علماء اللغة العربية، لكنّهم أدركوا أنّ هناك علاقة بين كثير من هذه الأقسام، فالصفة والضمير والظرف هي أنماط مختلفة للاسم لا تخرج عن نطاقه ومضمونه[1].

ب- **مصطفى جطل:** يقول إنّ من أهمّ ما يلاحظ على تقسيم النحاة للكلام أنّهم لم يستطيعوا أنْ يضعوا تعريفًا جامعًا يحيط بكلّ ما يندرج تحت هذا القسم من مفردات، كما أنّ بعض الأسماء والأفعال تتداخل مع الحروف حتى عدّها بعضهم منها، لكلّ ذلك دعا بعض المحدثين إلى إعادة النظر في تقسيم الكلام، واصفين القسمة الثلاثيّة بالضيق والجمود[2].

---

(١) انظر: عدنان سلمان، الاستقراء في النحو، مجلة المجمع العلمي العراقي، تموز ١٩٨٤م، ص ١٤٦-١٤٨.

(٢) انظر: مصطفى جطل وإبراهيم محسن، تقسيم الكلام عند القدماء والمحدثين، مجلة بحوث جامعة حلب، ١٩٩٠، ص ١٥-١٦.

وبعد أنْ استعرض جطل بعض التقسيمات التي أحدثها المحدثون، قال:" والحق أنّ هذه القسمة تثير من الإشكالات أكثر مما تثيره القسمة الثلاثيّة، وتدلّ على عدم إحاطة بالأساس الذي اعتمده النحويون العرب في تقسيم الكلام، فتقسيمهم لا يعدو أنْ يكون تفصيلاً وتفريعًا لقسمة القدماء الذين فرّعوا أقسام الكلم إلى الفروع التي ذكرها المحدثون"(١).

ثمّ يخرج جطل بالنتيجة التالية:" أنّ الأساس التركيبيّ الذي اعتمده النحويون القدماء في تقسيم الكلام أساس صحيح وسليم، لا ترتقي إليه محاولات المحدثين، وأنّ النقد الذي وَجّهه إليه بعض المحدثين لم يزحزح ثباته، بل بقي تقسيمهم أقوى، وتعريفهم لكل قسم أشمل وأهمّ، ولا يضيره أنْ تشبه طائفة من المفردات الاسمية أو الفعلية حروف المعاني شبهًا يرجع إلى الجمود والبناء، لا التركيب"(٢).

يُلاحظ إذن أنّ من المحدثين من يُؤكّد صواب رأي القدامى أو عدم الجدوى من الاستدراك عليهم وإعادة التقسيم ، وأنّ ما جاء به المحدثون لا يخلو من العيوب، كما أنّه لا يقدّم جديدًا حقيقيًا لتقسيم القدامى.

ومن الدارسين من أقرّ تقسيم القدامى للكلام، وحاول أنْ يصلح ما يظنّ أنّه عيب يحتاج إلى إصلاح، ولما كان اسم الفعل هو أهمّ المطاعن التي وُجّهَت إلى ذلك التقسيم حاول بعضهم معالجته وتخريجه بطريقة تتناسب والتقسيم الثلاثي.

يرى سليم النعيميّ: أنّ ما تُسمّى بأسماء الأفعال كانت موضع خلاف بين النحويين، فجمهور النحاة قالوا: بأنّها أسماء ، فهل لها مِثْل غيرها من الأسماء مواقع من الإعراب؟

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

الجواب : (لا) مما ينفي اسميّتها، وقد يَرُدّون ذلك بأنّها كانت تشغل موقعًا إعرابيًا، فلما انتقلت إلى معنى الفعليّة- والفعل لا محل له من الإعراب- لم يبق لها محلّ هي الأخرى.

يضيف النعيميّ أنّ هذا الكلام يناقض الأدلّة التي ذكروها لإثبات اسميّتها، ويُغلّب كونها أفعالاً، كما أنّ الأدلّة التي استند إليها النحاة في إثبات اسميّتها لا تثبت أمام النقد الصحيح، كقولهم إنّها تأتي مسندًا إليها، وهذا يكون للأسماء وليس للأفعال، فالمتفحّص لشواهدهم يجد أنّها استُخدمت مسندًا إليه على الحكاية[1].

ويفضّل النعيميّ أنْ تُرَدّ هذه الكلمات إلى أصولها، إذ نجد أنّها ضروب خمسة، فهي: ظروف، أو جار ومجرور، أو مصادر، أو أصوات، أو صيغة من صيغ الأمر على وزن (فَعالِ).

فعند قولنا مثلاً :(دونك زيدًا) فمعناه (دونك زيدًا فخذه)، حُذِف الفعل اختصارًا فالأفضل أنْ تبقى ظروفًا. ويكون ما بعدها منصوبًا على التحذير أو الإغراء[2].على هذا النحو يحاول النعيميّ أنْ يثبت عدم وجود ما يُسمّى (بأسماء الأفعال)، عن طريق رَدّ هذه الكلمات إلى أصولها. مفصّلاً القول في كلّ حالة ومثال.

أمّا علي النجدي ناصف فيقرّر أنّ اسم الفعل قسمان:

أ- **المُرتَجَل**: وهو ما ليس له أصل معروف في اللغة، ومثاله (صَهْ، ووَيْ، وهَا، وأفٍّ وهيهاتِ، وآمينَ) هذا النوع من أسماء الأفعال قديم في اللغة يعود إلى فترة طفولتها، وهو أقدم من الفعل، أو هو بقيّة من الأفعال على حالها الساذجة الأولى، قُدّر لها البقاء

---

(١) انظر: سليم النعيمي، اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٨، ص ٦٣-٦٥.

(٢) انظر: المرجع السابق،ص ٦٨-٦٩.

لأسباب تهيأت لها ولم تتهيأ لغيرها، إذ أفلتت من الأحداث حتى وصلت إلينا في حين أدرك أخواتها الفناء[1].

ب-**المَنْقُول**: وهو ما له أصل من اللغة يُردُّ إليه أو ينتقل منه، فهو ضرب من تعدّد الاشتقاق، أو تنويع وظائف الكلمات (فنزالِ) مشتقّ من (نزل) يزيد به عدد المشتقات، ومنه (بله) مصدر لفعل متروك، عند نقله لاسم الفعل صارت له وظيفتان:

الأولى: أنْ يكون مصدرًا عاديًا في حال كوْنه معربًا.

الثانية: ما ناب عن الفعل في الاستعمال فأخذ معناه وبُنِي، ومثله في ذلك المنقول من حرف الجر كـ(إليك). فهذه الكلمات ظهرت في اللغة بعدما عرفت أصولها التي نُقِلت عنها[2].

نلاحظ في هذين الرأيين أنّ النعيميّ لا يُؤْمِن بوجود ما يُسمّى ب(اسم الفعل)، بل يدعو إلى معاملة هذه الكلمات حسب أصولها في اللغة. في حين أنّ ناصف لا يدعو إلى ترك هذا المُسمّى ، رغم أنّنا نلمح في كلامه على المرتجل أنّه فعل بدائي، مما ينفي عنه صفة الاسمية، أمّا المنقول فهو اسم لأنّه مشتق من الفعل لينوب عنه.

ونقول هنا إنّ إعادة تقسيم الكلام التي قام بها المحدثون لم تعالج هي الأخرى أسماء الأفعال، إذ أطلق عليها بعض المحدثين اسم (خالفة)، والخالفة كلمة تدلّ على معنى لا ينتمي إلى قسم بعينه، وهو بذلك لا يبتعد عن تسمية القدامى له (باسم الفعل)، فكلاهما يدلّ على أنّ هذه الكلمة لا تنتمي إلى قسم بعينه، حتى لو وضعناها تحت مُسمّى خالفة.

---

(١) انظر: على النجدي ناصف، رأي في اسم الفعل، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٥-٦.
(٢) انظر: المرجع السابق،ص ٨-٩.

كما أنّ ما جاء به المحدثون في تقسيماتهم من تفريعات، قد يعالج بعض مواضع الضعف في تقسيم المتقدّمين، إلا أنّه يجعل تعلم الناشئة لتقسيم الكلام أصعب؛ من هنا يكون الإبقاء على التقسيم القديم هو الأفضل.

ثانياً: البناء والإعراب

هذه القضيّة في الحقيقة خاصّة بالبناء، لكنّ الإعراب دخل في العنوان لأنّه يشارك البناء في بعض جوانب الدراسة، ولذلك كان العنوان (البناء والإعراب) بتقديم البناء على غير عادة الدارسين.

تعرّضت فكرة البناء في النحو العربيّ لمجموعة من الانتقادات من قِبَل المحدثين، سيتوقّف البحث عندها في هذه القضيّة، منها قول النحّاة إنّ الأصل في البناء السّكون. إضافة إلى رفض بعض المحدثين لعلل البناء التي افترضها النحاة. وهناك مسألة ذات أهميّة مع أنّها غائبة عن أذهان كثير من الدارسين المحدثين، وهي ما تُعرف بألقاب البناء والإعراب.

يبدأ البحث مع إبراهيم مصطفى الذي يناقش قول النحاة بأنّ السكون هو الأصل في البناء، فيرى أنّ المتتبع للمبنيّات في العربيّة يجد أنّ السكون لا يُشكّل علامة لأكثرها، جاعلاً سبب اعتقادهم بهذا الأصل هو اعتمادهم النظرة الفلسفية، كقولهم: إنّ البناء ضِدّ الإعراب، والأصل في الإعراب أنْ يكون بالحركات، فوجب أنْ يكون البناء بالسكون. وكذلك فإنّ الحركة زيادة مُستَثقَلة بالنسبة للسكون لا يُؤتى بها إلا للضرورة. فهذه الأقوال لا تستند إلى استقراء أو إحصاء، إذ إنّه عند استقراء الحروف وهي أكثر المبنيّات نجدها سبعين: الساكن منها اثنان وعشرون، والمفتوح اثنان وأربعون، والمكسور خمسة والمضموم واحد، فالساكن أقلّ من المفتوح وَحْدَه. كما أنّ استقراء الأفعال والأسماء ليس بعيداً عن هذا مما يدلّ على أنّ الفتحة هي أخفّ الحركات، والعرب تضع السكون في مَوْضع البتّ والتأكيد(١).

يردّ عرفه على كلام مصطفى مبيّنًا أنّه عندما أحصى الحروف جعل الألف الساكنة نحو (كلا، بلى..الخ) فتحات ممتدّة، فهي عنده مفتوحة لا ساكنة. كذلك جعل مَدّ الياء الساكنة

---

(١)انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص١٠١-١٠٥.

كسرة، لذلك عدّ هذا النوع من المتحركات لا السواكن، وهذا الأمر يُؤدّي إلى نتائج كثيرة وغريبة في العربية منها: أنّ بعض ضمائر الرفع في الأفعال ليست ضمائر، بل حركات(كألف الاثنين، وياء المخاطبة، وواو الجماعة)، وكذلك الفعل (يخشى) سيكون دائمًا منصوبًا لأنّ ألِفَه فتحة وليست حرف علّة، وبهذا سيُنصب بلا ناصب.

أمّا قول النحاة بأنّ الأصل في البناء السكون؛ فيرى عرفة أنّهم لم يقصدوا بذلك الكثرة، وإنّما القياس الذي يقتضي ذلك، وما خرج على ذلك فلعِلّة. فبعض حروف الجر مثلاً (الكاف، الباء) كلمات مُنفَرِدة تأتي في البداية ، والعربية ترفض البَدْء بالساكن فحرّكته[1].

والحقيقة أنّ تحديد النحاة لهذا الأصل وهو أنّ الأصل في البناء السكون لا يفيد الدرس النحويّ؛ لأنّه يضطرهم إلى البحث عن عِلل لكلّ ما خرج عن هذا الأصل، وهذه العلل لا طائل تحتها ولا نفع يُجْنى منها، كما أنّ السكون ليس مُقْتَصرًا على البناء، بل هو أيضًا علامة من علامات الإعراب ، ممّا يدلّ على أنّه لا يتميّز على غيره من الحركات كي يُعْطَى هذا الحكم إلا لأسباب منطقية، ذكرها مصطفى وأكّدها عرفة عندما قال: " ليس معنى (الأصل) في قول النحاة: (والأصل في المبني أنْ يسكنا) الكثير الغالب كما فهم المؤلِّف، وإنّما معناه ما يقتضيه القياس، فالقياس يقتضي أنْ يسكن المبني، وما خرج عن مقتضى القياس فلعلّة"[2].

أمّا جَعْل مصطفى بعض حروف العلة حركات (من منظور نحوي) فهو ما لا يستقيم له؛ لأنّه يحتاج إلى إعادة النظر في كثير من الجوانب التي لا علاقة لها بالبناء، وقد وضّح بعضها عرفة عند حديثه عن المضارع المنتهي بالألف، أو بعض الضمائر كألف الاثنين و ياء المخاطبة وغيرها كثير.

---

(١) انظر: محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ١٨٣-١٨٤.

(٢)المرجع السابق، ص ٨٥.

أمّا علل البناء فقد رفضها كثير من المحدثين، من هؤلاء عباس حسن الذي يرى أنّها تَصيُّد وَاهٍ وإلْغاز مُرْهِق، فالعربيّ لم يكن يفكّر في هذه القضايا الجدليّة، إلا أنْ يكون فيلسوفًا ناضجًا منطقيًا عالمًا. فمن أين له ولأمّته في نشأتها وبَدء تكوينها قبل الإسلام ذلك المنطق الذي يقتضي نضجًا علميًا، وفهمًا حضاريًا، ورقياً سُبِق بدراسات وبحوث منظّمة في نواحي العلوم المختلفة[1]؟ ويُؤكّد الفكرة نفسها إبراهيم السامرائيّ[2].

ومن هذه العلل التي يرفضها حسن مثلاً ما جاء من أنّ الاسم يُبْنى لمشابهته الحرف؛ يقول:" يقولون: إنّ بعض الأسماء قد يُبنى لمشابهة الحرف"[3]. وبعد أنْ ينتهي من سرد مقالة النحاة في ذلك، يُردف قائلاً:" علينا أنْ نترك هذا كلّه في غير تردد، وأنْ نقنع بأنّ العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب في ما أعربوه أو بنوه. من غير جدل زائف، ولا منطق مُتَعسِّف، وأنّ الفيصل فيهما راجع (كما قال بعض السابقين) إلى أمر واحد؛ هو :(السماع عن العرب الأوائل)"[4].

ويرى عبد الرحمن أيوب أنّ علل البناء والإعراب عند النحاة اعتبارات منطقيّة مرفوضة تعتمد على أمرين:

أ- تقرير نوع الكلمة قوّة وضعفًا، وتمييز الكلمة القويّة بالإعراب وانتقاص الضعيفة بالبناء، فإذا أشبهت كلمة قويّة أخرى ضعيفة كان ذلك سببًا في ضعفها فَبُنِيَت. فقوّة الاسم ذاتيّة، وضعف الحرف والفعل ضعف ذاتيّ ، يلحق به الضعف المُكتسب الذي يطرأ على الأسماء المبنية، كما أنّ قوّة المضارع قوّة مُكْتَسبة.

---

(١) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٦٢-١٦٣.

(٢) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ٧٤.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص ٨٩.

(٤) المرجع السابق، ج١، ص ٩١.

ب- تعليل الإعراب بحاجة الكلمة إلى ما يُحدّد حالتها الإعرابية، واستغناء البناء عن ذلك[1].

بعد ذلك يرفض أيوب هذه التعليلات للأسباب الآتية:

١- أنّ هذا الفرض يستلزم أنّ اللغة وُضعت وضعًا صناعيًا، مع أنّ الثابت أنّها نشأت ولم تُوضَع.

٢- افتراض القوّة والضّعف مرفوض؛ لأنّ كلًا من أقسام الكلام يتكوّن من أصوات، لا مجال معها لافتراض القوّة والضعف.

٣- نزول الاسم إلى مستوى الحرف لشبهه به، وعدم جواز العكس[2].

وكلام أيوب حتى الآن لا غبار عليه، فكلّ ما ذكره في حقّ هذه العلل صحيح، فهي نوع من الفلسفة التي قد تُمتع قارئها ؛ لأنّ الأمر يبدو أشبه بالكشف عن أسرار اللغة، لكنّه في الحقيقة لا يعدو افتراضًا خياليًا كقولنا: إنّ المضارع مُعْرَب ، لشَبَهه بالاسم من جانبين: لفظيّ ومعنويّ، والأقْوَم هو ما قاله عباس حسن من أنّ هذه الأمور تُوصَف، ويُقال في تعليلها: إنّ العرب نطقتها على هذه الصورة، ونحن سائرون على دربهم في ذلك.

غير أنّ أيوب لا يتوقّف عند هذا الحد؛ إذ ينتقد توزيع النحاة للكلمات العربيّة على البناء والإعراب، من ذلك ما يتعلّق بالإعراب التقديريّ ، إذ يرى أيوب أنّه ضرب من البناء وليس إعرابا ، فلا فرق بين (عيسى وهذا) فكلا الاسمين لا تتغيّر حركته بتغيّر موقعه، فلماذا جعلوا الأوّل معربًا والثاني مبنيًا؟ وكذلك الاسم المنقوص الذي تحذف ياؤه في الرفع والجر.

---

(١) انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٣٠.

(٢) انظر:المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.

ينتهي أيوب من الكلام السابق بالدّعوة إلى إعادة تقسيم الكلمات باعتبار قَبول أواخرها للحركات أو عدم قبولها ، فلنتخلّص من الفروض المتعسّفة التي فَرَضَها النحاة في الإعراب التقديري[1].

وهذا الأمر لا يثبت لأيوب، فالاسم المنقوص مثلاً في حالة النصب يعرب، فكيف يكون بذلك مرّة معربًا وأخرى مبنيًّا؟

والواقع أنّه لا بدّ في أيّ قضية أو مسألة من مسائل النحو من وجود من يدافع عن النحاة وصنيعهم، فعدنان سلمان يرى أنّ كلّ قواعد البناء التي وضعها النحاة كانت مستندة إلى الاستقراء اللغة، فالاستقراء وَحْدَه هو الذي يَحْكُمها[2].

ومن الانتقادات التي وُجّهت لفكرة البناء رأي غريب ليوسف السودا، إذ يرى في قول النحاة بأنّ البناء هو عدم تغيّر الحركة ، ثُمّ قولهم إنّ الأفعال مبنية وإنّ علامة بنائها لا تتغير، يراه تناقضًا، ذلك أنّ القاعدة عرّفت البناء بأنّه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لا تتغيّر[3].

وكأنّ السّودا لا يدرك بأنّ عدم التغيّر لحركة البناء، يُقصَد به عدم التغيّر بسبب عامل يُؤثّر في الكلمة، ذلك أنّ الإعراب هو تغيّر الحركة لتغيّر الموقع ومن ثَمّ العامل. أمّا تغيّر حركة بناء الأفعال فهو ليس بسبب عامل، بل لأسباب صوتيّة بحتة، فالفعل الماضي الذي دخلت عليه واو الجماعة تغيّر بناؤه من الفتح إلى الضمّ ليس لتغيير موقعه من الجملة، بل لأنّ هذه الواو لا يناسبها الفتح قبلها، بل تقتضي الضمة، فَضُمّ ما قبلها لأسباب صوتيّة وليست تركيبيّة.

---

(1) انظر:المرجع السابق، ص ٥٣.

(2) انظر: عدنان سلمان، الاستقراء في النحو، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م، ص١٥٦.

(3) انظر: يوسف السودا، الأحرفيّة، ص ٧٣.

والمسألة الأخيرة في هذه القضيّة هي مسألة (ألقاب الإعراب وألقاب البناء) يثيرها جميل علوش، والفكرة المحوريّة في هذه المسألة أنّ الضمة والفتحة والكسرة والسكون علامات بناء وليست علامات إعراب، وذِكْرها في الإعراب لا يعدو خلطًا في المصطلحات.

ويرى علوش أنّ الألفاظ (الضمة والفتحة والكسرة والسكون) هي ألقاب ومصطلحات خاصة بالبناء، لا يجب استخدامها عند إعراب الكلمة المعربة، إذ تُستَخدم عند إعرابها ألقاب خاصّة بها هي (مرفوع، منصوب، مجرور ومجزوم) ويُؤكّد علوش أنّ القدامى قد فرّقوا بين هذه الأشياء من حيث التنظير، مُستَشْهِدًا بكلام لسيبويه وغيره من البصريين، لكنّهم خلطوا في التطبيق. فالأصل في إعراب (زيد) عند قولنا: (قام زيد) أنْ يكون على النحو الآتي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه علامة الرفع الظاهرة، دون الإتيان على ذِكْر الضمّة إطلاقًا؛ لأنّها من علامات ومصطلحات البناء. ونقول في إعراب المبني (وقفت حيث وقف زيد) إنّ (حيث) ظرف مكان مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب[1].

لكنّ السؤال الذي قد يُسأل لعلوش هنا هو : بمَ سيجيب إذا قال له أحدهم بعد أنْ ينتهي من إعراب الفاعل المرفوع بعلامة الرفع الظاهرة: ما علامة الرفع الظاهرة؟ سيجد نفسه مضطرًا إلى القول: الضمة مثلاً. ومن ثمّ فما الفائدة من كلّ هذا؟

ويذكر علوش أنّ هذا النظام الذي وضعه البصريون لم يلتزموه في تطبيقهم، أمّا الكوفيون فلم يَفْصِلوا بين هذه الألقاب من حيث المبدأ يقول:" وربّ سائل يسأل: وإذا كان النحاة قد نصّوا على هذه القضية منذ القدم، وإذا كان النحاة قد أوجبوا التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء فأين المشكلة؟ والجواب هو أنّ النحاة قد فرّقوا حقًّا بين مصطلحات

---

(١)انظر: جميل علوش، بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٣، ص ٤٩٩-٥٠٠.

الإعراب والبناء، ولكنّ هذا التفريق كان على مستوى النظريّة. أمّا على مستوى التطبيق- وأقصد بالتطبيق الإعراب- فلم يكن يهمّهم شي ء من ذلك"[1].

ويرى علوش أنّ القدامى لم يكتفوا بالنّص على التفريق بين مصطلحات الإعراب والبناء، بل عرضوا لمزايا هذا التفريق ولمنافعه وأهدافه، فلقد رأوا فيه تمييزًا بين أنْ تكون الحركة ناجمة عن تأثير عامل سابق، أو أنْ تكون غير ناجمة عن ذلك. كما رأوا فيه وسيلة لإيجاز الكلام وقصره، إذ إنّهم يرون أنّ قولنا: (رفع) يغنينا عن أنْ نقول ضمة ناجمة عن عامل سابق هو الذي أوقع الرفع[2].

ومن خلال النصوص التي يوردها علوش للنحاة المتقدّمين، وعلى رأسهم سيبويه، يُثبت أنّه محقّ في كلّ ما رواه. ولكنّنا لا نجني فائدة الكبيرة من هذا التفريق، كما أنّ المتقدّمين لو وجدوا فيه كبير نفع لالتزموه في تطبيقهم، إذ بيّن علوش أنّ البصريين، وهم أصحاب المبادرة بالتفريق لم يلتزموا ذلك. فضلاً عن أنّ الكوفيين لم يلتفتوا إلى ذلك تنظيرًا أو تطبيقًا. وبهذا يكون عدم التزام البصريين به بمثابة إعلان منهم عن تراجعهم عن هذا التفريق بطريقة غير مباشرة، كما أنّ هذا الأمر سيؤدّي إلى تسمية الشيء بمُسمّيين، فالضمة والرفعة كلمتان تشيران إلى الرمز (ُ) الذي يعلو أواخر بعض الكلمات. والأفضل منه أنْ تلعب الضمة دورين علامة إعراب مرّة، وعلامة بناء مرّة أخرى، ولا ضير في ذلك.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٠١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٥٠٦.

ثالثًا: الحركات الإعرابيّة

هذه قضيّة من أهمّ قضايا الخلاف النحويّ في العصر الحديث، إذا لم تكن الأهمّ على الإطلاق، فهي تَمَسّ خَصيصة من أبرز خصائص العربيّة وأخطرها.

بدأ الأمر في العصر الحديث بإبراهيم مصطفى الذي خرج على الناس بكتابه (إحياء النحو)، وهو كتاب يحمل في طيّاته دعوات كثيرة لتجديد النحو وتخليصه ممّا يرى أنّها عوائق تَحُول دون تطوّر اللغة واستمرارها ومناسبتها لعصرنا الحاضر. والحقيقة أنّ الرجل بالرّغْم من حماسه للتجديد ومحاولة رفض ما جاء به المتقدّمون، إلا أنّه كان لطيفًا هادئًا في حديثه عن سلفنا الصالح، كما أنّه يطرح الفكرة بعقلانيّة واتّزان، ويحاول أنْ يدعمها بالأدلّة التي يَستَخلصها من التراث، فيَنْدر أنْ يستعين بالمناهج الحديثة حين يسوق البراهين لإثبات رأيه.

يرى مصطفى أنّ الحركات الإعرابيّة دَوال على المعنى، معتقدًا أنّ النحاة جعلوا الإعراب حُكْمًا لفظيًّا خالصًا، يتْبع لفظ العامل وأثَرَه، ولم يَروا في علاماته إشارة إلى معنى، أمّا هو فالضمة عنده علَم على الإسناد، لأنّ المرفوعات مسندة إليها، والكسرة علَم على الإضافة، أمّا الفتحة فليست علامة إعراب تدلّ على معنى، بل هي الحركة الخفيفة المُستَحَبّة عند العرب، يُنْهون بها الكلمات ما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون عند العامة، فالضمة

والكسرة فقط هما الإعراب والإبانة عن المعنى، وهما ليستا بأثر من عامل لفظيّ، بل هما من عمل المتكلّم(١).

والفتحة عنده أخفّ من السكون لأنّها لا تُكلّف جهدًا في نطقها، وحاول أنْ يُثبت ذلك من خلال عِلْم الأصوات(٢). وممّا يُؤيّد أنّها هي الحركة المُستحَبّة عند العرب أنّهم نزعوا إليها في حالة نزع الخافض(٣).

لقد أثار هذا الرأي رُدود فعل كثيرة، منها ما قاله محمد عرفه من أنّ مصطفى لم يكن مُصيبًا عندما زعم أنّ القدامى جعلوا الإعراب أثرًا لفظيًا يتّبع العامل لا دلالة فيه على المعنى، لأنّ النحاة جميعاً يرون أنّ الحركات علامات على معانٍ تركيبيّة، فالضمة على الفاعليّة، والفتحة على المفعوليّة، والكسرة على الإضافة، وأنّه ما من نحويّ ذهب إلى أنّ الإعراب حُكْم لفظيّ خالص ليس في علاماته إشارة إلى معنى، مُستدلاً على ذلك بأنّ القدامى سوّغوا نُشُوء النحو بالقصة الواردة عن أبي الأسود الدؤلي، إذ أدّى تغيّر الحركات الإعرابيّة إلى تغيّر المعنى، كما أنّهم ذكروا بأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، لأنّ المعاني المُقتَضِيَة للإعراب تَتَعاور عليها، كالفاعليّة والمفعوليّة مُستَشْهِدًا بقول لابن يعيش في شرحه للمفصل يقول فيه: إنّ الإعراب هو الإبانة عن المعنى باختلاف أواخر الكَلِم(٤).

ويقرّر عرفه أنّه لا خلاف بين مصطفى والمتقدّمين في الضمة والكسرة، كما أنّهم لا يختلفون في أنّ الفتحة حركة خفيفة، لكنّها ليست أخفّ من السكون، لأنّ السكون تقتضي حركة واحدة هي إطباق الشفتين، في حين أنّ الفتحة تقتضي إطباقًا ثُمّ فتحًا. كما أنّ

(١)انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٥٠.
(٢) انظر: المرجع السابق،ص ٧٩.
(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٩٧.
(٤)انظر: محمد عرفه، النحو والنحاة، ص ١١٦- ١١٧، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٧٣.

الفتحة إذا مددناها تُولّد الألف فهي شروع بنطق الألف، والسكون ليست شروعًا في شيء. فإذا نطقنا حرفًا متحركًا نكون قد نطقنا بحرف وشَرَعنا بالنطق بآخر، فهو حرف وبعض حرف، أمّا السكون فهو حرف وحسب، كما أنّ العاميّة شعرت بخفّة السكون فسكنت أواخر الكلمات[1].

والنتيجة أنّه لو أنّ العرب قصدوا من الفتحة الخفّة فحسب للَجأوا إلى الأخفّ وهو السكون، الأمر الذي يدلّ على أنّهم أرادوا منها ما أرادوه من أختيها، وهو الدلالة على معنى، لذلك قال النحاة إنّها تدلّ على المفعوليّة وما أشبهها[2].

يحاول محمد عرفه هنا في هذا الكتاب الذي ألّفه خِصّيصًا للرّد على كتاب (إحياء النحو) أنْ يوحي بأنّ مصطفى لم يأتِ بجديد، فهو متّفق مع النحاة، فيما عدا عدم دلالة الفتحة على معنى، وأنّها ليست علامة إعراب، كما يحاول إثبات أنّه ليس محقًّا في ذلك.

ويُؤيّد توفيق محمد سبع كلّ ما ذهب إليه عرفه في ردّه على مصطفى مؤكدًا فساد رأيه، وعدم وجود دليل على تجريد الفتحة من معناها الإعرابي. يقول:" معاني الإعراب عند هذا الباحث هي: الإسناد والإضافة، والعلامات الدالة على هذه المعاني هي الضمة والكسرة. إذا كان هذا الباحث يرى ذلك . فإنّ رأيه فاسد لا يدعمه دليل"[3].

ويتّفق عبد الرحمن السيّد ومصطفى في الضمة والكسرة، ويخالفه في الفتحة ، فيقول:" إذا كنا نوافقه في ما ذهب إليه بشأن الضمة والكسرة، فإنّنا نخالفه في أنّ الفتحة ليست بشي ء، فإذا كانت الفتحة ليست دالة على شي ء فما موقف السكون؟ وإذا كانت الفتحة عند العرب

---

(١)انظر: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٢)انظر: محمد عرفه، النحو والنحاة، ص ١٦٤.

(٣) توفيق محمد سبع ، أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية ، مجلة كلية اللغة العربية، العدد الثامن، ص ٢٢٤ .

بمثابة السكون عند العامّة، فما مثابة السكون عندهم؟ وإذا كانت الكلمات المفتوحة كثيرة، فإنّما يرجع ذلك إلى أنّ مُكَمِّلات الجملة كثيرة....والواقع يدلّنا على أنّ للفتحة عَمَلاً كما أنّ للضمة والكسرة عملاً. وإلا ففي أيّ منطق تجري كلمات العبارة المضمومة والمكسورة مُعبّرة عن معانيها، مبيّنة لأهدافها، فإذا ما جئنا إلى الكلمات المفتوحة التي تتوسط هذه العبارات لم نجد لها معنى، ولا لفتحتها هدفًا، اللهم إلا التخفيف المُستحبّ دون دلالة أو غرض؟ وكيف يستقيم معنى الكلام، وكيف يتمّ للعبارة الانسجام إذا ما تَوَسَّطها ألفاظ فارغة جوفاء لا طعم لها ولا أثر؟"[1].

ويذكر (برجشستراسر) أنّ النصب ظاهر في اللغة، يُظْهِره الإعراب كإظهاره للرفع والجر، بل إظهارًا أبقى من إظهاره لهما، فإنّا نرى الرفع والجر يُحذَف إعرابهما في الوقف، والفتحة الانتهائيّة في النصب إذا كان الاسم نكرة لم تحذف بل تُمدّ[2].

أمّا عبد الوارث سعيد فيرى أنّ رأي مصطفى في الفتحة غريب وليس مُوفّقًا، فهو يعارض الفكرة الأساسيّة التي قام عليها كتابه من أنّ علامات الإعراب دوال على معانٍ في تأليف الجمل، يضاف إلى ذلك أنّ كوْن الفتحة خفيفة مُستحبّة لا يُوْجِب حِرْمانها من الدلالة، فمسألة الخفّة والثقل والاستحباب وعدمه من الأمور النسبيّة التي تُبنى على الذَّوق الشخصيّ لا على أساسٍ موضوعيّ. كما أنّ المؤلّف أجهد نفسه في إثبات أنّ الفتحة أخفّ الحركات، ولو كان ما ذهب إليه صحيحًا لما وقف العرب بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة، ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة ووقفوا على ما يحبون[3].

---

(١) عبد الرحمن السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، ص ٣١٧- ٣١٨ .

(٢) انظر: برجيشستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ١٥٧.

(٣) انظر: عبد الوارث، مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١٠١.

هذه بعض الردود التي ثارت على ما جاء به مصطفى، والراجح أنّها كانت محقّة في رفضها لما قاله في الفتحة لأسباب كثيرة منها:

- أنّه لم يكن منطقيًا في حرمانها من دلالتها على المعنى، كما أنّه لم يوفّق في إقناع قارئه بذلك، فجاء رأيه شكلاً من أشكال المناكفة التي لا طائل تحتها.
- غاب عنه لدى الموازنة بين نطق الساكن والمتحرك بالفتحة أنّ المقارنة تكون مقبولة بين (أبْ وأبَ) وليس بين (أبْ و با).
- أنّه يقول إنّ خفّة الفتحة سبب في كثرة استخدامها كالسكون في العامية، فلماذا لم تختر العامية الفتحة وهي التي تنزع غالبًا إلى الخفّة والسهولة.
- لو سلّمنا بأنّ الفتحة هي الأخفّ، فهل تسوّغ هذه الخفّة استخدامها في غير موضعها.
- أنّ الفتحة في الكلام الفصيح لا يمكنْ أنْ تكون كالسكون في العامية، فالعامية لا تستخدم إلاّ السكون، أمّا الفتحة فيُستَخدم غيرها في الفصيح، ومصطفى يُقرّ أنّ استخدام غيرها يكون لمعنى.

ولا يُعَدّ ما قاله مصطفى شيئًا إذا ما قِيْس بما يراه إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) في الحركات العربيّة، ولا أدلّ على ذلك من تخصيص فصل في كتابه المذكور أسماه (قصّة الإعراب)، إذ يُفهم من العنوان موقفه الساخر الجارح الرافض. فمصطفى اعترف بدلالة كلّ من الضمة والكسرة على المعنى، في حين أنّ إبراهيم أنيس يرى أنّ تلك الحركات الإعرابيّة لم تكن تُحدّد المعاني في أذهان القدماء كما يزعم النحاة، فما هي إلا حركات نحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، مُستَدلاً على ذلك بجواز سقوطها عند الوقف باتّفاق المتقدّمين، نجد هذا في بعض المواضع من الشعر وكذلك في قراءة أبي عمرو بن العلاء الذي قام بتسكين أواخر الكلمات في عشرات الآيات، كما أنّ بعض حالات

المسند إليه (كاسم إنّ) جاء منصوباً، ومنه فاعل إحدى صيغ التعجب جاء مجرورًا، يضاف إلى ذلك أنّ بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر.

ثم ينتقد أنيس[1] إبراهيم مصطفى في قوله إنّ الضمة والكسرة تدلان على معنى، ويرى أنّ كلامه ليس صحيحًا، بدليل أنّنا إذا قرأنا خبرًا صغيرًا في صحيفة على رجل لا علْم له بالنحو فسيفهم معناه، حتى لو خلطنا له في إعراب الكلمات، أمّا الذي يحدّد معاني الفاعليّة والمفعوليّة عنده فأمران هما:

١- نظام الجملة والموضع الخاص لكلّ من هذه المعاني.

٢- ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

فالفاعل غالبًا ما يأتي بعد الفعل ويسبق المفعول، ولا يتأخّر إلا في أحوالٍ، منها: الحصر وطُول الكلام من الفاعل وتوابعه، واشتمال الفاعل على ضمير المفعول. فحالات تقدّم المفعول على الفاعل واضحة، والكلام على جواز التقدّم ووجوبه، وأمن اللَّبْس لا مُسوّغ له ولا حاجة، غير أنّنا نُبقيها في الشعر لأنّه أسلوب خاصّ، فالأساليب القديمة عيّنت مكان الفاعل ومكان المفعول بما لا يدع مجالاً لِلَّبْس.

وكلّ القصص الواردة عن أبي الأسود الدؤلي وقضيّة النحو ليست صحيحة، وإنّما وُجِدت للتسلية، كما أنّ من قرأ (ورسولِه)[2] كان يعلم المعنى الصحيح بلا حركة. ثم يَخلُص أخيرًا إلى القول: بأنّ التّحريك لأواخر الكلمات صور للتخلّص من التقاء الساكنين، أمّا قول النحاة بغير ذلك فربما يكون بتأثير من اليونان[3].

---

(١) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٤١ وما بعدها.

(٢) من قوله عزّ وجلّ: ﴿*أنّ الله بريء من المشركين ورسولُه*﴾ [التوبة: ٣].

(٣) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص ٢٤٧.

ويقول في موضع آخر:" ويتحقق التخلّص من التقاء الساكنين بأيّ حركة من الحركات الثلاث: الضم، أو الكسر، أو الفتح. غير أنّ الذي يرجّح حركة على أخرى هو طبيعة الحرف المُراد تحريكه، أو انسجام الحركة مع ما يجاورها من الحركات. فبعض الحروف تؤثر حركة معيّنة" [١]. ثمّ يقول:" نرجّح أنّ حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي يشير إليها النحاة من الفاعليّة والمفعوليّة ونحو ذلك، وإنّما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام المتّصل، ثمّ إنّ هذا التحريك لم يكن ملتزمًا في كلّ الحالات، فقد رأينا ألا ضرورة له في القليل من الأحيان"[٢].

يُلاحظ أنّ إبراهيم أنيس عندما قال: إنّ بعض المتقدّمين يرون رأيه هذا استشهد (بسيبويه) الذي يروي عن (الخليل)، في حين أنّ الذين ردّوا عليه من المحدثين نسبوا رأيه هذا إلى (قطرب) تلميذ (سيبويه)، الذي لم يأتِ على ذِكْره إبراهيم أنيس إطلاقًا، رغم أنّنا لو قارنّا بين ما جاء به قطرب، وما قاله إبراهيم أنيس وجدنا تطابقًا في الفكرة الرئيسيّة، يدفع الظنّ بأنّ أنيس لم يطّلع على كلام قطرب، وكلام (قطرب) ورد في بعض الكتب، منها كتاب (الإيضاح للزجاجيّ)؛ [٣] لذلك نَلْتَمس عذرًا للذين قرنوا بين الرجلين في ردّهم على الزعْم بأنّ الحركات في العربيّة لا مدلول لها.

أمّا صبحي الصالح فيرى أنّ إبراهيم أنيس منساق في رأيه هذا وراء بعض المستشرقين وخصوصًا (كوهين) يقول: "ولسنا نعجب لكوهين وأضرابه إذا ذهبوا إلى هذا الرأي الفاسد مستدلّين بما وَهَى من الأدلّة والبراهين، وإنّما نعجب أشدّ العجب لبعض الباحثين العرب

---

(١) إبراهيم أنيس، رأي في الإعراب، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ١٠، ١٩٥٨م، ص ٥٥.

(٢)المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠- ٧١.

المعاصرين، يهجمون على النحاة بحقّ وبغير حقّ"[1]. ولقد راجه أنيس في توجهه هذا رفضًا واستنكارًا كبيرين، فقد ردّ عليه الكثير من المحدثين منهم:

يرى صبحي الصالح الذي ورد بعض كلامه قبل قليل، أنّ الاستدلال على عدم دلالة الحركات على معانٍ بقصّة العامّي الذي يُخلط له الإعراب في خبر صحفيّ مُغالَطة، فهذا سيجد نفسه أمام خليط من الألفاظ الفصيحة والعاميّة، الأمر الذي سوف يجعل فهمه للفكرة فهمًا سقيمًا مشوهًا[2].

ويقول إبراهيم مصطفى إنّ الحركات الإعرابية من أكثر الآلات والأدوات أثرًا ودلالة على اختلاف المعاني، والدليل أنّ الأصل في الحرف أنْ يكون ساكنًا، فالحركة طارئة، ولا تكون إلا بمُقْتَضًى وداعٍ[3].

ويرى علي النجدي ناصف أنّ العربيّة لغة حسّاسة يؤثّر فيها أيّ تغيير يطرأ على اللفظ والتركيب، فكلمة (كَتَبَ) بثلاث فتحات تختلف عن (كُتِب) بضمّة فكسرة ففتحة، وكذلك التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير في العبارات، حتى الوقف له معنى كما في قوله تعالى: ﴿*ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه*﴾[البقرة : ٢] فالعربية حسّاسة، وكلّ تغيير يطرأ على مبناها يُؤدّي إلى تغيير في معناها، من هنا لا يمكن أنْ يكون الإعراب حلْية زائفة[4].

ويضيف بأنّ من يرغبون في إلغاء الأعراب لا يملك أحد أنْ يردّ دعوتهم، ولا أنْ يمنعهم من إلغائه في كلامهم، لكنّه يرجوهم أنّ لا يُسمّوا كلامهم حينئذ كلامًا عربيًا، فليس في

---

(١) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص ١٢٦.

(٢) انظر: المرجع السابق ، ص ١٣٨

(٣) انظر: إبراهيم مصطفى، مذاهب في الإعراب، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ١٠، ١٩٥٨م، ص ٥٣– ٥٤.

(٤) انظر: علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، ص ٤٦ وما بعدها.

هذا شيء من صدق التّسْمِيَة؛ لأنّ هذا يتعارض وما جاءنا من الكلام العربيّ، وليس بينه وبين كلامهم نسب وثيق[١].

ويردّ فخر الدين قباوة على (قطرب) وأنيس معًا فيقول :" لعلّ قطربًا هذا استقى نظريّته هذه من بيئة مُستَغرِبة أو مُستَعجِمة في عصره، ثُمّ طاب له أنْ ينقلها إلى لغة القرآن والأدب والعلم ، فكان في ذلك قياس مع الفارق لا يُقرّه ذو جنان، فالعوامّ وضعاف الدارسين والمستعجمون والمستعربون حين يقرأون تلك القراءات المذكورة، يتولّد لديهم صورة مضطربة مُسَطّحة من المفهوم، تبعًا لمستويات القراءة والثقافة والخبرة والتجارب. ولن يستطيع أحد الادعاء أنّهم على مستوى واحد من الاستفادة والاستيعاب"[٢].

أمّا سميح أبو مغلي فيعتقد أنّ الحركات الإعرابيّة ليست شيئًا زائدًا أو ثانويًّا، وأنّ الدعوة إلى تركها بداعي التسهيل أو التجديد له محاذير، منها أنّه يُعَدّ هدمًا وتخريبًا للغة، كما أنّه يُؤدّي إلى الإبهام والغموض في كثير من التراكيب، وفقدان كثير من الجمل لمعانيها، وتوهّم عكس المعنى المقصود، يضاف إلى ما تقدّم أنّ كثيرًا من اللغات فيها إعراب كالفرنسيّة والألمانيّة، ولا يشكو أهلها منه[٣].

ونختم مناقشة إبراهيم أنيس بما جاء عن كامل جميل ولويل الذي ردّ عليه في بحث كامل، تناول فيه كلّ ما استدلّ به أنيس على صِدْق فرضيّته بالنقض والتفنيد، فهو يرى بأنّ أنيسًا لم يسلك سبيلاً علميًّا يقوم على الدليل الصحيح، وإنّما هي شبهات وأمثلة مبتورة لا ترقى إلى درجة الأدلّة، فمسألة تسكين أبي عمرو بن العلاء لبعض الآيات ليست دليلاً على عدم

---

(١) انظر: المرجع السابق ،ص ٢٦.

(٢) فخر الدين قباوة، العمل النحوي مشكلة ونظريات للحل، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ١٩٩٨، ص ١٣٩.

(٣) انظر: سميح أبو مغلي، فصول ومقالات لغوية، ص ١٢٩.

أهميّة الحركة، فهذا حُكْم فيه الكثير من التعميم، إذ التزم أبو عمرو في الكثرة الساحقة من آيات القرآن الكريم بالحركات، وبذلك يكون استقراء أنيس لقراءة أبي عمرو ليس كاملاً، وحُكْمه غير وافٍ، كما أنّ تسكين الرجل كان في مواطن محدّدة لأحد سببين: إمّا لكراهية توالي الحركات، وإمّا التخفيف(١).

ويستمّر ولويل في تناول أدلّة أنيس دليلاً فدليلاً حتى يبطلها جميعًا، وقد أوردنا هنا أنموذجًا مما قدّمه ولويل ، وعلى من يُريد الاستزادة الرجوع إلى البحث.

ويجب ألا يُفهَم من كلّ ما تقدّم أنّ إبراهيم أنيس لم يجد تأييدًا في ما ذهب إليه، فهذا أنيس فريحة، يرى أنّ فقدان الإعراب ليس انحطاطًا، بل هو تطوّر مع الحياة، مُؤكّدًا عدم ملاءمته للحضارة؛ لأنّ فيه بقيّة من البداوة، كما أنّ نظرة عامة للغة تبيّن الميل إلى إسقاط الإعراب، فلو أنّه ضرورة للفهم لحافظت عليه جميع اللغات التي كانت معربة، فالإعراب زخرف وبقيّة من بقايا العقليّة القديمة، وهو عقبة في سبيل التفكير(٢).

ويرى جبر ضومط أنّ جواز الوقْف وكثرته في الاستعمال قديما وحديثا على الرّغْم من أنّه يعطّل الإعراب يقودنا إلى القول بأنّ الأمر الذي يمكن أنْ يَستغني عنه الشيء يدلّ على أنّه

---

(١) انظر: كامل جميل ولويل، الحركات الإعرابية لا مدلول لها، مجلة البلقاء العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠١م، ص ١٥٥وما بعدها.

(٢) انظر: رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي،ص ١٨٦- ١٨٧.

ليس من مقوّماته وجوهريّاته، ويقرّر في النهاية أنّ الإعراب عرَضَ والوقف أصل، فهو لا يلغي القيمة المعنويّة للإعراب، لكنّه قرينة من بين مجموعة من القرائن تساعد على الفهم[1].

والحقيقة أنّ هذه الدعوة التي تبنّاها إبراهيم أنيس، لا تعدو أنْ تكون معول هدم يُستخدم ربما عن غير قصد، يحاول مستخدموه أنْ يغيّروا معالم لغة استطاعت أنْ تحافظ على أصالتها مُدّة طويلة بصورة لم تتوافر لأيّ لغة من اللغات؟ ولكنّ (الله تعالى) كفل كتابه العزيز بالحِفْظ مُهيِّئًا لهذه اللغة من يدافع عنها في كلّ زمان ومكان، لأنّ في ضياع اللغة هجرًا للقرآن وغربة عنه.

و(قطرب) صاحب هذا الرأي أساسًا ليس من كبار النحاة، فبالرّغم من أنّه تلميذ سيبويه، إلا أنّنا قلّما نجد له آراء نحويّة كغيره، وكتابه المُسمّى (بمثلثات قطرب) يدلّ على أنّ الرجل ربما لم يك من المتعمقين في النحو، كما أنّ الذين يؤرخون لشيوخ المدرسة البصريّة في الغالب لا يذكرونه بينهم، مما يجعل كلامه في أمر خطير كهذا ربما يكون مؤشّرًا على أنّه لم يستطع إتقان علم النحو فخرج علينا برأيه هذا.

كما أنّ قول إبراهيم أنيس إنّ الذي يحدّد معاني الفاعليّة والمفعوليّة هو نظام الجملة، وما يحيط بالكلام من ظروفٍ وملابسات كلام عام، يضاف إلى ذلك أنّ حديثه عن حالات تقدّم المفعول على الفاعل التي ذكرها لا تُحيط إلا بجزء يسير من حالات تقدّمه الكثيرة.

وقد حاول بعض المحدثين أنْ يأخذ موقفًا وسطًا في قضية الإعراب، من هؤلاء محمد صلاح الدين بكر الذي يقرّ بأنّ العربية لغة إعرابية ، فلا تجوز المبالغة في معارضة نظريّة

---

(١) انظر: المرجع السابق،ص ٢٨٩،نقلاً.

الإعراب، وفي المقابل لا يجوز أنْ نغالي في التركيز على هذه القرينة في بيان المعنى النحويّ، إذ إنّ هذه المغالاة تجعلنا نلتمس العذر لمن ثار عليها، بالرغم من إقرارنا بالدور الخطير الذي يلعبه الإعراب في بيان المعنى الوظيفيّ للتركيب وفهم المعنى، حتى أطلقوا على النحو علم الإعراب[1].

وما يلاحظ على بكر أنّه يخلط الأمور حين يقول إنّ إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) وافق قطربًا، ثُمّ يعود ليخلط عندما ينسب كتاب (من أسرار اللغة) لإبراهيم مصطفى[2]. وقد يُعذر في الخلط الثاني بعذر السهو، أمّا خَلْطُه الأوّل فلا مجال للاعتذار عنه.

وفي النهاية، من المفيد الوقوف قليلاً مع ثلاثة من المحدثين هم: مهدي المخزومي، وخليل عمايره، وتمام حسان.

الوقفة الأولى: يحدد مهدي المخزومي أنواع الإعراب جاعلاً إياها ثلاثة أنواع هي: الرفع والنصب والجر مُسقطًا الجزم، ولكلّ حالة إعرابيّة رمز(حركة)، فالرفع حالة خاصة بالمسند إليه وما تبعه، وليست الواو في جمع المذكر السالم إلا ضَمّة مَمْطُوطة للدلالة على الكثرة، والكسرة ياء مَمْطُوطة، والفتحة ألف ممطوطة[3]. وكلامه هذا على كوْن الحركات تُمْطَل، لتصبح حروفًا لا يطّرد إلا في الأسماء الخمسة، أمّا جمع المذكر السالم فيُنصب بالياء بدلًا من الفتحة لا بالألف، وكذلك المثنى. ثُمّ يرى المخزومي أنّ النصب حالة تعرض للكلمات حين لا تكون مرفوعة أو مجرورة، وهو بهذا يحاكي أسلوب أستاذه إبراهيم مصطفى مع فارق بسيط، هو اعترافه بالنصب حالة إعرابيّة .

---

(1) انظر: محمد صلاح الدين بكر، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، مجلة الحصاد، ١٩٨١م، ص ١٤٧.

(2) انظر: المرجع السابق، ص ١٤٧.

(3) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص٦٦.

وبهذا تكون الفتحة عنده ليست مجرد الحركة الخفيفة المستحَبّة. وبعد ذلك يقّسِم المنصوبات قسمين:

أ- ما يُؤدّي وظيفة إعرابيّة في الجملة، كالمفعولات والحال وغيرها من متعلّقات الجملة.

ب-ما لا يُؤدّي وظيفة إعرابيّة، وإنّما كان تحريكه بالفتح لمجرد كونّها الحركة المستحَبّة عند العرب لِخِفّتها كالمنادى[1].

ويرى المخزومي أنّ كلّ ما خرج على هذه القاعدة كجمع المؤنث السالم والمثنى شاذّ. ولكن ما مقياس الشذوذ عنده حتى يخرّج على أساسه هذا القدر الهائل من الألفاظ التي تأتي على صيغتيّ جمع المؤنث السالم والمثنى؟ إلا إذا قصد أنّ جمع المؤنث السالم والمثنى مجموعتان، بلا نظر إلى آلاف الأسماء التي تنتمي إليها.

وفي موضع آخر يقول المخزومي:" وهذه المعاني الإعرابية، أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والكسرة إنّما تكون في الأسماء وَحْدها، أمّا الأفعال فلا تؤدّي إحدى هذه الوظائف، ولا تعبّر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة، فلا يكون الفعل مسندًا إليه، ولا مضافًا إليه، أعني أنّ الكلمات التي تتغير أواخرها بتغيّر القيم النحوية، هي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات"[2].

الوقفة الثانية: مع خليل عمايره الذي يرى أنّ الدراسة الوظيفيّة تقسم الحركة الإعرابيّة إلى نوعين:

الأوّل: ذو قيمة دلاليّة بغيرها لا يستقيم المعنى مثل (أكرم المعلمُ التلميذَ) فالحركة هنا هي التي تحدّد الفاعل والمفعول.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٦٨- ٦٩.

الثاني: ما لا قيمة دلاليّة له ولا يلعب دورًا في المعنى، بل له دور في المَبْنَى. ومن الأمثلة على هذا النوع الحركة التي تقتضيها (كان) عند قولنا (كان عليٌّ مجتهدًا) [1] وهذا الرأي لا يخلو من الوجاهة، إذ إنّ الحركة التي تظهر على الاسمين بعد الفعل (أكرم) في المثال الأوّل مهمّة في تحديد المعنى، لأنّ كليهما يصلح لأنْ يكون فاعلًا أو مفعولًا، أمّا المثال الثاني فإنّ ما بعد (كان) يتحدّد موقعه من خلال مقاييس أخرى كالتعريف والتنكير وغيرها.

وهذا التوجه قد يكون فيه تأثّر واقتراب من توجيه المخزومي، مع اختلاف في المصطلح والتسمية والتوضيح.

الوقفة الثالثة: مع تمّام حسّان الذي يُؤمِن بأنّ العلامة الإعرابيّة قرينة من قرائن الدلالة على المعنى النحويّ، لكنّه يرفض أنْ تقوم وحدها بهذا الدور؛ لأنّها تكون ظاهرة أو مُقَدَّرة، كما أنّ مطلق العلامة الإعرابيّة كالضمة مثلاً، لا تدلّ على باب واحد من أبواب النحو بل هي علامة لغير باب[2].

ثم يقول: إنّ النحاة وقعوا ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابيّة إذ إنّهم واجهوا مشكلة عندما يكون المعنى واحدًا، بغضّ النظر عن توزيع الحركة الإعرابيّة، كقولنا (خرق الثوبُ المسمارَ) وغيره، وسبب هذا أنّ هنالك قرائن أخرى تساعد على فهم المعنى ممّا يُمَكّننا من فهم خطبة كاملة خالية من علامات الإعراب تمامًا[3].

وهذا الرأي الأخير شبيه بما قاله إبراهيم أنيس في مسألة فَهْم العوامّ للغة الصحافة من غير حاجة إلى العلامة الإعرابيّة، وقد سبقت مناقشته. ونضيف هنا أنّ الخُطَبَ التي يُومِئ

---

(1) انظر: خليل عمايره، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص ٢٨- ٢٩.

(2) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٥.

(3) انظر: المرجع السابق،ص ٢٣٣- ٢٣٤.

إليها تمام حسان إذا كانت خُطَبَ الجمعة، فهي خُطَب يتخلّلها الكثير من الكلام الدارج ، ممّا يُوَفّر للمُستَمع الفَهْم ضِمْنَ إمكانيّات اللهجة العاميّة التي تعتمد على الترتيب في كثير من الأحيان لضبط مواقع الكلام.

نهاية القول: إنّ غالبيّة المحدثين يُؤكّدون الدور الدلاليّ للحركة للإعرابيّة، مع اختلاف في زوايا النظر أحيانًا، وهم مُحِقّون في ذلك.

رابعًا: تقسيم الجملة

كان إبراهيم مصطفى أول من أثار هذه القضية في كتابه (إحياء النحو)، إذ دعا إلى إلغاء تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، ورأى أنّ الجمع بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت مسمّى المسند إليه ممكن، إذ يعتقد بأنّ الفروق التي وضعها النحاة بين هذه المسمّيات (المبتدأ والفاعل و نائبه) ليست حقيقيّة ولا فرق بين هذه الأبواب في الأحكام، فهي تتّفق وتتماثل بشكل يوجب أنْ تكون بابًا واحدًا، يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام، فالفاعل ونائبه لهما الأحكام نفسها عند النحاة، ويضعها بعضهم في بابٍ واحد، أمّا الفوارق التي يضعها النحاة بين المبتدأ والفاعل من خلال ذِكْر أحكامٍ خاصّة لكلٍّ منهما، فيمكن بشيء من التدقيق إلغاؤها وتوحيد البابين[1].

من ذلك قول النحاة: إنّ الفاعل يصبح مبتدأ إذا تقدّم على فعله، فهذا ضرب من الصناعة النحوية المتكلفة يجب التّحرّر منه، كما أنّهم يجيزون حَذْف المبتدأ دون الفاعل، فإذا حُذِف الفاعل قالوا: ضمير مستتر. ويتابع مصطفى قائلاً: أمّا القول بأنّ المبتدأ يطابقه الخبر، في حين أنّ الفعل يلزم مع الفاعل صورة المفرد، فجوابه سهل، وهو أنّ المسند إليه إذا تقدّم على المسند طابقه المسند إفرادًا وتثنية وجمعًا كقولنا: (الطلاب لعبوا) بغضّ النظر عن كوْن المسند فعلاً أو اسمًا [2].

هذه الرّؤية التي يطرحها مصطفى جديرة بالتفكير والمناقشة، فإذا صحّت كان فيها علاج لكثير من المشكلات النحويّة التي تتعلّق بالجملة العربية كما سنبين لاحقًا.

---

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٥٣-٥٤.

(٢)انظر: المرجع السابق، ص ٥٥- ٥٦.

ويَنْبَري محمد عرفة للتصدّي لما جاء عن مصطفى، فيقول:" إنّ النحاة لا يخالفون في أنّ المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل داخلة تحت المسند إليه، وأنّ كلّ واحد منها يسمّى مسندًا إليه، ولكنّ الذي اضطرهم إلى توزيع الأقسام اختلاف الأحكام"(١).

كذلك يناقش عرفة توحيد مصطفى بين حكمي الحذف للمبتدأ والاستتار للفاعل، فيرى أنّ الاستتار غير الحذف، ولكنّ مصطفى لم يدرك الفرق بينهما، فعدّهما شيئًا واحدًا، إذ إنّ الاستتار يُعِين على إدراكه اللفظ والعقل، أمّا الحذف فلا يدلّ عليه غير القرينة. فقولنا (دَنِف) لا يدلّ على زيد، وإنّما الذي دلّ عليه السؤال الذي سبقه وهو (كيف زيد؟). بخلاف (اضرب) فإنّ صيغته تدلّ على ضمير المخاطب (أنت)، و(نوافق) تدلّ على (نحن) (٢).

ثمّ يقول في مسألة التقديم والتأخير التي يعدّها مصطفى سبب اختلاف الأحكام:" وأمّا ما زعمه المؤلّف من أنّ اختلاف الأحكام ليس مرجعه إلى أنّ هذا فاعل وهذا مبتدأ، بل مرجعه إلى تقدّم المسند إليه أو تأخّره، فليس صحيحًا. ألا تراك لا تقول (أخوك المحمدان) ولا (ولي الله المسلمون)، بترك المطابقة على أنّ (أخوك) خبر مقدّم و(المحمدان) مبتدأ مؤخّر، و(ولي الله) خبر مقدّم و(المسلمون) مبتدأ مؤخّر، تترك المطابقة كما في قولك: (أفائز المسلمون)، بترك المطابقة، إذن فليس مرجع ذلك إلى التقديم والتأخير فحسب، بدون مراعاة أنّ هذا فعل أو شبهه، وأنّ هذا فاعل، بل المرجع أنّ المبتدأ والخبر يجب أنْ يتطابقا في التثنية والجمع، سواء تقدّم المبتدأ على الخبر أو تأخّر نحو (المحمدان أبواك)، و(أبواك المحمدان)، وأمّا الفعل

---

(1) محمد عرفه، النحو النحاة، ص ١٥٥.

(2) انظر: المرجع السابق ، ص ١٥٥- ١٥٦.

أو شبهه، فيجب أنْ يوحّد مع الفاعل المثنى والفاعل الجمع، ومن ذلك المبتدأ الذي له فاعل أغنى عن الخبر" [1].

ولم يَدّعِ مصطفى لنفسه اختراع فكرة التوحيد بين الفاعل ونائبه والمبتدأ تحت مُسمّى المسند إليه، بل يصرّح بأنّه وجدها عند علماء البيان[2]، ويُناقش عبد المتعال الصعيدي هذا الأمر قائلاً:

" ولكن هل يصحّ أنْ تجتمع تلك الأنواع الثلاثة في علم النحو تحت اسم المسند إليه كما جُمعت في علم المعاني من علوم البلاغة، ولا شكّ أنّ الجواب على هذا يكون بالنفي لا بالإثبات، وهذا لأنّ علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة، من الذكر والحذف والتعريف والتنكير، وما إلى هذا مما يشترك أكثره بين هذه الأنواع الثلاثة، ولا يكاد حكم واحد منها يختلف فيها عن الأخرى، ولا تكاد المعاني المقصودة من هذا العلم تختلف فيها، لأنّها معانٍ ثانويّة تتعلّق بالذكر والحذف وغيرهما بقطع النظر عن كون المحذوف مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل"[3].

ثم يقول:" أمّا النّحو فإنّه يبحث عن المعاني الأصيلة للتركيب، وهي تختلف كثيرًا في هذه الأنواع الثلاثة، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني، لأنّه لا يراد منه إلا الكشف عنها، ليعرف أمرها كلّ المعرفة، وتدرك حقيقتها على التعيين والتحديد، فلا بدّ أنْ يُعْرَب المبتدأ على أنّه مبتدأ، ليُعْرَف بهذا معنى جملته الاسمية، ويُعرف وما تفيده وتمتاز به عن الجملة الفعلية. ولا بدّ أنْ يُعْرَب الفاعل على أنّه فاعل، ليعرف بهذا معنى جملته الفعلية، ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الاسمية، ولا بد أنْ يُعْرَب ما يسمّونه نائب الفاعل على أنّه ليس بمبتدأ

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٦- ١٥٧.

(٢) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٥٣.

(٣) عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص ٨٠.

ولا فاعل، ليعرف بهذا معنى جملته الفعلية، ويعرف الفرق بين معناها مع الفاعل ومعناها مع ما يسمّونه نائب الفاعل" [1].

ولا بُدّ هنا من الإشارة إلى أنّ فكرة الصعيدي رُبّما تكون أكثر قَبُولاً لو عُكِسَت تمامًا، فعلم المعاني لا يستغني عن الإحاطة بالتفاصيل الدقيقة للفروق الفرعيّة بين أنواع المسند إليه بصورة قد تفوق عِلْم التركيب النحويّ، الذي يهدف في الأساس إلى إبراز رُكْني التركيب (المسند والمسند إليه).

وعبد الوارث سعيد أيضا رفض ما جاء به مصطفى حول الجملة العربية، فيرى أنّه لو سَلِم له هذا الرأي لكان فيه بعض التيسير النحويّ، غير أنّ الفرق بين هذه الأقسام لا يمكن إنكاره، فرق في المعنى وفرق في بعض الأحكام يُسوّغ معالجة كلّ تركيب منها على انفراد كما فعل النحاة، يظهر ذلك في المبنيّ للمعلوم والمبنيّ للمجهول، كقولنا: (حُكِم القاتل بالإعدام)، دون حاجة إلى ذِكْر من أصدر الحكم أو التفكير فيه؛ لأنّه أُسقِط عَمْدًا، أمّا المبنيّ للمعلوم فذِكْر الفاعل معه ضرورة ما لم يتقدّم له ذِكْر في الكلام، وبهذا تكون الجملة (حَكَمَ على القاتل بالإعدام) مرفوضة نحويًا. أمّا الفرق بين المبتدأ والفاعل واتّفاقهما في الأحكام فأمْر تَنْقُضه الأمثلة، نقول:(أرضعت أو تُرضع النساء أولادهنّ، ولا نقول أرضعْنَ- أو يرضعْنَ النساء أولادهنّ)، في حين أنّنا نقول: (النسوة أرضعْنَ أو يرضعْنَ أولادهنّ) [2].

والحقيقة أنّ كلام سعيد هنا لا يتّسم بالعمق الذي نجده عند محمد عرفه، فأمثلته لا تشكّل أدلّة على نَقْض ما جاء به مصطفى، ذلك أنّ الأخير عالج مسألة تقدّم الفاعل، وخَلص إلى أنّ هذا التقدّم هو سبب المطابقة بين المسند والمسند إليه. إلا أنّه يمكن أنْ يُقال هنا:

---

(١) المرجع السابق، ص٨٠ -٨١.

(٢) انظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١٠٣- ١٠٤.

لو صحّ لإبراهيم مصطفى ما قاله لتخلّصنا من بعض مشكلات الجملة العربية، كقضيّة مجيء اسم بعد أداة الشرط وتخريجه، والخلاف الدائر حول لغة (أكلوني البراغيث)؛ لأنّ الضمير المتصل بالفعل لا يُعدّ ضمير رفع عندئذ ، لأنّ الاسم الظاهر هو المسند إليه، بدليل أنّ مصطفى عَدّ الاسم الظاهر المتقدم هو المسند إليه (الفاعل) في مثل قولنا: (الأولاد لعبوا). إذا طُبِّق هذا الأمر احتجنا إلى تصوّر جديد لإعراب أركان الجملة العربية، ومن هنا قد يكون من الممكن في المستقبل تطوير فكرة مصطفى بشكل يضمن توحيد الجملة العربيّة، مع عدم إغفال قضايا التقديم والتأخير، مما يُؤدّي إلى سهولة تَعَلّم الناشئة عند دراستهم للجملة العربيّة.

هذا التوحيد الذي يدعو إليه مصطفى يُسقِط التهمة التي يُلْصِقها الكثيرون بالنحو العربي، من أنّه يتعامل مع الجملة تعاملاً شكليًا يُغْفِل المعنى ويركّز على اللفظ، فإذا بدأت الجملة بالفعل سُمّيت فعليّة، وإذا غيّرنا في ترتيب ألفاظها فبدأت هي نفسها باسم سُمّيت اسمية. كما أنّ هذا النَّمَط المُوحّد سيعطي للدارسين إمكانيّة التركيز على جوانب أخرى، كمدلول الجملة عند اختلاف أساليبها، لا سيما أنّ بعض المحدثين قد لام على تقسيم الجملة إغفاله مِثْل هذه الجوانب، فيدعو الجواري إلى أنْ يَهْتمّ النحو بدراسة طبيعة الجملة من حيث مدلولها الذاتي، وعلاقتها بالمفاهيم الموجودة في الخارج، ويرى أنّ من المآخذ على النحو أنّه ينظر في الجملة مهما اختلفت أساليبها وتعدّدت أغراضها نظرة واحدة تكاد تُقْتَصر على معرفة آثار الألفاظ بعضها ببعض، من حيث حركة الأخر؛ فهم لا يفرقون بن كلام يراد به الإخبار، وآخر يراد به الإنشاء.

ولذلك يضطرون إلى التأويل، ومن أمثلة ذلك أنّهم تماشيًا مع القاعدة التي تقول: إنّ لكلّ فعلٍ فاعلاً، جعلوا لفعل الأمر فاعلاً مستترًا وجوبًا، فلا يعنيهم أنّ (الأمر) ليس فعلاً واقعًا في

الماضي والحاضر أو المستقبل، بل هو مازال طلبًا، وصحيح أنّ الطلب موجه إلى واحد مُعيّن، لكنّ علاقة الفعل بمن يُطْلَب منه القيام به ليست علاقة فاعلة[1].

كذلك يرى خليل عمايره أنّ التقسيم الذي وضعَه النحاة للجملة يعتمد على الشّكل والمَبْنى اعتمادًا كلّيًا، دونما التفات إلى المضمون أو المعنى، وكان من نتائج ذلك عدم وُضوح الإطار الذي تنتظِم فيه الجملة، والخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغويّة وحَشْرها في الاسميّة أو الفعليّة، دون تَقَبّلها ودون أنْ يكون لهذا الحَشْر ما يُسوّغه. فقولهم (هيهات العقيقُ) جملة فعلية، رغم أنّهم يُسمّون (هيهات) اسم فعل، ومع أنّها لا تَقْبل علامات الاسم أو الفعل ولا علاقة إسنادية تجمعها بما بعدها. وكذلك قولهم:(أقائم الزيدان؟)،إذ تقوم كلمة (الزيدان) بدورين مختلفين، كلّ منهما ينتمي إلى قسم من قسمي الجملة[2] .

وللحقيقة نذكر هنا أنّ حَلّ هذه المشكلة من الممكن أنْ نَجِدَه في تراثنا النحويّ، فالقول بأنّ الفاعل إذا تقدّم على فعله أصبح مبتدأ رأي بصريّ، بينما يُجِيْز الكوفيون تقدّم الفاعل على فعله، وفي هذا ما يُزِيل عن النحو العربي أهمّ أسباب اتّهامه بأنّه شَكْليّ في تقسيمه للجملة، فإذا كانت الجملة مكوّنة من اسمين فهي اسميّة، وإذا دخل في تكوينها فعل كانت فعلية بِغَضّ النظر عن كوْن هذا الفعل متقدّمًا على فاعله أم متأخّرًا عنه.

وممن ثار على تقسيم النحاة للجملة، عبد الرحمن أيوب الذي يقول: إنّ النحاة قسّموا الجملة إلى اسمية وفعلية، وقد جعلوا جملة النّداء و(نعم وبئس) وجملة التعجب من الفعلية، والرّأي أنْ تُقْسَم الجملة إلى إسناديّة وغير إسناديّة، فالإسناديّة تَنْحَصر في الاسمية والفعلية، وهي الجملة التي يَصِفها اللغويون العرب بأنّها تقرّر ثُبُوت شيء لشيء أو نَفْيه عنه، سواء

---

(١) انظر: أحمد الجواري، نحو التيسير، ص ١٢٤-١٢٥.

(٢) انظر: خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها، ص٨١.

أكان هذا الثّبوت أو النفي على وَجْه الإخبار أو الإنشاء، وهي نوعان: اسمية وفعلية، فالاسمية هي التي تبدأ باسم سواء أكان جزؤها الآخر اسمًا أو فعلاً أو شبه جملة. والفعلية هي التي تبدأ بالفعل. أمّا غَيْر الإسنادية فتشمل جمل النداء والتعجب و(بئس ونعم)، فهي لا يمكن أنْ تُعَدّ فعلية، لمجرد تأويل النحاة لها بعبارة فعلية[1].

ويحاول (برجشستراسر) أنْ يعالج ما يسمّيه عبد الرحمن أيوب بالجمل غير الإسناديّة، ولكنْ بطريقة مختلفة، إذ يرى أنّ الجملة مركّبة من مسند إليه ومسند، فإذا كان كلّ منهما اسمًا أو بمنزلة الاسم فهي جملة اسمية، وإذا كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فهي فعلية. كما أنّ في الكلام ما ليس بجملة، بل هي كلمات مُفْرَدَة أو تركيبات وصفيّة أو إضافية.... الخ. ومن ذلك: النّداء فهو ليس بجملة ولا بقسم جملة، بل هو شبيه بالجملة في استقلاله وعَدَم الحاجة إلى غيره ظاهرًا أو مقدرًا، فالنّداء وأمثاله هي أشباه جمل[2].

ويضيف أنّ شِبْه الجملة اسم غالبًا، ولا يكون فعلاً؛ لأنّه (أيْ الفعل) يساوي الجملة الكاملة، ثم يُعَمّم فكرة شِبْه الجملة لتشمل حالات الخبر المقدر بعد لولا وإذا الفجائيّة، فهي أشباه جُمل، ويَدْخل ضِمْنها الاسم المنصوب بعد (لا) التبرئة عند قولنا (لابُدّ)[3]. وهذا كلام لا يصمد عند التطبيق.

وننهي هذه القضيّة بعرض التصوّر الذي يقترحه خليل عمايره لدراسة الجملة العربية[4]، الذي أشرنا إليه سابقًا، فعمايره يُبْقي على تعريف القدماء للجملة العربيّة وأنّها الحدّ

---

(١) انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص١٢٩.

(٢) انظر: برجشستراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ص ١٢٥.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ١٢٦- ١٢٧.

(٤)انظر: خليل عمايره، أ- العامل النحوي، ص٤٠-٤٤. ب- في التحليل النحوي،ص ١٥٥. ج-المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق النحوي، ص١٠٥ وما بعدها.

الأدنى من الكلمات الذي يَحْسُن السّكوت عليه، ويَستَبدل تقسيمهم إيّاها إلــى اســمية وفعليــة بتصنيف يمرّ بمرحلتين هما:

الأولى: أنْ تكون جملة توليدية: بأنْ تتكوّن من عَدَد من الكلمات الرّئيسية بغير نَقْصٍ أو زيادة، فإنْ نَقَصَ جزْء اختلّ المعنى، وإنْ زاد مَبْنًى صرفيّ زاد المعنــى، فالجملــة تكــون توليديّة إذا تكوّنت من:

١- اسم معرفة + نكرة = مسند إليه+ مسند= مبتدأ + خبر.

٢- شبه جملة+ معرفة= مسند + مسند إليه= خبر + مبتدأ.

٣- فعل لازم + اسم= فعل + فاعل.

٤- فعل متعدّ+ اسم مرفوع + اسم منصوب = فعل + فاعل+ مفعول به.

٥- فعل متعدّ+ ضمير + اسم مرفوع = فعل + مفعول به + فاعل.

هذه جمل توليديّة غايتها نَقْل الخبر فقط بلا توكيد أو نَفْي أو شرط أو نداء أو تحــذير أو فَخْر أو تعظيم أو اختصاص أو إغراء، فإنْ أُرِيْد للكلمة أنْ تَنْقُل أيًّا من المعــاني الــسابقة أو سواها فإنّه يجِبِ تحويلها إلى هذا الإطار باستخدام أحد العناصر التحويلية التالية:

الترتيب، الزيادة، الحذف، الحركة الإعرابية، التنغيم. وبهذا تُسمّى تحويليــة، وقــد يَــتِمّ التّحويل بعنصر واحد أو أكثر، وكلّ تحويل يجب أنْ يكون لمعنى.

الثانية: أنّ الجملة التوليدية تنقسم قسمين: جملة توليدية اسمية، وهي التي صدرها اسم كقولنــا (محمد مجتهد)، و(علي حاضر)، و(في البيت رجل). وجملة توليدية فعلية وهي التــي صدرها فعل كقولنا (حضر علي)، و(أكرم زيدٌ عمرًا)، و(أكرمني علي).

فإنْ أُضيف أيّ عنصر في صدر الجملة الاسمية تحوّلت إلى جملــة تحويليــة اســمية، بصرف النظر عن عنصر التحويل الذي يَطْرأ عليها كقولنا (كان علي مجتهــدًا)، و(إنّ عليّــا

مجتهدٌ)، و(ليس عليٌّ مجتهدًا). نلاحظ أنّ التحويل في الأولى جاء للإشارة إلى الماضي، وفي الثانية للتوكيد، وفي الثالثة للنفي، كذلك قولنا (زيد حضر)، (أَحَضَرَ زيد؟)، (زيد أكرم خالدًا)، (خالدًا أكرمه زيد)، (أكرم خالدًا زيدٌ)، (لن يكرم زيد خالدًا). هذه تبقى فعلية لكنّها تحويلية جاء التحويل في الأولى لتوكيد الفاعل؛ لأنّ العرب إذا أرادت العناية بشيء قدّمته ، وهكذا في البقيّة.

إذًا فالجملة عنده (توليدية اسمية أو توليدية فعلية)، أو (تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية) على النحو الذي ذكرناه. يلاحظ على تصوّر خليل عمايره هذا ما يلي:

أ- أنّ الجملة التوليدية ما ضَمّت المعنى السطحي أيْ الإخبار بأبسط صورة، أمّا التحويليّة فَتَتَضَمّن المعنى العميق، ويبدو خليل عمايره في هذا التقسيم متأثرًا (بتشومسكي) إلى حد ما، فحاول أنْ يطبّق نظريته حول الجمل بصبغة عربية.

ب- يسير على مذهب الكوفيين في إجازتهم لتقدّم الفاعل على فعله مع بقائه فاعلاً، يظهر ذلك في جعله الجملة اسمية ما لم يدخلها فعل في ركنيها، والفعلية إنْ كان أحد رُكْنيها فعلاً ، حتى لو كان مُؤَخّرًا، وهذا الأمر جليّ في الأمثلة التي عرضناها سابقًا.

ج- أنّه يرى أنّ عنصر التحويل ينقل الجملة من كونها اسمية، إلى كونها تحويلية اسمية. فماذا نقول عند إضافة عنصر (ظنّ) ، أو (حسب)، أو (علِم)؟ هل تبقى اسميّة؟

خامسًا: العلّة النحويّة

العلة النحوية من القضايا التي استهلكت جدلاً كبيرًا في العصر الحديث، وكان هذا الجدال يدور حول قضايا، منها: التأثّر بالمنطق الأرسطي، والجدوى من دراسة العلل. والفصل بين أكثر من نوع من أنواع العلل.

انقسم المحدثون إلى ثلاثة أقسام في موقفهم من العلل النحوية، فكانوا على النحو التالي:

القسم الأول : الرافضون : وهم جماعة رفضت التعليل جملة وتفصيلاً.

أوّل من تطرّق لهذا الموضوع إبراهيم مصطفى، الذي أشار في مَعْرِض دراسته لبعض الأبواب النحوية إلى أنّ علل النحاة تتّسم بالقصور وعدم الإحاطة[1]. كما طالب أمين الخولي بإلغاء التعليل والتخلي التام عنه، وتخليص كتب النحو من كلّ ما فيها من العلل، لأنّ اللغة واقع اجتماعي لا علاقة له بالمنطق[2]. ويرى عفيف دمشقية أنّ انجراف النحاة نحو التعليل انحراف للنحو العربي عن غايته، وهي تعليم اللغة السليمة لمن أراد، حيث أصبح النحو رياضة ذهنية تُستَخدم لعرض القدرات، كما أدّى إلى تعقيد النحو بلا دوافع ولا نافع يعود عليه[3].

أمّا عبد الرحمن أيوب فيقول :"نودّ أنْ نبادر القارئ برفضنا نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يُصِرّ النحاة على اتباعه. ولكنا في نفس الوقت نُقَرِّر إمكانية ارتباط ظاهرة

---

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٧١.

(٢) انظر: أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص ٨٢-٨٣.

(٣) انظر: عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص ١٢٩ وما بعدها.

لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم، ولا بأس لدينا من أنْ يُسمّى هذا الارتباط تعليلاً"[1].

وممّن رفض العلل جملة وتفصيلاً عبد المجيد عابدين؛ إذْ وَصَفَ علل النحويين بأنّها واهِيَة، لا تعدو أنْ تكون مجرّد اجتهاد قاصر ولا يثبت أمام البحث، ولعل العلماء كانوا يتّخذون هذه العلل لإظهار براعتهم في النظر النحوي، ومهارتهم في التخريج والتفسير[2].

ومن هؤلاء أيضاً عباس حسن الذي يرى أنّه لا يوجد سَبَب منطقيّ أو تعليل مقبول لأيّ ظاهرة لغوية، سوى أنّ العرب نطقت بها هكذا، وكلّ ما بعد ذلك ليس مقبولاً[3].

نلاحظ أنّ هذا الموقف من العلل يَتّسم بالعموم والحدّة. وعدم الاستناد إلى الحجة والبرهان، فهو رأي يغلب عليه طابع النقد الانطباعي بعيدًا عن الموضوعيّة والتّمْحِيص.

القسم الثاني : المؤيّدون : ويضمّ جماعة من الذين قبلوا العلل عمومًا ورأوا أنّها من أركان النحو العربي.

يقول الجواري :"وليس بين الباحثين أو الدارسين من ينكر أنّ الدارس أو الباحث، إذا وعى ما يدرس وما يَبْحث، كثيرًا ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها. وذلك ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى صدّه أو الوقوف في وجهه، بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في التعليم أنْ يُهْمَل ويُتْرَك، وإنّما تقتضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه

(1) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٩.
(2) انظر: عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٩٠.
(3) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٤٣.

وتوجيهه حتى يكون سببًا يربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس، ويجعلها جزءًا من واقع فكره وعقله"[1].

ويرى عبده الراجحي أنّ التعليل عنصرٌ أساسي في الدرس النحوي، ويُعَدّ من أصوله الأولى، ظلّ يتطوّر حتّى غلب على الفكر النحوي كلّه[2].

أما أسامة الرفاعي فيَعدّ العلة من لوازم النحو العربي، وهي تابعة من توابعه، فالعرب كانت تنطِق على سجيتها، ولم تحتج إلى ما يذكّرها بالحركات أو سببها ليعرفوا الصحيح من الفاسد، لأنّ ألسنتهم لم تكن معوّجة، لذلك لم يكونوا بحاجة للنحو أو العلة، والعلل النحوية نشأت غير مقيّدة بضوابط، يطلقها الناظر في الظاهرة اللغوية من خلال علْمه بأحكام النحو، وقد تكون علته سديدة أو غير ذلك[3].

ويقول عطا موسى:" يسير المحدثون في اتجاهين نحو هذه العلل، تنحصر بين مؤيّد ومنكر، إلا أنّ القول الفصل في ذلك هو أنّ هذه العلل تعتدّ نظامًا تفسيريًا للغة، وليس أدلّ على ذلك من أنّ النحاة المحدثين أشاروا إلى علتين منها هما: التخفيف والفرق، على أنّهما تُفَسّران كثيرًا من ظاهرات النحو العربي"[4].

ويُؤكّد وليد الأنصاري الفكرة نفسها فيرى أنّ العلة هي تفسير للظاهرة اللغوية، وتوضيح للأسباب التي أدت إلى وجودها. كما أنّ هذه العلة وإنْ اعتمدت أحياناً على الفلسفة والجدل

---

(١) أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير ، ص ٤٩.

(٢) انظر: عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٧٧.

(٣) انظر: أسامة الرفاعي، نظرة في النحو وأصوله ونظامه، مجلة آداب المستنصرية، ١٩٩١م، ص ١٠٣.

(٤)عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ١٣٥.

ضروريّة لتعميق فهمنا للقواعد النحويّة، وتبقى دليلاً على خِصْب العقل العربي، يتعمّق فيها المتخصصون الذين تروقهم فلسفة النحو العربي(١).

نلاحظ أنّ هذه الجماعة من المحدثين تُصِرّ على قبول العلل دون أنْ تمايز بينها، هَمّها التركيز على أنّ هذه العلل أساسيّة لازمة ضرورية للنحو العربي، بِغَضّ النظر عمّا يعتريها من عيوب ومشكلات.

القسم الثالث : المعتدلون : هؤلاء ينظرون إلى علل النحو أنّها ليست على وتيرة واحدة، فيُفرّقون بين علة وأخرى، يقبلون بعضها ويرفضون آخر، فنظرتهم إلى العلة النحوية تقوم على الازدواجية، وينقسمون إلى جماعتين.

الجماعة الأولى : وهم الذين ينظرون إلى علل النحو نظرة قَبُول ورفض مستندين إلى معيار زماني، ومن هؤلاء مازن المبارك الذي يرى أنّ تعليلات النحاة بدأت بعيدة عن الفلسفة، قريبة من روح اللغة وحِسّها الذي يَنْفر من القُبْح، وهي تعليلات راعت موافقة الإعراب للمعنى، فلا يجوز إعراب جديد إلا إذا اختلف المعنى، هذا النوع من التعليل كان عند الخليل وسيبويه، حيث كان يرى كلّ منهما أنّ العرب أصحاب اللغة أمة حكيمة، فراح يعلل متوخياً وَجْه الحكمة والصواب(٢). وبعد ذلك ازداد الاهتمام بالعلة التي اتسمت بالصبغة الفلسفية والجدل الكلامي، تمثل هذا الأمر بشكل واضح في القرن الرابع وما بعده(٣).

---

(١) انظر: وليد الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، ص ٣٥.

(٢) انظر: مازن المبارك، النحو العربي (العلة النحوية: نشأتها وتطورها)، ص ٦٥.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ١٢٩.

ويدعو مازن المبارك إلى ترك العلل التي تعتمد على الفاسفة النظرية الممثّلة بالعلل الثواني والثوالث، إذ كان لها أثر سلبي بَشِع العواقب، ولذلك نكتفي من العلل بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط اللغة[1].

وممن يرى العلة خالية في زمنها الأول من الفلسفة علي النجدي ناصف، الذي يقول إنّ سيبويه لم يُدْخِل الفلسفة في تعليلاته، لا سيما وأنّها (أي الفلسفة) لم تكن قد تغلغلت في الثقافة العربية إبان الفترة التي عاش فيها[2].

أمّا وليد الأنصاري فيرى أنّ تعليلات سيبويه ومن سبقه ومن عاصره من النحاة كانت تسعى وراء التفسير المباشر للظاهرة اللغوية، وتتدفق بعفوية وبساطة، فلا تعقيد ولا تكلّف ولا جدال. ثُمّ انتقلت هذه العلل إلى التعقيد والجدل في القرن الرابع، والطور الذي يلاقي قبولاً عند بعض العلماء هو الطور الأول[3].

الجماعة الثانية: هذه الجماعة لا ترى أنّ الفَيْصَل هو الزمن بين ما يُقْبَل من العلل وما يُرْفَض، بل إنّ طبيعة العلة بغضّ النظر عن زمنها هي التي تُحدّد في النهاية إمكانية قَبُولها أو رفضها، فيميّز عبد الحميد حسن نوعين من العلل، منها التعليمية وهي التي يُتَوَصّل بها إلى تَعَلُّم كلام العرب وخصائصه، وهي علل هَيِّنَة الخطب يسيرة، لكنّ النحاة لم يتوقّفوا عند هذا النوع، بل تجاوزوه إلى السؤال عن علة العلة أو ما يُسمّى بالعلل (الجدليّة النظريّة)، وقد أسهب النحاة في هذا النوع حتى أصبح الأمر أشبه ما يكون بالبحث الفلسفي[4].

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٢) انظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص ١٦٨.

(٣) انظر: وليد الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، ص ٣١.

(٤) انظر: عبد الحميد حسن، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص ٢٢٨-٢٢٩.

ويرى توفيق سبع أنّ النحاة قد بالغوا في تعليل الأحكام، وهو أمر لم يكن النحو محتاجًا إليه، وهو أثر من آثار المنهج الفلسفي، حتى اصطنعوا لكلّ حكم نحويّ علة. ولم يقبلوا بمجرد التقنين، بل سألوا عن العلل التي ينشأ بعضها عن بعض، ولو اقتصروا على العلة الأولى لكان الأمر مقبولاً، لكنّهم تجاوزوها إلى الثواني والثوالث حتى أصبح الأمر مرهقًا تَضيق به الصدور، ويقتل أوقات الباحثين، بلا ثمرة تُجنى إلا إظهار البراعة الجدلية(١).

ويعلل عبد الرحمن بن العارف انتقال العلل من كونها فطرية ساذجة إلى التعقيد لسببين:

أ- اليأس الذي أصاب النحاة بعد سيبويه من أنْ يأتوا بجديد.

ب-محاولة محاكاة الصيغة المنطقية الفلسفية التي كانت مُهيْمنة على الساحات الثقافية في ذلك الوقت(٢).

وممن ذهب هذا المذهب أيضًا سميح أبو مغلي(٣)، وخلاصة القول عنده أنّ النحاة قسموا العلل قسمين: فِطْرِيّة وفلسفيّة، نقبل الفطرية منها؛ لأهميتها في الدرس النحويّ، ونرفض الفلسفية لأنّها تُسبّب التعقيد، ولا تفيد النحو من قريب أو بعيد.

بعد هذا العرض لمواقف المحدثين من علل النحو، وانقسامهم بين مؤيد ورافض ومعتدل يقبل بعضًا منها وينكر آخر، بقي لدينا مسألتان:

المسألة الأولى: علاقة هذه العلة بالمنطق الأرسطي والفلسفي: هناك شبه إجماع بين المحدثين على أنّ علل النحو تأثّرت بالمنطق الأرسطي، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّهم اختلفوا

---

(١)انظر: توفيق محمد سبع، أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية، مجلة كلية اللغة العربية، ١٩٧٨م، ص ١٩٠ وما بعدها.

(٢)انظر: عبد الرحمن بن العارف، اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، ص ١٧٥.

(٣)انظر: سميح أبو مغلي، فصول ومقالات لغوية، ص ١١٢.

حول وقت تأثّر هذه العلل به، فمن الدارسين من قال: إنّ هذا التأثر قد طرأ على علل النحو في مرحلة متأخّرة من نشوئها، بينما يرى آخرون أنّ العلل من حيث الأصل نشأت في ظلّ علم المنطق.

ومن الجدير بالذكر أنّ هناك من حاول التفريق بين علل أرسطو من جانب، وعلل النحو من جانب آخر، إذ إنّ علل أرسطو نظرية، تبحث في الصورة وليس في المادة، بينما علل النحو حسية[1].

في حين أنّ آخر ينتقد من رفض العلل لكونها تأثرت بالمنطق والفلسفة، قائلاً بأن التأثر بالمنطق ليس انتقاصًا من النحو العربي، فتبادل التأثير بين الأمم أمر طبيعي[2].

المسألة الثانية : هل الخلاف حول العلل قضية حديثة في النحو العربيّ؟، إنّ السبب في طرح هذه السؤال هو قول غريب لعباس حسن، وهو من هو في علم النحو العربي، يقول فيه :إنّ تعليلات النحاة مصنوعة وتأمّلاتهم مُتكلّفة، وأنّه من الغريب، أنْ تعيش هذه العلل لعصرنا هذا، دون أنْ تُنتَقَد أو تُحارَب رغم أنّها مشكلة خطيرة[3]، وجه الغرابة في هذا القول الصادر عن عالم مثل عباس حسن في أنّ علل النحو لم تسلم من النقد والرفض، منذ فترة مبكرة من تاريخ النحو العربي . نلمس هذا في القول المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يورده صاحب كتاب (الإيضاح في علل النحو) إذ إنّه سُئل عن علل النحو من أين جاء بها؟[4]. فمجرّد السؤال يُومئ بأنّ هذه العلل لم يستَقبلها علماء عصره ومن سبقهم بالترحاب والقَبُول.

---

(١)انظر: وليد الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، ص ١٥.

(٢) انظر: حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص ٢٣٠

(٣)انظر:عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٥٦.

(٤)انظر:الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٥- ٦٦ .

كما أنّ ابن مضاء القرطبي قد شنّ على العلل الثواني والثوالث حَربًا مطالبًا بإلغائها من النحو العربي[1]، فألف كتاباً أسماه (الرّد على النحاة)، كان أبرز ما فيه على الإطـلاق قـضية العلل، ورفْض ما كان منها منطقياً جدلياً، وهذا الكتاب من الشهرة بمكان، بحيث لا يمكـن أنْ يكون عباس حسن لم يطلع عليه، فهو كتاب فتح للنحاة المحدثين آفاقًا كبيرة فـي نقـد النحـو العربي ومحاولة تقويم أخطائه.

(١)انظر:ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، ص ٣٥.

سادساً: العامل النحوي

أوّل من تناول هذه القضيّة بالنقد بشكل ناضج في العصر الحديث، إبراهيم مصطفى في كتابه الموسوم بـ(إحياء النحو)، كان ذلك في العقد الرابع من القرن المنصرم، وعنوان الكتاب يوحي بأنّ مصطفى يرى في النحو العربي الكثير من الجوانب التي تحتاج إلى إعادة نظر، فقد رفض كثيرًا من المقولات النحوية وحاول أنْ يضع بديلا عنها.

من بين هذه الجوانب النحوية التي ثار عليها إبراهيم مصطفى: أنّ النحاة العرب كانوا متأثرين بالفلسفة الكلامية عند وضعهم لهذه النظريّة، يقول :" رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التركيب، على نظام فيه شيء من الاستطراد؛ فقالوا : عَرَضٌ حادث لابدّ له من مُحدِث، وأثر لابدّ له من مُؤثِّر، ولم يقبلوا أنْ يكون المتكلّم مُحدِث هذا الأثر ؛ لأنّه ليس حرًّا فيه يُحدِثه متى شاء ؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضِيًا، وعلّة موجِبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها" (١).

ويستمرّ مصطفى في نقده ملخصًا مآخذه على مذهب المتقدمين في خمس نقاط(٢):

الأولى : أنّهم اضطروا للإكثار من التقدير في سبيل إثبات صحة قواعدهم التي تستند إلى العامل.

الثانية : أنّهم أضاعوا حكم النحو ولم يجعلوا له كلمة حاسمة، لأنّ التقدير يعطي لمستخدمه متسعًا من الخيارات، فإذا قدروا عامل الرفع رفعوا، وإذا قدروا عامل النصب نصبوا.

الثالثة : أنّ تأثّرهم بأصول الفلسفة أدّى إلى أنّهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة.

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٣١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٣٤.

الرابعة : كثر الخلاف بينهم حول هذه العوامل، حتى لا يخلو منها باب من أبواب النحو.

الخامسة : أنّ النحاة لم يتمكّنوا من التزام مذهبهم الذي وضعوه، لأنّهم اعترفوا بالعامل المعنويّ، بعد أنْ كانوا قد اشترطوا كون العامل متكلمًا به أو مقدرًا.

ويخطئ كثيرون حين يظنون أنّ إبراهيم مصطفى يرفض وجود عامل يؤثّر في حركة آخر الألفاظ الداخلة في تركيب الجملة العربية، بل إنّ رفضه موجّه إلى كون الألفاظ يؤثر بعضها في بعض، أو أنّ للمعنى دورًا في تغيير هذه الحركات، فهو يُقرّ بوجود العامل، لكنّه يرى بأنّ هذا العامل هو المتكلم فحسب، يظهر ذلك من خلال قوله في النص السابق "ولم يقبلوا أنْ يكون المتكلم محدث هذا الأثر".

والحقيقة أنّه في هذا يثور على ما اختاره جمهور النحاة، ذلك أنّ القول بأنّ المتكلم هو العامل أمر مألوف لدى نحاة العرب منذ فترة مبكرة من تاريخ علم النحو العربي، من هنا فإبراهيم مصطفى يأخذ في ما ذهب إليه برأي جماعة من النحاة المتقدمين، فكلامه ليس بدعًا جديدًا، والخلاف فيه قضية قديمة ، إلا أنّه لم يأتِ على ذكر النحاة الذين تبنّوا هذا الرأي قبله .

ومن العلماء المتقدمين الذين ذهبوا إلى أنّ المتكلم هو العامل في التغيير الذي يطرأ على الحركات في نهاية الكلمات العربية قطرب (ت ٢٠٦هـ) تلميذ سيبويه، الذي أنكر العامل كما أجمع عليه العلماء، ورأى أنّ المتكلم هو الذي يقوم بذلك لتجنب التسكين الذي يناسب الوقف، فإذا أراد المتكلم أنْ ينطق بكلام متواصل وَضَع الحركات كي يخالف الوقف الذي يناسبه السكون، فلا يحدث التباس بين الوقف والإدراج [(١)] .

وقد ناقش كلام قطرب بعض المحدثين، منهم فخر الدين قباوة، الذي يذهب إلى أنّ دوافع الإعراب لا تهدف إلى مخالفة الوصل للوقف، وتيسير النطق بالكلام المتصل، ولو كان الأمر

---

(١) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠-٧١ .

كذلك لاقتصرت تلك التغيرات على التعبير الملفوظ وغابت عن المكتوب منه ، ولشمل التحريك جميع مفردات العربية، ولكانت حركة واحدة تكفي العربيّ هذه المشكلة. فإذا احتُجَّ على ذلك بأنّ تغيير الحركات للتوسع في التكلم بتلوين الحركات، كان الجواب بأنّه لو صحّ ذلك لجاز الرفـع والنصب والجرّ في الفاعل والمفعول والمضاف إليه دون تخصيص كل واحد بواحدة. (١)

وممن ذهب هذا المذهب من المتقدمين ابن جني (ت٣٩٢هـ)، الذي يقول: " وإنّما قال النحويون: عامل لفظيّ، وعامل معنوي؛ لِيُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يـصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به؛ كرفع المبتـدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القـول. فأمّـا فـي الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشي ء غيره" (٢).

ويرى قباوة أنّ ابن جني ينطلق في كلامه السابق من النزعة الاعتزالية التي يعتنقهـا، وتحقيقها للقدرية التي تجعل للإنسان حرية العمل المطلق، وتردّ إليه ظواهر الأحداث في جميع مجالات الحياة، حتى التعبير اللغوي المقنّن(٣) .

وممن ذهب من العلماء المعاصرين إلى مخالفة رأي إبراهيم مصطفى محمد عرفة ، فهو يتفق ومصطفى في أنّ المتكلم هو الذي يحدد العلامات الإعرابية، لكنّه يخالفه في أنّ لهذا المتكلم الحرّية في ذلك، يقول :" إنّنا إذا استقصينا البحث، وجدنا العرب تواضعوا على أن يُميّزوا بـين المعاني التي تتعاور على الأسماء بالحركات، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علـم المفعوليـة،

---

(١) انظر: فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي، مجلة كليـة الدراسـات الإسـلامية والعربيـة، ١٩٩٨م، ص ٨٨.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٠٩- ١١٠.

(٣) انظر: فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ١٩٩٨م، ص١٠٠ .

والجر علم الإضافة، فإلباس المتكلّم الاسم الرفع دليل فاعليّته، وإلباسه النصب دليل مفعوليّته، وإلباسه الجر دليل إضافته، فالمتكلّم يأتي بالرفع لفاعلية الاسم والنصب لمفعوليته، والجرّ لإضافته، فالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، علل لأنْ رَفَعَ المتكلم الكلمة أو نصبها أو جرّها"[1]. إذن فالمتكلم ليس حرًا، بل إنّ معنى الفاعلية لكلمة ما في الجملة هو الذي ألزَمَ المتكلّم واقتضاه أنّ يرفعها.

ويرى عرفة أنّ العوامل التي قال بها النحاة لا ترفع بنفسها، بل تُوْجب الرفع الذي يقوم به المتكلم[2]. ثمّ يحدد عرفة نقطة الخلاف بينه وبين مصطفى، بأنّ الأخير يرى أنّ النحاة جعلوا ما يسمونه بالعوامل عوامل حقيقية، ورفضوا أنْ يكون المتكلم هو العامل، في حين أنّ عرفة يقول بأنّ النحاة المتقدمين يقولون بأنّ المتكلم هو العامل ، أما الأفعال والأسماء والحروف التي تسمّى عوامل، فهي آلات في العمل، وإنّما سمّيت عوامل توسعًا، لأنّ العرب عادة ما تنسب العمل إلى آلته[3].

يلاحظ على كلام عرفة السابق أنّه لا يعدو أنْ يكون توفيقًا بين طرفي نظريّة العامل المتمثلين في رأي جمهرة النحاة، ورأي قطرب وابن جني، فلم يأتِ بجديد، لكنّه أوضح رأي كلّ طرف، ويكون بذلك قد اتفق ومصطفى؛ لأنّه يظنّ أنّ النحاة حين قالوا بأنّ الفعل والاسم والحرف عوامل لم يقصدوا المعنى الحرفي؛ فهي ليست عوامل، بل هي آلات سُمّيت عوامل توسّعًا ، وألزمت العامل الحقيقي وهو المتكلم رفع الفاعل ونصب المفعول ... الخ.

بعد ذلك أخذ عرفة في الردّ على المآخذ التي أخذها مصطفى على النحاة المتقدمين بسبب تمسكهم بنظرية العامل، فيرى عرفة أنّ التقدير ضروري لتحصيل المعنى، حتى لو كانت

---

(١) محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص ٨٠ .

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٨٣ .

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٨٩ .

العربية غير معربة[1]، وأنّ كلّ اختلاف في الحركات ناتج عن اختلاف العوامل، يؤدّي إلى اختلاف المعنى[2]. كما أنّ الخلافات النحوية حول العامل، الذي عدّها مصطفى عيبًا[3]، هي لمحاولة تعيين الشيء الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب[4]، وأنّ النحاة لم يرفضوا العامل المعنوي من الأساس حتى يكون اعترافهم به خروجًا على أصل من أصول نظرياتهم [5].

مما سبق يظهر أنّ عرفة حاول تسويغ المآخذ التي أخذها إبراهيم مصطفى على النحويين المتقدمين ، مستخدمًا الأمثلة نفسها التي أوردها مصطفى في (إحياء النحو). والمتأمل في هذه المآخذ يجد أنّها ليست من الأهمية بحيث تُهدم لأجلها نظريّة العامل ؛ فالتقدير أمر طبيعي في التعامل مع اللغة، لا سيما أنّ لغة العرب كانت تقوم على الإيجاز، حتى قيل : إنّ البلاغة هي الإيجاز، والإيجاز كثيرًا ما يقوم على حذف كلمات أساسية في التركيب؛ لكون المخاطب قادرًا على إدراكها من غير أنْ تكون منطوقة، لأسباب تعود إلى السياق أو المقام، أو غيرهما، فإذا أردت أنْ تدرس التركيب نفسه وجب عليك إعادته إلى أصله قبل الحذف.

أمّا أنّهم لم يجعلوا للنحو حكمًا حاسمًا، فالكثير من الكلام قد يُفهم على غير معنى، وليس أدلّ على ذلك من اختلاف أصحاب المذاهب في فهم العديد من الآيات القرآنية الكريمة، الذي انبثق عنه اختلاف آرائهم في مسائل فقهية كثيرة ، فكل فهم ممكن للكلام يجب أن يميّز بتحليل لغوي مستقل.

وقول مصطفى بأنّهم اختلفوا كثيرًا في العامل أمر لا يُستغرب . ذلك أنّ علم النحو العربي تطوّر حتى أصبحت له مدارس، كلّ مدرسة لها منهج يختلف في نظرته إلى تحليل

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٩٣ .

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٩٥ .

(٣) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٣٩.

(٤) انظر: محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ١٠٣ .

(٥) انظر: المرجع السابق، ص ١٠٤ .

تراكيب اللغة عن الأخر. كما أنّ علم اللغة من العلوم الإنسانية التي تحتمل الخلاف في الرأي، وعدم الخلاف لا يكون إلا في العلوم التجريبية، كالفيزياء وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أنّ كتاب (إحياء النحو) صدر قبل أنْ يقوم شوقي ضيف بتحقيق كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء، لذلك لم يتأثر به، والدليل على ذلك أنّ ما نادى به إبراهيم مصطفى يختلف عما دعا إليه ابن مضاء.

وابن مضاء عالم نحوي أندلسي عاش في القرن السادس الهجري وكانت له مكانة علمية مرموقة، ألّف كتابًا في فلسفة النحو سمّاه (الرد على النحاة) تعرّض فيه بالنقد لنظرية العامل، والتعليل، وبعض الأبواب النحوية، إذ يرى أنّ النحاة لم يكونوا على صواب في معالجتهم لها.

يبدأ ابن مضاء بالدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، ورفض أنْ يكون الرفع والنصب والخفض مشروطًا بعامل لفظي أو معنوي. ويرى أنّ ابن جني قد صرّح بخلاف ذلك، موردًا رأي ابن جني الذي أوردنا سابقًا، من أنّ العامل هو المتكلم، ثم يرفض رأي ابن جني قائلاً: "وهذا قول المعتزلة. وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"(١).

ويرى توفيق سبع أنّ سبب رفض ابن مضاء لما قيل في العامل قبله هو التماؤه إلى (المجبرة)[كذا]، وهم جماعة لا ينسبون شيئًا من الأفعال الاختيارية إلى الإنسان، بل إلى الله. كما أنّه استند في رأيه هذا إلى رأي منسوب إلى ابن عباس في نشأة اللغة، وأنّها توقيف من عند الله(٢). والمتتبع لآراء النحاة المعاصرين في نظرية العامل يجد أنّ بعض كبار العلماء، لم يفصل بين رأي قطرب وابن جني من جهة، ورأي ابن مضاء من جهة أخرى، فقد رأى قطرب

---

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٧٦-٧٧ .

(٢) انظر: توفيق محمد سبع، أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية، مجلة كلية اللغة العربية، العدد الثامن، ١٩٧٨م، ص٢١٢ .

ومن بعده ابن جني أنّ العامل هو المتكلم، في حين أن ابن مضاء رفض ذلك قائلا إنّه غير صحيح، وإنّ العامل هو الله. فتمام حسان ينسب القول بأنّ العامل هو المتكلم لابن مضاء، يقول: " تناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح، ولكنّه بعد أنْ أبان فسادها بالحجج المنطقية، لم يأتِ بتفسير مقبول، لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، ولم يُقم مقام العامل فهمًا آخر لهذه العلامات غير قوله إنّ العامل هو المتكلم، فجعل اللغة بذلك أمرًا فرديًا يتوقّف على اختيار المتكلم، ونفى عنها الطابع العرفيّ الاجتماعيّ الذي هو أخص خصائصها"[1] .

وتلمح هذا أيضا عند إبراهيم السامرائي في كتابه (النحو العربي: نقد وبناء) إذ إنّه بعد أنْ يذكر رأي ابن جني في أنّ المتكلم هو العامل، يرى أنّ ابن مضاء استفاد من ذلك في رفض نظرية العامل، وعندما أراد أنْ يفرّق بين ما ذهب إليه كلّ من الرجلين قال: "على أنّ من الحق أنْ نقول: إنّ إفادة ابن مضاء من عبارة ابن جني لا تعني في الحقيقة أنّ ابن جني يرى رأيه في إلغاء العوامل وإبطالها وإسقاط العلل , كما ينادي بذلك ابن مضاء"[2].

ونجد هنا أنّ السامرائي لم يلتفت إلى الفرق الأساسي بين ما ذهب إليه الرجلان، حيث رفض ابن مضاء كون العامل هو المتكلم، وقال بأنّه الله, وركز على قضية العلل.

وعباس حسن يفعل الشيء نفسه، حين يقول جوابًا للسؤال التالي: ما العامل الذي عمل هذا وانفرد به؟ "إنّه المتكلم في رأي القلّة النحوية المغلوبة كابن مضاء الأندلسي" [3].

ونورد هنا النص الذي يصرّح فيه ابن مضاء برفضه لكون العامل هو المتكلم، يقول : "وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٥ .

(٢) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص٢١٤ .

(٣) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص١٩٨ .

في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : (وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)؛ فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدًا بقوله : لا لشيء غيره. وهذا قول المعتزلة، وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[1].

وبالرغم من ميل عباس حسن للمتكلم عاملاً، وعدم قناعته بنظريّة العامل عند جمهرة النحاة، إلا أنّه يرى أنّها أصلح من القول بالمتكلم عاملاً؛ لأنّه لا يساعد المتعلم على الفهم، وفي معرفة ضوابط أواخر الكلمات، وبذلك يكون الأخذ برأي جمهرة النحاة هو الأيسر[2].

ويمكن القول بأنّ رأي ابن مضاء في ما ذهب إليه من أنّ العامل هو الله، خارج عن منهج علم اللغة، بل إنّه حكم على اللغة من خارجها، استنادًا إلى أفكار عقديّة لا تمت إلى اللغة بصلة، وبهذا يكون رأيه أضعف من الرأيين الآخرين.

ولعل أول محاولة حقيقية في العصر الحديث لهدم نظرية العامل، وإقامة بديل عنها، كانت عند تمام حسان في نظرية تضافر القرائن في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، إذ ناقش العامل النحوي على النحو الآتي:

بدأ تمام حسان بالحديث عن نظرية العامل، وأنّ النحاة أكثروا من الحديث فيها على أنّها السبيل الوحيد إلى تفسير اختلاف العلامات الإعرابية، وألّفوا في ذلك كتبًا كثيرة. ثم يرى بأنّ ابن مضاء الذي رفض هذه النظرية، استطاع تفنيدها، ولكنه لم يتمكن من وضع البديل المقبول لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية, فقد قال بأنّ المتكلم هو العامل، ونفى عنها طابعها العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها.

---

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص٧٧ .

(٢) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص٢٠١ .

ثم يتحول لمحاولة إبراهيم مصطفى في تفسير العلامات الإعرابية بعيدًا عن نظرية العامل، واصفًا محاولته بأنّها انتهت إلى فهم قاصر مبهم لطبيعة هذه الحركات(1).

بعد ذلك يشرع في التمهيد لنظريته البديلة للعامل قائلا إنّه استوحاها من كلام عبد القاهر الجرجاني عن (التعليق) في كتابه (دلائل الإعجاز)، إذ يقرر حسان أنّ الجرجاني قصد بالتعليق هنا إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية.

ويزعم حسان أنّ التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربي، وأنّ فهمه على وجهه كافٍ للقضاء على خرافة العامل النحويّ، فالتعليق يُحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينهما على صورة أوفى وأفضل. ثم يدعو إلى دراسة التعليق بالتفصيل تحت عنوانين هما : العلاقات السياقية، والقرائن اللفظية. والعلاقات السياقية تربط بين الأبواب؛ ولذلك فهي في الحقيقة (قرائن معنوية). وإذن: فالتعليق يقوم على القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية، علاوة على القرائن الحالية، وهو في النهاية يساوي الإعراب(2).

وخلاصة الكلام أنّ قرائن التعليق تنقسم قسمين : أحدهما قرائن حالية، وهي تُعرف من المقام. وثانيهما قرائن مقالية وهي نوعان: معنوية وتضم (الإسناد والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة). ولفظية وتضم (الإعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، التنغيم)(3).

---

(1) انظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٥ .

(2) انظر : المرجع السابق، ص١٨٨- ١٨٩ .

(3) انظر : المرجع السابق، ص١٩٠.

وبعد سرد هذه القرائن يقول تمام حسان: إنّها تُغني عمّا يسمّى في النحو العربي بالعامل، الذي لم يمسك إلا بقرينة الإعراب، التي تُعدّ بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية[1].

وقد تعرّض بعض الدارسين لنظرية تمام حسان بالنقد ؛ فهذا وليد الأنصاري يرى أنّ تمام حسان لم يقدّم في نهاية المطاف تفسيرًا مقنعًا لاختلاف الحركات الإعرابية، وأنّه اتهم العامل النحوي بالقصور عن تحديد المعاني النحوية، في حين أنّ الهدف منه لم يكن هذا التحديد، بل تفسير الحركات الإعرابية، كما أنّ بعض القرائن التي ذكرها تفتقر إلى الدقّة. وأنّه نفى أنْ يكون للمعنى المعجمي علاقة بالإعراب، في حين أنّ إعراب الكلمة يصور علاقتها بغيرها من الكلمات في الجملة، فكيف نفهم هذه العلاقات دون فهم المعنى المعجمي[2].

أما عطا موسى فيذهب إلى أنّ ما ابتدعه تمام حسان من فكرة القرائن صعب التناول، عسير التطبيق، سواء أكان ذلك على الصعيد التعليمي، أم على الصعيد الوظيفي [3].

وهذا الكلام قد يكون مقبولاً، على أنْ نفرّق بين البحث النظري والبحث التطبيقي المراد منه التعليم وتيسيره، فالأول بحث عقليّ فلسفيّ حرّ، لا يأبه بمقاييس الصعوبة أو السهولة، وإنّما هدفه وغرضه الدقة والسلامة وصحة الناحية العلمية، فعلى هذا المستوى لا يبدو في ما جاء به حسان عيب، أمّا على المستوى التطبيقي فيمكن قبول تعليق عطا موسى.

نهاية القول أنّ تمام حسان جاء بنظرية غاية في الروعة والإتقان، حاول فيها أنْ يسقط العامل النحوي، لكنّه عاد ليعتمد على النحو القديم الذي نشأ في رعاية نظرية العامل. فكلّ ما قاله حسان موجود في التراث النحوي، مع اختلاف في الترتيب والإخراج. كما أنّ محاولته

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص٢٣١.

(٢) انظر: وليد الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، ص ١٤٣-١٦٢.

(٣) انظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ١٥٥ .

بقيت حبيسة الورق ولم تخرج إلى التطبيق اليومي في المدارس والجامعات، مما يؤكد أنّه لم يتمكن من هدم نظرية العامل واستبدال غيرها بها.

مثال على نظرية تضافر القرائن :[1] إعراب (زيد) في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) .

١- قرينة الصيغة : أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم.

٢- قرينة العلامة الإعرابية : أنّه مرفوع.

٣- قرينة التعليق : العلاقة بينه وبين الفعل وهي الإسناد.

٤- قرينة الرتبة : ينتمي إلى رتبة التأخير.

٥- قرينة الرتبة : تأخيره عن الفعل محفوظ.

٦- قرينة الصيغة : الفعل معه مبني للمعلوم.

٧- قرينة المطابقة : الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب.

في النهاية فإنّ نظرية العامل حافظت على استمرارها أساسًا يقوم عليه النحـــو العربــي، ولم تفلح كلّ المحاولات القديمة منها والحديثة في إقصائها، مما يؤكّد أنّها مازالت هي الأصـــلح لدراسة النحو العربي، رغم كلّ الانتقادات التي وجّهت إليها.

---

(1)أنظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،ص ١٨١ .

سابعًا: القياس النحويّ

هو أصل مُهمّ من أصول علم النحو، ومصدر من مصادر التقعيد، اعتمد عليه المتقدمون في تعميم القاعدة لتشمل أكبر قدر من الاستخدامات اللغوية.

انقسم المحدثون في موقفهم منه ثلاثة أقسام: فمنهم من رفض القياس جملة وتفصيلاً بحجّة أنّه ليس منسجمًا وطبيعة الدراسات اللغوية، ومنهم من يُؤيّد اعتماد النحاة له بحجّة أنّه رُكْن مُهمّ لا يمكن تجاهله، في حين أنّ قسمًا نظر إلى القياس نظرة الفاحص المميّز، لم يرفضه رفضًا باتًا ولم يُؤيّده تأييدًا مطلقًا، بل رأى بعضه نافعًا وضروريًا، وبعضه الآخر مبالغًا فيه لا يحتاج إليه النحو.

المجموعة الأولى: جماعة الرافضين لاعتماد النحو على القياس، عارضين لأشهر الآراء:

> إذ يدعو (أمين الخولي) إلى المبدأ الوصفيّ في التعامل مع اللغة والابتعاد عن القياس وعلله.يقول:" فهذا الكسائي حين سئل عن اختلاف أحوال (أيّ) وتعليله، أجاب بقوله: أيّ كذا خُلقت. ومعنى هذا في وضوح أنّ تلك الظواهر اللغوية تُنْقل ولا تُمَنْطَق، وتُرْوى ولا تُفَسّر بعمل عقليّ، وهو الأساس السليم للمنهج اللغوي"(١).

كذلك يرى عفيف دمشقية أنّ للقياس النحويّ والتشدُّد فيه أثرًا كبيرًا في تشويه البحث النحويّ؛ لأنّ تَسلّطه على اللغة أهْدر الكثير من استعمالاتها الطبيعية، فكان من نتائجه ما يلي:

١- أنّ بعض النحاة الأوائل خطّأوا شعراء يُستَشهد بشعرهم لفصاحتهم.

٢- أنّ القياس حَجَب عن أعين النحاة أحيانًا ما اطّرد في الاستعمال، فقد قدّموا القياس على السماع، وفي هذا افتئات من منطق النحاة على منطق اللغة.

---

(١) أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص ٨١.

٣- القياس النحويّ تأثّر بالقياس المنطقيّ، والنحو علم يستند إلى سند موضوعي، لا إلى الملاحظة الدقيقة المستوعبة للظواهر(١).

أمّا تمام حسان فيرى أنّ القياس ليس وسيلة منهجية في دراسة اللغة(٢). ويقول:" والمعلوم أنّ المنطق القياسي غير صالح للدراسات العلمية، لأنّه يُوْجِد القاعدة أولاً ثُمّ يفكّر في ما يمكن أنْ يدخل تحتها من مفردات. مع أنّ البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي الذي يستقصي المفردات أولاً، فيُوْجِد جِهَة الشراكة بينها؛ ليتّخذها نتيجة البحث أو قاعدته، ومع أنّ الرواة العرب قد ضربوا الأمثلة للنحاة بسفرهم إلى الصحراء لجمع مادتهم التي تُستقرأ، ومع أنّ شيئًا من الاستقراء قد تمّ فعلاً في ظروف غير علمية جعلته في الكثير الغالب استقراء ناقصًا إلى حدّ كبير، لم يستطع النحاة العرب أنْ يتخلّصوا من قبضة أرسطو السحرية، ولا من نفوذ منطقه القياسي" (٣).

ويرى إبراهيم السامرائي أنّ استعمال القياس غير مقبول في العلم اللغويّ، فهو استخدام لوسائل غريبة عن طبيعة هذا العلم، فقد تأثّر بالمنهج الكلامي، وهو منهج بعيد عن مادة اللغة التي سبيلها الاستقراء لما هو جارٍ على ألسنة الناس من نثر وشعرٍ وغير ذلك. فلو أنّ النحاة اكتفوا بغَرَضِهم التعليميّ الأول، وهو صيانة لغة التنزيل من اللحن، لما كانوا مضطرين إلى استعمال القياس؛ لأنّة من مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام ، وهو يعود إلى أصل منطقيّ إغريقيّ(٤).

---

(١)انظر: عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص ١١٦.

(٢)انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٤١.

(٣) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٣٣.

(٤)انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ١٨- ٢٠.

ووصل الأمر بالسامرائي إلى أنْ عاب على بعض المحدثين تمييزهم بين نــوعين مــن القياس، أحدهما قريب من طبيعة اللغة، والثاني مُغْرِق في القياس، لأنّهم يكونون بذلك قد قبلوا كوْن القياس أصلاً من أصول النحو تُستَنْبط به الأحكام، وهُمْ بذلك ـ في رأيه ـ مخطئــون كلّ الخطأ[1].

ويمكن تلخيص رفض هذا الفريق لاعتبار القياس أصلاً من أصول النحو بما يلي:

١- أنّ مبدأ القياس ومنطقه لا يتناسب ومنهج دراسة اللغة.

٢- أنّ استخدام القياس في النحو أدّى إلى تشويه النحو.

ويُلاحظ هنا أنّ أهمّ عَيْبٍ وَجّهه المحدثون للقياس وأدّى إلى رفضهم له علاقته بالمنطق. والسؤال: هل رفْضُ الشيء لعلاقته بغيره سلوك علميّ؟ فما يضير القياس النحوي إذا كان قــد استفاد من المنطق اليوناني؟ فلطالما استعارت العلوم من بعضها الوسائل والأساليب التي تُؤدّي إلى نتائج نافعة.

كما أنّ حسان الذي يرى أنّ القياس لا يناسب علم اللغة، لأنّه يضع القاعدة أولاً. والبديل عنده هو استقصاء اللغة وجمع المُؤتَلِف منها ثُمّ وضع القواعد، وهو بذلك يصل في النهاية إلى القياس ، وإلا ما الفائدة من القاعدة إذا لم يقس عليها؟

أمّا السامرائي الذي تمنّى لو أنّ النحاة حفظوا اللغة دون قياس ، فيُوجّــه إليــه الــسؤال الآتي: كيف تتعلم الأجيال اللغة إذا لم يجدوا قواعد يقيسون كلامهم عليها؟ فيقوّمون اعوجــاج ألسنتهم، كما أنّ القول بغرابة اللغة عن القياس أمر يحتاج إلى إثبات.

المجموعة الثانية : وهي التي تُؤيّد اعتماد النحو على القياس ومن بينهم: عبد الحميد حــسن، الذي يرى أنّ القياس مما يصل إليه الإنسان بفطرتــه ، كمــا أنّ النحــاة

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٢١.

قاسوا استناداً إلى تراكيب اللغة وأساليبها من خلال النظرة المُدقّقة في المسموع، حتى جعلوا النحو عِلْمًا له قواعده وأصوله ومسائله المتشعّبة[1].

ويعتقد إبراهيم أنيس أنّ القياس هو الأساس الذي يُبْنى عليه كلّ ما يُستَنبط من قواعد اللغة، فهو ميزان يميز الصحيح من الزائف . فالعلماء في القرن الثاني بعد أنْ تحَصّل لهم تلك الذخيرة اللغويّة العظيمة، جعلوا ما جاءهم من هؤلاء الفصحاء أساسًا يبنون عليه ما قد يَعِنّ لهم، ونورًا يهتدون على ضَوْئه كي يحتفظوا للعربية بطابعها وخصائصها[2].

ويرى فؤاد حنا ترزي أنّ القياس ظاهرة حضارية، وأنّه من المُؤسِف أنْ تُتّخَذ كلّ اللغات حجّة، وأنْ لا يتمكّن القياس من أنْ يكون حكمًا بين الصواب و الخطأ، فإذا تعارض القياس مع السماع أُقِرّ ما كان مسموعًا ، حتى أنّ الشوارد اتّخَذَت صِفة الشرعية[3].

ويذهب محمد الخضر حسين إلى أنّه لمّا كانت المعاني كثيرة كان من الصعب وَضْع مفردة أو تركيب لكلّ جملة، فاعتُمِد القياس وسيلة تُمكّن الإنسان من النطق بآلاف الكلمات والجمل، من غير أنْ تَقْرَع سمعه من قبل، أو يضطر إلى مطالعة الكتب للتأكُد من عربيّتها، من هنا كانت الحاجة إلى القياس في اشتقاق الكلمات ونَظْم الكلام. وبذلك فُتِح المجال لأذواق المتكلمين يذهبون في الكلام كلّ مَذْهب وأسلوب[4].

أمّا عطا موسى فيقول:" وأرى هنا تجاوزًا في وصف القياس بأنّه غير علميّ، فالتطوّر حاصل في كلّ اللغات، ولا أعتقد أنّ هناك لغة تخلو من الظواهر التي تستعصي على

(1)انظر: عبد الحميد حسن، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص ٢٠٢.

(2)انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٢.

(3)انظر: فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص ١٢٠وما بعدها.

(4)انظر: محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص٢٤-٢٥.

الاطراد، وهو في رأيي ملحظ لا يقتصر على اللغة العربية ونحوها، كما أنّ ما يؤخذ على هذا الملحظ، أنّ من يعتقدونه لا يضعون بديلاً يُغنُون به قواعد اللغة أو يضعونها موضع التطبيق العلمي. وأيًا كانت الآراء حول جدوى القياس، فإنّ مما لا شكّ فيه أنّه أغنى اللغة والنحو، وأمدّهما على الدوام بصيغ جديدة وقواعد جديدة"[1].

ونُلخّص أسباب تأييد أفراد هذه الجماعة للقياس بما يأتي:

١- أنّ استخدام الإنسان للقياس أمر فطري وحضاري.

٢- أنّه يُعَدّ الميزان الذي نَفْصل به بين الصحيح الخطأ.

٣- أنّه أغنى اللغة وأمدّها بصيغ وقواعد جديدة.

المجموعة الثالثة: وهي التي وقفت موقفًا وسطًا من القياس النحوي عند المتقدّمين، فهم يقبلون بالقياس أصلاً من أصول النحو، بيد أنّ لهم ملاحظات على هذا القياس، فلم يقبلوه كما جاء عن النحاة، وأفراد هذه المجموعة يمكن تصنيفهم على النحو التالي:

أ- قسم قبل القياس لكنّه سجل على تطبيق المتقدمين له بعض المآخذ، فالقضية لديه قضيّة تطبيق، ومنهم عباس حسن، فهو يقر بالقياس مبدأ، لكنّه ينتقد القياس عند القدامى؛ لأنّهم لم يوضّحوا المعنى الدقيق للقلّة، والكثرة[2]، كما أنّهم جعلوا بعض ما جاء في القرآن الكريم لا يُقَاس عليه لقلّته وإنْ كان فصيحًا مُوَجّهًا في القياس، أيْ يُؤيّده القياس ولا يقاس عليه، فهو مَقِيْس وغير مَقِيْس، وهذا تناقض. يُضَاف إلى ذلك أنّهم جعلوا القليل أو الشاذّ لا يُقَاس عليه، لا لأنّه غير فصيح، بل لأنّ العرب لم تقصد القياس عليه، فمن أين جاء النحاة بهذا

(١) عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص١٢٥- ١٢٦.

(٢)انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٦٣.

الحكم؟ وهل كان العرب يُعدّون المقدّمات، ويُحْكِمون النتائج، ويَزِنُون القضايا المنطقية قبل أنْ ينطِقوا؟ وإذا أرادت عدم القياس على القليل، فلم تكلمت به[1]؟

وكأنّ عباس حسن هنا يميل إلى المذهب الكوفي في التعامل مع القياس والسماع، كما أنّ ملاحظته دقيقة وحريّة بالمناقشة، فلغة كلغة (أكلوني البراغيث) مثلاً، عليها من الشواهد في القرآن والحديث والشعر والنثر الكثير، ومع ذلك عدّها بعض النحاة شاذّة لا يُقَاس عليها، فنحتاج إذن لمعرفة المقياس الذي كانوا يستخدمونه لفرز ما يُوْصَف بالكثرة والاطراد ممّا يُوْصَف بالقِلّة والندرة والشذوذ.

وعبد الرحمن بن العارف أيضًا يقول: إنّ القياس بكونه مبدأ لا اعتراض عليه، فهو باب من أبواب اكتساب اللغة وتنمية ألفاظها واتساع مادّتها، وإنّما ينصبّ الاعتراض على الخطأ في استعماله، والإسراف في الأخْذ به . فمن المآخذ التي تسجل عليه:

١- الاضطراب الشديد المتمثّل في وجود أقيسة لا تُؤيّدها نصوص مَرْوِيّة، أو وجود نصوص أخرى تناقضها وتعارضها، مما يُؤدّي إلى جَدَل نحويّ، هو آفة النحو.

٢- اختراع تراكيب لم تُسْمَع عن العرب، ورفض بعض ما سُمِعَ عنهم.

٣- أنّه لا يقوم على مبدأ التطوّر اللغويّ، ولا يَعْتَرِف به مطلقًا.

٤- أنّه كان مجالاً لاختراع علل غريبة بعيدة عن الواقع اللغويّ، ومجالاً لكثرة التأويلات والتخريجات وأحكام الشذوذ والقِلّة، ومسرحًا للألاعيب الذهنية أو خلق صيغ خيالية مُفْتَرضَة[2].

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص١١٠- ١١١.

(٢) انظر: عبد الرحمن بن العارف، اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، ص ١٧٣.

ولكنْ من الجدير بالقول إنّ التعامل مع لغة بحجم اللغة العربية ومحاولة التقعيد لها ليس بالأمر السهل، ومهما كان النحاة مُخلِصين ومدقّقين فلا بُدّ أنْ تتعارض أقيستهم مع بعض المسموع، فهذا أمر طبيعيّ، لو خلت منه أقيسة النحاة لكانت أمرًا خرافيًا.

كذلك يرى عبد المجيد عابدين أنّ القياس حاجة لكلّ لغة، وقد قاس النحاة؛ لكنّ قياسهم مَعيْب من نواحٍ، منها أنّه يعتمد على الاستدلال بالعقل، أدلّة بعيدة قائمة على النظر المَحْض، وإذا استدلّوا بالنقل كانت أدلتهم لا تستقيم وطبيعة اللغة، ولا تتمشى والنظرة الصحيحة(١).

والحقيقة أنّ منهج هذا النَّفَر من المحدثين هو المنهج القويم، فمن الصعب أنْ يكون قياس النحويين كلّه فاسدًا فنرفضه جملة، ومن الصعب أيضًا أنْ يكون غير مَشُوب بأيّة شائبة فنقبله تفصيلاً، لاسيما أنّ الذين قاموا عليه علماء ينتمون إلى عصور وثقافات قد تكون متباينة، فلا بُدّ أنْ يعتري عملهم بعض الهَنات، فالسلوك الأمثَل إذن أنْ نقْبل عمل هؤلاء المتقدّمين، ثُمّ نحاول أنْ نسجّل مواضع ضَعْفه ووَهَنه، على أنْ لا نقف عند هذا الحدّ بل نتعدّاه إلى العمل على تقويم النحو وإصلاحه.

ب- هؤلاء أيضًا قَبلوا القياس، لكنّهم ميزوا بين نوعين منه : نوع مقبول وآخر مرفوض، ومنهم تمام حسان الذي يميّز بين نوعين من القياس هما:

١- **القياس اللغوي:** الذي يُسمّيه (بالصوْغ القياسي) وهو قياس طبيعيّ يتمثّل في العمليّة الذهنيّة التي يجريها الفرد تجاه صَوْغ مفردة أو جملة، وهذا القياس من عمل المتكلّم وليس عالم اللغة أو من يُسمّيه بالباحث، وهذا القياس قياس أنماط يقوم على مبدأ معياريّ إلى أقصى حدّ، ولكنّ هذه العملية لا تدخل في صُلْب المنهج، بل تتصل

(١)انظر: عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص٨٢وما بعدها.

بنشاط من يستعمل اللغة، وهذا النوع من القياس يَعتَرف به المنهج الوصفيّ، ولا يُعد اعترافه به خيانة لطابعه الوصفيّ، لأنّه لم يعترف بهذا القياس منهجًا، وإنّما لاحظه ووصفه نشاطًا لغويًا[1].

٢- **القياس المنطقي**: هو حمل شيء على شيء لنوع من المشابهة ، وهذا النوع مُؤَسَّس على المنطق، خالٍ من كلّ وِجْهَة نظر علميّة، وهو لا يَهْتَمّ باللغة نفسها، بل يَسَنّ القواعد التي تفرّق بين الاستعمالات الصحيحة وغير الصحيحة. وهذا النوع مرفوض؛ لأنّ الباحث ينبغي أنْ يرتضي لنفسه موقفًا وصفيًا في اللغة قائمًا على الاستقراء ثُمّ التقعيد، فيعالج الموضوع معالجة موضوعية لا ذاتية[2].

وقد يظنّ القارئ أنّ هناك تناقضًا في تصنيف تمام حسان بين من يرفضون القياس النحوي جملة وتفصيلاً، ثمّ تصنيفه بين من يقبلون بعض القياس ويرفضون بعضه، والحقيقة أنّ تمام حسان يرى أنّ كلّ أقيسة النحاة المتقدّمين هي من النوع الثاني المنطقيّ المرفوض.

وعبد الجبار النايلة أيضًا يميّز نوعين من القياس، إذ يرى أنّ القياس نوعان:

الأول: محاكاة العرب في كلامها، فنحن وغيرنا لم نسمع كلّ كلام العرب لفظًا وإنّما سمعنا بعضه فقسنا عليه، سمعنا (قام- قائم) فقلنا: (ركب- راكب)، وهذا النوع مُهمّ يساعد على نُمُوّ اللغة وتطوّرها.

والثاني: القياس على ما لم نسمع البتّة، والإفراط في طلب العلة القياسية، وهو ما يُضرّ باللغة، إذ أُهمل بعض فصيح اللغة؛ لأنّه لم يخضع للقياس وخُطّئ أصحابه[3].

---

(١) انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص ٣١.

(٢) انظر: المرجع السابق ، ص ٣٧.

(٣) عبد الجبار علوان النايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء وللقراء، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٦م، ص ٣٠٤.

ويرى النايلة أنّ ما لم يدركه النحاة، فخالف القياس، وامتنع عن قَبُول التأويل ووُصِف بالشاذّ، لم يكن إلا أثرًا من آثار التطوّر أو بقايا من لغة مندثرة.(١)

وهنا يحاول النايلة أنْ يسوّغ ما وصفه النحاة بالشاذّ فيعدّه بقيّة من لغة مندثرة، أو نوعًا من التطوّر، لكنّ القضية لدى المتقدمين لم تكن سَبَب قِلّة هذا الذي وصفوه بالشاذ، بل القضيّة عندهم هي القِلّة نفسها بغضّ النظر عن سببها ، فالاستخدام القليل النادر صُنّف ضمن الشاذّ، منعًا للتشتيت والتشعب.

ج- هؤلاء، ميزوا قياس البصريين من قياس الكوفيين، فالقياس لديهم يُقْبَل أو يُرْفَض استنادًا إلى جوانب مدرسية، ومنهم:

سعيد الأفغاني الذي يرى أنّ قياس البصريين واستناده إلى الكَثْرة المطردة أخرج قواعد النحو متناسقة متماسكة في الجملة، ولا بُدّ في كلّ تنسيق من تشذيب يُخْرِج بعض النّتُوء من الهيكل المشذب، وأنّ الصواب جَانَبَ من عابهم من المحدثين، أنّهم بتعميمهم هذه القواعد قد أهدروا شيئًا من اللغة، فقد حفظوا اللغة باختيارهم من اللغتين أشيعها وأقربها للقياس، فالنظام يَحْفَظ في نَسَق ما لا يستطيع غيره أنْ يَحْفَظه، بينما جَمَعَ الكوفيون لهجات العرب ولم تكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين، ولم يحسنوه. ثم جعلوا من عدم المنهج منهجًا خاصًا بهم، فسمعوا الشاذّ واللحن والخطأ عمّن فسدت لغته من الأعراب والحضر، حتى جعلوا كلّ نادر قاعدة بنفسه، فكَثُرت قواعدهم ولم يَعُد لها ما يمسكها من نظام ومنطق. وضاعت عندهم الغاية من وضع النحو(٢).

(١) انظر: المرجع السابق، ص٣٧.

(٢)انظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ اللغة والنحو، ص ٧٠-٧١.

وفي الاتّجاه نفسه يسير عبد الرحمن السيّد إذ يرى أنّ أقيسة البصريين جاءت مَرِنة مائلة إلى التعميم من خلال ما يلي:

١- أنّها عدّت اللغة ظاهرة تخضع لما تخضع لها ظواهر الحياة: فأقيستهم تُظْهِر أنّهم نظروا إلى اللغة أنّها ظاهرة طبيعية تخضع لما تخضع له شؤون الحياة، لذلك قاموا على تَخْلِيصها من الغريب والشاذ، فطبقوا على اللغة من القوانين ما يَنْطَبِق على غيرها(١).

٢- اللغة تهدف إلى الحِكْمة والعدل: فهم يفسرون اللغة ضمن الغاية التي وُضِعت من أجلها، وهي التفاهم(٢).

٣- تقدير الكلام يراعى فيه تحقيق الهدف: فإذا وضعوا أصلاً أو قاعدة، وجب التَّقَيّد بها، فإذا خرج عليه شيء فلا بُدّ أنّ يكون هذا الخروج يتّجه نحو الهدف الذي اتجهوا إليه، وإلاّ يكون خروجًا اعتباطيًا أو عفويًا، بل يجب أنّ يحقّق غرضًا بخروجه(٣).

أمّا أنّ قياسهم رفض بعض المسموع فلا غضاضة عليهم ولا ضير، فالضوابط والقوانين ضرورة للغة، وهي قائمة على المسموع من كلام العرب، ليست دخيلة مفروضة عليها، فإذا قال أعرابي قولاً انفرد به ولم يتابعه فيه أحد، فليس من التجني والإجحاف أنّ يقبله النحويون دون أنّ يقيسوا عليه، وهذا لا يضر اللغة(٤).

على النقيض من ذلك يقف مهدي المخزومي، فيرى أنّ القياس هو الطريق الطبيعية التي يسلكها الدارس لاستنباط حُكْم لغويّ أو نحويّ، كما أنّه الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها. ثم يقول: إنّ القياس بدأ قديمًا في النحو العربي، وكان هناك مدرستان (البصرة

---

(١) انظر: عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، ص ٢١٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢١٩.

(٣) انظر: المرجع السابق ، ص٢٢١.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص٢٥١.

والكوفة). الكوفيون كانوا متسامحين يقيسون على ما يَرِدهم استنادًا إلى التشابه بين المقِيْس والمقِيْس عليه. أمّا البصريون فقد تشددوا في ما يُقَاس عليه، وكان قياسهم مَبنيًّا على اشتراك المقِيْس والمقِيْس عليه في علّة ظنوا أنّ الحُكْم النحويّ قائم عليها، فأسهبوا في التعليل وغَلَوا فيها حتى أبعدوا في فلسفة القياس وأنواعه النظريّة، وحشوا كلامهم بضروب من البحث الفلسفي[1].

والحقيقة أنّه قد يكون في اختلاف منهج البصريين في القياس عن الكوفيين نفع؛ في أنّ الأوّل قنّن اللغة المطّردة، في حين أنّ الثاني قنّن لكلّ ما وصل من الزمان والمكان الصحيحين، وبذلك أغنى اللغة، ولك أنْ تختار منهما ما تشاء حسب طبيعة حاجتك. كما أنّ عملهم على هذا المنهج جعل كلّ مدرسة تكمل الأخرى.

(١)انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٢٢.

الباب الثاني

في التطبيق

الفصل الأول

الجملة الاسميّة ومتعلقاتها

أولاً: المبتدأ

١- المبتدأ الصفة

يرى عبد الرحمن أيوب أنّ النحاة عندما عدّوا (المحمدان) في قولنا (أقـائم المحمـدان؟) فاعلًا سدّ مسد الخبر، ناقضوا تقسيمهم للجملة، إذ قسموها إلى مسند ومسند إليه، فنجـد هنـا أنّ (المحمدان) فاعل أيْ: مسند إليه، (وقائم) مبتدأ، أيْ: مسند إليه أيضا، فالجملة تتكوّن من مسندين إليهما لا غير، وإنْ قيل بأنّ (المحمدان) قد سدّ مسدّ الخبر، وأنّه بذلك مسند كانت هـذه الكلمـة مسندًا ومسندًا إليه في الوقت نفسه، وهو ما لا يُقْبَل[1].

وأيوب محقّ في ما ذهب إليه، فموضوع المبتدأ الصفة قائم على افتراض أنّ الخبر يجـب أنْ يطابق المبتدأ في جوانب منها الإفراد والتثنية والجمع، فلما تقدّم المبتدأ بلا مطابقة أشبه بذلك الفعل الذي يلزم حالة الإفراد بغض النظر عن صيغة فاعله، ومن ثَمّ أُعرِب هذا الاسم المـشتقّ مبتدأ، وموصوفه فاعل سدّ مسد الخبر، وفي ذلك من التكلّف الكثير، فالأصـل أنّ المسند إليـه (الموصوف) في الجملة هو المبتدأ في حال عدم اشتمالها على الفعل، وهو هنا مُمَثّل فـي كلمـة (المحمدان)، وتكون (قائم) خبرًا مقدمًا عليه. بصرف النظر عن قضية المطابقة التي تقوم علـى أساس شكليّ لا يخدم المعنى.

يقول السامرائي في حلّ هذه القضية:" إنّ (أقائمٌ الزيدان) ألصق بالجمـل بالفعليـة منـه بالجمل الاسمية، وعلى هذا يتعيّن أنْ يكون الوصف المشتقّ يقابل الفعل، وأنّ ما بعده هو المسند إليه أيْ الفاعل، وتوجيه القول في الوصف إنّه اسم فاعل قام مقام الفعل ويكتفى بهذا . قلت : لـم

---

(١)انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٥٠-١٥١.

يشترط الكوفيون في هذه الجمل اعتماد الوصف(وهو المبتدأ) في زعمهم على نفي أو استفهام"[1].

ولكنْ، أنْ تبدأ الجملة بوصف مشتقّ يشبه الفعل، لا يؤكد كونها ألصق بالفعليّة، هذا الكلام يحتاج إلى إعادة نظر، فالاسم الجامد لا يشبه الفعل، ويقع موقع المبتدأ صفة[2] . كما أننا لو أردنا أنْ نقول: إنّ هذا الوصف المشتقّ هو من قبيل المشتقات العاملة، فَعَمَل هذه المشتقات لا يتعارض وطبيعة وجودها في الجملة، إذ إنّها تكون مشغلة لموقعها في الجملة بصورة طبيعية. أمّا أنْ تقع هنا مبتدأ يتمّ معناه خلال موصوفه فهو مالا يُضْطَرّ إليه.

وكان الأسهل أنْ يقول النحاة: إنّ هذا الخبر قد خرج عن صفة المطابقة في هذا السياق، وإنّه خبر مقدّم على المبتدأ، دون أنْ تُحشر الجملة الفعليّة هنا. كما أنّ عدم المطابقة ليس صفة ملازمة للفعل، إذ نجد في لغة (أكلوني البراغيث)، وهي لغة لها من الشواهد ما يصعب عدّه من الشاذ المرفوض، نجد في هذه اللغة أنّ الفعل يطابق فاعله تثنية وجمعًا. فلماذا لم يقولوا عنه إنّه خبر لكونه خرج عن الإفراد؟ يضاف إلى ذلك أنّهم يعدون الوصف المطابق خبرًا مقدمًا، ولا يجيزون فيه غير ذلك، فلماذا لم يعدوه مبتدأ وما بعده فاعلًا سدّ مسد الخبر على صورة لغة (أكلوني البراغيث)؟

---

(١) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ٨٠.

(٢)انظر: الأزهري، شرح التصريح ،ج١، ص١٩٢ .

ثانيًا: كان وأخواتها

١- فكرة إلغاء الباب (توجيه خبر النواسخ)

(كان) في اللغة تستعمل استعمالين: الأول: أنْ تكون تامّة يليها مرفوعها الفاعل الذي تستمّ به الجملة. الثاني: أنْ تكون ناقصة تحتاج إلى مرفوع هو اسمها، ومنصوب هو خبرها. ويقدّم شوقي ضيف لمجمع اللغة العربية اقتراحًا يطلب فيه إلغاء باب (كان) الناقصة من النحو العربيّ، ذلك أنّ القول بنقص (كان) رأي بصريّ ظهر بعد المبرّد، وأنّ الأفضل هو اتباع الكوفيين الذين يرون أنّ كان تامّة دائمًا وما بعدها مرفوع على الفاعليّة، يليه حال منصوبة، محاولاً نقض كلّ الاعتراضات التي وجّهت لرأي الكوفيين هذا.

ويضيف: أنّ الذي دفع البصريين إلى القول بأنّ كان وأخواتها أفعال ناسخة هو أنّه يمكن الاستغناء عنها فتبقى الجملة اسمية، وهو ما لا حجّة فيه؛ لأنّ هذا الأمر ينطبق على الأفعال اللازمة التي يليها حال.

لكنّ المجمع رفض الاقتراح، وقرر الإبقاء على (كان وأخواتها) أفعالًا ناقصة[1].

ويردّ ياسين أبو الهيجاء على هذا الكلام، بأنّ الفرق بين الحال وخبر كان واضح، إذ إنّ خبرها أوسع تصرّفًا، فيكون مضمرًا ومعرفةً وجامدًا، على سبيل الكثرة لا الندرة كما في الحال، وإنّه لا يُستَغنى عنه على خلاف الحال، كما أنّ باب (كان وأخواتها) من أشيع أبواب النحو، ولا تيسير في حذفه[2].

---

(١) انظر: ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص ٢٦٦، ٢٦٧.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص٢٧٠.

ويرى الجواري أنّ مذهب الكوفة في جعل منصوب (كان) حالاً يبدو في ظاهره مقبولاً سهل الفهم، غير أنّه وإنْ بدا منسجمًا، تنقصه الدقّة في التعبير لأنّ الحال غير الخبر، فالحال متحوّلة والخبر ثابت لازم[1].

نلاحظ هنا أنّ بعض المحدثين ومن بينهم شوقي ضيف يحاولون إلحاق كان وأخواتها بالأفعال التامة، مستندين في ذلك إلى أنّ الكوفيين عدّوها كذلك، جاعلين مرفوعها فاعلاً ومنصوبها حالاً. ولكنّ آخرين يرون أنّه لم يكن هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول (كان) وما تدخل عليه، وأنّ الكوفيين يعدّون (كان) فعلاً ناقصًا يأخذ اسمًا وخبرًا.

من هؤلاء فاضل السامرائي الذي يقول: إنّ هناك ثلاثة نقولات حول (كان وأخواتها) عند الكوفيين،:

الأول: أنّ جماعة من النحاة قالوا إنّ هناك خلافًا بين البصرة والكوفة في (كان وأخواتها)، ثمّ سرى هذا القول بين المحدثين حتى جعلوه من المسلّمات، لذلك قرّروا أنّ الكوفيين لا يقسمون هذه الأفعال إلى ناقصة وتامة، بل هي عندهم تامّة، ومرفوعها دائمًا فاعل ومنصوبها حال.

الثاني: أنّ من يَنْقُل عن النحاة يجد رأيًا ثانيًا مفاده أنّ رأي الكوفيين ليس كذلك، بل هم يعدّون ما بعد (كان) مرفوعًا بما كان يرفعه قبل دخولها، والخبر منصوب بها، وبذلك تكون (كان ناصبة) غير رافعه، مما يدلّ على الاضطراب حول رأي الكوفيين في كان وأخواتها[2].

---

(1) انظر: أحمد الجواري، نحو التيسير، ص ٨١.

(2) انظر: فاضل السامرائي، حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال، مجلة المجمع العراقي، المجلد ٤١، ١٩٩٠م، ص ١٨٥-١٨٧.

الثالث: ما يميل إليه فاضل السامرائي وهو نقل يؤكّد أنّ الكوفيين مثل البصريين في النظر إلى كان وأخواتها، فهي عندهم ترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها، بل لقد زادوا أفعالاً أخرى تعمل هذا العمل لم يذكرها البصريون، وهذا الأمر أورده بعض النحاة منهم ابن السراج في (الأصول) وغيره، مما يؤكد أنّ الكوفيين كالبصريين يقسمون الأفعال إلى ناقصة وتامّة.

ثم يؤكّد فاضل السامرائي الاضطراب الموجود عند من نفى أنّ لدى الكوفيين أفعالاً ناقصة، إذْ نجد هؤلاء يوردون بعض الآراء التي ينسبونها إلى الكوفيين تجعل (كان) ناقصة تأخذ خبرًا، مما يؤكّد في نهاية المطاف أنّ رأي الكوفيين لا يختلف عن رأي البصريين في (كان وأخواتها)، بل إنّهم يذهبون إلى أكثر مما يذهب إليه البصريون في ذلك[1].

وإذا كان السامرائي تمكّن من أنْ يثبت وجود اضطراب حول ما نُقِل عن الكوفيين في هذه القضية، فإنّ هذا لا ينفي نفيًا قاطعًا وجود الخلاف بين المدرستين حول هذه المسألة، ذلك أنّ من يرجع إلى كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري يجد أنه يثبت هذا الخلاف في مسألة مستقلة، إذْ ينسب للكوفيين أنّهم ينصبون خبر كان على أنه حال. وحَرِيّ بنا أنْ نذكر هنا أنّ كلام الأنباري في هذه المسألة لم يثبت في كلّ النسخ، لذلك وضعها المحقق في ملحق مع مسألتين أخريين تحت عنوان (وُجِد في بعض النسخ المسائل الثلاث التالية).

والأنباري في هذه المسألة ينسب هذا الرأي للكوفيين جميعهم إذ يقول:" ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر (كان) والمفعول الثاني ل(ظننت) نُصبا على الحال، وذهب البصريون إلى أن

---

(١) انظر:المرجع السابق، ص ١٨٧-١٨٨.

نصبهما نصب المفعول، لا على الحال"[1].مما يدلّ على أنّ هذا الخلاف موجود، فكتاب الإنصاف أكثر كتب النحو اختصاصًا في هذا المجال ويُعدُّ حجّة فيه أكثر من غيره.

لكنّ ثبوت وجود هذا الخلاف لا يعني ترجيح ما يذهب إليه شوقي ضيف من إلغاء باب كان، فهذا الباب من أسهل الأبواب في النحو العربي، ولا يجد الناشئة صعوبة في فهمه، بل إنّ جَعْل هذه الأفعال تامّة، وجَعْل مرفوعها فاعلاً ومنصوبها حالاً سيدخل المتعلمين في متاهة يضطرون معها إلى ربط الموضوع بباب الحال، ثُمّ تخريج الاستعمالات الكثيرة التي يخرج بها خبر (كان) عن الحدّ الذي وضعه النحاة للحال، من مثل كونه نكرة مشتقّة وغير ذلك. فإذا علمنا أنّ هدف ضيف من هذا الاقتراح هو التسهيل، ثمّ ثبت لنا أنّ الأمر سيؤول إلى عكس ما يريد، كان رفض مُقْترحه واجبًا لأنّه يؤدّي إلى نقيض ما يراد منه.

٢- الأفعال الناقصة أفعال مساعدة (عمل النواسخ)

يحاول يوسف السودا أنْ يرسم تصورًا جديدًا لباب (كان وأخواتها) في النحو العربي، مُستعينًا على ذلك بما هو موجود في اللغات الأجنبية، إذ يرى أنّه بالإمكان معالجة هذه الأفعال بطريقة سهلة، وهي أنْ نسمّي المفعول به للأفعال التامّة التي تدلّ على وقوع فعل على هذا المفعول ب(تميم)، أمّا (كان وأخواتها) فإنّها أفعال تُولّف جملة تعني حالة الفاعل، ولا تعني وقوع فعل على المفعول به نحو: (كان الطقسُ باردًا)، فكلمة (باردًا) تعني الحالة التي وُجد فيها الطقس، لذلك تُسمّى هذه الكلمة التي تدلّ على حالة الفاعل ب(مُظهِر) بدلاً من خبر كان؛ لأنّها تُظْهِر حالة الفاعل وتشرحه بواسطة (كان) أو إحدى أخواتها، وبهذا يتمّ التنبيه على الفرق بين ما هو (تميم) وما هو (مُظهِر)، مع إبقاء القواعد الأخرى بين (كان وأخواتها) وبقيّة الأفعال

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٣٠٧.

مشتركة، ويكون مرفوع (كان) على هذا الأساس فاعلاً لا يختلف عن غيره مما يَرِد مع الأفعال الأخرى[1].

يظهر هنا أنّ السودا ركّز في تفريقه بين الفعلين (التام والناقص) على أنّ الأول يدلّ على وقوع فعل على المفعول به، في حين أنّ الآخر يبيّن حالة الفاعل. لكنّ السؤال هنا: إذا كان المعيار هو المعنى، فهل يشكل اسم كان فاعلاً وقع منه فعل حقيقيّ من حيث المعنى؟ الإجابة: لا.

يضاف إلى ذلك أنّه سمّى خبر كان (مُظهِرًا) لأنّه يظهر حالة الفاعل، وكلمة (خبر) لا تعني غير أنّك تخبر عن اسم هذه الأفعال خبرًا يبيّن حالتها أو شيئًا من هذا. ومن ثمّ فلا نفع يُجنى من وراء هذا التقسيم الجديد والمصطلحات الجديدة.

ينطلق السودا بعد ذلك إلى القول بأنّ (كان) التي تُسمّى ناقصة في العربية وتأخذ (مُظهِرًا) تُدعَى عند الغربيين بالفعل المساعد، وهي في العربية تساعد على توقيت الزمان: كقولنا: (كان الطقس جميلاً) فتدلّ على حال الطقس في الماضي، كما تساعد على تحديد الصلة بين حدث وآخر، نحو (كانت ترعدُ السماء عندما هطل المطر) إذْ أوجَد الفعل (كان) صلة بين الرّعد والمطر؛ لذلك يطلق عليها اسم (أفعال مساعدة) بدلاً من أفعال ناقصة. فتدخل في نطاق الأفعال العادية مع الاحتفاظ بخصائصها[2].

ثمّ يبيّن في موضع آخر من الكتاب نفسه أنّ مجيء خبر كان فعلاً مضارعًا أو ماضيًا يجعلها في باب الأفعال المساعدة وهو ما يقرّبها من ذهن التلميذ، في حين أنّ عدّها ناقصة يجعلها شاقّة المأخذ. فإذا دخلت على جملة اسمية ساعدت على جعل الاسم في حيز زمان معين

---

(١) انظر: يوسف السودا، الأحرفية، ص٣٤- ٣٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٣٧-٣٨.

كالماضي، وإذا دخلت على جملة فعلية ساعدت على تفصيل الأزمنة وتحديدها، وعلى تعيين العلاقة والصلة بين فعل وفعل[1].

والذي يبدو هنا أنّ السودا يريد أنْ يسهّل باب (كان وأخواتها) بجعلها أفعالًا مساعدة تدلّ على جوانب زمانية، لكنّه بهذا يسلبها كثيرًا من دلالاتها ووظائفها؛ إذ إنّ هذه الأفعال لا يقتصر دورها على مجرّد الدلالة الزمانية، فلكلّ واحدٍ منها معنى خاصّ يضاف إلى معنى الزمن، فمنها ما يدلّ على النفي، ومنها ما يدلّ على التحول في زمن معيّن، ويدلّ جانب منها على الاستمرار، إلى غير ذلك.

كما أنّ العربية تختلف عن الإنجليزية في حاجة الثانية إلى الفعل المساعد وعدم حاجة الأولى إليه، ذلك أنّ الجملة الإنجليزية لا تُبنى إلا على أساس فعليّ، فإذا لم نجد فعلاً حقيقيًا استعملنا فعلاً مساعدًا. وقد أدّت هذه الأفعال إلى وجود أزمنة كثيرة يصعب الفصل بينها فصلاً تامًا بيّنًا ؛ مما زاد في صعوبة تعلّمها، في حين أنّ الزمن في العربية لا يشكل مشكلة ، يضاف إلى ذلك أنّ الجملة الاسمية تُبنى من غير الحاجة إلى فعل، وهو ما لا يتوافر للإنجليزية.

ونذكر هنا أنّ ممن أطلق اسم (الفعل المساعد) على الأفعال الناقصة من المحدثين أحمد الجواري[2].

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص ٦٥-٦٨.

(2) انظر: أحمد الجواري، نحو التيسير، ص ٨٢.

٣- أفعال الوجود (زمن النواسخ)

هذا هو الاسم الذي يطلقه مهدي المخزومي على (كان وأخواتها)، وقد أصبحت عنده عشرة أفعال بعد أنْ أسقط منها (ليس، ودام، وصار) إذ يقول :"أفعال الوجود في العربية : كان، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتئ"[1].

ثمّ يقسم هذه الأفعال ثلاثة أقسام على النحو التالي :

أ- ما يدلّ على الكينونة أو الوجود العام، وهي: كان.

ب-ما يدلّ على الكينونة الخاصة، وهي : أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات. ويضيف إليها: (غدا).

ج- ما يدلّ على الكينونة الدائمة، وهي: ما دام، ما زال، ما برح، ما انفك، ما فتئ[2].

ويبدو أنّ المخزومي قد نسي (دام)؛ إذ أسقطها في أول الموضوع، ثم عاد ليذكرها ويدرجها ضمن القسم الثالث، ومن الغريب في الأمر أنْ يذكر هذه الأفعال وقد اتصلت بها (ما) إذ إنّها ليست منها وألحقت بها للدلالة على المصدرية الظرفية في (دام)، والنفي في بقيّة أفعال هذا القسم، والدليل على أنّها ليست منها أنّنا نستطيع أن نضع بدلاً من (ما) أيّ أداة من أدوات النفي أوالنهي أو الدعاء باستثناء (دام).

ومن الطبيعي أن يرى المخزومي أنّ منصوب هذه الأفعال حال؛ لأنّه يتعصّب لرأي الكوفيين كيفما ذهبوا، إذ يدافع عن هذه الفكرة رغم أنّه يسأل سؤالاً لا يناسب هذه القناعة عندما

---

(١) مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص١٢٩ .

(٢) انظر: المرجع السابق ، ص ١٢٩- ١٣٠ .

يقول:" هل يكون خبر(كان) دائماً نكرة فيعرب حالاً؟"[1] فهو هنا يناقض نفسه حين يقول (خبر كان) ثمّ يقول (حال).

ويحاول المخزومي أنْ يقول: إنّ الرابط بين هذه الأفعال هي فكرة دلالتها على الوجود، لذلك أسقط (ليس) الدالة على النفي، وأسقط (صار) الدالة على التحول؛ فإنّ سلم له هذا الإسقاط يكون قد نجح في الربط بين هذه الأفعال بعيدًا عن نظريّة العامل مستندًا إلى المعنى، وهو أمر يسجل له.

٤- حذف كان (حذف الناسخ)

نعلم أنّ ممّا تختصّ به (كان) دون أخواتها، أنّه يجوز حذفها إذا وقعت بعد (أنْ) المصدريّة، وعُوِّض عنها ب(ما) كقولنا (أمّا أنت ذا مال فتفتخر). والأصل الذي قدّره النحاة لها هو (لأنْ كنت ذا مالٍ تفتخر)، حذفت اللام ثم (كان) وعُوِّض عنهما بـ(ما) التي أُدغِمت مع نون (أنْ) فأصبحت (أمّا)، ثمّ فُصِل الضمير وتحوّل من كونه متصلًا إلى منفصل.

يرى إبراهيم السامرائي أنّ هذا التقدير غريب، بل في غاية الغرابة، إذ كيف تعوّض (ما) الزائدة عن (كان) وهي من الأفعال المهمّة في بناء الجملة، فضلاً عن أنّ الفعل ذو قيمة كبيرة في الجملة العربيّة[2].

بعد هذا النقد يضع السامرائي بديلاً فيقول: إنّ الذي دفعهم إلى هذا التقدير مجيء المنصوب (ذا) في المثال الذي وضعناه، أو (بَرًّا) في مثاله الذي يعالجه في جملة (أما أنت بَرًّا فاقترِب)، فهم لم يجدوا وجهًا لهذا النصب فانساقوا إلى هذا التقدير.

---

(١) انظر:المرجع السابق، ص١٣٢.

(٢) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء،ص ٨٩.

ثم يرى أنّ صوغهم لهذه الأمثلة هو بسبب ما رأوه في قول الشاعر[البسيط]:

أبَـا خُرَاشَـةَ أمّـا أنـتَ ذا نَفَـرٍ   فـإنّ قَـوميَ لـم تـأكُلْهُمُ الـضّبُعُ

يقرر السامرائي أخيرًا أنّ في هذا البيت تصحيفًا أدّى إلى حصول هذه الأسطورة النحويّة؛ إذ إنّ أصل البيت حسب رأيه (أما كنت ذا نفر)، ثمّ صُحِّفت (كنت) إلى (أنت). ويستدلّ على صحة رأيه بأنّ المبرّد ذهب هذا المذهب، كما أنّ ابن دريد قرأ على هذا النحو في (الاشتقاق)[1].

وقد يكون السامرائي لم يطلع على رأي الكوفيين في هذه القضية، فهم يرون أنّ (أنْ) المفتوحة بمعنى الشرطية المكسورة، وقد جاءت المفتوحة شرطيّة، فقُرِئ قوله تعالى﴿أن تَضِلَّ إحْدَاهُما﴾ [البقرة، ٢٨٢] بالفتح والكسر. وأنّ (ما) عوض عن (كان) المحذوفة، يحتجون على ذلك بمجيء الفاء في سياق الكلام[2].

وهذا الرأي قد يكون أقل طواعية للتأويل من رأي البصريين، كما أنّ حذف (كان) بعد (إنْ) الشرطية كثير جدّا، غير أنّه يُحذف معها عند ذلك اسمها. والحقيقة أنّ القول بفكرة التصحيف ليس بعيدًا عن الصواب، إذ استند السامرائي في ذلك إلى كون هذه القضية لم يرد عليها إلا هذا الشاهد الشعري. وقد وجد الباحث شاهدًا شعريًا آخر هو: [من البسيط]

إمّـا أقَمْـتَ وأمّـا أنـتَ مُـرْتَحِلاً   فـاللهُ يَكْـلأُ مـا تَـأتي ومـا تَـذَرُ[3]

ووجود شاهد آخر على المسألة لا يقوم دليلاً على نقض التصحيف.

(١) انظر:المرجع السابق، ص ٨٩ – ٩٠.

(٢) انظر:الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ، ج٢، ص١٧٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٨.

(٣) انظر:المرجع السابق،ج٢ ، ص١٧٩.

٥- زيادة كان:

ذكر النحاة أنّ من أوضاع (كان) أنْ تأتي زائدة وذلك بشرطين هما: أنْ تكون بلفظ الماضي، وأنْ تقع بين متلازمين، وقد ضرب النحاة الأمثلة على ذلك، لكنّ السامرائي يرى أنّ هذه الأمثلة ممّا لا يمكن قبوله، ولم يُؤْثر عن العرب في كلامها ما جاء على هذا النحو من التركيب المتكلّف الثقيل، لأنّ الزيادة في العربية تؤدّي إلى فوائد كالتوكيد، وتقوية البناء وزيادة المعاني، إلا أنّ زيادة (كان) المزعومة على هذا النحو حسب رأيه لا يفيد شيئًا[١].

بعد ذلك يتعرّض السامرائي لثلاثة من شواهد النحاة على زيادة (كان) قائلاً في اثنين منها: إنّ (كان) فيهما ليست زائدة، بل تأخذ وضعها الطبيعيّ في الجملة، ويقول عن الثالث الذي لم يجد له تخريجًا بأنّه قول أعرابيّة رعناء لا تجد له نظيرًا في كلام العرب[٢].

يعود السامرائي بعد ذلك ويقبل زيادة (كان) بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، لكثرة وروده، ظانًا أنّ النحاة قالوا بزيادتها لأنّها فقدت العمل، فليس لها اسم وخبر[٣].

نلمح في كلام السامرائي السالف الذكر شيئًا من الاضطراب؛ فمرّة يرفض زيادة (كان) لأسباب تتعلق بالمعنى، ثمّ يعود إلى قبولها بين (ما) التعجبية وصيغة التعجب لأنّها كثيرة الورود، رغم أنّ كثرة ورودها كان لا أثر له في المعنى، ومن ثمّ فهو لم يجعل سبب قبوله لما كان قد رفضه زوال سبب الرفض، إذ إنّه رفض لشيء، وقبل لآخر.

يرى أيضًا أنّ الزيادة يجب أنْ تكون لمعنى، وهذا ما لا يتعارض وقول النحاة الذين لم يجرّدوا (كان) من المعنى عند الزيادة، فيقول عباس حسن:" أما معنى زيادتها فأمران :

أولهما: أنّها غير عاملة.....

---

(١) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص٨٦-٨٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٨٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ، ص٨٨ .

وثانيهما: أنّ الكلام يستغني عنها، فلا ينقص معناه بحذفها، ولا يخفى المراد منه، وكل فائدتها أنّها تمنح المعنى الموجود قوّة، وتوكيدًا"[1].

وهذا المعنى الذي يذكره عباس حسن لزيادة (كان) صرّح به النحاة المتقدّمون[2]. وبهذا تكون (كان) زائدة لإفادة التوكيد، وفي ذلك ردّ على سبب رفض السامرائي لكونها زائدة.

يضاف إلى ذلك أنّ السامرائي أورد ثلاثة شواهد فقط على زيادة (كان)، في حين أنّ بطون كتب النحو تحوي الكثير من هذه الشواهد، يستطيع أنْ يتحقّق من ذلك كلّ من يعود إلى هذه المسألة في تلك الكتب[3].

كما أنّ استنتاج السامرائي لسبب وصفها بالزيادة جاء من أنّها لا تعمل، ليس جديدًا بل هو معروف ومطروح في مواضع دراسة هذه المسألة[4].

٦- ليس (المبنى الصرفي في "ليس")

عدّ النحاة (ليس) فعلاً ماضيًا جامدًا من أخوات (كان)؛ لأنّها تقبل اتصال ضمائر الرفع بها كقولنا (لسنا ليسوا)، وقد أثار هذا الأمر جدلاً كبيرًا بين الدارسين. فعبد الرحمن أيوب يناقش هذه القضية، ويرى أنّ وضع (ليس) بين الأفعال ليس عملاً صائبًا؛ ذلك أنّ تعريفهم للفعل لا ينطبق عليها، لأنّها لا تدلّ على حدث.

يضاف إلى ذلك أنّهم جعلوا (ليس) فعلاً ماضيًا لتقبّل بعض علامات الفعل الماضي، كدخول تاء الفاعل عليها، رغم أنّنا نستعملها لنفي الحاضر، إذ ننفي جملة (محمد قائمٌ)، فنقول:

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥٧٩-٥٨٠.

(٢) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٥١.

(٣) انظر: المرجع السابق، ج١، ص٢٥١ -٢٥٤.

(٤) المرجع السابق، ج١، ص٢٥٢.

(محمد ليس قائمًا) دون أنْ يتحوّل الزمن إلى الماضي ،فإذا أردنا نفي قيام (محمد) في الماضي قلنا: (لم يكن محمد قائمًا) دون استعمال (ليس)[1].

يرى أيوب إذن أنّ النحاة المتقدّمين أخطأوا مرّتين: الأولى عندما جعلوا (ليس) فعلاً، رغم أنّه لا ينطبق عليها حدّ الفعل. والثانية عندما جعلوها فعلاً ماضيًا رغم أنّه لا دلالة في استخدامها على الماضي، بل تدلّ على الحاضر، كلّ ذلك كان بسبب الإصرار على قضية العلامات، فـ(ليس) قَبِلت علامة من علامات الماضي، وهي دخول ضمائر الرفع.

ملاحظة أيوب هذه ملاحظة دقيقة وحجّته قويّة، لكنّه لا يصرّح بما يريد أنْ يقوله، فأضعف فعليتها ولم يرجّح أنها حرف أو اسم، ونفى دلالتها على الماضي، ولم يبين إلى أين يريد أنْ يصل من وراء ذلك؟

والخلاف في (ليس) ليس بالخلاف الحديث، فقد اختلف فيها المتقدّمون، أفعل هي أم حرف؟ وقد عرض لهذا الخلاف الأنباري في الإنصاف قائلاً:"على أنّ من النحويين من يغلّب عليها الحرفيّة ، ويحتجّ بما حُكي عن بعض العرب أنّه قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ "[2].

يناقش غازي طليمات هذه المسألة في بحثه الموسوم ب(هل تأتي "ليس" حرفًا؟) يعرض في هذا البحث لآراء بعض النحاة الذين يرون أنّ (ليس) فعل، مستدلين على ذلك بقبولها علامة من علامات الفعل، وهي اتصالها بضمائر الرفع، ثم يعرض لقول القائلين بحرفيّتها، وحججهم التي تصل في بحث طليمات إلى ثلاث عشرة حجّة، كما أنّ الباحث يعرض رأيًا للمتقدمين يقول باسمية (ليس) [3].

---

(١) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص٢٠-٢١.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٥٢.

(٣) انظر: غازي طليمات، هل تأتي ليس حرفًا، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الرابع، ١٩٩٢م، ص٢٦٠ وما بعدها.

ويخلص طليمات إلى القول بأنّ العرب قد تصرّفوا ب(ليس) تصرفًا متعدد الأوجه؟ فنقلوها من الفعليّة إلى الحرفيّة وإلى الاسميّة، جاعلين (ليس) في الأصل فعلاً يخرج عن فعليّته إلى الحرفيّة في بعض المواضع التي يحددها بخمسة إذ يقول: " نخلص مما عرضنا إلى أنّ (ليس) لم تكن عند أشدّ المتعصبين لفعليّتها تزمتًا، كسيبويه ومن قال بقوله، فعلاً متمحّض الفعلية، وأنّ في نسبتها إلى الأفعال ضربًا من الولاء لا القرابة، ولهذا استطاع الكوفيون أنْ يخلعوها من نسبها الهجين، وأنْ يردّوها مع من ظاهرهم وشهد لهم بقول الحق إلى أسرتها بين الحروف، وأنّنا لم نجد في ما صنعوا استطالة على نحو البصرة، وإنّما وجدنا فيه عودة إلى الحق. ونحن لا نرمي إلى جحود فعليتها في حالاتها كلّها، بل في حالات خمس ذكرناها مشفوعة بالأدلة والشواهد، وهدفنا تشذيب ما علق بها من أشواك تدمي أيدي الطلاب، وهم يقلبون فيها وجوه الإعراب"[1].

هذا نص قول الباحث، لكن من الأفضل أنْ يتمّ عرض الحالات الخمس التي رأى الباحث أنّ (ليس) حرف فيها، حتى لا يكون نقلنا لرأيه نظريًا خالصًا ونحن في صدد التطبيق. إذ يقول إنّ (ليس) حرف في نحو:

أ- ليس الطيب إلا المسك.

ب- ليس خلق الله مثله.

ج- جاء القوم ليس زيدًا.

د- الأشرم المطلوب ليس الطالب.

هـ- ليس ينبغي للمؤمن أنْ يذلّ نفسه.

---

(١) المرجع السابق ، ص٢٧١.

فهي حروف نفي بمنزلة (ما) التميمية المهملة في الحالات: الأولى، والثانية، والخامسة. وحرف استثناء في الثالثة، وحرف عطف في الرابعة(١).

بقي هنا أنْ نعرض لرأي خليل عمايره الذي يؤكّد بعد مروره مسرعًا على الخلاف القديم الذي وضحناه قبل قليل، فهو يرى أنّ (ليس) عنصر نفي ليس غير، ولا علاقة لها باسمية ولا فعلية؛ فالاسم يشير إلى مسمّى، والفعل يشير إلى حدث وزمن، أما (ليس) فهي دالّ يفتقر إلى مدلوله بين المسمّيات ولا يشير إلى حدث وزمن، يدخل على الجملة التوليدية أو التحوية الاسمية فينقلها من معنى الإثبات إلى معنى النفي(٢).

فعمايره هنا لا يصرّح بحرفيّة (ليس)، لكنّه ينفي فعليتها واسميتها، ويدعوها بعنصر نفي .ويبدو أنّه يريد أنْ يقول بأنها حرف لا غير.

والحقيقة أنّه يصعب إثبات فعلية (ليس) لمجرد أنّها حازت علامة من علامات الأفعال، وهي الاتصال بضمير الرفع، فلو أردنا أنْ نجعل كلّ ما وُجِد له علامة من علامات الفعل فعلاً لكان الأفضل أنْ نَعدّ (إنّ وأخواتها) أفعالاً، لأنّها أشبهت الفعل في خمسة أوجه، لم يتحقق بعضها في (ليس)، من مثل اتصالها بنون الوقاية، و أنّها تأتي على ثلاثة أحرف على الأقل، وهي مبنية على الفتح، وفيها معنى الفعل، وتأخذ منصوبًا ومرفوعًا...الخ. لذلك ربما يكون من الأفضل أنْ نضع (ليس) هي ومثيلاتها من الأحرف في باب يسمّى الأحرف العاملة عمل (كان وأخواتها)، ونتخلص من هذا الخلاف الذي لا طائل تحته.

---

(١) انظر: المرجع السابق ، ص٢٥٥.

(٢) انظر: خليل عمايره، في التحليل اللغوي، ص ١٥٦-١٥٧.

ثالثًا: المشبهات بليس

١- الدعوة إلى إلغاء الباب

المشبهات بليس هي أربعة أحرف تعمل عمل (ليس)، وتدخل على الجملة الاسمية، ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، سميت المشبهات بليس من جانبين، أنّها تعمل عمل (ليس) من حيث الرفع والنصب، وأنّها تحوّل الأخبار في الجملة من الإثبات إلى النفي، وهذه الحروف هي: (ما، لا، إنْ، لات).

نبدأ مع مجمع اللغة العربية القاهري، إذ قام أحد أعضائه وهو شوقي ضيف بتناول هذه الأحرف حرفًا حرفًا، مطالبًا بتغيير ما هو موجود منها في كتب النحو التي تعلّم للناشئة، على النحو التالي:

١- (ما): يعرض لطريقة النحاة في التعامل مع هذا الحرف، وأنّ العرب لا يجمعون على إعمالها، مرجّحًا أن يُتّبع في تعليمها ما جاء عن المذهب الكوفي الذي يجعل مرفوعها مبتدأ، وخبرها منصوبًا على نزع الخافض، إذ يكثر في خبر هذا الحرف دخول الباء الزائدة.

٢- (لا): يرى أنّ عمل هذا الحرف لم يرد عن العرب إلا في بيت واحد، كما اختلف حولها النحاة اختلافًا كبيرًا، فدعا كثير منهم إلى إهمالها.

٣- (لات): وهذه مختلف أيضًا في استخدامها، والأفضل أن يلتزم بعدها بالمنصوب دون المرفوع، على أنْ يُعرب هذا المنصوب ظرفًا. ثم يقول: وبهذا نكون قد حذفنا من كتب النحو الخاص بالناشئة صيغ (لات)، لا، ما الناسخات تيسيرًا[1].

---

(١) انظر: ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص٢٧٧-٢٧٨.

وقد اعترض عليه بعض أعضاء لجنة الأصول، وذهبوا إلى أنّ جعل خبر (ما) منصوبًا على نزع الخافض غير مقبول، لأنّ نزع الخافض سماعيّ، والقول بقياسيّته يفتح بابًا واسعًا لا تحمد عقباه، وانتهى الأمر بأنْ رفض المجمع الاقتراح، وقرّر الإبقاء على باب المشبهات بليس، كما هو[1].

ويعترض ياسين أبو الهيجا على هذا الاقتراح الذي قدمه شوقي ضيف؛ لأنّ مهمّة اللغويّ تُقْتَصر على تفسير التراكيب الواردة عن العرب، فيجب ألا يقوم بدور الوصيّ الذي يحذف ما يحلو له[2].

والواقع أنّ اقتراح شوقي ضيف في هذه المسألة ليس بعيدًا عن الحق، فهو لا يُعدّ إعمالًا لرغبته في اللغة، أو خروجًا على كونه مفسرًا وواصفًا لواقعها، ذلك أنّ الغالبية من العرب تهمل هذه الأحرف، ولا يكون ضيف باتباعه لهذه الغالبية مبتدعًا قائمًا بدور الوصي على اللغة، بل يكون بذلك قد سار على طريق اختاره أصحاب اللغة الأصليين. كما أنّ الأمر لا يُقْتَصر على كون جماعة من العرب اختارت إهمال هذه الأحرف، بل إنّ الذين اختاروا إعمالها جعلوا لعملها شروطًا، إذا خرجت عنها اختاروا هم أيضًا إهمالها. أمّا بالنسبة للعدد القليل من الشواهد النحوية التي وردت مؤكّدة عمل هذه الحروف فإنّه يمكن أنْ يتمّ التعامل معها بصورة مقبولة. وبهذا نكون قد كفينا الدارسين والمستخدمين للغة العربية همّ تتبّع هذه الأحرف من حيث العمل وعدم العمل، ومن حيث التزام الشروط أو عدم التزامها. ويهون الأمر إذا عرفنا أنّ هذه الأحرف عند إهمالها تحتفظ بمعناها في الجملة، فالعلامة الإعرابية التي تُلحقها بالاسم والخبر عند إعمالها لا تقدّم للمعنى أيّ نفع أو فائدة.

---

(١) انظر :المرجع السابق، ص٢٧٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٢٨٢.

٢- الفرق بين ليس وشبيهاتها من حيث النفي

أ- (ما): قال النحاة إنّ كلًّا من (ليس) و(ما) تفيدان النفي عند الدخول على الجملة، ولم يميزوا بينهما في هذا الجانب، لكنّ فاضل السامرائي يرى أنّهما ليستا متماثلتين في النفي تمامًا، بل بينهما أوجه شبه وأوجه مخالفة؛ أمّا الشبه فهما أداتان تستعملان للنفي، وقد تعملان عملاً واحدًا، كما أنّهما لنفي الحال، لكنّ هذا لا يعني أنهما متطابقتان، فليس من حكمة العربية أنْ تجعل أداتين مختلفتين متشابهتين تمامًا في المعنى، بل لابدّ أنْ يكون لكلّ واحدة منهما خصوصية ليست في الأخرى؛ (فليس) فعل، و(ما) حرف، ولا يكون الفعل كالحرف، وبناء على ذلك يرى فاضل السامرائي (ما) أقوى في النفي من (ليس)، مستدلاً على ذلك بما يلي.

١- (ليس) استعملت استعمال الأفعال؛ فالجملة المبدوءة بها فعليّة، والجملة المنفيّة (بما) اسميّة، والجملة الاسمية أثبت من الجملة الفعلية.

لكنّ هذا القول لا يستقيم؛ لأنّ (ليس) إذا عددناها فعلاً فهي فعل ناقص، والفعل الناقص عند دخوله على الجملة الاسمية، لا يخرجها ذلك عن اسميتها.

٢- وردت (ليس) في القرآن الكريم إحدى وأربعين مرّة اسمها نكره، ولم تدخل (مِنْ) الزائدة المؤكّدة على موطن واحد منها، بل كلّها مجرّدة منها، في حين وردت (ما) في القرآن إحدى وتسعين مرّة، مرفوعها نكرة، كلّها دخلت عليها (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد.

وهذا القول قد يقدّم دليلاً على نقيض ما أراد السامرائي؛ فقوّة (ليس) في النفي أغنتها عن الحاجة إلى التأكيد (بمن) الزائدة، والعكس صحيح؛ فالتأكيد يكون عادة في حالة الضعيف، أمّا القويّ فهو مستغنٍ عن التأكيد.

٣- ورد خبر (ما) مقترنًا بالباء الزائدة الدالة على التوكيد في ستة وسبعين موطنًا،وورد في ثلاثة مواطن فقط غير مؤكّد بالباء الزائدة، في حين ورد خبر (ليس) في ثلاثة وعشرين موطنًا مؤكّدًا بالباء الزائدة، وفي خمسة مواطن مجرّدًا منها[1]. وما قيل في النقطة السابقة يصدق في هذه النقطة.

ب- (إنْ) يرى النحاة أنّ هذا الحرف لنفي الحال. يقول السيوطي:" وكونها لنفي الحال" [2]، غير أنّ فاضلاً السامرائي يرى أنّه يأتي لغير ذلك، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولا، وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِن بَعْدِهِ﴾[فاطر:٤١] والذي يبدو أنّها آكد من (ما) في النفي[3].

يحاول السامرائي هنا أنْ يفاضل بين (ليس) وبعض شبيهاتها في درجة النفي، لكنّه لا يسوق دليلاً قاطعًا يقنع القارئ بما يرى، فعمله قائم على الانطباع، أو على بعض الإحصاءات التي لا تخدمه كثيرًا في إثبات ما يريد.

٣- (لات) مركبة أم بسيطة

يرى إبراهيم السامرائي أنّ (لات) مركبة لا بسيطة، وأنّها قد تكون مركّبة من (لا) و (أيت)، وهذه الأخيرة كلمة سامية تعني في الآراميّة (شيء). ثمّ يعرض لبعض آراء النحاة في تاء (لات) كقول بعضهم إنّ هذه التاء هي تاء التأنيث لكنّها فتحت، وقول آخرين إنّها زيدت بعد (لا) للمبالغة في النفي.

---

(١) انظر: فاضل السامرائي، ليس والمشبهات بها، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣م، ص ٥٥-٥٩.

(٢)السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٣٩٤.

(٣) انظر: فاضل السامرائي، ليس والمشبهات بها، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣م، ص٦٠.

ويرد إبراهيم السامرائي على القائلين بكون التاء للتأنيث؛ بأنّ تاء التأنيث لم ترد مفتوحة في أيّ لفظٍ من الألفاظ، فهي ساكنة في الفعل الماضي، متحرّكة في الاسم حسب موقعه الإعرابيّ[1].

يرفض عبد الرحمن أيوب أيضًا أنّ تكون التاء الداخلة في (لات) تاء التأنيث؛ لأنّ النحاة لا يقبلون دخول حرفٍ على حرف آخر[2]. بل إنّ (لات) مكوّنة من (لا) واسم الإشارة (تي) الذي يختص بالمؤنث، وهذا أمر تاريخيّ تطوّر إلى كلمة (لات)، التي لا يمكن أنْ تُعدّ الآن مكوّنة من جزأين (لا و التاء). ثم يقول:" و(لات) بوصفها الحالي لا تزال تتضمّن معنى اسم الإشارة المؤنّث. ولهذا يُشترط فيها عدم ذكر اسمها، لأنّ هذا الاسم في الواقع هو مدلول جزء الكلمة الذي كان في الأصل اسم إشارة لمؤنث وهو التاء"[3].

وهذا الكلام غامض يحتاج إلى المزيد من التوضيح، فنحن هنا لم نفهم من كلام أيوب إنْ كان يقصد مثلاً أنّ هذه التاء المتبقية من اسم الإشارة (تي) هي الاسم أم لا؟ أو على الأقل هل يبقى تقدير الاسم على ما كان عليه؟ أم أنّه لم يعد من ألفاظ الزمان، بل هو الآن اسم إشارة؟ فإذا أبقى التقدير على ما هو عليه؛ فما الفارق بين ما ذكره النحاة المتقدمون من أن هذه التاء للتأنيث وما يذكره هنا؟ الجواب: لا شيء.

ومما يقوله أيوب في (لات) أيضًا:" (لا) أداة النفي في اللغات السامية كلّها. وأمّا (ليس) العربية فإنّها مكوّنة من (لا) و(ايس) وهي فعل الكينونة الذي يناظر (ييش) /ى بى بى ش/ العبرية بمعنى (يوجد)، وأمّا (لات) فإنّها مكوّنة كذلك من (لا) داخلة على فعل الكينونة

(١) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ٩١-٩٢.

(٢) انظر:عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٨٦-١٨٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٨٧.

/ءــي ــي ت/ في السوريانية، وقد كوّنت معها /ل اى ت/ ومعناها في السوريانية (لا يوجد). ويمكن القول بأنّ العربية قد اقترضت الصيغة السوريانية وحوّلتها إلى (لات)"[1].

ويعرض عباس حسن لبعض الاحتمالات التي وضعها النحاة في تركيب (لات)؛ من هذه الاحتمالات أنّها (أيْ لات) في الأصل كانت (ليس) ثمّ قُلِبت الياء ألفًا والسين تاءً, مُعلّقًا على هذا الكلام بأنّه ضعيف لوجهين: **الأول**: أنّ فيه جمعًا بين إعلالين، وهو مرفوض في كلامهم، لم يجئ منه إلا (ماء) و(شاء) أصلهما (مَوَة) و(شَوَة)، ثمّ قلبت الواو ألفًا والهاء همزة. **والثاني**: أنّ قلب الياء الساكنة ألفًا وقلب السين تاء شاذان لا يُقْدَم عليهما إلا بدليل، ولا دليل هنا[2].

ومما يقال في كلام حسن السابق أنّه نفى احتمالاً من احتمالات تركيب (لات)، لكنّه لم يؤكّد آخر، ولم يأت باحتمال جديد.

أمّا فاضل السامرائي فهو أيضًا يقول بأنّ (لات) مركّبة وليست بسيطة، فيرى أنّها (لا) زيدت عليها (ت) لتخصيصها عنها بأحكام، فهي أكثر ما تستعمل في نفي الزمن، واستخدمها بعض العرب كحرف جر لاسم الزمان خاصة؛ فالزيادة على الكلمة لتخصيصها بأحكام لم تكن لها، أمر كثير في اللغة، فمن ذلك (إنّ) مثلاً مختصّة بالجمل الاسمية، فإذا دخلت عليها (ما) جعلتها صالحة للاسمية والفعلية[3].

نفهم من هذا الكلام أنّ (لا) النافية زيدت بتاء لأجل أنْ تكون مختصّة بأحكام ليست لها في حال تجرّدها. ولكنْ: هل يمتنع دخول (لا النافية) المجردة من التاء على ألفاظ الزمان؟ إذا كان الجواب: لا، فما الفائدة من هذه الزيادة وهذا التخصيص؟

---

(1) الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية، عبد الرحمن أيوب،المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ١٩٨٣م، ص ١٣٩.

(٢) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٨٠.

(٣) انظر: فاضل السامرائي، ليس والمشبهات بها، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣م، ص٦٥

جميع الآراء السالفة تؤكد كون (لات) مركّبة، لكنّها تختلف في طبيعة هذا التركيب أو هدفه. في المقابل هناك جماعة من المحدثين لا يعدّون (لات) مركّبة، بل بسيطة، ومن هؤلاء عباس حسن الذي يقول بعد عرض لآراء النحاة في تركيب (لات):"هذا كلام النحاة ملخصًا من آراء متعددة لا يستريح العقل لواحد منها، ولا إلى أنّ التاء زيدت على كلمة: (لا).لأنّ العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا، ولات) مستقلة، لم يذكروا أنّ إحداهما أصل للأخرى، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلح عليه النحاة بعدهم.... فمن الخير ترك الآراء المتشعبة، والاقتصار على اعتبار: (لاتَ) كلمة واحدة مبنية على الفتح، معناها: النفي، وعملها هو عمل (كان)"[١].

ويؤكد الفكرة نفسها خليل عمايره إذ يرى أنّ (لات) وحدة واحدة وليست مركّبة كما ذكر النحاة من جزأين، وإنْ كان الأمر كذلك فإنّ هذا الأصل قد نُسي، ولم يعد له ما يربط الكلمة به[٢].

هذا رأي الفريق الثاني من المحدثين الذي يرى أنّ (لات) بسيطة ليست مركبة، هكذا نطقت بها العرب، وهو كلام أقرب إلى الصواب، كما أنّه ينسجم والسلوك الوصفيّ الحديث في التعامل مع اللغة. وظاهرة نظرة النحاة إلى كثير من الحروف على أنّها مركبة ظاهرة شائعة ، تدل على أنّهم كانوا مولعين بمحاولة ردّ الكلمات إلى أبسط صورة ممكنة، فقد حاولوا تفكيك (لن، وإذن) وغيرهما، وهو منهج لا أراه يخدم علم النحو، ولذلك فالأفضل القول بأنّ (لاتَ) كلمة واحدة تعني النفي مثل (إن، ولا، وما).

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٦٠٥.

(٢) انظر: خليل عمايره، في التحليل اللغوي، ص١٧٤.

رابعًا: إنّ وأخواتها

1- إعراب اسم إنّ

عندما قدّم إبراهيم مصطفى تصوّره للحركات الإعرابية، قال: إنّ الضمة هي علم الإسناد، لأنّ كلّ مسند إليه جاء مضمومًا، فانطبق كلامه هذا على المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان، وشذّ عن ذلك اسم إنّ، فهو مسند إليه ومُتَحَدَّث عنه، لكنّه ليس مرفوعًا عند النحاة بل منصوب.

لذلك يحاول مصطفى أنْ يردّ (اسمَ إن) ليكون منسجمًا وقاعدته التي وضعها قائلاً:"ولا نتحرّج أنْ نقول: إنّ النحاة أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه، ثمّ تجرّأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه"[1]. فاسم (إنّ) ـ حسب رأيه ـ مرفوع وليس منصوبًا كما ادعى النحاة، مستدلاً على كلامه هذا بأنّ اسم (إنّ) ورد مرفوعًا في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه :٦٣]، لكنّ النحاة أوّلوه أعسف تأويل ليمضي حكمهم أنّ اسم (إنّ) لا يكون إلا منصوبًا، ومما يدلّ أيضًا على أنّه مرفوع أنّ النص القرآني عطف عليه بالرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ [المائدة:٦٩]. وفي بعض القراءات ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[2] [الأحزاب: ٥٦] وكذلك في الشعر منه ما روى سيبويه: [من الوافر]

وإلا فـــــاعلَموا أنّـــــا وأنــــتم بُغَـــاةٌ مـــا بقِيْنـــا فـــي شِـــقَاقِ

كذلك يقول سيبويه في كتابه: واعلم أنّ أناسًا من العرب، يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون بدلاً من أجمعين[3]، فسيبويه هنا أخطأ وخطّأ صوابًا، لكنّه إذا خطّأ متحدثًا فماذا سيصنع بالآية الكريمة[1].

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٦٤

(٢) هذه القراءة هي رواية عبد الوارث عن أبي عمرو، وقد أجازها الكسائي وثعلب، انظر: محمود الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص ١٢٣و٤٢٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٥-١٥٦

يحاول إبراهيم مصطفى هنا إثبات ما ذهب إليه من أنّ اسم (إنّ) مرفوع من خلال آية قرآنية جاء فيها اسم (إنّ) مثنى ملازمًا للألف، ومن خلال أنّه عُطِف على اسم (إنّ) بمرفوع، وبأنّ سيبويه روى عن بعض العرب تأكيدهم اسم (إنّ) بمرفوع فخطأهم، وهو مخطئ في ذلك.

بعد ذلك يُقرّ مصطفى بأنّه على الرغم من أنّ اسم (إنّ) حقّه الرفع إلا أنّه ورد غالبًا منصوبًا، محاولاً الإجابة عن سؤال نصّه: فمن أين جاء النصب؟ والجواب عنده: أنّه عند مراقبته استعمال (إنّ) في القرآن الكريم وجد أنّها أكثر ما تستعمل متصلة بالضمير نحو (إنّا، وأنّي، وأنّك) ولما كان ضمير الرفع لا يتصل إلا بالفعل، فإنّه يُستَبْدَل به ضمير النصب، وهذا أمر ليس خاصاً باسم (إنّ)، بل كذلك الاسم الظاهر بعد (لولا) في محل رفع أيضًا. وكان من حقّ الضمير إذا جاء بعدها أنْ يكون ضمير رفع، لكنّ العرب يقولون: (لولاه، ولولاكم، ولولا أنت، ولولا أنتم) فيستعملون ضمير النصب وضمير الرفع، فاستعمالهم لضمير الرفع طبيعيّ، أمّا استعمال ضمير النصب فهو استجابة لداعية الحسّ اللغويّ من وصل الأداة بالضمير إذا وليها، فإذا اتصل لم يكن ضمير رفع؛ لأنّ ضمير الرفع لا يتصل إلا بالأفعال، فإذا اتصل بالأداة تحوّل إلى ضمير نصب. وهذا ما يحدث لاسم (إنّ) حينما يكون ضميرا[٢].

ويستدل مصطفى على كلامه أيضاً (بعسى) التي هي فعل يتّصل به ضمير الرفع كقوله تعالى: ﴿*قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا*﴾ [البقرة، ٢٤٦]، إلا أنّ هذا الفعل قد جَمُد فأشبه الأداة، وحُرِم خصائص الفعل من حيث التصرّف والدلالة على الزمن، وحُوّل الضمير بعده إلى ضمير نصب كقولنا: عساهُ، وعسَاك. فإذا وليه الاسم الظاهر لم يكن إلا مرفوعًا.

---

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص٦٤-٦٦.

(٢)انظر: المرجع السابق، ص٦٧-٦٩.

لكنْ لمّا كَثُر اتصال (إنّ) بالضمير وجاء هذا الضمير ضمير نصب، ظنّ النحاة الاسم بعدها منصوبًا أيضاً، وتوهّموا فيه النصب، وهذا التوهّم ليس غريباً لدى النحاة! إذ إنّهم أثبتوه وسمّوه الإعراب على التوهّم. فمن الممكن أنْ يُقال قياساً على ذلك: (لولا محمداً) إتباعاً لـ(لولاه)، وسبب عدم مجيء هذا أنّ الضمير في (لولا) لم يكثر كثرته بعد (إنّ)؛ لذلك كان ضمير رفع مرّة وضمير نصب أخرى، ولو كثر وغلبت كثرته كما في (إنّ) لكان ضمير نصب لا غير(١).

ومصطفى هنا يستحقّ أنْ يلصق به ما ألصق بالنحاة المتقدّمين؛ إذ إنّه يضع القاعدة ثمّ يحاول أنْ يفرضها على اللغة، فقد استند إلى شاهدين أو ثلاثة في النحو العربيّ؛ ليقرّ قاعدة كون المسند إليه دائماً مرفوعًا، وأنّ الضمة علم الإسناد، ضارباً في سبيل ذلك عرض الحائط بآلاف الشواهد التي ورد فيها اسم (إنّ) منصوباً، فَجَعَل شاهدًا أو اثنين حجّة لا يجوز غضّ النظر عنها، أمّا آلاف الشواهد فهي توهّم لا صحّة فيها!

أمّا معالجة النحاة المتقدمين لشواهده التي استدلّ بها، فجاء على النحو التالي:

أ- قوله تعالى: ﴿ *إنّ الله وَملائكَتَهُ يُصلّونَ علَى النّبيّ* ﴾ [الأحزاب، ٥٦].

ب-قوله تعالى:﴿ *إنّ الذينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصّابِئُونَ والنصارى مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخرِ*﴾ [المائدة، ٦٩].

ت- [من الوافر]:

وإلا فاعلَموا أنّا وأنتم بُغَاةٌ ما بَقِيْنا في شِقَاقِ

قال الكسائي والفراء: إنّ (ملائكته، والصابئون، وأنتم) هنا معطوفة على محلّ اسم (إنّ) وهو الرفع.

---

(١)انظر: المرجع السابق، ص ٧٠-٧١.

أمّا البصريون فقد رفضوا ذلك؛ لأنّه لا يجوز العطف على محلّ اسم (إنّ) بالرفع إلا بعد استكمال الخبر، والخبر في هذه الشواهد لم يُستَكمل؛ لذلك فإنّ (الصابئون) تُعرَب على أنّها مبتدأ محذوف الخبر تقدّم على خبر (إنّ) وتقدير الكلام: (إنّ الذين آمنوا من آمن بالله والصابئون كذلك)، أمّا (ملائكته) فتكون مبتدأ خبرها جملة (يُصلّون)، وخبر (إنّ) مفهوم من خبر المبتدأ، بتقدير (إنّ الله يُصلّي وملائكته يصلون). وتقدير الشاهد الشعري كذلك[1].

ونلاحظ هنا أنّ تخريج القدماء لهذه الشواهد القليلة على هذا النحو أيسر من تخريج آلاف الشواهد الأخرى على أنّ اسم (إنّ) قد نصب على التوهّم.

ويردّ محمد عرفه على مصطفى في هذه المسألة بنقطتين هما:

أ- أنّه لو كان الموضع لضمير الرفع وناب عنه ضمير النصب لسُمِع ضمير الرفع ولو قليلاً بعد (إنّ)، مع أنّه لم يُسمع بعدها إلا ضمير النصب، فلم يقولوا (إنّ أنتم) كما قالوا (لولا أنت ولولاك).

ب-أنّ الإعراب على التوهّم يأتي قليلاً، في حين أنّ الإعراب على الأصل يكون كثيرًا، أمّا هنا فالقليل يعدّه مصطفى إعرابًا على الأصل، ولم يُسمع مرفوعاً إلا نادرًا[2].

والحقيقة أنّ هذا الرأي لا يمكن أنْ يستقيم لمصطفى، فهو أمر يصعب كثيرًا تحقيقه؛ إذ إنّ الحالة التي تشابه هذه الحالة، حسب رأي مصطفى، تناوب فيها ضميرا الرفع والنصب، وهي حالة (لولا)، أمّا هنا فلا ضمير يرد إلا ضمير النصب، فلو سلّمنا بأنّ ضمير النصب المتصل (بأنّ) بدل من ضمير الرفع، فإنّه يصعب أنْ نقنع بأنّ ورود ضمير النصب هنا أدّى بكلّ الناطقين إلى توهّم أنّ هذا الموضع موضع نصب، فنُصِب الاسم الظاهر إثر ذلك، ولماذا لم يرد

---

(١) انظر:الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص ٣٢٠-٣٢٤.

(٢) محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ١٢٩.

نصب الاسم الظاهر بعد (لولا) ولو بصورة نادرة ؟ كما أنّ التوهّم حالة استثنائية ولا توهّم في المطّرد، فهل يمكن أنْ يتوهّم أهل اللغة جميعهم التوهّم نفسه؟

أمّا الشواهد التي وردت داعمة لما قال مصطفى على قِلّتها، فقد خرّجها النحاة تخريجًا أكثر إقناعًا مما ذهب إليه هو، وقد ذكرنا شيئًا من هذا. أمّا قوله تعالى: ﴿إنّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه، ٦٣]، فقد خُرّجت بعددٍ من التخريجات، كلّ واحد منها يُعدّ أقرب إلى الذهن والمنطق مما ذهب إليه مصطفى، فقالوا إنّ كلمة (هذان) جاءت على لغة من ألزم المثنى الألف، أو: إنّ (إنّ) هنا بمعنى (نعم)، وهو معنى موثق في الشواهد الشعرية.

٢ - **تخفيف إنّ وبعض أخواتها**

يرى النحاة أنّ (إنّ) وبعض أخواتها إذا خُفّفت جاز إعمالها وإهمالها، والأكثر الإهمال، وعندها غالبًا ما تدخل في خبرها اللام الفارقة بينها وبين (إنْ) النافية. يقول إبراهيم السامرائي بحقّ النحاة أنّهم:" لم يأتوا بشاهد يصحّ الاعتماد عليه في مسألتي الإعمال والإهمال. والبيت الواحد لا يكفي في إثبات قاعدة مهمّة كهذه، وهو قول الطِّرمّاح الشاعر: [من الطويل]

ونحن أُبَاةُ الضَّيْمِ من آلِ مالكٍ ... وإنْ مالكٌ كانت كِرامَ المَعَادنِ

و(إنْ) هنا مخفّفة ولم تدخل اللام الفارقة على الخبر، وذلك لظهور المقصود بها. ومن المفيد أنْ أشير أنّ تخفيف (إنّ) لم يعد له وجود في عربيتنا المعاصرة"[1].

ويرى أنّ (إنّ) و(كأنّ) المخففتين عند التخفيف تبتعدان عن أصولهما، وتصبحان مواد جديدة لها شكل جديد في التعبير لا تحتاج بعدها إلى تقدير اسم وخبر. غير أنّ النحاة جَرَوْا وراء نظرية العامل، فقالوا باعتبار العمل ساريًا في هذه الأدوات وهي مُخفّفة[1].

---

(١) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء،ص ٩٦.

أمّا عدم إيراد النحاة شواهد على (إنْ) المخففة غير بيت الشعر الذي ذكرناه قبل قليل، فإن كتب النحو ذكرت شواهد أخرى منها:

١. قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [ياسين، ٣٢].

٢. قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود، ١١١].

٣. قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق، ٤].

هذه بعض الشواهد على (إنْ) المخففة عاملة ومهملة، وهناك شواهد أخرى يوردها النحاة لـ (إنْ) هذه في حالات أخرى.

ويجيب النحاة عن قول إبراهيم السامرائي بأنّ (إنْ) إذا خُففت لا تحتاج إلى اسم وخبر، وأنّ النحاة بسبب نظرية العامل أصرّوا على تقدير اسم وخبر لها بقول ابن مالك:" فإن قيل: ما الذي دعا إلى تقدير اسم لها محذوف، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهلا قيل: إنّها ملغاة، ولم يتكلّف الحذف. فالجواب أنّ سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام الاختصاص ينبغي أنْ يعتقد أنّها عاملة. وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل"[٢].

وكلام ابن مالك هنا حول قضية الاختصاص، وأنّه سبب في جعلها عاملة ليس إلا تكلّفًا مُرهقًا لا داعي له، إذ إنّه يقرّ بأنْ لا تأثير لها يدعو إلى أنْ نعدّها عاملة، ويكون السامرائي بذلك محقًّا في ما ذهب إليه في هذا الموضع.

---

(١)انظر:المرجع السابق، ٩٦.

(٢)السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٤٥٤.

أما (كأنّ) المخففة فهي لا تلزم عند تخفيفها الاختصاص، فتفقد حتى سبب إعمال (إنّ) عند النحاة وهو الاختصاص، وبذلك فالقول بإهمالها أسهل، بالرغم من أنّ النحاة المتقدّمين اختلفوا فيها(١).

ولفاضل السامرائي أيضًا قول في ما يُخفّف من الأحرف المشبهة بالفعل، إذ يرى أنّ النحاة ذكروا تخفيف (إنّ، وأنّ، وكأنّ ولكنّ) غير أنّهم لم يتبينوا الغرض منه، والعرب لا تخفّف إلا لغرض يرمون إليه وفائدة يطلبونها، وخلال تتبعه هذا الأمر واستعمالاته تبيّن له أنّهم يفعلون ذلك لغرضين هما:

أ- توسيع دائرة الاستعمال بعد أنْ كان مُقتصرًا على قسم هو الجمل الاسمية، فإنّهم إذا خففوا اتسع استعمالها فأصبح يشمل الجمل الفعلية والاسمية عموماً.

وقوله هنا لا ينطبق على (إنْ) كما بينا قبل قليل؛ إذ إنّها تبقى مختصّة بالجملة الاسمية.

ب- تخفيف معنى التوكيد في (إنْ وأنْ) أو تخفيف التشبيه في (كأنْ) والاستدراك في (لكنْ)، ونظيراتها في ذلك نون التوكيد، فإنّ الثقيلة آكد من الخفيفة كما يذكر النحاة(٢).

٣- (إنّ) المكسورة الهمزة، و(أنّ) المفتوحة الهمزة

يقول عبد الرحمن أيوب:" يفترض النحاة أنّ (إنّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة صورتان لكلمة واحدة، وهذا وهم من النحاة دفع إليه تقديرهم للشكل الكتابي للكلمتين وإهمالهم وظيفة كلّ منهما"(٣).

---

(١)انظر: المرجع السابق،ج١، ص ٤٥٦.

(٢)انظر: فاضل السامرائي، ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥م، ص ١١٥.

(٣) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي،ص ١٩٢.

يشير أيوب هنا إلى قول ابن عقيل: "(إنّ) لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر وجواز الأمرين"[1].

وأيوب هنا مُحقّ كلّ الحق في أنّ النحاة ضللهم الشكل حتى جعلوا (إنّ) و(أنّ) صورتين لكلمة واحدة.

٤ - (لكنّ) ليست مركّبة

يذكر عباس حسن أنّ النحاة يقولون إنّ (لكنّ) مركّبة من (لكن) و(أنّ)، فطُرِحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكنْ) لالتقاء الساكنين، أو أنّها مركبة من (لا) و(إنّ) والكاف زائدة ليست للتشبيه، متسائلًا من أين جاءوا بهذا الكلام ؟ أقال لهم العرب ذلك، وحللوا لهم اللفظة هذا التحليل العجيب وركّبوها هذا التركيب المستغرب؟ أم أنّه كلام مرسل هو بالمزح أشبه؟ لا شك أنّه تحليل لا سند له[2].

والعائد إلى كتب البصريين يجد أنّهم يذهبون إلى أنّ (لكنّ) حرف بسيط، بينما يرى الفراء أنّها مركّبة أصلها (لكنْ أنّ) فطُرِحت الهمزة والنون. وقال جمهور الكوفيين إنّها مركّبة من (لا وإنّ) والكاف زائدة والهمزة مفتوحة.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها مركّبة من (إنّ) زيدت عليها (لا) والكاف، ويرى المرادي أنّ هذا القول قول حسن لندرة البناء وعدم النظير، ويؤيّده دخول اللام في خبرها، كما تدخل في خبر (إنّ) على مذهبهم ومنه (ولكنّني من حبها لعميد)[3].

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص ٣٢١.

(٢) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٧٩.

(٣) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ٦١٧-٦١٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٨٨.

ولكن أيّ حُسْنٍ يتكلّم عنه المراديّ، فلا ضَيْرَ أنْ تكون (لكنّ)، مبنية بناء غير مطّرد في غيرها من الكلمات. كما أنّه استدلّ على هذا التركيب بجواز دخول اللام على خبر (لكنّ)، وهو أمر مختصّ بـ (إنّ)، مما يدلّ عنده على أنّ (إنّ) داخلة في تركيب (لكنّ)، ونجده يقول عند ذكر الشاهد: "ومنه" فيظنّ القارئ أنّ شواهد دخول اللام في خبر لكنّ كثيرة، منها هذا الشاهد، والحقيقة أنّه لا وجود لشاهد آخر في النحو العربي على هذا الاستخدام، ولا ضير في أنْ نعدّه شاذًا أو ضرورة. ونكون بذلك في غنى عن تحليل (لكنّ) هذا التحليل الغريب.

ويؤكّد سميح أبو مغلي الفكرة نفسها إذ يقول:" ومما يشبه التعليل في وعورته، وتفرّع شجوته، ذلك التحليل العجيب الذي أورده النحاة لبعض الكلمات كقولهم: (لكنّ)، أصلها (لكنْ وإنّ) طُرحت همزة (إنّ) للتخفيف، ونون لكن للساكنين"[1].

(١) سميح أبو مغلي، فصول ومقالات لغوية، ص ١١٣.

خامسًا: (لا) النافية للجنس

١-لا جملة إسنادية كاملة بعدها:

يرى النحاة أنّ (لا) هذه تعمل عمل (إنّ) [1]. أيْ تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الأول ويُسمّى اسمها، وترفع الخبر ويُسمّى خبرها، وتختلف عن (إنّ) في بعض الجوانب من أهمّها: أنّها تُبنى مع اسمها، إذا كان مفرداً. أيْ: ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ومعنى أنّها تدخل على الجملة فتعمل عمل (إنّ) أنّ اسمها كان في الأصل مبتدأ قبل دخولها، فهو إذن مسند إليه ومدار الحديث.

من هنا كان إبراهيم مصطفى مضطراً لمناقشة اسم (لا) النافية للجنس كما ناقش اسم (إنّ)، وذلك لإثبات اطراد قاعدته التي تقول بأنّ الضمة علم الإسناد. فقد زعم أنّ اسم (إنّ) ليس منصوباً بل مرفوع. وأنّ نصب العرب ومن ثَمّ النحاة له لا يعدو كونه خطأً وتوهّمًا. أمّا اسم (لا) هذه فرأي مصطفى فيه مختلف، إذ إنّه يرى أنّه ليس مسندًا إليه ولا متحدثًا عنه، وأنّ (لا) النافية للجنس لا تدخل على جملة اسمية، بل إنّها تدخل على تركيب يُسمّى (جملة ناقصة) ذلك أنّ المتأمّل لا يجد بعد اسمها خبرًا ولا شيئًا يُتَحدّث به، كأنّ نقول: (لا ضَيْرَ). و(لا بأس). فيستمّ الكلام. أمّا قول النحاة بأنّ الخبر محذوف تقديره موجود أو حاصل، فهذا التقدير لا يزيد في المعنى شيئًا، كما أنّ ما يذكر بعد هذا الاسم من الظروف ليس خبرًا له؛ لأنّه يحذف ويتمّ الكلام بدونه، كقولك: (لا ريب) و(لا ريب في هذا القول)، فهذا الكلام زائد للتبين، أمّا المعنى فقد تمّ من قولنا (لا ريب)[2].

---

(١)انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٣٩.

(٢)انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٤٠-١٤١.

يستشهد إبراهيم مصطفى بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، فبعض القرّاء وقف عند (لا ريب) وبعضهم وقف عند (لا ريب فيه)، والكلام في كلا الأمرين تامّ، وليس كذلك الخبر. ويتكلّف النحاة في جعل هذه الظروف التي تلي اسم (لا) أخبارًا، والذي أوقع النحاة في هذا الأمر أنّهم لا يعرفون الجملة الناقصة، ومن أمثلة هذه الجملة جملة النداء، وجملة (لا) النافية للجنس وغيرها[1].

يبدو أنّ مصطفى هنا متأثر ببرجشستراسر الذي يقول الكلام نفسه في جملة (لا) النافية للجنس وجملة النداء، غير أنّه سمّى هذه الجملة وأمثالها أشباه جمل، وقد أشرنا إلى ذلك عند حديثنا عن الجملة[2].

لكننا قد نجد فرقًا بين التسميتين، فشبه الجملة مصطلح معروف لدى النحاة، أمّا الجملة الناقصة فيُفْهم منها أنّ هذه الجملة قد حازت ركناً وخسرت آخر، ومعنى نقص الشيء أنّه في الأصل تامّ، وأنّ اسم (لا) حتى لو كان ركنًا في جملة ناقصة كما يرى مصطفى، فإنّ الأصل تمام جملته، ومن ثمّ يجب أنْ يأخذ مكانه بوصفه مسندًا إليه أو مسندًا، وبما أنّه اسم جاء في بداية الكلام؛ فهو ينتمي إلى الجملة الاسمية، ومن ثمّ فهو مسند إليه، وبذلك يكون إخراج مصطفى له من هذه الدائرة يلزمه بوضع البديل الذي لم يأت على ذكره مطلقاً. بل اكتفى بأنْ قال بأنّ (لا) هذه لها اسم ولا خبر لها.

يرى محمد عرفه، أنّ مصطفى كرر مصطلح الجملة الناقصة غير مرة، بقوله إنّها الجملة التي تضمّ اسمًا مفردًا لا خبر له، وهذا مصادمة لبديهة العقل، فإنّ كون الجملة تحتاج إلى مسند إليه ومسند أمر عقليّ، لأنّ المفرد لا يعطي معنى تركيبيًا؛ لأنّ المعنى التركيبي يقتضي

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٢) انظر: برجشتسراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ١٢٥، وانظر: هذا البحث،ص ١٤٠.

متحدثًا به ومتحدثًا عنه، وغاية ما هنالك أنّ أحد جزئي الكلمة قد يكون محذوفًا، ولكنّه يكون ملاحظًا، يدلّك على ذلك أنّك لو قلت: (محمد) وسكتّ لم يفد معنى، ولو قلت: (قائم) وسكتّ لم يفد معنى، إلا أنْ تقدّر له مبتدأ، أو يدلّ السياق عليه، وكذلك إذا قلت: (لا رجل) ولم تقدّر خبرًا، كان لغوًا من القول.

ويضيف عرفه أنّه كما يحتاج الإثبات إلى مثْبَت ومثْبِت له، يحتاج النفي إلى منفيّ ومنفي عنه، وقد قال النحاة: إنّ (لا) نافية للجنس، لأنّ النفي لا يتعلّق بالمفردات؟ وإنّما هو لنفي الخبر عن الجنس[1].

ويصرّ عرفه على أنّك لا تفهم معنى تركيبيًا إذا قلت (لا رجل)، ولم تقدّر خبرًا، وكذلك الأمر في قوله تعالى: (لا ريب) فنفي الريب عن ماذا؟ فلا بدّ أنْ يكون النفي هنا عن شيء خاصّ؟[2].

ومما قد يبطل كلام مصطفى في أنّ (لا) لا خبر لها، أنّ خبرها لا يُشترط فيه أنْ يكون صفة عامة دالة على وجود مطلق، فقد يكون صفة خاصّة، وقد ضرب النحاة أمثلة على ذلك، كقولهم: (لا صاحبَ برٍّ ممقوتٌ)، أو (لا طالعًا جبلاً حاضرٌ)، و(لا راغبًا في الشرّ محمود)[3].
نلاحظ هنا أنّ اسم (لا) أُخبِر عنه بصفة خاصّة كالحضور والحمد، وأنّ عدم وجود هذه الصفة لا يعطي المعنى نفسه المستفاد من وجوده.

---

(١) انظر: محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ١٣٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٣١.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص ٤٦٦.

والكلام هنا ليس مقتصرًا على الأمثلة، بل هناك من الشواهد ما يدعمه، كقول الشاعر:[من الطويل]

تَعزّ فلا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتّعَا[1].

لذلك نعود هنا إلى القول بأنّ مصطفى وضع القاعدة وألزم نفسه تطبيقها على اللغة، فوجد فيها ما لا ينسجم وقاعدته، مما أدّى به إلى البحث عن حلول يبدو ضعفها واضحًا. ولو أنّه انتهج منهجًا استقرائيًا وصفيًا بعيدًا عن المعيارية الحديّة لأراح نفسه من كلّ هذا العناء.

٢- بناء اسم (لا) وتركيبه معها

يرى عفيف دمشقية تناقضًا في قول بعض النحاة كالأخفش بأنّ (لا) تعمل في الاسم النصب، ثمّ تُبنى معه على الفتح فيقول:" إنّنا لا نملك إلا أنْ نستغرب الرأي الثاني الذي يجعل من (لا) واسمها (مركبًا) على غرار (خمسة عشر) مثلًا، ثمّ يظلّ الجزء الأوّل من هذا المركّب- وهو (لا)- عاملاً الرفع في الخبر"[2].

ويضيف دمشقية أنّ هذا التركيب والبناء هو مذهب جمهور البصريين، الذين يرون أنّ اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، بحجّة أنّ الأصل في قولنا: (لا رجل في الدار) هو (لا من رجل في الدار)، وأنّه جواب من قال: (هل من رجل في الدار)، فلمّا حُذفت (مِنْ) من اللفظ ورُكّبت اللفظة مع (لا) تضمّنت معنى الحرف، فوجب أنْ يُبنى، وإنّما بُنيت على حركة لا على السكون؛ لأنّ الاسم كان قبل التركيب معربًا. ثمّ بُني على الفتح لأنّه أخفّ الحركات[3].

---

(١) صدر البيت: (ولكنْ لوُرّاد المنون تتابُعُ)، انظر: همع الهوامع، ج١، ص ٤٦٧.

(٢) عفيف دمشقية،خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص ٣٧.

(٣)انظر:المرجع السابق، ص ١٨٥.

يرى دمشقية أنّ هذه الحجج التي يسوقها البصريون لا تستحقّ التوقّف عندها؛ لأنّها من قبيل الغيبيات ولا تستند إلى أيّ سند علميّ. إذ إنّه لا يوجد ما يثبت أنّ أصل (لا رجل في الدار) (لا من رجل في الدار). وإذا كان هو الأصل، فلماذا لم نجد في اللغة كلا النمطين (الأصل والفرع)؟ ولماذا تكون صيغة (لا رجل في الدار) جوابًا لمن يسأل (هل من رجل في الدار)؟ ألا يحقّ للمتكلّم أنْ يبادر بنفسه إلى الإخبار عن عدم وجود (رجل في الدار) من غير أنْ يُسأل. ولكلّ ما سبق فالأصل في المُعْرِب أنْ يصرّح بنصب اسم (لا) بدلًا من بنائه على الفتح أو على الياء في حالة التثنية[1].

والمنطق هنا يساند دمشقية في رفضه ما قال البصريون في مسألة بناء اسم (لا)؛ ذلك أنّنا نضطرّ في هذا الموقف أنْ نجعل العلامات الفرعيّة علامات بناء فنقول: اسم مبني وعلامة بنائه الياء أو الألف أو الكسرة النائبة عن الفتحة، لاسيما أنّ علامة النصب هنا ترافق الكلمة حسب طبيعتها من الفتح إلى الياء، فلو كان الموضع للبناء لما وجدنا هذا التغيّر، ولو أنّ البصريين بحثوا عن سبب سقوط التنوين، بدلاً من القول بالبناء، لكان الأمر أيسر، وقد ذهب هذا المذهب الكوفيون[2]، وكثير من البصريين حين عدّوا سقوط التنوين هنا من قبيل التخفيف وليس البناء[3].

ومما تعرّض للنقد من كلام النحاة المتقدّمين في (لا) النافية للجنس قول سيبويه: "وترك التنوين لما تَعمل فيه لازم؛ لأنّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٨٦.

(٢) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٣٤١.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٣٩.

لأنّها لا تشبه سائر ما يَنْصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه، لأنّها لا تعمل إلا في نكرة، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء"[1].

يقول عبد الرحمن أيوب ردًا على هذا الكلام: "وسيبويه هنا متهافت المنطق. لأنّ مقتضى كون (رجل) في المثال المذكور اسمًا لـ (لا)، وكونه مع (لا) في نفس الوقت مبتدأ، مقتضى هذا أنْ يكون لدينا إسنادان؛ المسند إليه في الأول منهما هو (لا) مركّبة مع الاسم، والمسند إليه في الثاني هو الاسم وحده. ونكون قد أكملنا المسند إليه الأول بالمسند (أي الخبر) وأهملنا تكميل الثاني بمسند"[2].

أما بالنسبة لمسألة الإسناد، فإنّه لن يعود هناك إسنادان بعد تركيب (لا) مع اسمها، لأنّهما تشكلان شيئًا واحدًا، ودليل ذلك أنّهم شبّهوا هذا التركيب بتركيب العدد (خمسة عشر)، إذ إنّ (عشر) هنا تفقد أيّ استقلاليّة تركيبيّة إعرابية، فهي ليست إلا جزءًا من التركيب الذي قد يقع في أيّ موقع من مواقع الإعراب.

لكنْ ليت النحاة اكتفوا بهذا الذي ذكرناه ، إذ إنّهم جعلوا (لا) واسمها مركبًا واحدًا، ثمّ عدّوا (لا) وهي الجزء الأول من المُركّب عاملة في اسمها، وهو الجزء الثاني ، مما يبعد بنا عن حالة (خمسة عشر) التي لا خصوصية لواحد من جزأيها منفردًا، وبذلك يصبح اعتراض أيوب على سيبويه اعتراضًا صحيحًا لا غبار عليه.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٧٤.

(٢) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٠٩.

الفصل الثاني
في الجملة الفعلية ومتعلقاتها

أولاً:الفعل المضارع

١- (مصطلح مضارع)

قسم النحاة الأفعال ثلاثة أقسام، هي: الماضي، والمضارع، والأمر، يرى: عدنان سلمان أنّ الناظر في تسمية النحاة لهذه الأقسام، يجد أنّ هناك علاقة وثيقة بين نمطين منهما وما يدلان عليه من زمن ومعنى، وهذان النمطان هما (الماضي والأمر)؛ فالماضي سُمّي ماضيًا؛ لأنّه يدلّ على حَدَثٍ وقع في الزمن الماضي، والأمر سُمّي أمرًا لأنّه يدلّ على طلب حصول الحدث بصيغة الفعل المجرّد من لام الأمر، أمّا المضارع فلا علاقة بين اسمه وما يدلّ عليه من معنى وزمن، وكان الأجدى أنْ يُطلَق عليه اسم (الحال والاستقبال).

ثم يذكر سلمان بعد ذلك أنّ سبب تسمية المضارع بهذا الاسم هو مشابهته للاسم في اللفظ والمعنى، وهذه التّسمية لا تنسجم والمذهب الذي خطّه النحاة في تسمية الفعلين الآخرين، الماضي والأمر(١).

والدفاع عن رأي المتقدّمين هنا ليس صعبًا؛ ذلك أنّهم -والعلم عند الله- كانوا يسمّون كلّ فعل بالسّمة التي لا يشترك فيها مع غيره، منعًا للخلط، فالفعل الماضي هو الفعل الوحيد من بين الثلاثة الذي يقترن حَدَثه بالزمن الماضي فسُمي به. وفعل الأمر يشترك مع المضارع في أنّ زمن وقوعه في المستقبل، لذلك لم تتمّ تسمية أيّ منهما بزمنه، فاختير للأمر دلالته على الطلب وهو الأمر، إذ إنّ المضارع والماضي لا يشاركانه هذه السّمة، ثم اختير للمضارع سِمة لا يشاركه فيها الماضي والأمر، وهي مشابهته للاسم فَسّمي بها.

من الجدير بالذكر هنا أنّ للنحاة في تقسيم الفعل قولاً آخر، نجده عند الكوفيين، أو من تغلب عليهم سمة المذهب الكوفي، كالزجاجي في كتابه (الجمل في النحو)، الذي يقول:"

---

(١) انظر: عدنان سلمان، دراسات في اللغة والنحو، ص ٢٤٣.

الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمّى الدائم"[1]. وقد اعتمد الزجاجي في هذا التقسيم على جوانب زمنية يحدّدها ما يدخل في جملة هذا الفعل من ألفاظ تضبط زمنه نحو: (أمس) أو (غد). وقد يكون في هذا ردّ على سلمان بأنّ النحاة أغفلوا جانب المعنى في تقسيمهم للأفعال.

٢- إعرابه وبناؤه

يرى مهدي المخزومي أنّ الفعل المضارع مبنّي، إذ يقول :" أمّا المعرب فهو الاسم، وأمّا المبني فهو الفعل بجميع أقسامه"[2].

ويذكر في موضع آخر أنّ أكبر الظنّ أنّ اختلاف أواخر الأفعال المضارعة لا يعني إعرابه، لأنّ هذا الاختلاف جاء ليشير إلى معانٍ غير إعرابية تعاقبت عليه، وتعاقب الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي الذي يُفتح آخره نحو (كَتَبَ)، ويُضم نحو (كتبُوا)، أو يسكن نحو (كتبْتُ)، ولم يقل أحد من النحاة إنّه معرب، وكذلك الأمر في (حيث) وأشباهها، إذ تُبنى على الضمّ والفتح، وقد رُويت الأوجه الثلاثة كلّها ولم يقل أحدٌ إنّها مُعْرَبة[3].

ويضيف المخزومي أنّ رفع المضارع ليس لشبهه بالاسم وتجرّده من الناصب أو الجازم، فنصبه لم يكن بتأثير من (أنْ، لن، كي، إذن)، وجزمه ليس بتأثير (لم أو لما، أو غيرهما)، وإنّما كان ذلك من أجل تمييز زمن المضارع وتخصيصه؛ فبناؤه مُجرّدًا من الأدوات يُستعمل للحال والمستقبل، فإذا أُرِيدَ له أنْ يدلّ على الزمن الماضي اتصل في النفي

(١) الزجاجي، الجمل في النحو، ص٧.

(٢) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٧٩.

(٣) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٣٣.

(بلم أو لمّا) وسَكَنَ آخره، وإذا أُرِيدَ له أنْ يخلص للمستقبل سبقته (أنْ أو لن أو إذن). من هنا يكون تغيّر آخر المضارع ليس بسبب طروء معانٍ إعرابية، ولا بسببٍ من وجود عوامل ناصبة أو جازمة، ليصحّ أنْ يُقَال إنّه مُعْرَب كما ذهب النحاة. كما خدعتهم فكرة العمل فتوهموا أنّ حركات آخره آثار لعوامل لفظيّة أو معنويّة[1].

يرى المخزومي إذن أنّ الفعل المضارع فعل مبنيّ، كنيره من الأفعال، وأنّ تغيّر حركة آخره لا يدلّ على أنّه مُعْرَب، فهو تغيّر يطرأ عليه بسبب تغيّر معناه، كما أنّ هذا التغيّر شبيه بالذي يطرأ على آخر الفعل الماضي الذي يكون مفتوحًا ومضمومًا وساكنًا.

لكنْ إذا كان المخزومي يقرّ بأنّ تغيّر حركة آخر الفعل المضارع يكون لمعانٍ غير إعرابية، فهل لتغير حركة الماضي معانٍ غير إعرابية تمكننا من القول بأنّ التغييرين متشابهان؟ وهل تغيُّر حركة الماضي يرافقها تغيّر لزمنه؛ كما هو الحال في المضارع؟ ولمّا كان الجواب (لا)، فإنّ القول بفكرة التشابه ليس دقيقًا، والذي يؤدّي إلى تغيّر زمن المضارع أو تحديده هو الأداة التي تسبقه، وهي نفسها التي تحدّد حركة آخره، وهو ما لا يحدث للفعل الماضي، مما ينفي الشبه المزعوم ومن ثمّ ينفي أنْ يكون المضارع مبنيًا.

كما أنّ المضارع عند دخول السين أو سوف عليه يتحدّد زمنه بالمستقبل؛ فهي في ذلك كحرف النصب، ومع ذلك يبقى مرفوعًا، وتبقى علامة آخره الضمّة، فلماذا لم تتغير بتغيّر زمنه لو كان الأمر كما ذكر المخزومي؟

ويردّ عدنان سلمان[2] على المخزومي زعمه هذا، فيذهب إلى أنّ القول بإعراب المضارع مستند إلى استقراء اللغة، فالنحاة كلّهم على اختلاف مذاهبهم وأصقاعهم وعصورهم

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٢) انظر: عدنان سلمان، الاستقراء في النحو، ص ١٦٣ -١٦٤.

مجمعون على ذلك. كما أنّ تشبيه تغيّر حركة آخر المضارع بتغيّر حركة آخر الماضي، أو بتغيّر حركة الظرف (حيث) أمر بعيد. فتغيّر آخر الظرف (حيث) لا يمكن قياسه على تغيّر آخر المضارع؛ لأنّ (حيث) ظرف مبني على الضم. هذا هو الذي عليه أكثر كلام العرب، وقد وردت في القرآن الكريم على هذه الحال في كلّ مواضعها، ولم تَرِد فيها أي قراءة بالفتح، في حين وردت قراءة الكسر.

وقد أجمع النحاة على فتح (حيث) وكسرها إجماعًا مردّه إلى اختلاف لغات العرب، ويستدلّ على ذلك بكلام للسيوطي يقول فيه:"من الظروف المبنيّة (حيث)... بُنيت على الضمّ ... ومن العرب من بناها على الفتح طلبًا للتخفيف. ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين"[1]، وبهذا يكون تغيّر آخر (حيث) مرتبطًا باختلاف لغات العرب؛ فالقبيلة التي تضمّها غَيْرُ التي تكسرها أو تفتحها.

أمّا تغيّر آخر المضارع بتغيّر العوامل الداخلة عليه فأمر تشترك فيه عامة العرب، وليس لغة خاصة بقوم منهم، وعلى هذا يسقط حمل تغيّر آخر المضارع على تغيّر آخر (حيث)[2].

ويضيف سلمان أنّ قياس تغيير حركات آخر المضارع على تغيّر حركات آخر الماضي أمر بعيد جدًا، ذلك أنّ تغيّر حركات آخر الماضي مرتبط بجوانب صوتيّة؛ فاتصاله بواو الجماعة أوجب له الضمّ لينسجم آخره مع الواو، ولئلا يحدث نفور صوتيّ يؤدّي إلى الثقل في النطق، ومن ثَمّ فهناك فرق كبير بين تغيّر آخر الماضي وتغيّر آخر المضارع؛ فالأول سببه الانسجام الصوتيّ وطلب الخفّة، أمّا الثاني فسببه كون المضارع مسبوقًا بأدوات

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ١٥٢.

(٢) انظر: عدنان سلمان، الاستقراء في النحو، ص ١٦٤.

معيّنة ثبت بالاستقراء أنّ دخولها عليه يوجب هذا التغيّر وهو ما ينطبق عليه حدّ النحاة تمام الانطباق[1].

وممن تكلّم على إعراب المضارع وبنائه عبد الرحمن أيوب، الذي يعترض على قول النحاة بأنّ المضارع الذي تتّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة يبقى معربًا رغم اتصاله بنون التوكيد ؛ لأنّ الفصل بأحد هذه الضمائر بين المضارع ونون التوكيد يبطل إحداث هذه النون البناء فيه، ثمّ يجري المقارنة الآتية:

أ- بلا نون التوكيد:

حالة الرفع	حالة الجزم
تقومان	فلتقوما
تقومون	فلتقوموا
تقومين	فلتقومي

يعلّق أيوب على هذه الأمثلة، بأنّه في هذه الحالة يُغيّر آخر الصيغة بتغيّر التركيب؛ فوجدت النون في الرفع، وحُذفت في الجزم، وهنا يمكن أنْ يصدق على هذه الأمثلة تعريف المعرب.

ب. مع نون التوكيد:

حالة الرفع	حالة الجزم
هل تقومانّ	فلتقومانّ
هل تقومُنّ	فلتقومُنّ
هل تقومِنّ	فلتقومِنّ

---

(١) انظر:المرجع السابق، ص ١٦٥.

يُلاحَظ هنا عدم وجود فرق بين حالة وجود مسوّغ الرفع أو وجود مسوّغ الجزم؛ أيْ أنّ أواخر هذه الصيغ لم تتغيّر بتغيّر التركيب، وبهذا ينطبق تعريف المبنيّ عليها، ومع هذا قال النحاة بأنّها صيغ معربة[1].

ثمّ يرى أيوب أنّ النحاة عندما يعربون (لتضربُنّ)، يقولون: إنّه فعل مضارع مجزوم بحذف النون المحذوفة لتوالي الأمثال، فإذا صحّ أنّ النون قد حُذفت، فكيف تُحذَف مرّة أخرى؟ فالنحاة -في رأيه- لا يلتفتون إلى هذا التناقض الذي يقعون فيه حينما يعربون المضارع (هل تضربُنّ) بأنّه مرفوع بثبوت النون المحذوفة، وكأنّ الثبوت والحذف أمران غيرُ متناقضين، فالأولى أنْ يقولوا ببناء المضارع عند اتصاله بنون التوكيد متصلة أو غير متصلة، وبذا يُنقذون تعريفهم للمبني من الخلل، وينقذون أنفسهم من استعمال عبارات إعرابيّة تتناقض ألفاظها[2].

وأيوب هنا لم يلتفت إلى أمر مهم، وهو أنّه لا بدّ في قولنا (هل تضربُنّ) أو (لتضربُنّ) من تقدير بعض الحروف المحذوفة، كواو الجماعة، وحذفها هنا لا ينكره أحد، فلماذا ننكر بعد ذلك تقديرهم لحذف نون الإعراب؟ فبما أنّ فكرة الحذف والتقدير واردة، فلا ضير في تقديرهم للنون في حالة الرفع.

٣- رفعه

يختلف النحاة المتقدّمون في علة رفع الفعل المضارع، حتى إنّ الأنباري خصّص لهذا الخلاف مسألة مستقلةً بهذه القضيّة في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، سمّاها (القول في

---

(١) انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٧.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٨.

رافع الفعل المضارع) يقول فيها: " اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع في نحو: (يقوم زيد) و(يذهب عمرو)، فذهب الأكثرون إلى أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوّله. وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم"[1].وقد احتج كلُّ جماعة من هؤلاء لكلامه بالحجج التي تدعم رأيه.

يعلّق عباس حسن على هذه الآراء الثلاثة بأنّها لا يَسلَم واحدٌ منها من اعتراضات مختلفة، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التي توجه إليه، واصفًا هذا كلّه بالمعركة الجدليّة الشاقة، التي لا طائل وراءها. وأنّ الوقوف عندها من إضاعة الوقت والجهد. ويرى أنّ سبب هذا الجدال هو الجري وراء نظرية العامل التي ابتدعها النحاة، فكانت دليلاً على نبوغهم وعبقريتهم، لكنّ هذه النظرية البارعة العظيمة لم تخلُ من بعض التعسُّف الذي لا ضرورة له في تطبيقها؛ لأنّه مما يعيب هذه النظرية، ومن نماذج هذا التعسُّف الخلاف الذي وقع بين النحويين في علّة رفع المضارع.

يرى عباس حسن أنّ العرب رفعت المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم، ونصبت ما سُبِق بناصب، وجزمت ما سُبِق بجازم، وقد تابع المحدثون العربَ في مسلكهم هذا، من غير أنْ يفكّر أيّ مُستخدِم منهم في عامل الرفع: أهو عدميّ أم غير عدميّ؟ فلا حاجة لكلّ ما وقع بينهم من جدلٍ لا نفع يجنى منه[2].

عباس هنا ينطلق من نظرة وصفيّة لو اتّبعها النحاة لأراحوا أنفسهم وأراحوا من جاء بعدهم في معالجة بعض جوانب النحو العربيّ، فالمضارع مرفوع لمجرد أنّه لم يُسبَق بناصب

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٨٣.
(٢) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٤، ص ٢٧٣.

أو جازم. ولا حاجة للدخول في دوّامة لا تقدّم لعلم النحو شيئًا جديدًا، وبهذا يكون منهج عباس حسن منهجًا سليمًا لا غبار عليه.

٤- نصبه

وضع النحاة مجموعة من الأصول التي ارتضوها، لكنّهم لم يلتزموها التزامًا كاملًا، لذلك لا يلبث الباحث أنْ يقف حائرًا أمام بعض المسائل، لِما يجده فيها من مناقضة لما قالوه، وتعارض مع ما ذهبوا إليه[1].

يرى هذا الرأي عبد الرحمن السيد ممثّلًا على ذلك بمجموعة من الأمثلة، من مِثْل قولهم: إنّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا. فقد أقرّ هذا الأصل البصريون والكوفيون، ولكنّ الجماعتين لم تلتزماه ، فقد قال الكوفيون: إنّ (كي) لا تكون إلا حرف نصب؛ لأنّها من عوامل الأفعال، ولا تكون حرف خفضٍ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا يجوز أنْ تكون من عوامل الأسماء، إذن هي مختصّة بالأفعال عندهم، ولذلك لا يجوز أنْ نَخْرِق هذا الاختصاص؛ لأنّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا. وقد دعموا رأيهم هذا بجواز دخول (اللام) عليها، وهي حرف خفض كقولنا: (جئتك لكي تفعل كذا)، وحرف الخفض هذا لا يدخل على حرف الخفض[2].

غير أنّ الكوفيين عندما يتكلّمون على (حتى) يَنْسَون أو يتناسون هذا الأصل، فيقولون إنّها تكون حرف نصب وحرف خفض[3].

---

(١) انظر: عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، ص٢٠٧ .

(٢) انظر:المرجع السابق، ص ٢٠٣. وقد حققته في الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٩٩.

(٣) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٥٥٤. وعبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، ص٢٠٧ .وقد حققته في الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ١٢١.

لذلك يرى عبد الرحمن السيد أنّهم بفعلهم هذا قد التزموا شرط الاختصاص في (كــي)، واخترقوه في (حتى)؛ فــ(كي) عندهم لا تخفض لأنّها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء.

أمّا (حتى) فلا يتذكّرون عند حديثهم عنها أصلهم الذي وضعوه وحجّتهم التي ســاقوها، فلا يرون مانعًا من أنْ تنصب الفعل بنفسها، فتكون من عوامل الأفعال، وتخفض الاسم بنفسها فتكون من عوامل الأسماء، فتعمل في الفعل وفي الاســم علــى الـسواء، ضــاربين بمبــدأ الاختصاص عرض الحائط[1].

أما البصريون فيتفقون والكوفيين في اختراق أصل الاختصاص، ويختلفون معهــم فــي طبيعة هذا الاختراق. فيقولون في (حتى) إنّها حرف جر، فإذا جــاء بعــدها فعــل مــضارع منصوب فهو منصوب بــ(أنْ) مقدّرة, وتبقى (حتى) حرف جرّ، وقد جــرّت هنــا المــصدر المؤوّل من (أنْ) المقدّرة والفعل. وإنْ جاء بعدها اسم مجرور فهو مجرور بها، رافــضين مــا قاله الكوفيون من جواز كونها حرف نصب وحرف جرّ في الوقت نفسه، ويحتجّون على ذلــك بأنّ (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت كذلك فلا يجوز أن تُجْعَل من عوامل الأفعال[2].

إذن هي حرف جرّ فقط، والحجّة أنّها مختصة بالأســماء. أمّــا (كــي) فيجــوز عنــد البصريين أنْ تكون حرف نصب للفعل المضارع، ويجوز أنْ تكون حرف جر فهــي عنــدهم على ضربين:

---

(1) انظر: عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، ص ٢٠٧.

(2) انظر:المرجع السابق،ص ٢١٠ -٢١١.وقد حققته في الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ١٢١.

أ. **حرف نصب**: من عوامل الأفعال وذلك إذا دخلت عليها اللام في مثل: (جئتك لكي تكرمني) فهي هنا ناصبة بنفسها من غير تقدير (أنْ)، ولا يجوز أنْ تكون هنا حرف جر؛ لأنّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر.

ب. **حرف جر**: وذلك إذا تجرّدت من اللام كقولنا: (جئتك كي تكرمني)، فهي هنا لا تكون إلا حرف جرّ، والمضارع بعدها منصوب بـ (أنْ) مضمرة[1].

يقول عبد الرحمن السيد منتقدًا البصريين في هذه القضيّة :" فقد وضعوا قاعدة تقول: الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا، وطبقوا هذه القاعدة في (حتى)، ونقضوا بها رأي الكوفيين، ولكنّهم سرعان ما نقضوا هذه القاعدة من أساسها عندما جاءوا إلى (كي)، بل لقد استدلّوا بقول الكوفيين الذي نقضوه هناك، فكأنّ المسألة إذًا ليست سيرًا في طريق واحدة. والتزامًا لقاعدة معيّنة، ولكنّها محاولة لإثبات الرأي وبراعة في إدارة الحوار، وسير بالمناقشة إلى الهدف المقصود، ولو كان الأساس واهيًا ضعيفًا، ولو كانت الحجّة مردودة ساقطة"[2].

لا شك هنا أنّ ملاحظة عبد الرحمن السيد ملاحظة دقيقة وصحيحة، لكنّ مسألة الاختصاص التي كَبَّلَ بها النحاة اللغة من الصعب تطبيقها، ولذلك سببت خلافًا كبيرًا في بعض المسائل بين النحويين.

ومما يتعلّق بنصب المضارع قول لعفيف دمشقية مفاده أنّ البصريين اشترطوا في نصب (إذنْ) للمضارع أنْ تكون في صدر عبارة جوابية، وأنّهم عندما طالعهم قول الشاعر:[من الرجز]

---

(١) انظر:المرجع السابق، ص ٢١٠-٢١١. وقد حققته: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص ٣٠١، الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٩٩.

(٢) عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، ص٢١١.

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

أوّلوه بأنّ خبر (إنّ) محذوف تقديره: (إنّي لا أقدر على ذلك)، ثمّ استأنف الشاعر فقال: (إذن أهلكَ). بعد ذلك أراد الكسائي أنْ يلغي شرط البصريين في إعمال (إذن)، فأجاز إعمالها بعد (إنّ) و(كان) فتقول: (إنّي إذن أزورك) و(كان زيد إذن يزورك) بنصب الفعلين بعد إذن[1].

يقول دمشقية:" والحق أنّه فات الكسائي، كما فات البصريين من قبله، أنْ يمعنوا النظر في ظاهرة نصب المضارع بعد (إذن). ولو أنّهم فعلوا بعيدًا عن كلّ منطق رياضي لوجدوا أنّ هذا النصب لا يكون إلا إذا وقع المضارع بعدها نتيجة لحدث سابق، كما هي الحال في بيت الراجز الذي جعل هلاكه مرتبطًا بـ(تركه) غريبًا بين أولئك القوم إذا تمّ، فكان أنْ نصب (أهلك) بعد إذن"[2].

ويضيف دمشقية في الموضع نفسه، أنّه لو قال أحدهم مثلًا (درستُ) لكان مُجيبه مخيّرًا في أنْ يقول له: (إذن تنجح) أو أنْ يضيف إلى عبارته شيئًا من التوكيد فيقول: (إنّك إذن تنجح)، وبذلك تكون الجملة من (إذن والمضارع) خبرًا لإنّ، ولا افتئات على حرمة الإعراب في ذلك.

والواقع أنّ النحاة وضعوا لعمل (إذن) النصب في المضارع ثلاثة شروط لا شرطًا واحدًا، وهذه الشروط هي: الصدارة، وعدم الفصل بينها وبين مضارعها بغير القسم و(لا)، وأنْ يكونَ المضارع بعدها للاستقبال. أمّا تمسّك دمشقية بالشاهد السابق ليدلل على عدم صحة قاعدة النحاة، فأمر يحتاج إلى دراسة، فالقول بمسألة السبب والنتيجة لم يغفل عنه النحاة، ذلك أنّهم عرّفوا هذا الحرف بقولهم (حرف جوابٍ وجزاء) فكلمة جزاء تدلّ على أنّ المضارع

---

(١) انظر: عفيف دمشقية، خطى متعثّرة، ص ١٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٥.

بعدها نتيجة لشيء سبقها، لكنّهم وجدوا الأمر يعوزه التفصيل، ففصلوا ووضعوا بقية الشروط، وقد استشهدوا على أنّ عدم صدارة (إذن) يؤدّي إلى إهمالها بقول الشاعر:[من الطويل]

لَـــئِنْ عَـــادَ لِـــي عَبـــدُ العَزِيـــزِ بِمِثْلِهـــا وَأَمْكَنَنِـــي مِنْهَـــا إذَنْ لاَ أُقِيلُهَـــا[1]

برفع الفعل (أقيلُ).

ويردّ قول دمشقية بأنّ المضارع إذا كان بعد (إذن) نتيجة لما قبله فهو منصوب، ما ورد من شواهد قرآنية على المضارع الذي تحقق فيه الشرط السابق وجاء مرّة منصوبًا وأخرى مرفوعًا، وذلك في حال سبق الحرف (إذن) بـ (واو أو فاء)؛ إذ قرأ ابن مسعود قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقرأ أُبيّ﴿فَإِذًا لا يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣] بالنصب والأكثر رَفعُه[2]، فلو صحّ شرط دمشقية لما جاء في مثل هذه الشواهد غير النصب.

٥- جزمه

يرى الجواريّ[3] أنّ الفعل المضارع المجزوم ليس معربًا بل مبني، إذ إنّه قد يَخْرُج أو تَخْرُج به أدوات عن معناه الذي استحقّ به الإعراب إلى معنى الفعل المبني، وهو الماضي والأمر، وعندما تُحدَّد دلالته الزمنية ويصبح دالاً على ما ليس من شأنه أنْ يدلّ عليه، يجعله ذلك مترددًا بين الإعراب والبناء.

لذلك يفقد الحركة من آخره وهي علامة الإعراب، من أجل ذلك كانت علامة الجزم السكون، وهي في الواقع ليست علامة إعراب وإنّما هي انعدام تلك العلامة، وهو لذلك أولى

---

(١) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج٢، ص٣٦٧.

(٢)انظر المرجع السابق، ج٢،ص ٣٦٩.

(٣) انظر: أحمد الجواري، نحو التيسير، ص ٩٢.

بالبناء وأصل فيه، وقد قال النحاة، بأنّ الأصل في المبني أنْ يسكن، يضاف إلى ذلك أنّ الأدوات التي يجزم بعدها المضارع نوعان:

أ. ما تقلب معناه إلى المُضِيّ وهي (لم، لما).

ب. ما تجعل معناه الطلب، وتخرج به من الخبر إلى الإنشاء، وتُلحِقه بفعل الأمر هي: (لام الأمر ولا الناهية).

ويمكن مناقشة كلام الجواري هذا في ثلاث نقاط:

الأولى: أنّه يَنُمّ عن نظرة دقيقة فاحصة، فقد حاول إثبات أنْ المضارع مبني من جانبين هما:

أ. أنّ العلامة الأصلية للجزم السكون، والسكون عند النحاة العلامة الأصلية للبناء؛ لأنّها عدم الحركة، ومن ثمّ عدم الإعراب.

ب. أنّ المجزوم يخرج عن دلالة المضارع الزمنية، فزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال، فإذا جزم بـ (لم أولمّا) دلّ على الماضي، كما أنّ المضارع يكون إخبارًا، فإذا جُزِم بـ (لا الناهية أو لام الأمر) أصبح دالًا على الطلب فهو إنشاء. ولكنْ هل يكفي هذا لأنْ نعدّ المضارع مبنيًا؟

الثانية: الأفعال المبنية تُبنى على حركة كالفتحة أو الضمة أو السكون، ولو كانت السكون هي العلامة الأصليّة للبناء لأنّها عدم الحركة، لَمَا كان الأصل في بناء الماضي على الفتح، ولالْتَزَمَ البناء على السكون؛ لأنّها لا دلالة لها على الإعراب. من هنا نقول: إنّه ليس في الحركات ما هو خاص بالبناء وما هو خاص بالإعراب؛ فالسكون تكون علامة إعراب، كما تكون الفتحة والضمة علامتي بناء.

الثالثة: من المعروف أنّ المضارع أُعرب لأنّه شابه اسم الفاعل لفظًا ومعنى، فهل جزم المضارع يصرفه عن هذا الشبه؟ الجواب: إنّ الشبه اللفظيّ لا يتغيّر، فالمضارع- مرفوعًا ومنصوبًا ومجزومًا- له صيغة واحدة تشابه اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه. أمّا الشبه الثاني وهو الدلالة على الحال والاستقبال فيتأثّر في حال الجزم بـ (لم ولمّا)، ولا يحدث له تغير كبير عند الجزم بـ (لا الناهية ولام الأمر)، ولو كان مثل هذا التغيّر سيؤدّي إلى بناء المضارع لبُني المنصوب أيضًا، إذ إنّ زمنه يُحدّد بالمستقبل عندما تدخل عليه حروف النصب.

ولما لم يكن جزم المضارع مؤدّيًا إلى إبطال سبب إعرابه، وهو الشبه باسم الفاعل فالأفضل أنْ نعدّه مجزومًا لا مبنيًا.

ثانيًا: الفاعل

يورد شوقي ضيف رأيًا في كتابه (تيسيرات لغوية) ينسبه إلى ابن مضاء يذكر فيه أنّ الفعل الثلاثي المبنيّ للمعلوم يستغني بمادته عن الفاعل، فالفعلان الماضي والمضارع يدلاّن بمادتهما على الفاعل المُضمر الذي يقدّره النحاة مستترًا جوازًا مع الفعل الماضي للغائب المفرد، وكذلك للغائبة المفردة، في مثل (زيد قام، هند قامت) لأنّ هذين المثالين لا يفترقان عن قولك: (زيد قائم-هند قائمة) فكما أنّك لا تقدّر في (قائم وقائمة) ضميرًا. كذلك ينبغي أنْ لا تقدّر في (قام، قامت) ضميرًا مستترًا يُعرب فاعلاً، فيدلّ الفعل الماضي للغائب المفرد والغائبة المفردة بمادته على الفاعل، كما يدلّ على الحدث والزمن. وكذلك المضارع حين يكون للمتكلّم المفرد نحو: (أَكْتُبُ) وللمتكلمين نحو: (نَكْتُبُ) وللمخاطب المذكر نحو: (تكْتُبُ)[1].

ويذهب ضيف إلى أبعد من ذلك فيذكر أن بعض علماء الساميات يظنّ أنّ همزة المضارع في مثل (أكتب) مقتطعة من الضمير (أنا). والنون من الضمير (نحن)، والتاء من الضمير (أنت)، وفي ذلك دليل قويّ على صحّة القول بأنّ المضارع يدلّ بمادته على الصيغ السابقة للفاعل. كما يمكن أنْ توسّع الدائرة لتشمل الأمر للمفرد المخاطب، نحو: (اكْتُبْ) فهو يدلّ بصيغته على الفاعل، بل ربما كانت دلالته أقوى لأنّ النحاة يقدّرونه مستترًا وجوبًا[2].

ويرى شوقي ضيف أنّ هذه القاعدة تحلّ مشاكل غياب الفاعل في صيغ يطّرد فيها هذا الغياب، ومثال هذه الصيغ: أفعال باب الاستثناء (خلا، عدا، حاشا، لا يكون، ليس) كأن تقول: قام القوم (خلا -عدا- حاشا) زيدًا. إذ اختلف النحاة في تقدير فاعلين لهذه الأفعال، فقال البصريون: ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو، يعود على بعض المفهوم من الكلام، وهو تقدير

---

(١) انظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية ، ص ٢٨.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٨.

متكلّف. وقال الكوفيون إنّه ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق، وهو أيضًا تقدير متكلّف[1].

يذكر ضيف صيغًا أخرى ينطبق عليها ما ينطبق على أفعال باب الاستثناء، وكلامه هذا تسجل عليه بعض النقاط:

الأولى: أنّ القول بأنّ النحاة لم يقدروا ضميرًا مستترًا في قولهم: (زيدٌ قائم-هندٌ قائمة) ليس صحيحًا، فقد قدّروا هذا الضمير، حتى ذهب بعضهم إلى تقديره في الخبر عندما يكون اسمًا جامدًا، وهذا الضمير في محلّ رفع فاعل، كما أنّ هذا الوصف قد يرفع اسمًا ظاهرًا كقولنا: (زيدٌ قائمٌ أبوه) وقد فصّل النحاة في هذه المسألة القول، وكان لهم خلاف طويل حوله[2].

الثانية: أنّ ذكْر ضيف لرأي علماء اللغات الساميّة في حروف المضارعة في أنّها بقايا ضمائر ناقص؛ إذ إنّه خرَّج الألف بـ (أنا) والنون بـ (نحن)، ونلاحظ هنا أنّ حرف المضارعة يشكّل الحرف الأول من الضمير الذي يزعمون أنّه أخذ منه، أمّا التاء التي قيل إنها بقية (أنت) فهي الحرف الأخير. في حين أنّ الياء لم تخرّج قط، ممّا يدلّ على أنّ التوافق في الحالات الثلاث الأولى ليس إلا صدفة، وإلا لكان للياء ما كان لأخواتها.

الثالثة: الفعل والفاعل في اللغة يشكلان تركيبًا يقوم على مسند ومسند إليه، ولا بدّ لهذا التقسيم المعنويّ من تقسيم لفظيّ، فالمسند معنى يحتاج إلى لفظ يدلّ عليه، وهو لفظ الفعل في الجملة الفعلية، والمسند إليه كمعنى لا بدّ له من لفظٍ يدلّ عليه في الجملة هو الفاعل،

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص ٢٩.

(2) انظر: الأزهري، شرح التصريح ، ج٢، ص ١٩٩-٢٠٠.

ولا يجوز أنْ يدلّ لفظ واحد على معنيين في الوقت نفسه، خاصة عندما يكون اللفظ على أبسط صورة، كقولنا (ضرب) التي جاءت مجرّدة من أيّ زيادة تجعلها قادرة على الدلالة على ما هو أكثر من فعل الضرب في الزمن الماضي، كما أنّ دلالة اللفظ الواحد البسيط على معنيين مستقلين كالمسند والمسند إليه أو غيرهما في آنٍ معًا، لم ترد في اللغة.

الرابعة: أنّه لو كان الماضي الثلاثي يَدُلّ على الفاعل بمادته دون الحاجة إلى التقدير عند إسناده إلى المفرد الغائب لما جاز ظهور هذا الفاعل في حالة كونه اسمًا ظاهرًا كقولنا: (قام زيد)، ولسدّت قدرته على الدلالة على الفاعل مسدّ ذكْر فاعله، حتى لا يجتمع فاعلان على فعلٍ واحد، أمّا أنّه يدلّ على الفاعل بمادته عند عدم وجود فاعل ظاهر، ثم لا يعود كذلك عند وجود الفاعل الظاهر فهو أمر لا يستقيم.

ويذهب إلى مثل ما قاله شوقي ضيف أحمد الجواري في كتابه (نحو التيسير) إذ يرى أنّ مما يثير العجب قيام النحاة بتقدير فاعل ضمير مستتر وجوبًا لفعل الأمر، فيقول:" ولسنا ندري أين هذا الضمير وما حقيقته، وهو لا يمكن أنْ يظهر أو يقدّر في الكلام أبدًا؛ لأنّ أسلوب الأمر يأبى إظهاره أو تقديره. ولكنّهم يقولون في بعض أصولهم: كلّ فعل لا بدّ له من فاعل. وفعل الأمر إذن لا بد أنْ يكون له فاعل كباقي الأفعال. وهم لا يعنيهم أنّ فعل الأمر ليس فعلاً واقعًا في الماضي ولا الحاضر ولا المستقبل، وإنّما هو فعل يطلب وقوعه بهذا الأسلوب. وصحيح أنّه يطلب من شخص أو شيء، لكنّ علاقة الفعل بمن يُطلب منه أنْ يقوم به ليست علاقة فاعلية على أي حال"[1].

---

(١) أحمد الجواري، نحو التيسير، ص ١٢٥ .

ويضيف الجواري أنّ الذي يُطْلَبُ منه القيام بالفعل نفسه لا يمكن أنْ يُذْكَر مع الفعل؛ لأنّه هو المخاطب، سواء سبق ذكره في الكلام فاتجه إليه الخطاب، أمْ كان هو المخاطَب الحاضر تجاه المتكلّم(1).

ويمكن التعليق على كلام الجواري السابق بما يأتي من النقاط:

الأولى: قد يبرز الفاعل مع فعل الأمر فيكون موجودًا لفظًا في الكلام في حال كون الأمر متصلًا بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة.

الثانية: إذا أراد الجواري أنْ يجرّد الأمر من الفاعل بحجّة أنّه طلب فعل وليس فعلًا، فعليه إذن أنْ يسحب هذا على المضارع الذي سُبق بلام الأمر أو لا الناهية. فكلاهما يُحيل المضارع إلى معنى الطلب.

الثالثة: القول بأنّ الأمر ليس فعلًا واقعًا ليس مفهومًا، فإنّ قصد أنّه لم يكن قد وقع حتى لحظة الكلام كي يستحقّ لقب فعل، فهذا أيضًا ينطبق على المضارع الذي حُدّد زمنه بالمستقبل من خلال أحد أحرف النصب، أو الاقتران بظرف كقولنا: يسافر عليٌّ غدًا، أو دخول السين أو سوف الذي يحدّد زمن المضارع بالمستقبل، ومع ذلك يأخذ فاعلًا كما المثال السابق.

الرابعة: انطبق على فعل الأمر حدّ الأفعال الذي وضعه النحاة من حيث الدلالة على الزمن والحدث والاتصال بضمائر الرفع، والبناء وغيرها.

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص ١٢٦.

ثالثاً: المفاعيل

المفاعيل في اللغة العربية خمسة، هي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، يقول خليل عمايره: " إنّ المفعول به هو أمّ باب المنصوبات- وبخاصة في الجمل الفعلية- لذا حُمل ما ليس منه عليه، فقيل المفعول معه، والمفعول من أجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، والحقيقة أنْ لا علاقة المباني التي تؤدّي هذه المعاني بالمفعول إلا العلامة الإعرابية، التي هي علامة حالة النصب"[1].

إذن لا علاقة -في رأي خليل عمايره- بين ما يُسمّى بالمفاعيل غير حالة النصب، كما أنّه لا يستحقّ مصطلح (مفعول) منها غير المفعول به. ولكنْ لو كان الأمر كذلك لسمّيت بقية المنصوبات بالمفاعيل، كالحال والاستثناء والتمييز.

في المقابل يرى يوسف السودا أنّه يمكن أنْ تُضمّ كلّ هذه المفاعيل إضافة إلى الحال ضمن مسمّى واحد هو مصطلح (تميم)، كما هو الحال في اللغات الأجنبية الحديثة والقديمة، ومفهوم هذه الكلمة عندهم أنّها كلمة تتمّم معنى الفعل، فتبيّن الذات والمادة موضوع الفعل، وظرف العمل، أو تدلّ على الشخص أو الشيء الذي وقع عليه الفعل، أو من أجله حدث الفعل.

ويرى السودا أنّ الفائدة من هذا الاختصار أن التلميذ عندهم يحفظ كلمة واحدة يستغني بها عن الكلمات الست الواردة في القواعد العربية، ويدرس بابًا واحدًا هو باب (التميم). كما أنّ مصطلح (مفعول) يثير في نفس التلميذ فكرة مَن وقع عليه الفعل، وهي فكرة تصلح

---

(1) خليل عمايره، في التحليل اللغوي، ص ٢٧٣.

للمفعول به ولا تصلح لغيره من المفاعيل. وبذلك نقول كلمة (تميم) بدلًا من ذكر المفاعيل، كما لا يمنع هذا تمييز كلّ (تميم) من الآخر في المعنى فنقول: تميم، بمعنى مفعول به[1].

يبدو على كلام السودا أنّه لا ينطلق من تصور دقيق وناضج بالتعديل الذي يريد أنْ يدخله على قواعد المفاعيل، فقد بدأ كلامه بمحاولة اختصار المفاعيل اختصارًا مخلاً، وذلك بضمها كلّها ضمن مصطلح واحد هو (تميم)، ثمّ عاد بعد ذلك ليقول إنّه بإمكاننا أنْ نميّز كلّ (تميم) بذكر نوعه، فنقول: (تميم بمعنى المفعول به) وكأنّه شعر بأنّ هذا الاختصار فج، فما الذي أضافه هنا؟

وهذا الاضطراب سببه محاولة تقليد الآخرين في كلّ ما يفعلون، بغضّ النظر عن كون فعلهم هذا مناسبًا للغتنا أم لا.

ونبدأ الآن الكلام على كلّ مفعول على حدة:

١ - المفعول به

الفعل في العربية قسمان: لازم ومتعدّ، اللازم ما اكتفى بفاعله ولم يطلب مفعولًا، أمّا المتعدي فهو ما يتجاوز الفاعل ليأخذ مفعولًا به واحدًا أو اثنين أو ثلاثة. يقول النحاة إنّ للفعل المتعدي علامتين: الأولى: أنْ يصحّ اتصاله بهاء ضمير غير المصدر. الثانية: أنْ ينبني منه اسم مفعول تامّ، مستغنيًا عن حرف الجر. مثال الأولى أنْ تقول (ضربه)، ومثال الثانية قولنا: (مضروب)، إذ إنّ الفعل (ضرب) لو لم يكن متعديًا لما جاز أنْ تنطبق عليه العلامتان المذكورتان، فالفعل (يئس) لا تتصل به الهاء، فلا نقول: (يئسه)، وإذا بنينا منه اسم المفعول احتاج إلى الجارّ كقولنا: (ميئوس منه).

---

(١)انظر: يوسف السودا، الأحرفية، ص٣١-٣٣.

يرى عباس حسن أنّ هذه الوسيلة في التفريق بين اللازم والمتعدي ليست ناجعة ولا سليمة؛ إذ إنّ الضابط الصحيح هو حكم اللغة بمفرداتها، وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب. فالمراجع والنصوص الوثيقة حَوت كثيرًا من هذه المفردات والتراكيب، فأبانت ما تعدّى من الأفعال وما لزم، أمّا العلامتان اللتان ذكرهما النحاة فلا تصحّ إحداهما أو كلتاهما للإبانة دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقة، لأنّهما تعتمدان على الذوق الشخصي في الصحة والفساد، وهو ما لا يصح لمثل هذا الحكم؛ فهو غير مأمون، خاصة عند المستعربين الذين لا يملكون الانتفاع بمثل هذه العلامات.

لكنّنا قد نستخدم العلامتين المذكورتين لمجرد الاستئناس لا لمعرفة أمر مجهول، كما أنّ مثل هذه الهاء قد تتصل بآخر الفعل اللازم وتُعرب مع لزومه مفعولًا به، فكيف تصلح علامة للتعدية[١]؟!.

ويذكر شوقي ضيف للفعل المتعدي قسمين هما: المتعدي وهو ما وليه فاعل مرفوع، ومفعول به منصوب، أو جار ومجرور، مثال الأول (كتب زيد رسالة) ومثال الثاني (مر زيد بالدار)، وهو الفعل المتعدّي بحرف الجر، ثمّ يعرض لاختلاف النحاة في القسم الثاني، إذ إنّ بعضهم أقر بأنّه قسم ثانٍ للفعل المتعدي[٢]، في حين أنّ آخرين صنفوه ضمن الفعل اللازم.

ثمّ يرجّح بعد ذلك الرأي الأول؛ لأنّ الفعل مع الجار والمجرور يقع على المجرور كما يقع على المفعول به، فإذا قلت: (لفظ زيد بالكلام، لفظ زيد الكلام) كان اللفظ في الجملتين

---

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٣١.

واقعًا على الكلام. فمن التحكم أنْ يُسمّى الأول لازمًا والثاني متعديًا، والفعلان متساويان في المعنى. يؤكّد ذلك أنّه يجوز العطف على الجار والمجرور مع الفعل بالنصب(١).

ويدعو ضيف إلى جواز تعدية الفعل الثلاثي اللازم بنفس صيغته إذا تطلّب ذلك أو استلزمه حاجة علمية بلاغية، بحجّة أنّ هذا الأمر أقره المتقدمون كابن جني، ممثلًا على ذلك بأمثلة كثيرة منها (هلك الرجل وهلكته- وهبط وهبطته). ثمّ يرى أنّ النحاة البصريين توقفوا عند الأفعال التي يكثُر دورانها في العربية متعدّية بنفسها. ثم وجدوا لها أمثلة قرآنية أو غير قرآنية تتعدى فيها بواسطة حرف الجر. وقالوا إنّ هذا الأمر حادث في استخدامها، سوّغه أنّها ضُمّنت معاني أفعال أخرى تتعدى بالحروف نفسها. في حين قال الكوفيون إنّ هذه الحروف الداخلة على مفاعيل الأفعال المتعدية حروف جر زائدة.

وإذا وجد البصريون أفعالًا تتعدى بحرف الجر قد تعدّت بنفسها مباشرة بلا واسطة، قالوا أيضًا إنّ هذا الأمر حادث في استعمالها، ولم يستطيعوا تعليل هذا الأمر فخرّجوه على أنّه نصب بإسقاط الجار توسّعًا، إمّا على المفعولية، وإمّا على التشبيه بالمفعول به، وإمّا على نزع الخافض، وذكروا أحيانًا التضمين، لكنّهم لم يعمّموه كما هو الحال في الحالة السابقة التي يكون فيها الفعل متعديًا بنفسه ثمّ يتعدى بحرف الجر(٢).

يناقش ضيف مجموعة من الشواهد التي تضم أفعالًا يشيع تداولها متعديّة مباشرة إلى مفاعيلها، وجاءت في هذه الشواهد متعدية بواسطة حرف جر، وقال النحاة إنها ضُمّنَت معاني أفعال مماثلة. ثمّ يَخلُص من مناقشته إلى إلغاء فكرة التضمين قائلًا: إنّ تحول الفعل المتعدي مباشرة إلى فعل متعدٍ بحرف جر صورة أصلية في العربية.

---

(١) انظر: شوقي ضيف، تفسيرات لغوية، ص١١. والعطف على الجار والمجرور بالنصب يرفضه عباس حسن كما سنبين لاحقًا.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص١٣-١٤.

ثم يناقش مجموعة أخرى من الشواهد تُمثّل الصورة المقابلة، وهي أن أفعالًا شاع تعدّيها إلى المفعول بحرف جرّ ثمّ جاءت في هذه الشواهد متعديّة بلا حرف جر كقولنا (رضي عن الأمر – رضي الأمر) فقال النحاة إنّ كلمة (الأمر) في الصورة الثانية منصوبة على المفعولية، أو التشبيه بالمفعول به، أو بنزع الخافض.

ثم يخلص ضيف إلى القول: إنّ الفعل (رضي) هنا واقع على كلمة (الأمر) كما يقع الفعل المتعديّ مباشرة على المفعول به؛ ولذلك يرفض الرأيين القائلين بأنّ الاسم هنا نُصِبَ على نزع الخافض أو التشبيه بالمفعول به، إذ هو مفعول به على الحقيقة[1]. فيخلص ضيف إلى القول بأنّ الفعل (رضي) هنا واقع على كلمة الأمر كما يقع الفعل المتعدي مباشرة على المفعول به؛ ولذلك يرفض الرأيين القائلين بأنّ الاسم هنا نُصبَ على نزع الخافض أو التشبيه بالمفعول به، إذ هو مفعول به على الحقيقة[2].

وخلاصة قول شوقي ضيف أنّه يجوز أنْ يتحوّل الفعل الثلاثي المتعدي بنفسه إلى متعدّ بحرف الجر، كما يجوز أنْ يتعدّى الفعل الثلاثي اللازم بنفس صيغته إلى مفعول به منصوب، ويجوز أنْ يتحوّل الفعل الثلاثي المتعدّي بحرف الجر إلى متعدٍ مباشرة إلى مفعول بـه، وكلّ ذلك إذا دعت إليه حاجة علمية أو بلاغية. وإذن فانتقال الفعل من اللزوم إلى التعدي، أو من التعدي مباشرة إلى التعدي بحرف الجر، أو من التعدي بحرف الجر إلى التعدي مباشرة، كلّها صورَ أصلية لهذه الأفعال. لا تحتاج إلى تأويل وتخريج، أرهق النحاة أنفسهم في الجري وراءه.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٠.

وقريب مما أقرّه شوقي ضيف ما ذهب إليه أحمد الجواري، إذ قال بأنّ الأسماء التي تقع بعد حروف الخفض حريّة بأنّ تُسمّى مفاعيل دون غيرها من الأسماء المنصوبة كالمصدر المؤكّد والمبيّن أو الظرف... الخ. فهذا ما يؤدّي إليه الاهتمام بالمعنى. غير أنّ النحاة اعتنوا بالإعراب في ظاهره وشكله، دون العناية بواقع المعنى وحقيقته.

ويستدلّ الجواري على صحّة ما ذهب إليه بأنّ النحاة في باب المفعول به إذا حُذف حرف الجر- وهو يُحذف في أحوال بعينها- قالوا إنّ الاسم ينتصب على التوسّع أو على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض، والشواهد على هذه الحالة كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ (التوبة: ٥) كما أنّهم (أيْ النحاة) يلاحظون أنّ المفعول الذي يباشره فعله يجوز أنْ ينتقل إليه تأثير الفعل بحرف من هذه الحروف، كقوله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٣)[1].

ويخلص الجواري إلى القول:" إنّ الاسم الواقع بعد حرف الخفض ليس في الحقيقة إلا مفعولاً، إمّا لفعل مذكور أو لما يشتقّ من الفعل ويقوم مقامه في الكلام، كاسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك. وأنّه إنّما يَسِفّ إلى مرتبة الخفض لأنّه يستعين على معنى المفعولية وموقعها بالحرف، وأنّ علاقته بالفعل أو ما يقوم مقامه تتقيد بمعنى حرف الخفض وتتحدد به"[2].

وبهذا يكون شوقي ضيف والجواري يدعوان إلى زيادة باب المفعول به وتوسيعه ليشمل المجرور بحرف الجر.

---

(١) انظر: أحمد الجواري، نحو التيسير، ص ٩٨-٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ شوقي ضيف استدلّ على أنّ المجرور بحرف الجر في الحقيقة في محل نصب مفعول به- بأنّ النحاة أجازوا أنْ يُعطف على هذا المجرور بمنصوب أو مجرور؛ لأنّ هذا المعطوف عليه لفظه مجرور ومحلّه النصب، فجاز في المعطوف الأمران. وقد اعترض على هذا الجواز عباس حسن الذي يدعو إلى إهمال القول بجواز العطف على المجرور بحرف الجر بمنصوب، بل يجب الاقتصار على الجر وحده في التوابع، وترك النصب إلا لما قد يكون مسموعًا من الكلام القديم دون محاكاته، حرصًا على الضبط وأداء المعاني بدقّة وإحكام، إذ يترتب على جواز النصب أنْ يكون لكلّ اسم مجرور بحرف جرّ أصلي إعراب محليّ وآخر لفظيّ، مما يوقع في اللبس بين أصالة حرف الجر وزيادته[1].

والحقيقة أنّ ما يدعو إليه عباس حسن هنا أقرب إلى السهولة والتيسير، إذ إنّه يغني عن التشتت بين حالتي الجر والنصب.

٢- المفعول فيه

يعرّفه النحاة المتقدّمون أنّه زمان أو مكان ضُمّنَ معنى (في) الظرفية باطّراد[2]. يرى فاضل السامرائي أنّ النحاة لا يسمون اسم الزمان أو المكان ظرفًا حتى يتضمّن معنى (في) الظرفية، لذلك لم يجعلوا منه كلمة (يوم) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة: ٤٨) لأنّ الاتقاء ليس واقعًا فيه بل قبله، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾ (مريم: ٣٩) فيوم الحسرة هو يوم القيامة، فلا يكون ظرفًا؛ لأنّ الإنذار ليس في

(١) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو، ص ٢٠-٢٠٢.

(٢) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٥٢٦.

يوم القيامة، وإنّما قبله، لذلك فكلمة (يوم) في الآيتين مفعول به لعدم تضمنّها معنى (في) الظرفية.

ويضيف فاضل السامرائي أنّ معنى الاطّراد هو أنْ تتعدّى إلى الظرف سائر الأفعال مع بقاء تضمنّه لمعنى (في)، كأنْ تقول: (جلست فوق المنضدة) و (نمت فوق السرير) و (أكلت فوق السطح) و (بعت الحاجة فوق الحصان) و (صببت الماء فوق رأسه). فكلمة (فوق) هنا تعدّت إليها أفعال متعدّدة، وبقيت متضمنة معنى (في). وهو يختلف عن قولك (دخلت البيت) فالبيت هنا متضمّن معنى في، ولكنّه غير مطرد في جميع الأفعال، فلا تقول: (بعت البيت) بمعنى (بعت في البيت). ولا (أكلت البيت) بمعنى أكلت في البيت، فالبيت لا يُسمّى ظرفًا؛ لأنّه لا يتضمّن معنى في باطراد، أيْ في جميع الأفعال[1].

ويرى فاضل السامرائي أنّ شرط الاطراد هذا يقتضي إخراج أسماء المقادير من الظرفية كالفرسخ والميل؛ لأنّه لا يطّرد تعدّي كلّ الأفعال إليها، بل تتعدى إليها أفعال السَّير خصوصًا، إذ تقول (سرت ميلًا) و (ركضت فرسخًا)، ولا تقول (بعت ميلًا) ولا (جلست ميلًا) ولا (نسيت ميلًا)، كما يجب أنْ يخرج أيضًا ما صيغ من أسماء الزمان والمكان، نحو: (جلست مجلس محمد) لأنّها لا تُنصب على الظرفية إلا إذا تعدّى إليها ما اجتمع معها في مادتها، فلا يقال (قمت مجلس محمد) ولا (أكلت مجلس محمد).

كما أنّ قول النحاة بأنّ الظرف ما تضمّن معنى(في) باطراد فيه نظر؛ فمن الظروف مالا يتضمّن هذا المعنى، بل إنّه إنْ تضمّن معنى (في) تغيّر معنى الكلام، نحو قوله تعالى:

---

(١) انظر: فاضل السامرائي، تضمن الظرف معنى (في)،مجلة المجمع العلمي العراقي، آذار ١٩٨٨م، ص ٢٤٦-٢٤٩.

﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (البقرة: ٩٦) فإنّه لا يصحّ أنْ نقول: يعُمَّر في ألـف سـنة، والفرق واضح بين المعنيين[١].

ويخلص فاضل السامرائي إلى القول بأنّ الظرف ليس ما تضمن معنى (في) بـاطّراد فحسب، وإنّما هو نوع واحد من ثلاثة هي:

١. ما تضمّن معنى (في)، أيْ ما حلّ فيه الحدث نحو (جئت يوم الخمس).
٢. ما دلّ على مدّة أو مقدار زمان الحدث ومكانه نحو: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ (الحاقة: ٧) ونحو (سرت يومين).
٣. ما دلّ على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته، نحو: (فعلت هذا سبعة أيام) أيْ تكرر الحدث في سبعة أيام، فهذا ليس مبيّنًا لمدّة الحدث، وإنّما لعدد أزمنة الحدث.

والذي ينطبق عليه حدّ النحاة هو القسم الأول، أمّا القسمان الثاني والثالث فلا. ولـذلك فإنّ الأولى أنْ يُعرّف الظرف بأنّه:" اسم فضله يدلّ على زمان أو مكـان وقـوع الحـدث، أو مقدارهما أو عددهما"[٢].

ورأى فاضل السامرائي هذا الحدّ الذي وضعه النحاة للمفعول فيه قاصرًا؛ لأنّه لا يشمل كلّ أنواع الظرف التي يعدّونها من قبيل المفعول فيه، فأخرج منها أسماء المقادير، مثل (فرسخ وميل)، وما صيغ من أسماء المكان والزمان مثل (مجلس)، وحجّته في ذلك أنّ هذه الظـروف لا ينطبق عليها شرط الاطراد. والاطراد كما فهمه هو من كتب النحو: أنّ يتعدّى إلى الظرف سائر الأفعال مع بقاء تضمنه المعنى (في). ولمّا كانت الألفاظ (فرسخ وميل) لا تأتي ظروفًـا إلا مع أفعال السير، وكان لفظ (مجلس) لا يأتي ظرفًا إلا مع فعل من لفظه، سقط منه شـرط

(١) انظر: فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص ٢٤٩.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٠- ٢٥١.

الاطراد، فخرج من الحد الذي وضعه النحاة، لذلك رأى من الواجب توسيع هذا الحد كما بينّا سالفًا.

ولكنّ المدقق في كتب النحو يجد أنّ معنى الاطراد فيها، غير الذي فهمه فاضل السامرائي، فالاطراد ليس في جانب التعدّي، بل في جانب تضمّن معنى (في) لذلك قال ابن عقيل: "واحترز بقوله (باطّرادٍ) من نحو: دَخَلْتُ البيتَ، وسكنتُ الدار، وذهبتُ الشام، فإنّ كلّ واحد من (البيت، والدار، والشام) متضمّن معنى (في)، ولكنّ تضمُّنه معنى (في) ليس مُطّردًا؛ لأنّ أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها، فليس (البيت والدار والشام) في المثُل منصوبة على الظرفيّة، وإنّما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأنّ الظرف هو: ما تضمن معنى (في) باطّراد، وهذه متضمّنة معنى في لا باطراد"[1].

يضاف إلى ذلك أنّ بعض كتب النحو لا تضع شرط الاطراد عند حديثها عن الظرف، وإنْ كان في الكلام ما يدلّ على الاطراد الذي حدّدناه عند ابن عقيل[2]، وليس كما فهمه السامرائي.

٣- المفعول لأجله

يقول الدكتور جميل الملائكة في مقدّمة بحثه الذي يحمل عنوان (في اشتراطهم كون المفعول له قلبيًا): "لم يُشر النحاة الأوائل إلى شرط كون المفعول له قلبيًا، واكتفوا بالإشارة إلى انتصابه في حال كونه عُذرًا وعلّة لوقوع الفعل"[1].

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص ٥٢٦-٥٢٧.

(٢)انظر: الرضي، شرح كافية (ابن الحاجب) ج٢، ص ١١. ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص ١٩٠، الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٧١.

يرى الملائكة أنّ هذا الشرط ليس أصلاً في النحو العربي، بل إنّه دخل إليه في فترة متأخّرة يحددها بالقرن السابع، وأنّ أوّل من جاء على ذكره هو الرضى في شرح الكافية. وقد كان لازمًا للتأكد من هذا الحكم الذي يصدره الملائكة تتبع باب المفعول لأجله في كتب النحو فكان الأمر على النحو التالي:

١. النحاة الذين لم يذكروا هذا الشرط: سيبويه في (الكتاب)[٢]، وابن السراج في (الأصول)[٣]،والزجاجي في (الجمل)[٤]، وابن جني في (اللمع)[٥]، والزمخشري في (المفصّل)[٦]، وابن هشام في (شرح قطر الندى وبل الصدى)[٧]. وابن عقيل في (شرح ابن عقيل)[٨].

٢. النحاة الذين ذكروه ولم يلتزموه: الرضي في (شرح الكافية)[٩]، والسيوطي في (همع الهوامع)[١٠].

٣. النحاة الذين ذكروه وأصرّوا على صحّته: الأزهري في (شرح التصريح على التوضيح)[١١].

---

(١) جميل الملائكة، في اشتراطهم كون المفعول له قلبيًا، مجلة المجمع العلمي العراقي، تشرين أوّل ١٩٨٤م، ص ١٢٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب ج١، ص ٣٦٧.

(٣) انظر: ابن السراج، الأصول، ج١، ص ٢٠٦

(٤)انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٣١٩.

(٥) انظر :ابن جني، اللمع في العربية، ص ٣٤.

(٦) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٧٦

(٧) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص٢٢٧

(٨) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص ٣٤.

(٩) انظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج ٢، ص ٩٨.

(١٠) انظر: السيوطي، (همع الهوامع)، ج٢، ص ٩٨.

(١١) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٥٠٩- ٥١٠.

أمّا في العصر الحديث فيرى جميل الملائكة: أنّ بعض المحدثين تمسّك بهـذا الـشرط، كمصطفى الغلاييني في كتابه (جامع الدروس العربية)[1]. ويعلّق الملائكـة علـى مـا أورده الغلاييني بأنّه أوضح من سابقيه وأقرب إلى الواقع[2].

وينتقد الملائكة قول عباس حسن معلّقاً على هذا الشرط: "ومن الزيادة أنْ يكون المفعول لأجله قلبيّا؛ لأنّ هذا الشرط مفهوم من شرط آخر، هو: التعليل؛ إذ التعليـل -غالبًـا- يكـون بأمور قلبيّة معنويّة، لا بأمور حسّية من أفعال الجوارح، ويفهم أيضًا من باقي الشروط"[3].

ويصف الملائكة كلام عباس حسن هذا بالمتهافت؛ بحجّة أنّه "ليس كـلّ تعليـل يكـون بأمور قلبيّة معنويّة، لأنّنا قد نُعلّل بأمور حسيّة من أفعال الجوارح، فنجرّ بحرف الجر ، فنقول خرجت للأكل، وجلس للكتابة"[4].

والمفاجئ هنا، أنّه وبعد أنّ يثبت الملائكة عدم أصالة هذا الشرط، يقرّه شرطًا للنـصب، فإنْ لم يتوافر في المصدر وجب جرّه، غير أنّه يرى أنّ المشكلة مشكلة مـصطلح، فيـستبدل بمصطلح (قلبيّ أو باطنيّ)، و(حسّي) بمصطلح (أفعال الجوارح)[5]، وهي نتيجـة لا تنـسجم ومسار البحث من أوّله.

---

(١) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص ٤٢٠.

(٢) جميل الملائكة، في اشتراطهم كون المفعول له قلبياً، مجلة المجمع العلمي العراقي، تشرين أول ١٩٨٤م، ص ١٢٩.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص ٢٣٨.

(٤) جميل الملائكة، في اشتراطهم كون المفعول له قلبيّا، مجلة المجمع العلمي العراقي، تشرين أول ١٩٨٤م، ص ١٣٠.

(٥) انظر: المرجع السابق، ص ١٣١.

٤- المفعول معه (عامل المفعول معه)

يرى إبراهيم مصطفى أنّه لا عامل نصب في ما يسمّيه النحاة المفعول معه فيقول: "إنّك إذا أردت معنى المصاحبة، وكانت الواو في معنى (مع) وجب النصب، وكان ذلك سائرًا مع أصلنا، فانّ الاسم بعد هذه الواو من تمام الحديث، ليس بمتحدّث عنه ولا بمضاف إليه، فحكمه النصب، وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعيّة- كما هو الاصطلاح- فإنّها واو العطف"(١).

والملاحظ هنا أنّ مصطفى يرى أنّ ما بعد واو المصاحبة ليس مسندًا إليه فيُضمّ، ولا مضافًا إليه فيكسر، وإنّما هو من تمام الكلام، ومن ثمّ حُرّك بالفتح لقصد الخفّة، ذلك أنّ مصطفى لا يؤمن بوجود حالة إعرابية تسمّى (النصب) مُسبّبة عن عامل، وإنّما هي الخفّة لكلّ ما جيء به لتمام الكلام.

كما يناقش مصطفى قول النحاة في جملة (كيف أنت وزيد؟) (وما أنت وزيد؟) فيرى أنّ النحاة رجّحوا العطف على النصب، لأنّ الاسم المسبوق بواو المصاحبة هنا لم يأت قبله فعل أو شبهه ينتصب به، رغم أنّ لكلّ من التركيبين معنى خاصًا وموضوعًا لا يليق به صاحبه، فإذا قلت: (كيف أنت وأخاك) بالنصب فإنّك تسأل عن صلة الاثنين، فتضع هذا التركيب حين يكون بينهما من الأمر ما هو جدير بالاستخبار، أمّا (كيف أنت وأخوك؟) فإنّه استخبار عن الاثنين، يمكن أنْ تطنب فيه فتقول: (كيف أنت وكيف أخوك؟).

والذي أوصل النحاة -حسب رأيه- إلى هذه النتيجة، هو تمسّكهم بفلسفة العامل، وأنّ المفعول معه إنّما ينصب بفعل أو شبهه، فإذا لم يُسبق بواحدٍ منهما لم ينصب، وكانت الواو عاطفة، فإذا ورد عن العرب ما هو منصوب مما لم يسبقه عامل، قالوا إنّ العرب نوت العامل

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٦٢.

وطوته، فوجب تقديره، وهم بذلك قد أغفلوا المعنى، وأضاعوا الفرق ما بين إعراب وإعراب، ووضع ووضع[1].

إذن مع أنّ نصب ما بعد الواو في المثالين السابقين يعطي معنىً مغايرًا تمامًا عن المعنى الذي يعطيه الرفع، رجّح النحاة الرفع لعدم وجود العامل، فوفاؤهم للعامل جعلهم يضعفون المعنى الذي يؤدّيه النصب ويرجّحون الرفع عليه.

يردّ محمد عرفه على ذلك بأنّ ما أورده مصطفى من اعتراض على النحاة في هذه المسألة ليس من عنده، وإنّما هو من عند النحاة أنفسهم، فقد اعترضوا بهذا الاعتراض، ورأوا أنّه لا معنى لجواز الأمرين العطف والنصب، بل النظر إلى المعنى، فأخذ مصطفى عملهم وطعنهم به ووصفهم جميعًا بالخطأ، وكان الإنصاف أنْ يروي القولين عن النحاة، ثمّ يرجّح ما يراه صحيحًا[2].

وممن تكلّم من المحدثين في هذه المسألة عباس حسن الذي يقول: "وردت أمثلة مسموعة- لا يصحّ القياس عليها لقلتها- وقع فيها المفعول معه منصوبًا بعد: (ما)، أو: (كيف) الاستفهاميّتين، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في العمل. مثل: ما أنت والبحرَ؟ كيف أنت والبردَ؟ فالبحر والبرد -وأشباههما- مفعولان معه، منصوبان بأداة الاستفهام. وقد تأوّل النحاة هذه الأمثلة، وقدّروا لها أفعالاً مشتقة من الكون وغيره، مثل: ما تكون والبحرَ؟ وكيف تكون والبردَ؟ فالكلمتان مفعولان معه، منصوبان بالفعل المقدر عندهم"[3].

---

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص١٥٩-١٦٠.

(٢) نظر: محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ١٠٠.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص ٣٠٨.

ثم يعلّق حسن[1] في الحاشية على ذلك بأنّه لا داعي لهذا التقدير؛ لأنّ العرب تنصب المفعول معه بعد الأداتين السابقتين، ولن نقيس عليها أدوات استفهام أخرى، لأنّ في ذلك إخضاع لغة ولهجة للغة ولهجة أخرى من غير علم أصحابها، بل إنّ بعض النحاة يجيزون القياس على ذلك في بعض أدوات الاستفهام، كابن جني والسيوطي.

ولكن عند الرجوع إلى ابن جني في الخصائص لم نجده ينصّ على أنّ مثل هذه الأمثلة من قبيل اختلاف اللغات واللهجات[2] ،وما يدرينا أنّ مثل هذه الأمثلة تعود إلى لغة أو لهجة قوم بعينهم، يمتازون بها من غيرهم.

أمّا مهدي المخزومي فيرى أنّ ما سمّاه النحاة بالمفعول معه فليس من متعلقات الأفعال، فلا علاقة له بالفعل أو شبهه، وأنّ تسميته بالمفعول ليست صحيحة، وسببها نظرية العامل التي لا ترى منصوبًا إلا وهو معمول لفعل أو شبهه. أمّا حقيقة المفعول معه فهي أنّه اسم جاء بعد (واو) لم تؤدّ وظيفتها وهي التشريك، فيُنصب هذا الاسم لأنّه لم يعد شريكًا لما قبل الواو. فإذا قلنا: لعب الأطفال وضفة النهر، فقد جئنا بواو لا تدلّ على التشريك، وباسم بعدها لا يشارك ما قبلها. فلمّا لم تشارك (الضفة) (الأطفال) في اللعب، لم تُرفع كما ارتفع (الأطفال)؛ لأنّها لم تكن مسندًا إليه. ولم تنخفض؛ لأنّها ليست مضافًا إليه، فلم يبقَ إلا النصب، فالنصب هنا للمخالفة ولخروجها مما دخل فيه ما قبل الواو[3].

وقول المخزومي هنا شبيه بقول أستاذه إبراهيم مصطفى، ويُعلّق عليه بنقطتين:

الأولى: الواو هنا ليس حرف عطف لأنّها لم تؤد وظيفته، فهي واو أخرى معناها المصاحبة بمعنى (مع).

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٣٠٨.

(٢) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ١٠-١٢.

(٣) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١١٥-١١٦.

الثانية: حروف العطف في اللغة قد تؤدّي معنى المخالفة، ويكون ما بعدها تابعًا لما قبلها في الإعراب كقولنا: (حضر زيد لا عمرو). فعمرو هنا ليس مسندًا إليه ولا مضافًا إليه، ولا يشترك مع (زيد) في الحضور، ومع ذلك جاء مرفوعًا ولم يُنصب.

يخالف إبراهيم السامرائي المخزومي فيرى أنّ الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع)، الناصب له ما تقدّمه من فعل أو شبهه. لكنّه يعود ليؤيّد ما ذهب إليه عباس حسن من أنّ النحاة لم يكونوا على صواب عندما قدّروا فعلًا مشتقًا من الكون في نحو (ما أنت وزيدًا؟) فلعلهم لم يجدوا وجهًا للنصب يحملونه عليه، فلجأوا إلى تقدير الفعل ونصب الاسم به، وهم بذلك يبتعدون عن موضوع مادّة (المفعول معه).

ثمّ يضيف: أنّ القول بأنّ الواو عاطفة في قولنا (سرت أنا وزيد)، ومفيدة للمعيّة في قولنا (سرت وزيدًا) وهي نفسها لم تتبدّل- لا يستقيم. ويخلص إلى القول بأنّ أجزاء هذا الباب ضعيفة لا يمكن أنْ تؤلّف موضوعًا قويًا سليمًا[1].

وفي الختام نلاحظ أنّ معظم الخلاف في باب المفعول معه دار حول بعض ما ورد عن العرب في قولهم: (ما أنت وزيدًا؟) وكيف أنت وأخاك؟ وربما كان الحلّ الأمثل لهذه المسألة هو اتباع المنهج الوصفيّ، وعلى ذلك يقال بأنّ الاسم ينصب بعد (واو) تفيد المصاحبة بدلًا من اللجوء إلى التأويلات المعقّدة، وقد ذهب هذا المذهب عفيف دمشقية في كتابه (خطى متعثرة على طريق إصلاح النحو العربي) [2].

---

(١) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ١٠٥-١٠٧.

(٢) انظر: عفيف دمشقية، خطى متعثرة، ص ٣٩.

رابعًا:الحال

١- هل يكون صاحب الحال مبتدأ ؟

عند مناقشة عباس حسن لقضية العامل، يؤكّد أنّه يجب علينا ألا ننظر إليه نظرة تقديس كما فعل النحاة، ويُمثّل لتعصب النحاة في تعاملهم مع هذه النظريّة ومغالاتهم فيها، بمنع أكثرهم لأنْ يأتي الحال من المبتدأ. إذ يرى أنّك إذا قلت (محمد هاجمًا أسد). كان المثال خطأ عند جمهور النحاة، رغم شيوع هذا التركيب وشدّة الحاجة البيانية إليه في الأساليب المختلفة، وسبب رفض جمهرة النحاة لأنْ يكون صاحب الحال مبتدأ؛ هو أنّ العامل في الحال عندهم يجب أنْ يكون هو العامل في صاحبه، والابتداء هنا هو العامل في صاحب الحال الذي هو (محمد)، فوجب أنْ يكون هو العامل أيضًا في الحال تطبيقًا لرأيهم. فإذا عرفنا أنّ الابتداء عامل ضعيف لا يقوى على أنْ يؤثّر في شيئين، وجب قصره على المبتدأ وترك الآخر لعامل آخر إنْ أمكن، وإلا وجب تغيير العبارة إلى صورة مقبولة نحويًا[1].

ويضيف عباس حسن أنّه إذا قلت (هذا هاجمًا أسد) كان المثال خطأ كذلك، لكنّ السبب مختلف، وهو أنّ (هاجمًا) حال من المبتدأ اسم الإشارة (ذا) فهو صاحب الحال، وعامل رفعه الابتداء، في حين أنّ العامل في الحال هنا هي (ها) التنبيه؛ لأنّها تتضمّن معنى الفعل، وبذلك لا يكون العامل في الحال هو نفسه العامل في صاحبها، وذلك محظور عند كثرتهم. بذلك فإنّه قد يقبل رأيهم لو لم ترد النصوص الصريحة الناصعة مخالفة لهم، إذ إنّهم يرفضونها أو يؤوّلونها تأويلاً غريبًا بدلاً من إعادة النظر في القاعدة.

ومن الشواهد التي يوردها عباس حسن دليلاً على خطأ هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعام : ١٥٣] إذ إنّ العامل في صاحب الحال(صراطي) الذي هو

---

(١) انظر:عباس حسن، اللغة والنحو، ص٢٠١-٢٠٢.

خبر (أنّ)، هو (أنّ)، في حين أنّ عامل الحال هو هاء التنبيه. ومنه أيضًا (لميّة موحشًا طلل) فعامل الحال هنا هو الجار والمجرور، وعامل صاحبها هو الابتداء[1].

ويقول عباس حسن في موضع آخر:" ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ....ذلك لأنّ من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح، وهو: عدم الاستعمال العربي الأصيل، وإنّما يرفضونه لأنّه لا يتّفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل"[2].

قد نلمس في كلام عباس حسن هنا شيئًا من المبالغة والتضخيم؛ إذ إنّه يهاجم نظرية العامل خلال مسألة تُسَجّل عليها ملاحظتان:

الأولى: أنّ النحاة لم يُجمعوا على وجوب كون العامل في الحال وصاحبها واحدًا، حتى أنّ بعضهم وصف هذه المسألة بالخلافية، فقال السيوطي:" اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه؟ فالجمهور: لا"[3].

ويقول الرضي: "أمّا نحو: (زيد قائمًا في الدار) فإنْ جوّزنا كون (زيد) صاحب الحال، بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه، فالحال متأخّر عن صاحبه، وإنْ لم نجوّز ذلك، وقلنا إنّ الضمير في الظرف هو صاحب الحال.."[4].

ويكفي أن يكون سيبويه وهو إمام النحاة قد جوّز هذا الاستخدام الذي يَعُدّ عباس حسن عدم جوازه تسلّطا من النحاة، إذ يقول سيبويه:" هذا باب ما ينتصب لأنّه قبيح أنْ يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائمًا رجل" [1].

---

(١) انظر: عباس حسن، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٣٦٤.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٢٤٢.

(٤) الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٦٣.

الثانية: أنّ هذه المسألة لا تصلح دليلاً على ما أراد حسن؛ ذلك أنّها ليست من المسائل المهمّة، والدليل أنّك تجد كلّ النحاة يمرون بها مرورًا سريعًا، أو يهملون ذكرها كالزمخشري في (المفصل) [٢]، وابن عقيل في (شرحه للألفية) [٣]، والأزهري في (شرح التصريح[٤]).

٢- وقوع المصدر حالاً

اختلف النحاة في المصدر هل تقع حالاً؟ وإذا جاز وقوعه حالاً، فهل يقاس عليه؟ أم يُكتفى بالسماع، يقول ابن عقيل:" حقّ الحال أنْ يكون وصفًا... وقد كثُر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكنّه ليس بمقيس، لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه (زيد طلع بَغْتَةً) فـ(بغتة):مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتًا، هذا مذهب سيبويه والجمهور. وذهب الأخفش والمبرّد إلى أنّه منصوب على المصدرية"[٥].

ويرى الأزهري أنّه ليس حالاً بل تمييزًا، إلا في بعض ما سُمِع عن العرب مما لا يُقاس عليه كقولهم: (قتلته صبرًا)[٦].

وقد أجاز المبرد فقط القياس على الحال عندما يكون مصدرًا، قال السيوطي: "وأجمع البصريون والكوفيون على أنّه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يُقاس عليه غيره، فلا يُقال: (جاء زيد بكاءً)، ولا (ضحك زيد اتكاءً)، وشذّ المبرّد، فقال: يجوز القياس.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٢٢.

(٢) انظر: الزمخشري، المفصّل في علم العربية، ص٧٨-٨٤.

(٣) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٥٦٨-٦٠١.

(٤) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص ٥٨٥.

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٥٧٤.

(٦) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج٢، ص٧٥.

واختلف النقل عنه، فَنَقَل عنه قوم: أنّه أجاز ذلك مطلقًا، ونقل عنه آخرون أنّه أجازه في ما هو نوع الفعل نحو: (أتيته سرعة)" [1].

هذا عند المتقدّمين، أمّا في العصر الحديث فقد أصدر مجمع اللغة العربية القاهري قرارًا جاء فيه: "ورد عن العرب جملة من التركيب وقع المصدر المنكر فيها حالاً، من مثل قولهم: (قتلته صبرًا، ولقيته بغتةً، وفجأةً، وكلّمته مشافهةً... الخ) وقد أجاز النحاة أنْ يكون المصدر في هذه المُثُل ونحوها حالاً، ولكنّهم اختلفوا في جواز القياس على ذلك: فبعضهم أجاز مطلقًا، وبعضهم منع مطلقًا، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعًا من عامله، وبعضهم حصره في مواضع محدّدة وَرَدَ السماع بها. وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالاً وجواز القياس على ما سُمِع منه مطلقًا، اتّباعًا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى" [2].

ويرى ياسين أبو الهيجاء أنّ مناقشة المجمع لهذه المسألة لم تكن تلبية لحاجة مُلِحّة، ولم تستند إلى شيوع مثل هذا الاستخدام على ألسنة الكتاب المحدثين أو أقلامهم . وعلى كلّ فإنّه رغم قرار المجمع، فلن يكون استخدام المصدر حالاً مُرَحّبًا به ما لم يفرض وجوده واستخدامه على ألسنة الكتاب وأقلامهم[3].

وقرار المجمع هذا غريب من جانبين متكاملين:

أ- ما ذكره ياسين أبو الهيجاء من أنّ المجمع لم يكن مضطرًا لهذا القرار؛ إذ إنّ قراراته عادة ما تأتي استجابة لاستخدام لغويّ استجدّ على الألسنة والأقلام.

ب- أنّ أهل البصرة وأهل الكوفة أجمعوا- وقلّما أنْ يجمعوا- على عدم قياس مجيء المصدر حالاً، فلم يرد ذلك- كما هو واضح في كلام السيوطي السالف الذكر- إلا

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٢٢٨.

(٢) ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص٤٧.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٤٩.

عن المبرّد في نقلين مختلفين، فكيف ترك المجمع إجماع أهل النحو، وسار وراء رأي وُصِف بالشذوذ، دون أنْ يستجدّ في لغة أهل هذا العصر ما يُوجِب مثل هذا السير.

٣- تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

يرى عباس حسن أنّ هذه المسالة تثير إشكالاً يحتاج إلى حلّ؛ لأنّ النحاة لم يجيزوا تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وعندما صُدِموا بقولة تعالى ﴿*وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ*﴾ [سبأ : ٢٨] تأوّلوا ذلك قائلين: إنّ (كافة) أصلها (كافًّا) أيْ مـا نعـا مخالفـة الدين، وهي حال من الكاف في (أرسلناك)، والتاء في (كافة) للمبالغة. أو يخرّجـون (كافـة) على أنّها صفة لمصدر محذوف، والتقدير (إرسالة كافّة للناس)، وتخريجـات أخـرى، وكـلّ تأويلاتهم فيها لا تسلم من إشكال يعكّر صفوها [1].

عباس حسن هنا يحكم على النحاة من خلال مسالة خلافية، فيأخذ رأي جماعة منهم، ثمّ يستخدمه سلاحًا ضدهم جميعًا بلا تمييز، وكان الأصل هنا أنْ يذكر الرأيين، ثمّ يرجّح أحدهما، وأنْ لا يجعل النحاة جميعهم مخطئين. استمع إليهم يقولون: إذا جاء صاحب الحـال مجـرورًا بالإضافة، لم تتقدّم الحال عليه اتفاقًا، أمّا إذا جاء صاحبها مجرورًا بحرف الجر فسيبويه وأكثر البصريين يمنعون تقدّمها عليه. وأجاز ذلك ابن كيسان, وأبو علي, وابن الدهان استدلالًا بقولـة تعالى:﴿ *وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ*﴾ [سبأ : ٢٨]. ويروون عليه شواهد أخرى منها:[مـن الطويل]

لَئِنْ كـان بَـرْدُ المـاءِ هَيمـانَ صـادِيًا   إلـيَّ حبيبًـا، إنّهـا لَحبيـب

---

(١) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو، ص ١٠٠.

وقول آخر:[من الطويل]

إذا المَــرْءُ أعْيَتْـــهُ المُـــرُوءَةُ نَاشِـــئًا فَمَطْلَبُهـــا كَهْـــلاً عليـــهِ شَـــدِيدُ

ثمّ يحكمون على الآية السابقة قائلين: وبعضهم يجعل (كافة) حالا مــن الكــاف,والتــاء للمبالغة, وهو تعسّف[1].

والسؤال الآن :ماذا زاد عباس حسن في قوله السابق على ما ذكره النحاة .

٤- تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار

يرى عباس حسن أنّ النحاة عدّوا تقدّم الحال على عاملها الظــرف أو الجــار أمــرًا نادرًا، نحو (سعيد مستقرًا عندك) أو (مستقرًا في هجر). ثم قالوا: إن مــا ورد مخالفًــا لــذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه. وعندما يُجابَهون بقراءة من قرأ بالنصب قوله تعالى[2] :﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].وقولة تعالى[3]: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾[الأنعام: ١٣٩]. يجيبون بأنّ هذه القراءة قراءة شاذّة، فأيّ كلام هــذا؟ إنّ المنطــق السليم والعقل الراجح يأبى قبول قولهم هذا, وما يتوهّمون ، فهم يقرّون بإجمــاع رائــع بــانّ القرآن أفصح كلام العرب، وأنّه في قمّة البلاغــة، فكيــف يتّفــق هــذا والتأويــل والتمحّــل والتقدير[4]؟

(١) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٦٧-٦٨.

(٢) هذه القراءة لعيسى الثقفي، انظر: محمود الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص٣٦٠.

(٣) هذه القراءة للزهري، انظر: المرجع السابق، ص١٠٠و ٣٦٠.

(٤) انظر: عباس حسن، اللغة والنحو، ص١٠١.

والجواب هنا شبيه بجواب المسألة السابقة، غير أنّ للنحاة هنا ما يزيد على أربعة مذاهب، ما بين المنع المطلق، والجواز المطلق، والجواز المشروط لتقدّم الحال على عاملها[1].

٥- الحال عُمْدَة أم فضلة

يرى سلمان القضاة أنّ جعل النحاة الحال فضلة أيْ زيادة على مستوى التركيب، مما يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنّ هناك أنماطًا من الحال وشواهد من فصيح الكلام- نثره وشعره- تُثْبِت أنّ الحال ليست فضلة في المبنى، من هذه الأنماط:

أ- الحال التي تسدّ مسدّ الخبر وتغني عنه، ولا تصلح لأنْ تكون خبرًا، نحو: (ضربي العبدَ مسيئًا).

ب- الحال السادّة مسدّ الخبر، وهي تصلح لأنْ تكون خبرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[2] [يوسف: ٨]على قراءة من قرأ بالنصب.

ج- الحال التي لا يكون الخبر متمّمًا للفائدة إلا بها نحو، قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ٤].

د- الحال التي لا يصِحّ معنى تعدّي الفعل إلا بها، نحو:(سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول).

هـ- الحال المتمّمة للجزاء المتّحد مع شرطه لفظًا ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٢)هذه القراءة لعلي بن أبي طالب، وأجازها الأخفش،، انظر: محمود الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص ٢٩٣.

و- الحال التي يترتّب على حذفها فساد في المعنى والاعتقاد، نحو قوله تعالى: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾[النساء : ٤٣].(١)

بعد عرض هذه الأنماط وتحليلها يقول القضاة:" لا يخفي بعد هذا العرض ما للحال من أهمية في الكلام، بحيث يصعب أنْ نسميها فضلة، فإنْ قيل إنّ المقصود بالفضلة في اصطلاح النحويين ما زاد على المبنى الأساسي للجملة، لا ما يستغني الكلام عنه، قلت: لقد أوردت أنماطًا من الحال التي سدّت مسدّ الخبر، أو تمّمت معناه، وهذا يعني أنّها ركن أساسي من أركان بناء الجملة "(٢).

وقد رفض فوزي الشايب هذا المذهب مؤكّدا أنّ الحال فضلة، وأنّ الشواهد والأنماط التي حاول القضاة أنْ يثبت خلالها أنّ الحال ليست فضلة لم تكن مقْنعة. ولم يتوقّف الشايب عند هذا الحد، بل ناقش بعض هذه الأنماط ليثبت أنّ الحال فضلة فيها(٣).

والحقيقة أنّ الحال وإنْ سدت مسد الخبر أو كانت أساسيّة في التركيب، فهذا خروج عن الأصل الذي وُضِعَت عليه، لذلك فإنّنا لا نملك عند قولنا:(ضربي الصبيَ مسيئا) إلا أنْ نقدّر الخبر المحذوف فيكون التقدير: (ضربي الصبي في حال كونه مسيئًا، كما أنّ فكرة الإسناد عند النحاة هي الأساس الذي يقوم عليه النحو، وقد ثبت منذ القدم النظام الذي يقوم عليه هذا الأساس, وانقسامه إلى (فعل وفاعل) في حال الجملة الفعلية، و(مبتدأ وخبر) في حال الجملة الاسمية ؟ والأفضل أنْ يبقى هذا الأساس على ما هو عليه بلا عبث، كي تحفظ للنحو استقراره وعدم ضياعه.

---

(١) انظر: سلمان القضاة ، هل الحال فضلة في أسلوب العربية ،مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، العدد١، ١٩٨٩م، ص ١٢٥-١٢٩

(٢) المرجع السابق، سلمان القضاة، ص ١٣٠ .

(٣) انظر: فوزي الشايب، الحال فضلة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات،العدد ١، ١٩٩٢م، ص ١٨٢- ١٨٥.

الفصل الثالث

قضايا متفرّقة

أولاً: العلم

١- العلم المركب تركيبًا مزجيًا

يقول إبراهيم السامرائي: " اهتمّ النحويون بإعراب العَلَم في حال تركيبه فذكروا: أنّ ما كان مركّبًا تركيبَ مزجٍ يُعرَب إعراب ما لا ينصرف نحو: (جاءني بعلبكُّ)، و(رأيت بعلبكَّ)، و(مررت بعلبكَّ)، ويجوز فيه أيضًا البناء على الفتح"[١].

ويعلّق إبراهيم السامرائي على سلوك النحاة هذا المسلك في إعراب المركّب المزجيّ وبنائه بأنّه اجتهاد لم يبنَ على استقراء لسان العرب، يظهَر ذلك في أمثلتهم التي جاءت فيها كلمة (بعلبك) معرَبة غير منونة؛ أو مبنيّة على الفتح، فهم لم يشيروا إلى من أعربها، ولا إلى الذين درجوا على بنائها. والدليل على أنّ مُثُلهم مصنوعة، هو أنّ المشهور في (بعلبك) أنّه اسم موضع في بلاد العرب، وهي أيضًا لا تختلف عن (حضرموت) التي عدّوها معربة إعراب المتضايفين، فلماذا اختلف حكمها عند النحاة؟[٢].

وواقع الحال يؤيّد ما ذهب إليه إبراهيم السامرائي في وصف تعامل النحاة مع هذا النوع من الأعلام؛ إذ إنّهم يسوقون له الأحكام دون أنْ يدعموها بشواهد من استخدام العرب.

يقول السيوطي:" وغير مختوم بويه كمعدي كرب، وبعلبك، ففيه ثلاث لغات: الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياء كمعدي كرب فيسكن، أو منوّنًا. ويليها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض، ويجري الأوّل بوجوه الإعراب، إلا أنّه لا تظهر الفتحة في المعتلّ حالة نصبه كما تقدّم. وقد يمنع العجز من

---

(١) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص٧٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٧٧.

الصرف حالة الإضافة أيضًا في لغة حكاها في (التسهيل) فيفتح نحو: هذا معديَ كرب على جعله مؤنثًا"[1].

نلاحظ في هذا الكلام أنّ السيوطي يقرّ بأنّ في هذا النوع من الأعلام ثلاث لغات، يشرع في ذكرها دون أنْ ينسب هذه اللغات إلى أقوامها، ولا أنْ يسند كلامه بشواهد من كلام العرب، وشبيه بهذا ما نجده لدى الأزهري[2]. وهو أمر يدعم ما ذهب إليه إبراهيم السامرائي.

٢- الخلاف حول قولهم: (سافر محمد علي حسن).

كانت العرب إذا أرادت ذكر اسم رجل منسوبًا إلى أبيه وجدّه قالت: (محمدُ بنُ عليٍ بنِ حسن). أمّا في العصر الحديث فقد شاع استخدام هذا الأسلوب بعيدًا عن استخدام العرب، إذ تمّ إسقاط كلمة (ابن) من هذه التسمية، ليصبح الأمر على النحو التالي: (محمدْ عليْ حسنْ). وقد اختلف المحدثون في هذه الأعلام كيف تُعرَب، فرأى أحمد حسن الزيات أنْ تُسكّن قياسًا على أسماء الحروف التي افتتح بها الله بعض السور، يقول: "افتتح الله تسعًا وعشرين سورة ببعض أسماء الحروف، وقد تواترت قراءتها بالسكون وهي معمولة للقسم أو لعوامل أخرى"[3].

فهو يقترح أنْ تعامل هذه الأسماء معاملة تلك الحروف فتكون ساكنة معربة على الحكاية.

ويؤيّد هذا المذهب إبراهيم أنيس الذي يستند في ذلك إلى قوله المشهور بأنّ الحركات لا دلالة لها على المعنى. وإنّما هي لوصل الكلام فيقول: " فإذا كان قد جاز هذا في قراءة أبي

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص ٢٣٣.

(٢) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص ١٣٠.

(٣) أحمد حسن الزيات، رأي في قولهم (سافر محمد علي حسن) مجلة مجمع اللغة العربيـــة، ج١١، ١٩٦٥، ص ٦٣.

عمرو التميميّ العربيّ نسبًا ومولدًا أحد القرّاء السبعة، كما جاز في قراءة غيره من طائفة كبيرة بين القراء، فهل بعد هذا نستكثر أنْ نجوّز الإسكان عند سرد بعض الأعلام في مثل (سافر محمد علي حسن)"[1].

لكن محمد علي النجار رفض الرأي السابق بحجّة أنّ قياس هذه الأعلام على الحروف في فواتح بعض السور لا يستقيم، فتلك سُكّنت لأنّها لم تُسبَق بعامل إعرابيّ، فإذا أُدخِل عليها عامل أعربت كقولنا (كتبت ألِفًا)، ولا تقول: (كتبت ألفْ) على الحكاية.

كما أنّ التسكين الذي أشاروا إليه في قراءة أبي عمرو لا يجري على غير منهج مرسوم، بل هو يتبع لغة العرب في تسكين الحركة الثقيلة التي تتوسّط حركتين. ثمّ يُرْدف قائلاً: " وأيًّا ما كان الأمر فإنّ الكاتب ينبغي أنْ يربأ بنفسه عن مجاراة العامة في هجر الإعراب، والذي أراه أنْ يُتَسامح في ترك (ابن) إذ أصبح معروفًا أنّه مراد، ولا يُتَسامح في ترك الإعراب، فينبغي المحافظة عليه، فالاسم الأوّل يُعرب حسب العوامل، والثاني إنْ كان تتمّة العَلَم الأوّل (كمحمد كامل) على أنْ يكون (كامل) ليس أبا محمد بل لقبًا له أو من تتمّته، فإنّه يجرّ بالإضافة أو يتبع إذا تعسّرت الإضافة، وإنْ كان أبًا للأوّل تبعه في إعرابه، إذ قام مقام (ابن) المحذوفة في الإعراب"[2].

إذن: يرفض النجار التسكين في هذه الأعلام، ويرى أنّها اتّباع للعاميّة، ويقترح إعراب العلم الأوّل حسب موقعه من الجملة، ثمّ يضاف إليه ما بعده، أو يُتْبَعه إذا كان من تتمّته وليس

---

(1) إبراهيم أنيس، سافر محمد علي حسن، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج19-20، 1966، ص 114.

(2) المرجع السابق، ص 118.

أبًا له، فإنْ كان العَلَم الثاني دالاً على أبي العَلَم الأوّل تبعه في إعرابه؛ لأنّه يقوم مقام كلمة (ابن) المحذوفة.

وممّن يرى أنّ تسكين هذه الأعلام هو نوع من اتّباع العاميّة عبد الرحمن أيوب، إذ يقول في أثناء حديثه عن هذا الأمر: "ولكنّ الواقع اللغويّ اليوم لا يشهد بهذا، بل يجنح إلى تسكين أواخر الأعلام، وهو من تأثير العاميّة في اللغة الفصيحة التي نتكلّمها أو نكتبها اليوم"(١).

أمّا عبد الرحمن تاج فيرفض أيّ تخريج لهذه الأعلام تكون فيه غير منسجمة مع طبيعة اللغة، حتى لو كان البديل في العودة إلى أسلوب العربية القديم الذي يستخدم كلمة (ابن). فنقول: "وجملة القول أنّه إذا كانت تلك التراكيب التي هي من قبيل: (سافر محمد علي حسن) تبقى متشبّثة بحالها، ومن غير أنْ تُصلِح من شأنها لتدخل في ساحة العربية وتستظل بظلها وتسعد بالانتساب إليها، فلتبق هكذا بطابعها الخاص طابع العامية، فإنّ الصحيح في العربية هو (سافر محمد بن علي بن حسن) لا (سافر محمد علي حسن)"(٢).

وقد حسم مجمع اللغة العربية القاهريّ هذا الخلاف عندما قرّر ما يلي: "يجيز المجمع ما يجري على الألسنة من حذف (ابن) من الأعلام المتتابعة في مثل: (سافر محمدْ عليْ حسنْ) وتضبط هذه الأعلام على أحد الوجهين التاليين:

١-يُعرب العلم الأوّل بحسب موقعه، ويجر ما يليه بالإضافة.
٢-تُسكّن الأعلام كلّها إجراء للوصل مجرى الوقف"(٣).

---

(١) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٩١.

(٢)عبد الرحمن تاج، تفصيل القول في تتابع الأعلام بتسكين أواخرها، مجلة مجمع اللغة العربيـــة، القـــاهرة، ج١٩-٢٠، ١٩٦٦م، ص ١٥٤.

(٣) ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد اللغوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص ٣٥.

ثانيًا: الممنوع من الصرف

١-المنع من الصرف، أسبابه وتعريفه

هو من أكثر الأبواب النحوية أهميّة، وقد أفرد له إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ما يزيد على خمس وعشرين صفحة، حرصًا منه على إعطاء هذا الموضوع حقّه.

يبدأ مصطفى محاولاً وضع أصل يفسّر من خلاله ظاهرة المنع من الصرف في النحو العربي، إذ يرى أنّ التنوين علامة التنكير التي اختارها العرب في مقابل علامة التعريف وهي (ال)، فلا يجوز في العلم أن يُنوّن إلا إذا كان فيه معنى من معاني التنكير. ثمّ يعمّم هذا الأصل ليرى أنّ كلّ ما مُنِع من التنوين، فيه شيء من التعريف[1].

ثمّ يأخذ بعد ذلك بنقض العلل التي وضعها النحاة للمنع من الصرف، مناقشًا في البداية الأصل الذي قدّروه علّة لمنع الصرف وهو مشابهة الاسم للفعل، فيرى أنّ هذا الأصل ليس صحيحًا، لأنّه لو صحّ لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف هي الأسماء المشتقّة (كاسم الفاعل واسم المفعول)؛ لأنّها تساير الفعل في الهيئة والمعنى، حتى عدّها جماعة من النحاة نوعًا من أنواع الفعل، كما أنّ بعض العلل التي جعلوها سببًا في تحقيق المشابهة بين الاسم الممنوع من الصرف والفعل، من شأنها أنْ تباعد بين الاسم والفعل، لا أنْ تقرب بينهما، كالعلميّة التي هي من أخصّ صفات الاسم...الخ. ثمّ يَحْكم في النهاية على عللهم بالاضطراب والضعف والقصور وعدم الإحاطة[2].

---

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٦٧ وما بعدها.

يعود مصطفى بعد ذلك إلى تأكيد الأصل الذي وضعه، مستدلاً على ذلك بأنّ النحاة أنفسهم قالوا إنّ التنوين علم التنكير، لكنّهم خصّصوا ذلك في المبنيّات، فالعلم (سيبويه) إذا دلّ على مُعَيّن بُني على الكسر، وإذا دلّ على كلّ من سُمّي بهذا الاسم نوّن.

لذلك نقول: (مررت بسيبويهِ)، إذا عنيت شخصًا بعينه، و(مررت بسيبويهٍ)، إذا عنيت أيّ شخص يُسمّى بهذا الاسم. لكنّ مصطفى لا يقف عند هذا الحدّ، بل يعمّم حكمهم هذا ليشمل المعربات، مؤكّدًا أنّ حذف التنوين في المُعربات آية ظاهرة على التعريف، فإذا عددنا المعارف لم نجد التنوين يدخل إلا في واحدة منها وهو العَلَم، وقياسًا على العَلَم المبنيّ؛ فإنّ العَلَم المُعرب الذي لا يدلّ على معيّن يدخله التنوين ليدلّ على معنى التنكير، ومثال هذا العَلَم كلمة عثمان الثانية في قولنا: (مررت بعثمانَ وعثمانٍ آخر)، فإذا دلّ العَلَم على معيّن، فهو معرفة ككلمة (عثمان) الأولى في المثال السابق(١).

ثمّ يقوم مصطفى بعد ذلك بتطبيق هذا الأصل، وهو أنّ ما لا ينوّن يكون معرفة، على بقية الأسماء الممنوعة من الصرف.

وقد ردّ محمد عرفه على كلام مصطفى هذا بأنّه لا يتّفق وبعض الأصول النحويّة، ومن ذلك أنّ لغة العرب تفرّق باللفظ بين المعرفة والنكرة: فالنكرة تُوصف بالنكرة، والمعرفة توصف بالمعرفة، ولا يجوز وصف المعرفة بنكرة أو وصف النكرة بمعرفة. فإذا طبّقت هذا بناء على قاعدة مصطفى، لم يستقم الأمر، فلا يقال: (حضر نوحٌ نبيٌ)، بل (حضر نوحٌ النبيّ)، رغم أنّ (نوحًا) حسب ما يرى مصطفى نكرة؛ لأنّ التنوين قد دخلها، ومع ذلك بقيت موصوفة بالمعرفة مما يدلّ على أنّها معرفة رغم دخول هذا التنوين.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٧٤-١٧٥.

يضيف عرفة أنّ الأعلام التي وردت للأنبياء في القرآن الكريم منوّنة، لم يُرَد منها أيّ شخص يُسمّى بها، بل دلّت على معيّنين كغيرها من أعلام الأنبياء التي لم تنوّن كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إبراهيمَ على قَومِهِ نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مَن نَشاءُ إنَّ ربَّكَ حكيمٌ عليمٌ ۞ وَوَهَبْنَا لهُ إسحاقَ ويعقوبَ كُلاًّ هَدَيْنَا ونوحًا هدينا مِن قبلُ ومِن ذُرّيّتِهِ داودَ وسليمانَ وأيّوبَ ويوسفَ وموسى وهارونَ وكذلكَ نَجْزي المحسنينَ ۞ وزكريّا ويحيى وعيسى وإلياسَ كلٌّ مِنَ الصالحين ۞ وإسماعيلَ واليسعَ ويونسَ ولوطًا وكُلاًّ فضّلْنَا على العالمينَ﴾ [الأنعام:٨٣-٨٦].

يرى عرفة أنّ هذه الآيات جَمَعَت أعلامًا لطائفة من أنبياء الله، بعضها منوّن وبعضها غير منوّن، ولا شكّ أنّها جميعًا في درجة واحدة من التعريف، فلم يَقصد بما نوّن كـ (نوح ولوط) التنكير، وبما لم ينوّن كـ (إسحاق وإبراهيم... الخ) التعريف، فإذا جارينا مصطفى في زعمه كان فهمنا للقرآن الكريم مشوّهًا. وكفى بهذا الحديث أنّه يؤدّي إلى أنْ يكون المراد من (محمد) في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ والذينَ مَعَهُ أشدّاءُ على الكفّارِ﴾[الفتح: ٢٩] واحدًا غير معيّن، لا يعرفه الناس السامعون، وإنما هو واحد من أمّة له هذا الاسم، وبهذا يكون مصطفى قد سَنّ قوانين في العربية، لو اتبعت لحَرّف كتاب الله عن معناه المقصود[١].

ثمّ يناقش عرفة رفض مصطفى لقول النحاة بأنّ سبب منع الاسم من الصرف هو شبهه بالفعل، إذ يرى مصطفى -كما أسلفنا- أنّ أكثر الأسماء شبهًا بالفعل هي اسم الفاعل واسم المفعول، ولم يُمنَعا من الصرف. فيرد عرفه بأنّ مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة أقسام:

---

(١) انظر، محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ٢١٢-٢١٤.

أ- مشابهة قويّة جدًا: وهي المتمثّلة في اسم الفعل، فإنّه شابه الفعل في معناه، فأخذ حكمه في البناء والعمل في الأسماء.

ب-مشابهة ضعيفة، وذلك كمشابهة (ما لا ينصرف) الفعل في الفرعية، وهذه تمنعه من التنوين والجرّ بالكسرة.

ج- مشابهة بين بين، كمشابهة اسم الفاعل والمفعول الفعل، وهذه تجعله يعمل في الأسماء، كعمل الفعل فيها(1).

والمقصود بالفرعيّة في كلام عرفة، أنّ النحاة قالوا بأنّ مشابهة الاسم للفعل هي مشابهة في الفرعية، ذلك أنّ الفعل فرع على الاسم من جهتين: الأولى: اللفظ، وهو اشتقاق الفعل من الاسم، الثانية: المعنى، وهو حاجة الفعل أبدًا إلى الفاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسمًا، وبمثل هذا يُقال بأنّ العلميّة فرع التنكير، والتأنيث فرع التذكير وهكذا(2).

وممن ردّ على مصطفى أيضاً عبد الوارث سعيد، الذي يرى أنّ القاعدة التي وضعها تخالف واقع اللغة ونصوصها مخالفة ظاهرة، لوجود مئات الشواهد في أوثق النصوص تنقض كلامه؛ إذ إنّ كثيرًا من الأعلام الواردة في كتاب الله العزيز منوّنة، لا يدخلها مثقال ذرة من التنكير(3).

ويخالف الجواري مصطفى في أنّ التنوين علم التنكير، وأنّ المنع من الصرف لا يكون إلا في حالة التعريف، وأنّ الأعلام كلّها تستحقّ المنع من الصرف، لأنّها معارف بأنفسها لا تقبل التنوين، ويعلّق على ذلك بأنّه مخالف لما تعرفه العربية في الأسماء، كما أنّ أسلوب

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص ٢١٥-٢١٦.

(2) انظر: الورّاق، علل النحو، ص ٦١٣-٦١٥.

(3) انظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو، ص ١٠٩.

مصطفى في محاولته ردّ كلّ ما هو معروف من علل المنع من الصرف إلى التعريف والتحديد، يحاكي أسلوب المتقدّمين عندما يحاولون أنْ يُجْرُوا قاعدة من قواعدهم إجراء مطردًا[1].

لكنّه (أيْ الجواري) يتّفق مع مصطفى في أنّ التنوين نون ساكنة هي في الأصل بمعنى التنكير، ثمّ أصبحت بعد كثرة التداول علمًا على تمكين الاسم من الاسميّة[2].

والحقيقة أنّ كلام مصطفى لو قُدّر له أنّ يكون صحيحًا لأراح الدارسين من المعاناة في تقدير العلل التي يُمْنع لها الاسم من الصرف، فضلاً عن أنّه يستند إلى سند معنويّ ملموس يدخل العقل فيستقرّ فيه، لكنّه للأسف لا يتناسب وحقيقة اللغة؛ ولذلك كان من السهل على عرفة أنْ يُقْنع القارئ ببطلانه.

أما ردّ عرفة فهو ينقسم قسمين: الأول: وهو المتعلّق بجانبي التعريف والتنكير، وقد كان ردًا كافيًا مانعًا مستمدًا من روح اللغة واستعمالاتها. أمّا حديثه عن المشابهة في العلل الفرعية وما إلى ذلك، فهو كلام فلسفيّ، لا يُظَنّ أنّ المستخدمين الأصليين للغة الذين وضعت قواعد اللغة بناء على كلامهم كانوا يفكّرون في مثل هذه العلل، مما يؤكّد غربتها عن حقيقة اللغة والدراسات اللغويّة، ومن هنا فالأفضل نبذها وعدم الإصغاء إليها؛ لأنّها لا تقدّم للنحو إلا التعقيد والصعوبة.

---

(1) انظر: الجواري، نحو التيسير، ص ١١٧

(2) انظر: المرجع السابق، ص ١١٩.

٢-الممنوع من الصرف بين القبول والرفض

يتّهم نظير زيتون النحاة بأنّهم قد تجنّوا على الألفاظ الممنوعة من الصرف؛ إذ إنّهم عزلوها عن سواها بلا برهان عقليّ منطقيّ، وجرّدوها من حقوقها وعاقبوها، وكبّلوها بقيود شاذّة تشبه التمييز العنصري بلا سبب، فصَرْفُها لا يشوّه اللغة ولا يفقدها شيئًا من بلاغتها، ولا يُفسد معاني العبارات، ولا يتطرّق إليها شيء من الالتباس الذي يوقع القارئ في حيرة من أمره في تفسير المعاني.

ثمّ يحمّل زيتون النحاة وِزْر هذا السلوك، مطالبًا بعدم تقديس كلّ ما فرضوه على اللغة دون درس وتمحيص، ويَخْلُص في النهاية إلى المطالبة بإلغاء هذا الباب، ومساواة هذه الأسماء والأوزان غير المنصرفة بأخواتها المنصرفة بلا تمييز(١).

يُلاحظ هنا أنّ زيتون يطالب بإلغاء باب الممنوع من الصرف، بدعوى أنّه لا وجود لسبب يدعو إلى هذا المنع، مشبهًا إيّاه بالتمييز العنصري. والحقيقة أنّه من الغريب المستهجن أنْ يصدر هذا الكلام من عضو في المجمع القاهريّ، ذلك أنّ كلامه يظهر النحاة بمَظْهَر الملوك الذين يقسّمون الأعطيات على رعاياهم، فيكرمون هذا ويحرمون ذاك، ناسيًا أنّ دور النحاة لم يتعدّ وصف اللغة كما جاءت عن أصحابها ومحاولة تفسيرها.

ولو أنّنا أسقطنا هذا الباب من النحو العربي كما يرغب على سبيل الفرض، فكيف سنتعامل مع ما ورد من الألفاظ ممنوعًا من الصرف في القرآن الكريم وكلام العرب؟ وكيف سنعلّم هذا للناشئة؟

---

(١) انظر: نظير زيتون، الممنوع من الصرف، البحوث والمحاضرات، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين، ١٩٦٢، ص ١٥٨-١٦٠.

وربما يكون كلام عباس حسن في هذا الموضوع هو ما نحتاج إليه، إذ يرى أنّ النحاة يمنعون الاسم من الصرف لوجود علّتين أو علّة واحدة تقوم مقام اثنتين، وهذا الأمر ليس دقيقًا؛ لأنّ كلّ علة واحدة لا بدّ لها من معلول واحد، فالعلتان لا بدّ لهما من معلولين حتمًا، فكيف تجتمع كلّ علّتين على معلول واحد، فإذا كانت العلّتان قد اشتركتا معًا في إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علّتين، وإنّما علّة واحدة ذات جزأين اشتركا معًا في إيجاد هذا المعلول الواحد، اللهم إلا أنْ يكون مرادهم علّتين، أيْ عيبين[1].

ثمّ يعلّق عباس على هذا الكلام بقوله: "ويقولون في تعليل منع الاسم من الصرف كلامًا لا تطمئنّ إليه النفس، ولا يرتاح إليه العقل، نلخّصه للمتخصصين لإبانة ضعفه وتهافته، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالاً تامًا"[2].

إذن، عباس حسن يدعو إلى نبذ هذه العلل والتعامل مع اللغة تعاملاً وصفيًا، وأنْ يُعلّل ما جاء من كلام العرب ممنوعًا من الصرف بأنّه هكذا ورد عنهم، وهكذا نطقوا به.

في المقابل نجد من يدافع عن علل النحويين في الممنوع من الصرف وبأنّها من صلب اللغة، قائمة على الاستقراء، فيقول عدنان سلمان:" تبيّن لهم عن طريق الاستقراء أنّ الغالب في الأسماء الصرف، فقرّروا أنّ الأصل في الأسماء هو الصرف، ثمّ طفقوا يتتبّعون الأسماء الممنوعة من الصرف، فوضعوا لها ضوابط استقروها من كلام العرب، واستطاعوا أنْ يحصروا أسباب المنع من الصرف، وسمّوا كلّ سبب علّة، واجتمعت عندهم تسع علل وهي: ١- تعريف العلمية ٢- التأنيث ٣- وزن الفعل، ٤- العدل ٥- العجمة ٦- التركيب المزجي ٧- زيادة الألف والنون، ٨- الوصفيّة، ٩- صيغة منتهى الجموع. وثبت عندهم بالتتبع

---

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٤، ص ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق،ج٤، ص ٢٠٤.

والاستقراء أنّ الاسم لا يُمنع من الصرف إلا إذا كانت فيه علتان من هذه العلل التسع، أو فيه علّة واحدة تقوم مقام علتين"[1].

يصف عدنان سلمان صنيع النحاة مع العلل بأنّه نوع من الاستقراء، مع أنّ التعليل شيءٌ والاستقراء شيء آخر؛ فالتعليل هو محاولة الوصول إلى تفسير لظاهرة معينة، أمّا الاستقراء فهو رصد لشواهد العلم يثبت وجود ظاهرة معينة.

ثالثاً: العدد

تقدّم الدكتور محمد كامل حسين إلى مجمع اللغة العربية القاهري باقتراح يهدف إلى إزالة التعقيد في موضوع العدد، من غير تصويب خطأ في اللغة، فهو يرى أنّ قواعد العدد تعوق التفكير لدى المتكلّم والقارئ، إذا أراد أنْ ينطق بالأعداد الصحيحة، خاصّة في بعض مقالات يتكرّر فيها العدد كثيرًا، تلك المقالات التي تبحث في علوم الرياضيات والطبيعة والفلك والهندسة وغيرها.

والذي يقترحه أنْ تكون للعدد حالة مستقلّة لا تحتاج إلى النظر في تمييزه، فيكون العدد (خمسة) مثلاً غير متعلّق بكونه لرجال أو نساء، فيثبت على حالة التأنيث، إما على الأصل عندما يأتي المعدود مذكرًا كرجال، أو على أنّ المعدود هو كلمة (عدد) المضمرة، وبذلك تبقى هذه الصورة دائمًا، ولا يكون في قولنا (خمسة نساء) خطأ، على أنْ نفصل بين العدد والمعدود بكلمة (مِنْ) فنقول: (خمسة من الرجال) و(خمسة من النساء) ... الخ. وبهذا لا نقع في الخطأ ولا نحتاج إلى قطع التفكير في المواضع التي تكثر فيها الأعداد، فتكون (أحد عشر من

---

(١) عدنان سلمان، الاستقراء في النحو، مجلة المجمع العلمي العراقي، تموز ١٩٨٤م، ص ١٥٩.

النساء) على تقدير (أحد عشر عددًا من النساء)، وتكون الأعداد ثابتة على الصورة التالية: (واحد-اثنان-ثلاثة- عشرة- أحد عشر-اثنا عشر-ثلاثة عشر- واحد وعشرون- اثنان وعشرون-ثلاثة وعشرون- مئة وواحد- مئة واثنان- مئة وثلاثة) ويلي ذلك دائمًا (من الرجال أو من النساء)[1].

وقد قضت لجنة الأصول المنبثقة عن المجمع بأنّ مقترح محمد كامل حسين مخالف للقواعد، وليس فيه تيسير. وأنّ من أراد الكتابة العلميّة تجنب الصعوبة في مراعاة قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد للمعدود تذكيرًا وتأنيثًا، جاز له استعمال الصورتين إذ تقدّم المعدود على العدد، وكان اسم العدد صفة[2].

نجد هنا أنّ لجنة الأصول التابعة للمجمع وجدت حلاً أيسر مما ذكره محمد كامل حسين ويكون بتقديم المعدود على العدد فينتهي الأمر.

---

(١)انظر: محمد كامل حسين، رأي في جنس العدد، مؤتمر مجمع اللغة العربية، الدورة السادسة والعشرون، ١٩٥٩-١٩٦٠، مجموعة البحوث والمحاضرات، ص ٣١٠-٣١١

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٣٠٩.

رابعًا: الاستثناء

١- ملاحظات

يثير إبراهيم السامرائي مجموعة من الملاحظات حول أسلوب الاستثناء في النحو العربي، منها أنّ النحويين قالوا في(جاء القوم إلا زيدًا) بأنّ (زيدًا)هنا منصوب كالمفاعيل، وناصبه الفعل(أستثني)المقدّر، يقول السامرائي:" والنحويّ حين يلجأ إلى التقدير يقدّر ما يتّفق ليجيء رأيُه مستقيمًا، ولكنّنا نقول: لِمَ لمْ يقدّروا فعلاً آخر غير (أستثني)، ولِمَ لا يستقيم تقديرنا لو قلنا: (جاء القوم وتخلّف زيد) وبذلك يكون الاسم مرفوعًا"(١).

والجواب أنّ النحاة لم يفعلوا أكثر من أنّهم استقروا اللغة وأسلوب العرب في كلامها، فوجدوا أنّ كلمة (زيد) في مثل التركيب السابق تكون دائمًا منصوبة ، والمنصوب يحتاج إلى ناصب، فقدّروا الفعل (أستثني)بما يتناسب والمعنى، أمّا أنّهم لماذا لم يقدّروا التقدير الذي قاله السامرائي ؛ فذلك أنّهم وجدوا الاسمَ بعد (إلا) منصوبًا، وذلك في حالة كون المستثنى منه موجودًا، وإذا كان هذا الاسم منصوبًا فعلى أيّ أساس سيقدّرون له فعلاً يرفعه كما فعل هو.

ثمّ يعلّق على رفع ما بعد (إلا) في قولنا: (ما جاء القوم إلا زيد) قائلا:" فكأنّ المنصوب عندهم هو المستثنى، والمرفوع على الإتباع بدل من الاسم المستثنى منه، وهل الاسم المرفوع بعد إلا لا يعتبر مستثنى؟" (٢)

ثمّ يعترض السامرائي على من قالوا بأنّ (إلا)هي التي تعمل النصب في المستثنى، إذ كيف تعمل النصب مرّة، ويأتي ما بعدها مرفوعًا في مرّة أخرى؟!(٣).

---

(١) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص١٠٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص١٠٧.

والصحيح أنّ الناظر في كتب النحو التي تدرس أسلوب الاستثناء يجد أنّ النحاة اختلفوا فيما بينهم اختلافًا شديدًا في جانب تحديد العامل في المستثنى، فيذكر الأزهريّ للنحاة في ذلك ثمانية أقوال[1]، لا تطمئنّ إلى واحد منها بدرجة تجعلك جازمًا في ردّ غيره.

ثمّ ينتقل السامرائي إلى الحديث عن الاستثناء المنقطع، وهو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، كقولنا: (ما جاء القوم إلا حمارًا) متسائلاً: هل أُثِر عن العرب أنّهم نطقوا بشيء من هذا؟ ثمّ يحكم عليه بأنّه مَحْض هراء، لو وجدوا في كلام العرب شيئًا منه لجاءوا به. فكأنّهم يصوغون أمثلتهم بعيدًا عن اللغة التي يستعملها أهلها[2].

والحقيقة أنّ النحاة يستشهدون على الاستثناء المنقطع بشواهد منها[3].

١- قولة تعالى: ﴿*مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ*﴾ [النساء:١٥٧]

٢-[من الرجز]

وبَلْدَةٍ ليس بها أنيسُ   إلا اليَعَافيرُ وإلا العِيسُ

٣- قولة تعالى﴿*قُلْ لا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلا اللَّهُ*﴾ [النمل:٦٥]

وذِكْر النحاة لهذه الشواهد يُبْعِد عنهم شُبْهة وضع القواعد التي يُلْمِح إليها إبراهيم السامرائي في كلماته السابقة.

٢- (خلا وعدا وحاشا) بين الفعليّة والحرفيّة

يرى عباس حسن أنّ النحاة أجازوا في ما بعد هذه الكلمات النصب والجر: النصب على أنّ الكلمات الثلاث أفعال، وما بعدها مفعول به. والجر على أنّ هذه الكلمات حروف جرّ وما

(١) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٥٤١-٥٤٢.

(٢) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ١٠٨.

(٣) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٥٤٧-٥٤٨.

بعدها اسم مجرور. هذا كلّه إذا لم تُسبَق هذه الكلمات بـ(ما) المصدريّة التي تجعلها أفعالاً، فلا يجوز الجرّ بها آنذاك.

لكنّ النحاة يبطلون كون هذه الكلمات أفعالاً إذا كانت مجرّدة من (ما)، وكان المستثنى بها ضميرًا للمتكلّم (الياء)، ولم يوجد قبل هذه الياء نون الوقاية نحو: (أطال الخطباء حاشاي أو عداي أو خلاي)[1]. فالياء هنا في محلّ جرّ لا يجوز فيها النصب، إذ لو كانت الأداة فعلاً، لوجب الإتيان بنون الوقاية قبل ضمير المتكلم الياء. فإذا جيء بالنون وجب كون هذه الكلمات أفعالاً.

يردّ عباس حسن على هذا الرأي بأنّ كلامهم هذا مدفوع بأنّ نون الوقاية إنّما تجيء في آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلّم، لتحفظه من الكسر الذي يناسب هذه الياء. ولمّا كانت هذه الكلمات لا يُكسَر آخرها عند اتصالها بالياء؛ لكونها منتهية بالألف، والألف لا تظهر عليها الكسرة، لم يَعُد هناك حاجة لنون الوقاية، وصار الاستغناء عنها جائزًا. فيصحّ القول: حاشاي أو عداي أو خلاي، مع جواز كون هذه الكلمات أفعالاً أو حروفًا[2].

ولكنْ، قد يكون في كلام عباس حسن السابق بعض الضعف؛ ذلك أنّ نون الوقاية لا تسقط من آخر الفعل الماضي المنتهي بألف عند اتصاله بياء المتكلّم. رغم أنّ آخره لا ينكسر فنقول: (دعاني) ولا نقول: (دعاي)، فإذا كانت هذه الكلمات الثلاث أفعالاً فالأصل اتصالها بنون الوقاية إذا اتصلت بها ياء المتكلّم.

---

(١) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص١٥٢.

(٢) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٣٥٦.

٣- إخراج (غير وسوى) من الاستثناء

يرى شوقي ضيف أنّ (غير) اسم يقع في مواقع الإعراب المختلفة: مبتدأ، خبرًا، صفة...الخ. وأنّ سيبويه ذكرها في باب الاستثناء، وأورد لها المثال الآتي: (أتاني القومُ غيرَ زيدٍ)، قائلاً:" كلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ(إلا) جاز بـ(غَيْر)، وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا)، لأنّه اسم بمنزلته، وفيه معنى (إلا)"[(1)]. ثمّ فسّر النحاة من بعده أنّ (غير) تأخذ حكم ما بعد (إلا)، فإذا كان تركيب الاستثناء قبلها تامًا وجب نصبها نحو(جاء القوم غيرَ زيد)، وإنْ كان تامًا غير موجب جاز فيها الرفع والنصب، وهلمّ جرًا[(2)].

ثمّ يذكر ضيف أنّ أبا علي الفارسيّ خالف سيبويه في إعراب(غير) في مثل هذا المثال. جاعلاً إيّاها هنا منصوبة على الحاليّة[(3)].

ويرجّح ضيف رأي الفارسي للأسباب الآتية:

أ- أنّ الأصل في (غير) الوصف، وأنّها تخرج عنه إلى الاستثناء حملاً على (إلا)، وأنّ الفارسي يعفينا من هذا الحَمْل عندما يُعْرِبها حالاً؛ لأنّ تحوّل الكلمة من الوصفية إلى الحال كثير في العربية، نحو: (صادفني طالبٌ غاضبٌ) و(صادفني عليٌّ غاضبًا)، فتحوّلت الكلمة من النعت إلى الحال، وعكسه كثير أيضًا.

ب-أنّ إعراب (غير) مستثنى في مثل: (قام القومُ غيرَ زيد) فيه كثير من التجاوز والخلل؛ لأنّها ليست هي المستثنى، بل وسيلة إليه، فالمستثنى الحقيقيّ هو ما تضاف إليه، وفي ذلك مخالفة واضحة للواقع والمنطق معًا.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٤٣.

(٢) انظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص١٢٣.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٢٤٢.

ج- إعراب (غير) مستثنى فيه بعض الصعوبة في تعليم الناشئة، لأنّها تتـأثّر بظـروف الجملة قبلها ككون الاستثناء تامّا أو منفيًا...الخ، بينما إعرابها حالاً يعفينا من كلّ ذلك.

د- إعرابها حالاً يردّها إلى أصلها صفة؛ لأنّ الحال في واقعها صفة، وبـذلك تخـرج (غير) من باب الاستثناء لتكون ضمن باب الحال في مثل هذا المثال[1].

وما قيل في (غير) يُقال في (سوى)، من أنّه ينبغـي إخراجهـا مـن بـاب الاسـتثناء، وإعرابها حالاً في المواضع التي تدلّ فيها على مغايرة ما بعدها لِمَا قبلها في الحكم[2].

والكلام الذي يقوله شوقي ضيف هنا جميل ومقنع، لكنّ (غير) جامدة، والحال إذا جاءت اسمًا جامدًا، تؤوّل بمشتق كقولنا (هجم زيد أسدًا)، فتأويل (أسدًا) (هنا شـجاعًا). فبقـي علـى ضيف أنْ يذكر لنا ما التأويل الذي ستؤوّل به (غير) إذا عددناها حالاً، وهـل سينـسجم هـذا التأويل ومعنى الجملة كما يراد له؟

٤- قرار للمجمع القاهري في باب الاستثناء

يحاول مجمع اللغة العربية القاهريّ التخفيف من وطأة الخلافات والأقوال التـي وردت عن النحاة في هذا الباب، فيصل إلى ما يلي:

أ- المستثنى التام الموجب وغير الموجب يجوز نصبه نحو: (نجح الطلاب إلا طالبًـا)، و (ما نجح الطلاب إلا طالبًا).

ب- في حالة الاستثناء بـ (خلا) و (عدا) و(حاشا) يكون المستثنى منصوبًا دائمًا، علـى اعتبار أنّ هذه كلّها أدوات استثناء مثل (إلا).

---

(١) انظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص١٢٦.

ج- إذا كانت أداة الاستثناء (غير) و(سوى) فهي منصوبة ومضافة، وما بعدها مضاف إليه، مثل (ما جاء أحدٌ غيرُ عليٍّ). أمّا نحو (ما قام إلا محمدٌ) و(ما قام غيرُ زيدٍ) فهو قصر[1].

ويلاحظ على هذه القرارات ما يأتي:

أ- في القرار الأوّل قالوا: إنّ المستثنى التام الموجب وغير الموجب يجوز نصبه وهذا القرار يثير إشكاليّتين:

الأولى: أنّ النحاة أجمعوا على أنّ الاستثناء التام الموجب يجب نصب المستثنى فيه، لكنّ المجمع حكم عليه بجواز النصب، وكلمة الجواز تدلّ على أنّ إعرابًا غير النصب جائز، فما هو هذا الإعراب ؟

الثانية: أنّهم لم يأتوا بجديد فيما يخصّ الاستثناء التام المنفي، فقد قال النحاة بجواز نصب المستثنى فيه وإبداله.

ب- عندما تكلموا على (خلا، وحاشا، وعدا) سمّوا هذه الكلمات أدوات، فلم يحلّوا الإشكال حول حرفيّتها وفعليّتها، رغم أنّ نصب ما بعدها يقتضي كونها أفعالاً، فجاء القرار غامضًا مختصرًا اختصارًا مخلًّا.

---

(1) انظر: ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص٣٠٥.

خامساً: النداء

أ - نصب المنادى

يرى إبراهيم مصطفى أنّ المنادى ليس مسندًا إليه ولا مضافًا، ومن هنا فحقّه النصب على أنّه ليس بمعمول ، وإنّما لأنّ الفتحة هي الحركة المستحبّة عند العرب[1]. وهو بذلك يكون متّفقًا والنحاة؛ لأنّهم لم يجعلوا المنادى مسندًا إليه ولا مضافًا. لكنّه يخالفهم في جانب النصب؛ إذ إنّه يرى أنّ النصب في العربيّة لا يكون بعامل لفظيّ أو معنوي. بينما يرى جمهور النحاة المنادى اسمًا منصوبًا على أنّه مفعول به لفعل محذوف لازم الحذف[2].

ويذهب إلى مثل ما ذهب إليه مصطفى تلميذه مهدي المخزومي الذي يقسم المنصوبات في العربية قسمين:

الأوّل: وهو ما يؤدّي وظيفة إعرابية خلال الجملة، ومن ذلك المفعولات، والحال وغيرها من متعلقات الجملة.

الثاني: هو مالا يؤدّي وظيفة إعرابية، لكنّه مفتوح الآخر؛ لأنّه لا سبيل إلى تحريك آخره بغير الفتحة؛ لكون الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب عندما يريدون تحريك آخر كلمة لا تدخل ضمن إسنادٍ أو إضافة، ولا تحمل معنى إعرابيًا، وخير مثال على القسم الثاني المنادى المنصوب، فليس فيه إسناد ولا إضافة، كما أنّه ليس من متعلقات الجملة، فعند قولنا: (يا عبد الله)، فـ(عبد الله) هنا ليس مفعولاً ولا شبيهًا

---

(1) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٦١.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع ، ج٢،ص٢٥.

بالمفعول، وعند نطقه في وصل الكلام حُرِّك بالفتحة، لأنّها الحركة التي يلجأ إليها العرب إذا أرادوا تحريك الكلمة الخارجة عن الإسناد[1].

وما جاء به مصطفى والمخزومي هنا ينطلق من الفكرة التي تبنّاها مصطفى، والقائلة بأنّ الفتحة في اللغة لا دلالة فيها على معنى كأختيها؛ الضمة التي يعدّها علم الإسناد، والكسرة التي هي علم الإضافة، وقد تمّت مناقشة هذه الفكرة مناقشة وافية في الفصل الثاني من الباب الأوّل من هذه الأطروحة ضمن قضيّة الحركات الإعرابيّة.

٢- *هل النداء جملة؟*

السبب في طرح هذا السؤال هو ما قاله بعض المحدثين من أنّ تركيب النداء في اللغة العربية لا يشكّل جملة. يقول برجشستراستر: "ومن الكلام ما ليس بجملة، بل هو كلمات مفردة، أو تركيبات وصفيّة أو إضافيّة أو عطفيّة غير إسناديّة، ومثال ذلك: النداء، فإنّ (يا حسن) ليست بجملة ولا قسم من جملة، وهو مع ذلك كلام، ويشبه الجملة في أنّه مستقلّ بنفسه لا يحتاج إلى غيره، مُظْهَرًا كان أو مقدّرًا، بخلاف مثل قول: (أمسِ) جوابًا عن السؤال (متى جئت؟)، فإنّ تقديره: (جئتُ أمسِ)، فأمس وأمثالها، جمل ناقصة، والنداء وأمثاله نسميها أشباه جملة[2].

أمّا فتحة المنادى فقد خرّجها برجشستراسر قائلاً:"أصل الفتحة الممدودة في: (يا حَسْرَتَى) صوت مثل حرف الندبة في نحو: (وازيداه)، ثمّ تلقّوه كأنّه فتحة النصب الممدودة

(١) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص٧٠-٧١.

(٢) انظر: برجشستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ١٢٥.

على الوقف بغير تنوين نحو: (يا عجبا) وظنوا أنّها في الوصل: (يا عجبًا)، ولم تكن تقع كذلك في الوصل أبدًا[1].

إذن تركيب النداء عند برجشستراسر ليس بجملة وإنّما شبه جملة، وشبه الجملة عنده ليس بمعناها الدارج عند المتقدمين، بل هو كلام ينوب عن الجملة أو يسدّ مسدّها، ويُسمّى عند الألمان: (الجملة ذات الطرف الواحد[2]).

وممن تحدّث في هذا الموضوع عبد الرحمن أيوب، الذي يرى أنّ النحاة لم يحالفهم الصواب عندما جعلوا جملة النداء جملة فعليّة، ثمّ قسم الجملة العربية قسمين: إسناديّة وغير إسنادية، جاعلاً جملة النداء تندرج ضمن الجمل غير الإسنادية في اللغة العربية[3].

وقد علّق مهدي المخزومي على ما قاله أيّوب، مؤيّدًا له في مخالفته للنحاة، وأنّ قولنا (يا عبد الله) ليست جملة اسمية ولا فعلية. لكنّه إذ يتّفق معه في هذا الأمر يخالفه في تسمية مثل هذا التعبير باسم (جملة)؛ لأنّ الجملة تقوم على أساس من إسناد يؤدّي إلى إحداث فكرة تامّة، وهو مالا يقوم عليه قولنا: (يا عبد الله) الذي ليس سوى أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى، وهي لا تختلف عن أمثالها من الأدوات التي تؤدّي مثل هذه الوظيفة في التعبير نحو (ألا) و(ها)، إلا في أنّها تشكّل مع المنادى مركّبًا لفظيًا لا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا تصحّ تسميته بها[4].

---

(1) المرجع السابق، ص١٣٠.

(2) انظر: المرجع السابق، ص١٢٥.

(3) انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٢٩.

(4) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٥٣-٥٤.

ويوافق هادي نهر المخزوميّ في أنّ النداء مركّب لفظيّ ليس فيه معنى الفعل المتعدي، وليس فيه إسناد، وأنّ حركة المنادى ليست أثرًا لعامل، بل هي حركة يُؤتى بها لوصل الكلام، فهو منصوب لأنّه ليس بمسند إليه فيرتفع، ولا بمضاف فيجر[1].

وقد ساند عباس حسن المتقدّمين في كون النداء يشكّل جملة، إذ يقول: "ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائيّة؛ فالذي يعنينا هو أنّها صارت، فعليّة تفيد الإنشاء الطلبيّ، وأنّها تركت حالتها الأولى الخبريّة"[2].

نلاحظ هنا أنّ حسنًا يقرّر أنّ النداء جملة، وهي جملة فعليّة انتقلت من الإخبار إلى الإنشاء.

وقد رفض هذا الكلام جميل علوش الذي لا ينكر كون النداء يشكّل جملة، بل يرفض تقدير النحاة لفعل محذوف ينصب المنادى، جاعلاً التسليم بهذا نوعًا من السذاجة المتناهية؛ لأنّ النداء إنشاء وتقدير الفعل خبر[3]. مما يدلّ على أنّه لا يقنع بفكرة الانتقال من الإخبار إلى الإنشاء. غير أنّه إذ ينفي كون جملة النداء جملة فعليّة، لا يقدّم في المقابل تصوّرًا جديدًا يحلّ الإشكال. فإذا لم تكن فعليّة فلا بدّ أنّها اسميّة، أم ماذا وكيف تتركّب هذه الجملة؟ وما الذي عمل النصب في المنادى؟

والحقيقة أنّ تحليل المتقدّمين، على ما فيه من عيوب، يبقى أقرب إلى الذهن والتصوّر، وأفضل في الكشف عن المعنى مما قدّمه من خالفهم في هذه المسألة.

---

(1) انظر: حليمة عمايرة، جملة النداء بين النظرية والتطبيق، ص١٤١، وقد حققته في: هادي نهر، التراكيب اللغوية في اللغة العربية، ص ٢٩١.

(2) عباس حسن، النحو الوافي،ج٤، ص٧.

(3) انظر: جميل علوش، مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء، المجلة الثقافية، العدد ٢١، ١٩٩٠م، ص٨٦.

٣- إعرابه وبناؤه

يثير محمد صلاح الدين بكر مسألة معاملة النحاة للمنادى بطريقة ازدواجية، فهو مُعْرب ومبني في وقت واحد، فعند قولنا: (يا خالد) كان لفظ (خالد) مبنيًا على الضمّ، بدليل أنّهم حذفوا منه التنوين. ثمّ يقول:" وهذا النصّ يوضّح الازدواجية التي تحدثنا عنها، وهي معاملة (المنادى) معاملة المفعول في المحلّ، فهو منصوب محلاً، ومعاملة المبني في اللفظ، فهو مبنيّ على الضمّ وليس معربًا" (١).

والواقع أنّه كان من المتوقّع أنْ يتكلّم بكر عن كون المنادى مبنيًا في حالات ومعربًا في أخرى، فيعترض على النحاة من هذا الجانب، لكنّه ترك هذا وراح يناقش قضية تخصّ كلّ الأسماء المبنية في اللغة العربية، فكلّها مبنية في محلّ كذا أو كذا. فما علاقة النداء بكونه أسلوبًا نحويًا بهذا الأمر الذي لا يُعدّ أمرًا خاصًا به.

---

(١) محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٨٤م، ص٤٤.

سادساً: الاشتغال

هو من أبواب النحو التي دار حولها خلاف كبير، ومعناه أنّ يتقدّم اسم ويتـأخّر عنه فعل يطلبه في الأصل على المفعوليّة، لكنّه ينشغل عنه بضميره، كقولنا (زيدًا أكرمتُه) فـ (زيدًا) هنا مفعول به مقدّم على فعله (أكرم)، لكنّ هذا الفعل اكتفى بنصب الضمير العائد على زيد.

يرى إبراهيم السامرائي أنّ مسائل هذا الباب لا تعدو أنْ تكون فذلكة سببها نظريّة العامل، ولو أنّ النحاة تحللوا من هذه النظرية لعرفوا أنّ حقيقة هذا الباب لا تخرج عن كونه جزءًا من باب المفعول به، ولَمَا اخترعوا له بابًا جديدًا يعطونه هذا الاسم، لكنّ النحاة لم يدركوا أنّ نظرية العامل أجنبيّة عن النحو، وأنّها اختصاص العقل الفلسفيّ، ومن هنا فهذا الباب باب مُلفّق؛ فكان الأصل أنْ يلحقوا حالة رفع الاسم المشغول عنه بالمرفوعات، وحالة نصبه بالمفعول به؛ ثمّ يسقطوا هذا الباب من النحو[1]. وقد ساند السامرائي في هذا الرأي أبو سعيد عبد المجيد في بحث له في قضية الاشتغال[2].

ويبدو أنّ مجمع اللغة العربية القاهريّ قد لمس شيئًا مما لمسه السامرائي وعبد المجيد، وأنّ حالات الرفع الواجب، والنصب الواجب، والجواز للوجهين؛ ثمّ ترجيحهما مما لا حاجة للنحو به، فأصدر القرار الآتي: "يجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه، ولا داعي لذكر حالات الوجوب أو الترجيح، وتُردّ أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو"[3].

---

(١) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ١٠١-١٠٤.

(٢) انظر: أبو سعيد عبد المجيد، قضية الاشتغال بين القرآن الكريم واللغة، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، عدد١ ،٢٠٠١ م، ص ٩.

(٣) ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص ٢٨٦ .

والحقيقة أنّ من يراجع مسائل هذا الباب في كتب النحو يلمس ما أشار إليه السامرائي من تعقيد واضطراب وأمثلة عقليّة مُفْتَرَضَة، لا بّد أنّها كانت، السبب في إصدار المجمع للقرار السالف الذكر.

وقد دعا إلى مثل ذلك عباس حسن إذ يقول: "إنّ أسلوب الاشتغال بمعناه العام دقيق، يتطلّب براعة في تأليفه وضبطه، كي يسلم من الخطأ والالتواء والتفكيك، فحبّذا الاقتصاد في استعماله"(1).

ونادى مهدي المخزومي بالفكرة نفسها، وهي ردّ مسائل هذا الباب إلى أصولها، ، ومن تعليقاته على إحدى مسائله قوله:" مثل هذا المقال لا يقتضي أنْ يُبْحث فيه في هذا الباب، وبابه هو: الجملة الاسمية، وكلّ ما فيه أنّه مثال يجب فيه الرفع، فرأوا فيه ما يكمّل لهم الوجوه المحتملة في بيان أوجه الاسم المتقدّم فحشروه في هذا الباب حشراً"(2).

ويقول في الموضع نفسه: "إذا أنعمت النظر في هذه الأقسام، وفيما بنوا عليها من أحكام، رأيت أنّ تفسيراتهم عقلية لا أثر فيها لفقه لغويّ، أو مراقبة للاستعمالات اللغويّة التي تفرضها ظروف لغوية خاصّة"(3).

وممن حاول أنّ يفسّر هذا الباب من المحدثين، خليل عمايره، الذي يرى أنّ الضمير الذي انشغل به الفعل عن المشغول عنه ما هو إلا توكيد لذلك الاسم المتقدّم، غير أنّ النحاة أسقطوا هذا التخريج لتمسكهم ببعض القواعد والمعايير التي منها: أنّ الاسم الظاهر لا يُؤكّد بالضمير(4).

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص 149.

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 173 .

(3) المرجع السابق، ص 172 .

(4) انظر: خليل عمايره، في التحليل اللغوي، ص 254 وما بعدها.

ويبدو أنّ الحكم الذي أصدره المحدثون بحق هذه الاستعمالات المختلفة التي جمعها المتقدّمون ضمن باب الاشتغال صحيح، وهو أنْ تُردّ هذه الاستعمالات إلى أصولها في أبواب النحو الأخرى.

سابعًا: التنازع

١- لا تنازع في اللغة

يرى المخزومي أنّ باب التنازع عقده النحاة لعرض مشكلة افتعلوها، ولم تكن هذه المشكلة لتكون؛ لو أنّهم انتهجوا في دراستهم نهجًا لغويًا وصفيًا تقريريًا بعيدًا عن الفلسفة التي لا تناسب طبيعة هذا الدرس، فالفعل مسند أُسند إلى الفاعل، فكما يتعدّد الخبر وهو مسند مع المبتدأ الواحد يتعدّد الفعل مع الفاعل الواحد. فليس بدعًا أنْ يجتمع في جملة واحدة فعلان أو أكثر، يُسنَدان إلى فاعل واحد، إذ إنّ الفاعل قد يكتفي بإحداث فعل، وقد يجمع بين فعلين أو أكثر كأنْ (يجلس وينام ويستيقظ)، لكنّ سيطرة نظرية العامل على النحاة جعلتهم يعالجون موضوع إسناد الفعل إلى فاعله، في ضوء ما انتهجوه من اعتبارات فلسفية، فليس للفعل أكثر من فاعل، وليس للفاعل أكثر من فعل.

ثمّ يحكم على هذا الباب بأنّه باطل من أساسه، فليس الفعل عاملاً، وليس هو الذي يرفع أو ينصب، لأنّ الرفع والنصب عوارض يقتضيها الأسلوب، وبهذا فليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل، بل هو فاعل لهما كليهما[١].

وكان النحاة المتقدّمون قد اختلفوا في ما أسموه باب التنازع اختلافًا شديدًا، فإذا قلنا: (قام وقعد زيد) نلاحظ هنا أنّ لدينا فعلين وفاعلًا واحدًا، فقال البصريون الفاعل للفعل الثاني لقربه، وفاعل الأوّل مفهوم من السياق. بينما قال الكوفيون: الفاعل للفعل الأوّل لتقدّمه. وفاعل الثاني ضمير مستتر. وقد أفرد الأنباري لهذا الخلاف مسألة مستقلّة[٢]. ويرى المخزومي أنّ حلّ هذه

---

(١) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ١٦١-١٦٣.

(٢) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٨٧.

المشكلة يكون في أنْ نعدّ المتنازع عليه معمولًا للعاملين في الوقت نفسه، ونتخلّص بذلك مما خلّفه لنا المتقدّمون من جَدَل لا جدوى منه.

وأيّد ياسين أبو الهيجاء ما ذهب إليه المخزومي قائلًا: " الفاعل الموجود أدّى دوره لكلا الفعلين، وغير هذا منطق وفلسفة لا تمتّ إلى طبيعة اللغة بشيء"(١).

٢. التنازع نتيجة من نتائج المغالاة في نظرية العامل

يرى إبراهيم السامرائي أنّ باب التنازع باب مفتعل أشبه ما يكون بالقصة أو الحكاية التي تَغْرس أصولها في الأسطورة غير الواقعيّة. فتُخْرِج اللغة عن كونها بديهة وسليقة وفطرة؛ لتكون عملاً مصنّعًا ملفّقًا وفق نُظُم ابتدعوها. ثمّ يرى مَرْجِع باب التنازع هو مسألة العامل، وعلى الرغم من أنّ العامل في هذه المسألة هو الفعل، وهو عامل له قوّته وسطوته عندهم، إلا أنّه لا يمكن أنْ يسري عمله إلى معمولين.

وبعد ذلك يقرّر بأنّ الدارس الحديث لا حاجة به لأنّ يترأ هذا الشيء المفتعل، لأنّه مَحْضُ تصوّر وخيال، وليس النحو إلا وصفًا للظواهر اللغويّة الواقعية(٢).

يُلاحظ هنا أنّ السامرائي يرى أنّ سبب وجود مثل هذا الباب في النحو العربي هو التمسّك بنظرية العامل، حتى نسجوا على أساسه قصّة خيالية لا علاقة لها باللغة. وإلى مثل هذا ذهب عباس حسن الذي يقول معلّقًا على بعض الأمثلة من باب التنازع. "لعلّ في ما أوردناه من الأمثلة ما ينهض دليلاً على أنّ (العامل) قد تجاوز اختصاصه حين أخرجه النحاة

---

(١) ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ص ٢٨٥.
(٢) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ١٠٤-١٠٥.

من دائرته المحمودة إلى التحكّم في الألفاظ والتراكيب: ذلك التحكّم الذي هو داعية الدهش بل السخط، وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة، وتعسيرها على المتعلّمين، والراغبين فيها"(١).

يرى عباس حسن هنا أنّ باب التنازع هو مما يُخْرِج نظريّة العامل عن إطارها المحمود ويُسبّب الإساءة إلى اللغة، ويجعلها صعبة على مَنْ يتعلّمها.

ويرى عباس حسن في موضع آخر أنّ باب التنازع من أكثر أبواب النحو اضطرابًا وتعقيدًا وخضوعًا لفلسفة عقليّة خياليّة، ليست قويّة السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضة له. ثمّ يحدّد اضطرابها في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوافق بينها أو التقريب(٢).

وفي ختام دراسة باب التنازع لم يقف البحث على من أيّد من المحدثين النحاة المتقدّمين في ما ذهبوا إليه من تقديرات وافتراضات، لكنّ المحدثين انقسموا في ذلك قسمين، فمنهم من حاول أنْ يضع حلًا يُخلّص النحو من المشكلات التي يثيرها هذا الباب. وكان هذا الحل بأنْ يكون المعمول المتنازع عليه معمولًا للعاملين، فيعفينا من تقدير آخر. ومن المحدثين من اكتفى بوصف هذا الباب بالفلسفة والخياليّة والافتعال، مطالبًا بتخليص النحو العربي منه؛ لأنّه لا يستند إلى المسموع، بل هو صناعة أبدعتها عقول النحاة.

ويبدو في هذين الرأيين شيء من التسرّع في الحكم، لسببين: الأوّل، أنّ النحاة لم يضعوا هذا الباب ولم يختلفوا حوله إلا بعد أنْ اصطدموا بمجموعة من الشواهد يوردها صاحب الإنصاف عند تفصيله لآراء البصريين والكوفيين، مما ينفي أنّ يكون هذا الباب من اختراع المتقدّمين.

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٢١٤-٢١٥.

(٢) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص ٢٠١.

السبب الثاني، أنّ الحلّ الذي اقترحه بعض المحدثين لا يصلح لحلّ مشكلة باب التنـازع كاملًا، بل يُغطّي جزءًا منه، وذلك عندما يكون العاملان يطلبان معمولًا تربطه بهما العلاقة نفسها، كأنْ يشكّل فاعلًا في المعنى لكليهما، كقولنا (قام وقعد زيد)، فمن الممكن أنْ نقول هنا كما قال بعض المحدثين إنّ (زيد) هنا يؤدّي دورين، فهو فاعل الفعل الأوّل، وفاعل الفعل الثاني، لاسيما أنّه هو الذي أحدث الفعلين.

لكنّ المشكلة تظهر عندما تكون العلاقة بين المعمول وعاملين ليسا من النوع نفسه. كأنْ يُعدّ فاعلًا لفعل ومفعولًا للآخر، فكيف سنقول بأنّه يؤدّي دورين؟ وعلامة إعرابه تفرض عليه أنْ يكون فاعلاً أو مفعولاً. كقولنا (زارني وأكرمت زيدًا) فكلمة زيد هنا من حيث المعنى فاعل للفعل الأوّل ومفعول للفعل الثاني، وعلامة إعرابه تفرض علينا أنْ نعدّه مفعولاً لا غير. من هنا لا يُعدّ الحلّ الذي وضعه المحدثون صالحًا لكلّ حالات باب التنازع.

ثامناً: التوابع

١- تصوّر جديد للباب كلّه

يرى إبراهيم مصطفى أنّ موضوع التوابع في النحو العربي هو نوع من المماثلة ومشاكلة الكلمة لسابقتها، ويحاول أنْ يدرس أقسام هذا الباب في ضوء التصوّر الذي قدّمه في الحركات الإعرابية.

(أ)عطف النسق

يقرّر مصطفى أنّه ليس من التوابع؛ ذلك أنّ (زيدٌ وعمرٌو) في قولنا: **(جاء زيدٌ وعمرٌو)** كلاهما مُتَحَدَّث عنه، فلو أخّرْت الحديث أو المسند لقلت: زيد وعمرو جاءا، ومن هنا استحقّ كلّ من الاسمين الرفع. ولم يكن الأوّل أحقّ بهذا الإعراب، فالثاني ليس تابعًا للأول بل هو شريك له. كما أنّ باب العطف ليس جديرًا أنْ يُعدّ من التوابع، ولا أنْ يستقلّ في باب واحد، لكنّ فلسفة العامل في مثل قولنا: (قام زيد وعمرو)، تقول إنّ الفعل رفع فاعله، واستوفى عمله عند الاسم الأول، وهو لا يعمل إلا رفعًا واحدًا، ومن ثمّ تحتّم أنْ يجعلوا رفع الثاني على سبيل الإتباع للأوّل[1].

وفي ردّ عرفة على هذا الكلام يرى أنّه لا تناقض بين أنْ يكون الاسم الثاني تابعًا ومشاركًا للأوّل في الحكم؛ لأنّ التابع هو ما يتبع ما قبله في الإعراب لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا، فلا ينافي هذا كونه مشاركًا للأوّل في الحكم، وأنّه مُتَحَدَّث عنه كما أنّ الأوّل متحدث عنه. والذي جعل النحاة يعدّون الأوّل متبوعًا والثاني تابعًا، أنّ المعنى الذي أوجب الرفع للأول هو الفاعلية، جاءه ذلك من ارتباطه مباشرة بالفعل. أمّا الثاني فقد ارتبط بالفعل بواسطة، فكان

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١١٤-١١٨.

الأوّل متبوعًا والثاني تابعًا، ولذلك اختلف النحاة في العامل في المعطوف، أهو الفعل بوساطة حرف العطف؟ أم الحرف وحده؟[1].

وكلام مصطفى السابق في نفي كون الثاني تابعًا للأوّل ليس صحيحًا، ففي قولنا (جاء زيد وعمرو). ربطت الواو الثاني بالأوّل، فهو تابع له، ولو لم يكن الأمر كذلك وكان كما أراد مصطفى لَمَا احتجنا إلى الواو في مثل هذا التركيب.

وقد أيّد مصطفى في ما ذهب إليه تلميذه مهدي المخزومي فقال: "فإذا قلت: (جاء زيدٌ وعمرو) فقد جَعَلَتْ الواوُ الفعلَ شركة بين (زيد وعمرو)؛ فكلٌّ منهما مسندٌ إليه، وكلٌّ منهما فاعل، وارتفاع الثاني ليس لأنّه تابع للمسند إليه، بل لأنّه مسند إليه حقيقة"[2].

(ب) بقيّة التوابع

يقسِم مصطفى بقيّة التوابع قسمين:

الأوّل: ما يكون فيه التابع مكملًا لمعنى المتبوع متمّمًا له، فلا يُفهم المعنى إلا بهما معًا، حتى يكونا في الدلالة على ما يُرَاد بمثابة (عبد الله) في الدلالة على مسمّاه، ومنه النعت. فعند قولك: (مررت برجل ظريف) صار النعت مجرورًا مثل المنعوت؛ لأنّهما كالاسم الواحد. فأنت لم تُرِد من الرجال أيّ رجل، بل أردت رجلًا ظريفًا، فأخذ الثاني حكم الأوّل في الإعراب والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث. ومصطفى في هذا لا يخالف المتقدّمين.

---

(1) انظر: محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ١٩٢-١٩٣.

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٩١.

الثاني: ما لا تكون الكلمة الثانية فيه من الأولى بمنزلة المكمّل -حتى لا يُفهم المعنى المقصود إلا بهما معًا- بل يكون الأوّل دالًا على معناه بصورة مستقلّة، والثاني دالًا على معنى الأوّل مع بعض البيان والإيضاح. فأنت تستطيع أنْ تقف عند الأولى ويتمّ المعنى مفهومًا. وتستطيع أنْ تكتفي بالثاني والمعنى قد فُهم أيضًا، فإذا ضممت الكلمتين، ازداد التركيب تأكيدًا وبيانًا، ومنه البدل، والتوكيد، وعطف البيان.

ويرى مصطفى أنّ هذا التقسيم أقلّ أقسامًا وأكثر وضوحًا، ويقي من الاضطراب في عملية تحديد إعراب الكلمة، أهي نعت أم بدل أم عطف بيان[1].

ويؤكّد مصطفى[2] أنّه لا فرق بين عطف البيان والبدل: وأنّ الفوارق التي وضعها النحاة ترْجع إلى أحكام لفظيّة وإلى علل من نظريات العامل، لا أثر لها في المعنى. ويستدلّ على صحة كلامه بقول للإمام الرضي في هذه القضيّة هو: "أقول، وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنّه لم يذكر عطف البيان، بل قال: (أمّا بدل المعرفة من النكرة، فنحو مررت برجل عبد الله، كأنّه قيل: بِمَن مررت؟ أو ظنّ أنّه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه)"[3].

بعد ذلك يقول مصطفى بأنّه لا فرق أيضًا بين التوكيد والبدل فهو أسلوب واحد، فنقول: (جاء القوم بعضهم) أو (جاء القوم كلهم)، فما التوكيد إلا نوع من البدل جاء بكلمات خاصّة[4].

---

(١) انظر، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١١٨-١٢٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٢٣-١٢٤ .

(٣) الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٩٧.

(٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٢٤.

يقابل عرفة فكرة جَمْع التوابع في القسمين اللذين ذكرهما مصطفى بأنّ تقسيم المتقدّمين هو الصواب للأسباب الآتية:

١- أنّ معاني أبواب التوابع مختلفة متمايزة، والغرض منها مختلف.

٢- أنّ أحكامها مختلفة، فيلزم التمييز بينها ليميّز بين أحكامها.

٣- أنّ تقسيم مصطفى ليس شاملًا، إذ هناك من التوابع ما ليس داخلًا في القسمين اللذين وضعهما المؤلّف، كبدل البعض من الكلّ وبدل الاشتمال، وبدل النسيان، وبدل الغلط؛ لأنّه أدخل البدل في القسم الثاني، وهذا القسم لا يجوز أنْ يشمل من أنواع البدل إلا بدل الكلّ من الكلّ، فقد حدّد هذا القسم بأنْ تكون الكلمة دالّة على معنى، والتابع دالًّا على ذلك المعنى بعينه، فإذا قلنا (نفعني المعلّمُ علمُه)، فالعِلْمُ دال على معنى غير المعلم وهكذا[1].

ويقول عبد الوارث سعيد: "ومع أنّ النحاة قد أدركوا الصلة القريبة بين بعض التوابع مثل عطف البيان وبعض صور البدل، فإنّ الفروق بين عطف البيان والتوكيد والبدل، من حيث الوظيفة والأحكام، أكبر من أنْ تزول بمثل هذا التبسيط المخلّ، والذي قد ينزلق إلى ضرب من الإجمال أو الإبهام فيصبح مصدر بلبلة وصعوبة"[2].

والحقيقة أنّ القول بفكرة جمع التوابع (البدل وعطف البيان والتوكيد) في قسم واحد قد يكون مقبولًا بالنسبة للأوّل والثاني -وسنناقش هذا الأمر بعد قليل- أمّا أنْ يقال بأنّ التوكيد نوع من البدل فهو ما لا يقبل، فإذا قلنا مثلًا: (جاء زيد زيد) أفنبدل كلمة (زيد) من نفسها، فتكون هي البدل وهي المبدل منه في آنٍ معًا؟ هذا ما لا يستقيم.

---

(١) انظر: محمد عرفة، النحو والنحاة، ص١٩٠-١٩١.

(٢) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو، ص ١٠٧.

كما أنّ هذا الجمع الذي دعا إليه مصطفى بصورته الشاملة للنعت والتوكيد والبدل وعطف البيانِ يؤدّي إلى اختصار مخلّ يُفقِد اللغة مراعاة الكثير من الأساليب الدقيقة التي لا يمكن إبرازها، إلا بمعرفة أحكام كلّ باب من التوابع وما يمتاز به، لاسيما أنّ هذه الأساليب تؤدّي معاني مختلفة، فيكون في الاختصار إخلال يفقد اللغة شيئًا من دقّتها وحساسيتها.

وممن دعا إلى الجمع بين عطف البيان والبدل إبراهيم السامرائي. إذ يفيد أنّ النحاة ذكروا أنّ كلّ ما صحّ أنْ يكون عطف بيان جاز أنْ يكون بدلًا، واستثنوا من ذلك مسألتين يتعيّن فيهما كون التابع عطف بيان هما:

١. أنْ يكون التابع مفردًا معرفة معربًا، والمتبوع منادى نحو: (يا غلام يعمرا).

٢. أنْ يكون التابع خاليًا من (الـ) والمتبوع بـ (الـ) وقد أُضيفت إليه صفة بـأل نحو: (أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ).

ويطلب السامرائي أنْ يُقتصر باب عطف البيان على هاتين المسألتين، وأنْ يُضمّ كلّ ما سواهما من حالات عطف البيان إلى باب البدل[1].

ويرى فيصل صفا أنّ القول بافتراق عطف البيان والبدل يمكن أنْ يكون بلا أساس؛ لأنّ الذي أبرز هذا الافتراق بين هذين البابين هي التعريفات التي وردت في كتب النحو، أمّا المعطيات اللغويّة فلا تدعم هذا الافتراق[2].

ويضيف صفا أنّ تسمية البابين ما هي إلا توهّم بأنّ وظيفة عطف البيان هي البيان والتوضيح، في حين أنّ وظيفة البدل هي الحلول محل المبدل منه. ويتساءل: إذا كانت وظيفة البدل هي الحلول حقًا محلّ المبدل منه، فلِمَ لا يُبنى التعبير على أساس الخلو منه؟ ثمّ يَخلُص

---

(١) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ١٢٢-١٢٧.

(٢) انظر: فيصل صفا، عطف البيان والبدل باب واحد أم بابان، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٩، ١٩٩٥م، ص ٥٦.

إلى أنّ وظيفة البابين واحدة وهي التوضيح، ولذلك فمن الواجب أنْ يستعاض عنهما بباب واحد في النحو العربي، تحت مُسمّى يضمّ معظم أحكام هذين البابين هو (البيان)[1]. مشيرًا إلى أنّ صاحب هذه التسمية في الأصل هو مهدي المخزومي.

وكان المخزومي قد دعا إلى إعادة تنظيم باب التوابع في النحو؛ لأنّ موضوعات البدل ليست كلّها من باب واحد، فجعل التقسيم على النحو التالي:

١. بدل الكلّ من الكلّ، وعطف البيان، يضمان في باب واحد يُسمّى (البيان).

٢. بدل البعض من كلّ، وبدل الاشتمال، ليسا إلا نوعًا من التوكيد.

٣. مصطلح البدل الذي وضعه النحاة لا ينطبق إلا على النوع الذي يُسمّى البدل المباين بفروعه[2].

ورغم أنّ صفا وافق المخزومي في أنْ يُدمَج باب البدل وعطف البيان تحت مُسمّى (البيان)، غير أنّه يرفض أنْ يعد (بدل الاشتمال) و(البدل) البعض من التوكيد كما أراد المخزومي. ويرى أنّه قد فات المخزومي أنّ الغرض من هذين النوعين من البدل مختلف عن الغرض من التوكيد، فالتوكيد إمّا أنْ يدفع وهمًا بعدم إرادة ذات المؤكَّد، وإمّا أنْ يدفع وهمًا بعدم إرادة الشمول. أمّا نوعا البدل المذكوران، فإنّهما لا يؤكّدان، بل يوضحان حقيقة الذات أو ما يتصل بها، فبدل البعض يوضح عدم إرادة الشمول، وبدل الاشتمال يوضح عدم إرادة الذات، ومن ثمّ فهذان النوعان من البدل يقومان بعكس ما يقوم به التوكيد[3].

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٥٨-٥٩.

(٢) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٩٦.

(٣) انظر: فيصل صفا، عطف البيان والبدل باب واحد أم بابان، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٩، ١٩٩٥م، ص ٦٠.

وصفا محقّ في ما ذهب إليه من أنّ هناك تباينًا واضحًا بين المعنى الذي يؤدّيه التوكيد والمعنى الذي يؤدّيه كلّ من هذين النوعين من أنواع البدل.

(ج) النعت السببي

يرى مصطفى أنّ ما سمّاه النحاة بالنعت السببيّ لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت، فإذا قلت: (رأيت فتىً باكيةً عليهِ أمُّه)، فالأصل رفع كلمة (باكية). أمّا إذا وافقت ما قبلها في الإعراب فذلك يندرج في باب المجاورة، ثمّ خرّج عليه قوله تعالى: ﴿*رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا*﴾ [النساء: ٧٥]. ويبيّن مصطفى أن هذا التفسير موافق لكلام ابن جني في توجيه ما رووا عن العرب من مثل: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) من أنّه جَرّ على الجوار، وليس تابعًا، فلو كان صفة لما قبله لطابق في التذكير والتأنيث، ولَمَا كان الكلام (القرية الظالم) و(فتى باكية)[1].

ويجيب محمد عرفة عن كلام مصطفى هنا بأنّه فَهِم من قول النحاة (نعت سببي) أنّه وصف لما قبله حقيقة، ولذا قال: لو كان صفة لِمَا قبله لَمَا صحّ أنْ تقول: (القرية الظالم، وفتى باكية) لعدم المطابقة، والواقع أنّ النحاة يرون أنّه ليس وصفًا لِمَا قبله حقيقة، بل هو نعت لِمَا هو من سببه، وهو (الأهل والأمّ) في المثالين السابقين، لكنّه جرى في الإعراب على ما قبله، لذلك تراهم يقولون: نعت حقيقيّ، ونعت سببيّ[2].

نلاحظ هنا أنّ مصطفى اعتمد في هذه المسألة على الشاهد النحوي (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، وهو شاهد على تحريك الكلمة بحركة سابقتها بسبب الجوار، لكنّ هذه الحالة خاصة عند العرب بالجر، بينما النعت السببيّ عند النحاة يكون في حالة الرفع والنصب والجر. ولقد

(١) انظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٢٤-١٢٦.

(٢) انظر: محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ١٩٥.

كان خرّج حالة الرفع على ابتداء كلام جديد، فلم يبق عليه إلا النصب فلم يخرّجه، ومن ثمّ فهو مضطرّ إلى تعميم فكرة الجوار على الجر والنصب، فإذا ورد عن العرب استخدامهم للجر على الجوار، فلم يرد عنهم النصب على الجوار، مما يظهر كلامه بمظهر النظرية البعيدة عن واقع اللغة.

وقد أيّد مصطفى في ما ذهب إليه من فكرة المجاورة كلّ من إبراهيم السامرائي[1]، ومهدي المخزومي[2]. وأيّد عرفة في رفض ذلك عبد الوارث سعيد الذي يقول: "إنّ صنيع ابن جني يناقض ما ذهب إليه المؤلّف، فالأول أرجع الجر بالمجاورة إلى النعت السببيّ. وإذا كان المعنى هو الذي يشغل المؤلّف، فليس في القول بإعراب المجاورة ما يدعم المعنى؛ كما أنّ تسميته نعتًا سببيًّا لا يعني أنّه تابع لمتبوعه في المعنى، ولهذا اعتبره النحاة بمنزلة المسند (الفعل) من الاسم الذي يليه"[3].

(د) الخبر

يضيف مصطفى إلى التوابع تابعًا آخر يرى أنّه أهمّ من كلّ ما سبق من التوابع، وأولاها أنْ يذكر في هذا الباب، وهو الخبر؛ لأنّهم إذا أرادوا أنْ يدلّوا على أنّ كلمة هي عين الأولى، وأنّها صفة متحقّقة لها، أشاروا إلى ذلك بكونها موافقة لها في الإعراب والتذكير والتأنيث. ثمّ يقول إنّ الذي منع النحاة من أنْ يضعوا الخبر ضمن التوابع، أنّهم وجدوه في باب

---

(١) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ١٢٠.

(٢) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٨٨.

(٣) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١٠٧.

(كان) منصوبًا، وتصوّرهم ليس صحيحًا لأنّ كلمة (قائمًا) في قولنا: (كان زيد قائمًا) ليست خبرًا للمبتدأ فتتبعه، بل هي خبر لاسم كان. أمّا اسم (إنّ) فهو مرفوع كما بيّناه في موضعه[1].

ويردّ عرفة على ذلك بأنّ ما يردّده مصطفى سيُحدث تشويشًا. فإذا كان ما دفعه إلى قول ذلك هي المطابقة بين المبتدأ والخبر، فإنّ بعض التوابع تجب مطابقتها للمتبوع تعريفًا وتنكيرًا، وبعضها لا تجب فيه المطابقة، فلا ندري أنلحقه بالأوّل أم بالثاني، يضاف إلى ذلك أنّ المطابقة في التعريف والتنكير بين المبتدأ والخبر ليست واجبة، إذ قد يكون الخبر نكرة والمبتدأ معرفة كقولنا: (محمد مجتهد). كما أنّ التوابع كلّها مما يستغنى عنه في الكلام، فليست من أركان الإسناد، بخلاف الخبر فهو ركن. فالأولى أنْ يُفْرَدَ عنها. إضافة إلى أنّ القول بأنّ حركة الخبر حركة إتباع، يجعل الحركة أمرًا لفظيًا لا يدلّ على معنى[2].

ويجيب بمثل هذا الكلام عبد الوارث سعيد[3]، رافضًا ما جاء به مصطفى. وجواب عرفة له كافٍ لا يحتاج إلى تدعيم.

---

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) انظر: محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ١٩٧.

(٣) انظر: عبد الوارث سعيد، في إصلاح النحو، ص ١٠٧-١٠٨.

تاسعًا: الشرط

١- الشرط أسلوب مستقلّ

يرى الجواري أنّ الشرط أسلوب مستقلّ لا يدخل في واحد من قسمي الكلام عند علماء المعاني: الخبر والإنشاء، فالشرط ليس خبرًا؛ لأنّه ليس مما يحتمل التصديق والتكذيب، وهو ليس بإنشاء لأنّه ليس معنى ينشئه المتكلّم من نفسه، لكنّه أسلوب معلّق ذو طرفين، لا بدّ أنْ يكون أحدهما فعلاً، إذا وقع الفعل صحّ وقوع الطرف الثاني[1].

لكنّنا إذ رجعنا إلى كتب النحو نجد أنّ النحاة لا يحاولون تحديد نوع أسلوب الشرط وضمّه إلى الخبر أو الإنشاء، غير أنّ المتأمّل في أسلوب الشرط لا يصعب عليه الحكم بأنّه إخبار. فإذا قلت: (إنْ تحضر تجدني) ففي هذا التركيب إخبار من المتكلّم للمخاطب بأنّه في حالة حضوره سيجده. وهو أيضًا كلام قابل للتصديق والتكذيب، بدليل أنّ المخاطَب قد يحضر ولا يجد المتكلّم.

٢- إعراب أسماء الشرط

يرى مجمع اللغة العربية القاهري في أحد قراراته أنّه لا ضرورة لتكليف الناشئة إعراب أسماء الشرط. ويُكتَفى من هذا الباب بذكر ما يَجْزِم من هذه الأدوات وما لا يجزم، وأنّها جميعًا تقتضي جملتين: الشرط والجواب، ويُجزَم فعل الشرط وفعل الجواب إذا كانا مضارعين[2].

---

(١) انظر: أحمد الجواري، نحو التيسير، ص ٩٣.

(٢) انظر، ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص ٣٠٩.

ويعلّق ياسين أبو الهيجاء على هذا القرار بأنّه سيُحدث خللًا في هذا الباب، لأنّ إعراب أسماء الشرط ليس ترفًا عقليًا، فالدارس يعلم أنّ جلّ أدوات الشرط أسماء، ومن ثمّ فلها إعراب، كما أنّها تحتلّ المركزيّة في الدلالة والإعراب، فعند قولنا: (كيفما تجلس أجلس)، فإنّ الدلالة المركزيّة في هذه الجملة الشرطية تقوم على الحال. فإنْ لم يُكلَّف الطلبة أعراب اسم الشرط، فأين الحال هنا؟. لذلك فلا بدّ من إعراب أسماء الشرط[1].

والمدقّق في الكلام السابق يجد أنّ أبا الهيجاء على حقّ، ذلك أنّ قرار المجمع يقضي بتعليم الناشئة إعراب المضارع، وأنّه مجزوم بعد جانب من أدوات الشرط، وأنّ عدم تعليمهم إعراب أدوات الشرط للتخفيف. ولا يخفى على المتخصصين في هذا العِلْم أنّ تعلّم إعراب أسماء الشرط أسهل من تعلّم إعراب فعل الشرط وجوابه. وبهذا يكون قرار المجمع قد أزال عن عاتق الناشئة الأخفّ وأبقى الأثقل، وهو ما لا ينسجم والرغبة في التيسير عليهم.

---

(١)انظر: المرجع السابق، ص ٣٠٩-٣١٠.

٣- وجوب اقتران الجواب بالفاء

قال النحاة إنّ الأصل في جواب الشرط أنْ يلتزم بالشروط التي أوجبها النحاة في فعل الشرط، وهي:

أ- أنْ يكون فعلًا غير ماضي المعنى.

ب- أنْ لا يكون طلبًا.

ج- أنْ لا يكون جامدًا.

د- أنْ لا يكون مقترنًا بحرف تنفيس.

هـ- أنْ لا يكون مقترنًا بـ (قد).

و- أنْ لا يكون مقترنًا بحرف نفي غير (لم ولا).

فإذا خرج الجواب عن هذا الكلام فكان جملة اسمية، أو فعلاً ماضيًا لفظًا ومعنى، أو فعل أمر، أو مبدوءًا بلا الناهية، أو اقترن بحرف تنفيس كالسين أو سوف، أو كان جامدًا كعسى، أو اقترن بقد، أو بحرف نفي غير (لم ولا) كلَنْ أو لمّا. وجب اقترانه بالفاء[1].

وممن تعرّض لهذه المسألة بالدرس والمناقشة الدكتور سمير ستيتية[2]، إذ يرى أنّه لم يجد قاعدة تستحقّ الوقوف طويلًا عندها في أسلوب الشرط كهذه القاعدة. مبيّنًا ذلك بالنقاط الآتية:

أ- أنّ النحاة عند استقرائهم للغة وجدوا أنّ الجواب إذا خرج عن الأصل كان دائم الاقتران بالفاء، فوضعوا القاعدة القائلة بوجوب اقترانه بها. لكنّهم بعد ذلك تفاجأوا

(١) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج٢، ص ٤٠٤-٤٠٦.

(٢) انظر: سمير ستيتية، الشرط والاستفهام في الأساليب العربية، ص ١٢وما بعدها.

بنصوص جاءت على خلاف القاعدة. فما كان منهم إلا أنْ أخذوا يتأوّلونها بدلًا من إعادة النظر في القاعدة وتعديلها.

ويُمثّل ستيتية على كلامه هذا ببعض الآيات القرآنية الكريمة التي جاء فيها جواب الشرط خارجًا عن الأصل، وغير متصل بالفاء في آن معًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩].

﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى، ٣٧].

يفصّل ستيتية القول في هذه الآيات الكريمة ، مبينًا أسلوب المتقدّمين في معالجتها .

ب-أنّ النحاة لَمّا أقرّوا أنّ الجواب لا يقترن بالفاء عندما لا يأتي على الأصل، أخذوا يتأوّلون النصوص التي ورد فيها جواب الشرط ملتزمًا بالأصل ومقترنًا بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[المائدة : ٩٥].

هذا بعض ما قاله ستيتية في هذه المسألة ، أوردناه لتوضيح الفكرة التي يَخلُص منها إلى القول بأنّ هذه الفاء ليست أكثر من رابط إيقاعيّ، ليس له من الهيمنة والسيطرة ما يستطيع به أنْ يجعل الجملة الواحدة شرطيّة مرّة، وغير شرطية مرّة أخرى، ومن يقول بذلك فهو مخطئ[(١)]. والحقيقة أنّ ستيتية قد بحث هذه المسألة بحثًا طويلًا ومفصلًا، وهذا العرض الموجز محاولة لتقديم فكرته في السطور الماضية. وقد دعّم كلامه بشواهد كثيرة لا تدع مجالاً أمام القارئ إلا أنْ يسلّم بصحة هذه الفكرة.

---

(١) انظر: المرجع نفسه، ص ٢٣.

عاشراً: التعجب

يذكر إبراهيم السامرائي في كتابه (النحو العربي نقد وبناء) أنّ النحاة جعلوا للتعجب في العربية صيغتين هما: (ما أفعَلَه) و(أفْعِل به)، وأنّ معنى (ما أحسن زيدًا) هو (شيء أحسن زيدًا) أيْ جعله حسنًا.

يرفض السامرائي هذا التأويل لصيغة التعجّب؛ لأنّ التعجّب أسلوب من الأساليب كالتمنّي والترجّي، لا يمكن تفسيره بجمل خبرية، ولذلك لا يمكن أنْ تكون جملة (شيءٌ أحسن زيدًا) تفسيرًا لجملة التعجب الإنشائية (ما أحسنَ زيدًا).

ثم يرى أنّ إعراب النحاة لهذه الجملة على أنّ (ما) نكرة تامّة بمعنى شيء وهي مبتدأ. و(أحسنَ) فعل ماض فاعله مستتر، و(زيدًا) مفعول به، والجملة خبر عن (ما)، إعراب باطل ومحض تلفيق. إذ كيف تكون (ما) مسندًا إليها مبتدأ؟ وأين هي الجملة الإسناديّة وأين طرفاها؟ وكيف يكون (أحسنَ) فعلًا ماضيًا وهو لا يشتمل على أيّة فكرة زمنيّة؟ وكيف يكون (زيدًا) مفعولًا به، وفعل التعجب (أحسنَ) لا يُصاغ إلا من الفعل اللازم؟

وينتهي السامرائي من كلّ هذا الكلام أنّ التعجّب أسلوب خاصّ لا يمكن أنْ يدخل في حيّز الجملة الخبرية الإسنادية(١).

والسامرائي هنا ينقض كلّ ما جاء به المتقدّمون حول صيغة التعجب (ما أفعل كذا) مستبدلاً بذلك أنّ التعجّب أسلوب خاصّ لا يدخل في حيّز الجملة الخبريّة الإسناديّة، من غير أنْ يوضّح النظام التركيبيّ البديل الذي يقوم عليه هذا الأسلوب.

والذي جعل السامرائي يقف هذا الموقف هو أنّ التعجب إنشاء، بينما التفسير الذي وضعه النحاة له إخبار. ولكنْ لماذا نعدّ التعجب إنشاء؟ أليس غاية المتكلّم من صيغة التعجّب

---

(١) انظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ١١٦.

أنْ يُمرّر خبرًا إلى السامع بأنّ شيئًا ما تميّز على غيره في صفة معيّنة تميّزًا لافتًا للنظر؟ فإذا قلنا (ما أسرع خالدًا) فمعنى ذلك أنّنا نُخْبِرُ عن خالد بأنّه سريع سرعة عجيبة.

أمّا سؤاله عن (ما) كيف تكون مبتدأ؟ فلا وجه له، ذلك أنّ (ما) في اللغة العربية لها استخدامات كثيرة، لم تنفرد التعجبية منها بأنّها تكون (مبتدأ)، بل قد تأتي الاستفهاميّة أو الموصولة مبتدأ. فأين المشكلة؟

وقوله إنّ (أحسن) مأخوذة من صيغة لازمة مردود بأنّ اللازم في العربية يتحوّل إلى متعدّ إذا سبق بهمزة التعدية، وهو ما حدث للفعل (حَسُنَ) عند تحوّله إلى (أحسن).من هنا يكون اعتراض إبراهيم السامرائي على المتقدّمين ليس اعتراضًا وجيهًا.

لكنّ الاعتراض الذي قد يوجّه إليهم في تفسيرهم (ما أحسنَ زيدًا) على أنّه: شيء جعل زيدًا حسنًا،ربما لا يكون مقبولًا في نحو قولنا: (ما أكرمَ الله).

ويقول السامرائي في صيغة التعجب الثانية (أفعل به) ما قاله في الأولى[1].

وتَكلّم عفيف دمشقية كلامًا قريبًا مما قاله السامرائي. ومنه ما قاله معلّقًا على تقديرات المتقدّمين: "ولقد ترى معنا أنّه لم يكن من داع لكلّ تلك الأقيسة، وأنّ الخطب كان أهون وأيسر، لو اعتبرت صيغة التعجب صيغة قائمة بذاتها، ونُظر إليها على أنّها تنتسب إلى دائرة اللغة الانفعالية، ولا تمتّ لا هي ولا أختها (ما أفعله) إلى الصيغ الفعلية بصلة"[2].

(١) انظر، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٢) عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص١٦٣.

الخاتمة

يمكن القول في نهاية هذا التطواف في آفاق الخلاف النحوي بين المحدثين من النحاة الذين عاشوا منذ بدايات القرن العشرين، إنّ ثمرة هذا الخلاف النحوي الحديث تمثّلت في عشرات البحوث والكتب التي تناولت قضاياه، الأمر الذي كان عونًا للباحث في استجلاء كثير من دقائق هذا الخلاف التي تبدت من تلك الجهود.

وقد صنف الباحث قضايا هذا الخلاف، إلى قضايا خلافية منهجية، وأخرى في مسائل النحو التطبيقية. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من الملاحظات هي:

١- شهد العصر الحديث في المشرق العربي نشاطًا واضحًا في مجال دراسة التراث النحوي العربي، والخلاف فيه، فلم يعدّ المحدثون كل ما جاء عن المتقدمين أمرًا لا يقبل المناقشات أو الرد.

٢- اعتمد بعض المحدثين في ما أثاروه من خلاف، على النظرية النحوية القديمة نفسها، في حين وسّع آخرون آفاق النظر إلى تلك القضايا الخلافية، فاستندوا إلى المناهج الغربية الحديثة التي تأثروا بها.

٣- تعدّ الخلافات التي تمكّن هذا البحث من رصدها دليلاً على أنّ النحو العربي لم يحترق، وأنّه ما زال مجالاً خصبًا للبحث والمناقشة والتجديد.

٤- انقسمت خلافات المحدثين قسمين: منها ما هو متعلق بقضايا منهجية، ومنها ما هو متعلق بقضايا تطبيقية.

٥- جاءت الخلافات على نمطين: الأول: خلافات بين المحدثين فيما بينهم، والثاني: خلافات بين بعض المحدثين من جانب والمتقدمين من جانب آخر.

٦- بعض اعتراضات المحدثين على المتقدمين وجيهة، حبذا لو يُؤْخذ بها؛ لأنّ فيها تخليصًا للنحو من بعض صعوباته ومشكلاته.

٧- أتى بعض المحدثين بمصطلحات وآراء لا تقدّم ولا تؤخّر، رغبة في تيسير النحو، فبدا هذا الجانب ملبسًا لا ميسرًا.

٨- لم يكن حكم بعض المحدثين في تخطئتهم للمتقدمين موضوعيًا. من ذلك عدّ إبراهيم مصطفى (الفتحة) الحركة المستحبة عند العرب، وإهمال لوظيفتها. وبذلك هدَم جانبًا كبيرًا من النحو العربي، وقد فاقه في ذلك أيضًا إبراهيم أنيس، ومنه أنّ جانبًا من هؤلاء المحدثين نقد المتقدّمين بلا استثناء في قضايا معينة، متّبعًا وجهات نظر متقدّمين آخرين في القضايا نفسها.

ويوصي الباحث هنا، بأنْ يأخذ القائمون على تدريس النحو بالآراء المثمرة التي يتوصل إليها المحدثون على صعيد تدريس النحو، لا أنْ تبقى هذه الملاحظات حبيسة الكتب والمجلات.

على أن الباحث لا يزعم أنّه قد أجاب عن كلّ ما يخطر على البال من تساؤل حول قضايا الخلاف النحوي الحديث، فلاشك أنّ هناك قضايا لم يأت عليها الحصر، وعذر الباحث أن هذه القضايا لم تدرْ في خلده، فهو لا يستطيع أنْ يذهب إلى أنّه قد أنجز المقالة التي لا مقالة بعدها، وهو يشعر أنّه قد أدّى ما عليه ضمن الحدود المتاحة، فإنْ أصاب الأهداف المرجوة فبحمد الله وَمنّه، وإنْ كانت الأخرى، فحسبه أنّه بذل الجهد ما وسعه ذلك، مستمدًا العون من الله، إنّه على كلّ شيء قدير.

الفهارس الفنية

* فهرس الآيات القرآنية
* فهرس الشواهد الشعرية
* فهرس الأعلام

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾	الممتحنة	١٠	٦٧
﴿ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه﴾	البقرة	٢	٩٠
﴿إنَّ الذينَ آمَنُوا وَالذينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾	المائدة	٦٩	١٦٢
﴿إنَّ اللهَ وَمَلائكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾	الأحزاب	٥٦	١٦٢
﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ ألَّا تُقَاتِلُوا﴾	البقرة	٢٤٦	١٦٣
﴿ إنَّ اللهَ وَمَلائكَتَهُ يُصَلُّونَ ﴾	الأحزاب	٥٦	١٦٤
﴿ إنَّ الذينَ آمَنُوا وَالذينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾	المائدة	٦٩	١٦٤
﴿ إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	طه	٦٣	١٦٦
﴿وَإنْ كلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	ياسين	٣٢	١٦٧
﴿وإنَّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أعمَالَهُمْ﴾	هود	١١١	١٦٧
﴿إن كُلُّ نَفْسٍ لمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	الطارق	٤	١٦٧
﴿ذلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾	البقرة	٢	١٧٢
﴿وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ﴾	الإسراء	٧٦	١٨٩
﴿ فَإِذًا لا يُؤْتُونَ﴾	النساء	٥٣	١٨٩
﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾	التوبة	٥	٢٠١
﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أمْرِهِ أن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أو يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أليمٌ﴾	النور	٦٣	٢٠١

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	البقرة	٤٨	٢٠٢
﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾	مريم	٣٩	٢٠٢
﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	البقرة	٩٦	٢٠٤
﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾	الحاقة	٧	٢٠٤
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾	الأنعام	١٥٣	٢١٢
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾	سبأ	٢٨	٢١٦
﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾	الزمر	٦٧	٢١٧
﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾	الأنعام	١٣٩	٢١٧
﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾	يوسف	٨	٢١٨
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	الإخلاص	٤	٢١٨
﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ﴾	الإسراء	٧	٢١٨
﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾	النساء	٤٣	٢١٩
﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إبراهيمَ على قومِهِ نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مَنْ نَشاءُ إنَّ ربَّكَ حكيمٌ عليمٌ ۞ وَوَهبْنا لهُ إسحاقَ ويعقوبَ كُلاً هَدَيْنَا ونوحًا هدينا مِن قبلُ ومِن ذُرّيتِهِ داودَ وسليمانَ وأيّوبَ ويوسفَ وموسى وهارونَ وكذلكَ نَجْزي المحسنينَ ۞ وزكريّا ويحيى وعيسى وإلياسَ كلٌّ مِنَ الصالحينَ ۞ وإسماعيلَ واليسعَ ويونسَ ولوطًا وكُلاً فضّلْنا على العالمينَ﴾	الأنعام	٨٣-٨٦	٢٢٧
﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾	الفتح	٢٩	٢٢٧

﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	النساء	١٥٧	٢٣٥
﴿قُل لا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلا اللَّهُ﴾	النمل	٦٥	٢٣٥
﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾	النساء	٧٥	٢٥٨
﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾	الشورى	٣٩	٢٦٤
﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾	الشورى	٣٧	٢٦٤
﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾	المائدة	٩٥	٢٦٤

فهرس الشواهد النحوية

عجز البيت	رقم الصفحة
إليَّ حبيبًا، إنَّها لَحبيب	٢١٦
فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليهِ شَدِيدُ	٢١٧
إنِّي إذَنْ أهْلِكَ أوْ أطِيرا	١٨٨
إلا اليَعَافِيرُ وإلا العِيَسُ	٢٣٥
ولكنْ لوُرّاد المنون تتابُعُ	١٧٤
بُغَاةٌ ما بَقِيْنا في شِقَاقِ	١٦٢ و ١٦٤
وإنْ مالكٌ كانت كِرامَ المَعَادنِ	١٦٦
وَأمكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لاَ أُقيلُهَا	١٨٩

فهرست الأعلام

الاسم	الصفحة
إبراهيم أنيس	٤٠، ٤٢، ٦٧، ٦٨، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ١٢٩، ٢٢٢، ٢٢٣.
إبراهيم السامرائي	٣، ٥٨، ٦٠، ٧٨، ١٢١، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧، ٢١١، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦.
إبراهيم مدكور	٢٩.
إبراهيم مصطفى	٣، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٧٦، ٧٧، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠.
ابن جني	٢٨، ٤٣، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٩٩، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٥٨.
ابن خلدون	١٥، ١٧.
ابن الدهان	٢١٦.
ابن السراج	٢٠٦.
ابن عباس	١٢٠.
ابن عقيل	١٥، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٤.
ابن كيسان	٢١٦.
ابن مالك	٢٨،١٦٧.
ابن مضاء القرطبي	١١٤، ١٢٠, ١٢١، ١٢٢، ١٩٢.
ابن هشام الأنصاري	٢٧، ٢٠٦.
أبو الأسود	٣٨، ٨٨.
أبو تمام	١٥.
أبو سعيد عبد المجيد	٢٤٥.
أبو عثمان المازني	٢٧.
أبو علي الفارسي	٢١٦، ٢٣٧.
أبو عمرو بن العلاء	١١٢.
أحمد أمين	٣٢، ٥٣، ٥٤.
أحمد الجواري	٢٦، ٤٢، ١٠٨، ١٤٢، ١٤٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠١، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦١.

أحمد حسن الزيات	٢٢٢.
أحمد مختار عمر	٥٨، ٥٩.
أحمد مكي الأنصاري	٥٦.
الأخفش	١٧٤.
أرسطو	٢٩، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ١١٢.
الأزهري	٢٠٦، ٢١٤، ٢٢٢.
أسامة الرفاعي	١٠٩.
أمين الخولي	١٠، ١٨، ١٠٧، ١٢٦.
الأنباري	٣، ٦، ١٤٣، ١٥٢، ١٨٣، ٢٤٨.
أنيس فريحة	١١، ٣١، ٩٢.
البحتري	١٥.
برجشستراسر	٨٦، ١٠٤، ١٧٢، ٢٤١، ٢٤٢.
تمام حسان	٧، ٨، ١٤، ٦٩، ٧٠، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣.
توفيق محمد السبع	٣٠، ٨٥، ١١٢، ١٢٠.
الجاحظ	١٥.
جبر ضومط	٩٢.
الجرجاني	١٢٣.
جعفر عبابنة	٢٧، ٤٨.
جميل علوش	٨١، ٨٢، ٢٤٣.
جميل الملائكة	١٩٤، ٢٠٦، ٢٠٧.
حُنين بن إسحاق	٣٠، ٣٦.
الخليل بن أحمد	٢٦، ٣٠، ٣٢، ٨٩، ١١٠، ١١٣.
خليل عمايره	٨، ١٠، ١١، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٢، ٣٧، ٤٥، ٥١، ٩٤، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٤٥، ١٦١، ١٩٦، ٢٤٦.
الرضي	٢٠٦، ٢١٣، ٢٥٤.
الزجاجي	٢٨، ٣٣، ٨٩، ١٧٨، ١٧٩.
الزمخشري	٢٠٦، ٢١٤.
سعيد الأفغاني	٤٥، ٥٥، ١٣٤.

سلمان القضاة	٢١٨، ٢١٩.
سليم النعيمي	٧٢، ٧٣.
سميح أبو مغلي	٢٤، ٤٦، ٩١، ١١٢، ١٧٠.
سمير ستيتية	٢٦٣، ٢٦٤.
سيبويه	١٧، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٧٢، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٥٤، ٥٧، ٦١، ٦٥، ٦٧، ٨١، ٨٩، ٩٣، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١٥٣، ١٦٢، ١٧٥، ١٧٦. ٢٠٦. ٢١٣. ٢١٤, ٢١٦.
السيرافي	٢٣.
السيوطي	١٦، ١٧، ١٧٠، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٢.
شوقي ضيف	٥٦، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٠، ٢١١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨.
صبحي الصالح	٩٠.
الطِّرمّاح	١٦٦.
عباس حسن	٣، ١٢، ١٥، ١٦، ٢٣، ٢٤، ٧٨، ٧٩، ١٠٨، ١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٢، ١٣١، ١٥٠، ١٥١، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٠، ١٨٤، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٠.
عبد الجبار النايلة	١٤، ٤٤، ١٣٣، ١٣٤.
عبد الحميد حسن	١١١، ١٢٨.
عبد الرحمن أيوب	٣، ٥٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٣٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٣، ٢٢٤، ٢٤٢.
عبد الرحمن بن العارف	٩، ٣٤، ٣٩، ١١٢، ١٣١.
عبد الرحمن تاج	٢٢٤.
عبد الرحمن السيد	٣٤، ٥٥، ٨٥، ١٣٥، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧.
عبد الله الخثران	٣٦، ٤٨.
عبد المتعال الصعيدي	١٠٠، ١٠١.
عبد المجيد عابدين	١٠٨. ١٣٢.
عبد الوارث سعيد	٧، ٩، ٢٥، ٨٦، ١٠١، ٢٢٨، ٢٥٥، ٢٥٩.
عبده الراجحي	١٣، ٣٢، ٣٣، ٤٠، ٤١، ٥٧، ١٠٩.

عدنان سلمان	٣، ٣٧، ٤٦، ٤٧، ٧١، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ٢٣١، ٢٣٢.
عطا موسى	٣، ١٠٩، ١٢٤، ١٢٩.
عفيف دمشقيّة	٤٤، ١٠٧، ١٢٦، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢١١، ٢٦٦.
علي عبد الواحد وافي	٤٨.
على النجدي ناصف	٧٣، ٩٠.
غازي طليمات	١٥٢، ١٥٣.
الفارابي	١٦، ١٧.
فؤاد حنا ترزي	٥٨، ١٢٩.
فاضل الساقي	٧٠.
فاضل السامرائي	١٤٢، ١٤٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥.
فخر الدين قباوة	٩١، ١١٦، ١١٧.
الفراء	١٦٤.
فوزي الشايب	٤٥، ٢١٩.
فيصل صفا	٢٥٦، ٢٥٧
قطرب	٨٩، ٩١، ، ٩٣، ١١٦، ١١٨، ١٢٠.
كاصد الزبيدي	٤٦.
الكسائي	١٦٤، ١٨٤، ١٨٨.
كمال جميل ولويل	٩٢.
مازن المبارك	١١٠، ١١١.
المبرد	٣٣، ١٤١، ٢١٤، ٢١٦.
المتنبي	١٥.
محمد الخضر حسين	١٢٩.
محمد سامي أنور	١٣.
محمد صلاح الدين بكر	٩٣، ٩٤، ١٤٤.
محمد الطنطاوي	٣٦.
محمد عرفة	٣، ٢١، ٢٢، ٧٦، ٧٧، ٨٤، ٨٥، ٩٩، ١٠١، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٣، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠.
محمد علي النجار	١١٢.

محمد كامل حسين	٢٢٣.
محمود حسني محمود	٥٥.
المرادي	١٦٩.
مصطفى جطل	٧١، ٧٢.
مصطفى السنجرجي	٧، ٩، ١٤، ٣٢، ٥٣.
مصطفى الغلاييني	٢٠٧.
مصطفى النحاس	٤٣.
المعري	١٥.
مهدي المخزومي	٥٤، ٥٥، ٦٩، ٩٤، ٩٥، ١٣٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٩، ١٨٠، ٢١٠، ٢١١، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩.
نظير زيتون	٢٣٠.
نهاد الموسى	٥٨، ٥٩، ٦٠.
هادي نهر	٢٤٣.
وليد الأنصاري	١٠٩، ١١١، ١٢٤.
ياسين أبو الهيجاء	١٤١، ١٥٦، ٢١٥، ٢٤٩، ٢٢٦.
يعقوب الرهاوي	٢٩.
يوسف السودا	٢٣، ٨٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٩٦، ١٩٧.

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. ط (٦). ١٩٧٨م.
- إبراهيم السامرائي. النحو العربي نقد وبنـــاء. الأردن. عمـــان. دار عمـــار. ط (١). ١٩٩٧م.
- إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٩٣٧.
- ابن السراج البغدادي. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرســـالة ناشرون. بيروت، لبنان. ط (٤). ١٩٩٩م.
- ابن عقيل. شرح ابن عقيل. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيــروت. المكتبـــة العصرية. ١٩٩٥م.
- ابن مضاء القرطبي. الرد على النحاة. تحقيق: شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف.
- ابن هشام الأنصاري:

أ_شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير. ط (١). ١٩٩٠م.

ب_مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مـــازن المبـــارك ومحمد علي حمـــد الله. بيـــروت. لبنـــان: دار الفكـــر. ط (١). ١٩٩٨م.

- ابن الوراق. علل النحو. تحقيق: محمود محمد محمود نصار. منشورات: محمد علـــي بيضون. بيروت، لبنان: دار الكتب العالمية. ط (١). ٢٠٠٢م.
- ابن يعيش. شرح المفصل، بيروت. عالم الكتاب.

- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. كتاب سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل. ط (١).

- أبو الفتح بن جني:

أ- الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. مكتبة العالمية.

ب_ اللمع في العربية. تحقيق: فائز فارس. اربد. الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع. ط (٣). ٢٠٠١م.

- أحمد أمين. ضحى الإسلام. بيروت. لبنان: دار الكتاب العربي. ط (١٠).

- أحمد عبد الستار الجواري. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي. مطبعة المجمع العلمي العراقي. ١٩٨٤م.

- أحمد محمد قدور. مبادئ اللسانيات. سوريا. دمشق: دار الفكر. ١٩٩٦م.

- أحمد مختار عمر. البحث اللغوي عند العرب. ١٩٧١م.

- أحمد مكي الأنصاري. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. نشر الرسائل الجامعية.

-الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود. منشورات: محمد علي بيضون. بيروت. لبنان: دار الكتب العالمية. ط (١). ٢٠٠٠م.

- أمين الخولي. مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب. دار المعرفة. ط (١). ١٩٦١م.

- الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. بيروت، لبنان. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد. بإشراف: إميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. ط (١). ١٩٩٨م.

- أنيس فريحة. في اللغة العربية وبعض مشكلاتها. بيروت. دار النهار للنــشر. ط (١). ١٩٨٠م.

- برجشستراسر. التطور النحوي للغة العربية. أخرجه وصححه وعلق عليــه: رمــضان عبد التواب. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط (٣). ١٩٩٧م.

- تمام حسان:

أ_الأصول: دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. بغــداد: دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٨٨م.

ب_اللغة بين المعيارية والوصفية. الدار البيضاء. المغرب: دار الثقافة.

ج_اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء. المغــرب: دار الثقافـــة. ١٩٩٤م.

د_ مناهج البحث في اللغـــة. الـــدار البيـــضاء. المغــرب: دار الثقافـــة. ١٩٨٦م.

- حسن خميس الملخ. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. عمان: دار الشروق. ٢٠٠٠م.

-خليل أحمد عمايره:

أ_العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودروه فـــي التحليـــل اللغـــوي. جامعة اليرموك.

ب_في التحليـــل اللغـــوي. الأردن. الزرقـــاء. مكتبـــة المنـــار. ط (١). ١٩٨٧م.

جـ-في نحو اللغة وتراكيبها. عـالم المعرفـة. جـدّة. المملكـة العربيـة السعودية. ط (١). ١٩٨٤م.

د- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي. عمان. الأردن. وائـل للنشر والتوزيع. ط (١). ٢٠٠٤م.

- رضي الدين الأستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب. قدّم له ووضع حواشيه وفهارسـه: إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون. بيـروت، لبنـان: دار الكتـب العالمية. ١٩٩٨م.

- رياض قاسم. اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي. بيروت: لبنان. مؤسسة نوفل.

- الزجاجي:

أ-الإيضاح في علل النحو. تحقيق: مازن المبارك. بيروت: دار النفائس. ط (٣). ١٩٧٩م.

ب- الجمل في النحو. حققه وقدّم له: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، إربد. الأردن: دار الأمل. ط (٤). ١٩٨٨م.

- الزمخشري. المفصل في علم العربية. تحقيق: سعيد محمود عقيل. بيروت. لبنان: دار الجيل. ط (١).٢٠٠٣م.

- سعيد الأفغاني:

أ- في أصول النحو. مطبعة جامعة دمشق. ١٣٨٣هـ.

ب- من تاريخ اللغة والنحو. بيروت.: دار الفكر. ط (٢). ١٩٧٨م.

- سميح أبو مغلي. فصول ومقالات لغوية. دار صفاء للنشر والتوزيع. ط (١). ٢٠٠٢م.

- سمير شريف ستيتية. الشرط والاستفهام في الأساليب العربية. الإمارات العربيـــة: دار القلم.

- السيوطي:

أ_ الأشباه والنظائر في النحو. راجعه وقدّم له: فايز ترحينـــي. بيـــروت: دار الكتاب العربي. ط (٣). ١٩٩٦م.

ب_همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. بيروت: دار الكتب العلمية. ط (١). ١٩٩٨م.

- شوقي ضيف:

أ_ تيسيرات لغوية . القاهرة: دار المعارف.

ب- المدارس النحوية. القاهرة: دار المعارف. ط (٨).

- صبحي الصالح. دراسات في فقه اللغة. بيروت: دار العلم للملايين. ط (١).١٩٦٠م.

- عباس حسن:

أ- اللغة والنحو بين القديم والحديث. القاهرة: دار المعارف بمـــصر. ط (٢).

ب- النحو الوافي. دار المعارف بمصر. ط (٤).

- عبد الحميد حسن. القواعد النحوية مادتها وطريقتها. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية. ط (٢). ١٩٥٢م.

- عبد الرحمن محمد أيوب. دراسات نقدية في النحو العربي. الكويت. مؤسسة الصباح.

– عبد الرحمن السيد. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها. دار المعـــارف بمــصر. ط (١).

– عبد المتعال الصعيدي. النحو الجديد. المطبعة النموذجية. الحلمية الجديدة. ١٩٤٧م.

– عبد المجيد عابدين. المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات الــسامية. دار الطباعة الحديثة. مكتبة الأرمن.

– عبده الراجحي:

أ_ دروس في المذاهب النحوية. بيروت: دار النهضة العربية. ١٩٨٠م.

ب_ النحو العربي والدرس الحديث. بيــروت: دار النهــضة العربيـــة. ١٩٨٦م.

– عبد الوارث مبروك سعيد. في إصلاح النحو العربي. دراسة نقدية. الكويت: دار القلم. ط (١). ١٩٨٥م.

– عدنان محمد سلمان. دراسات في اللغة والنحو. وزارة التربية والتعليم العالي والبحــث العلمي. جامعة بغداد. كلية الآداب.

– عطا موسى. مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القــرن العــشرين. عمـــان. الأردن: دار الإسراء. ط (١). ٢٠٠٢م.

– عفيف دمشقية:

أ_خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربــي. بيــروت: دار العلــم للملايين. ط (١). ١٩٨٠م.

ب_ المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي. معهد الإنماء العربي. طرابلس. ليبيا.

- علي عبد الواحد وافي. فقه اللغة. مصر: دار النهضة. مطبعة نهضة مصر بالفجالة.

- علي النجدي ناصف:

أ- سيبويه إمام النحاة. القاهرة.عالم الكتب. المطبعة العثمانية.

ب- من قضايا اللغة والنحو. مكتبة نهضة مصر بالفجالة.

- فؤاد حنا ترزي. في أصول اللغة والنحو. بيروت. مطبعة دار الكتب.

- فاضل الساقي. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. مكتبة الخانجي بالقاهرة. المطبعة العالمية. ١٩٧٧م.

- كاصد ياسر الزبيدي. دراسات نقدية في اللغة والنحو. الأردن. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع. ط (١). ٢٠٠٣م.

- مازن المبارك. النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها. دار الفكر. ط (٢). ١٩٧١م.

- محمد الخضر حسين. القياس في اللغة العربية. دار الحداثة. ط (٢). ١٩٨٣م.

- محمد الطنطاوي. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. ط (٢). ١٩٦٩م.

- محمد عرفة. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. مصر. مطبعة السعادة.

- محمود أحمد الصغير. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي. دمشق. سورية: دار الفكر. ط (١). ١٩٩٩م.

- محمود حسني محمود. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي. بيروت. لبنان: دار عمار. مؤسسة الرسالة. ط (١). ١٩٨٦م.

– المرادي. الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. بيروت، لبنان: دار الكتب العالمية. ط (١). ١٩٩٢م.

– مصطفى عبد العزيز السنجرجي. المذاهب النحوية في ضوء المدارس اللغوية الحديثة. مكتبة الفيصلية. المملكة العربية السعودية. ط (١). ١٩٨٦م.

– مصطفى الغلاييني. جامع الدروس العربية. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي. ط (١). ٢٠٠٤م.

– مهدي المخزومي:

أ‌ـ الدرس النحوي في بغداد. بيروت. لبنان: دار الرائد العربي. ط (٢). ١٩٨٧م.

ب‌ـ في النحو العربي قواعد وتطبيق. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. ط (١). ١٩٦٦م.

ج‌ـ في النحو العربي نقد وتوجيه. المكتبة العصرية. بيروت. صيدا.

– نهاد الموسى. في تاريخ العربية. ساعدت الجامعة الأردنية على نشره. ١٩٧٦م.

– هادي نهر. التراكيب اللغوية في اللغة العربية. بغداد. مطبعة الإرشاد. ١٩٨٧م.

– وليد عاطف الأنصاري. نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا. اربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي. ٢٠٠٦م.

– ياسين أبو الهيجاء. مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة. إربد. الأردن. عالم الكتب الحديثة. ط (١). ٢٠٠٣م.

– يوسف السودا. الأحرفية أو القواعد الجديدة في العربية. بيروت. ١٩٥٩.

البحوث العلمية:

- إبراهيم أنيس:

أ-حول الرأي في قولهم: (سافر محمد علي حسن). مجلة مجمع اللغة العربية. في القاهرة. ج (١٩-٢٠).١٩٦٥- ١٩٦٦م.

ب-رأي في الإعراب بالحركات. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة. ١٩٥٨م.

-إبراهيم بيومي مدكور. منطق أرسطو والنحو العربي. القاهرة. مجلة مجمع اللغة العربية. ج (٧). ١٩٥٣م.

- إبراهيم السامرائي. ألنا مدارس نحوية؟ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. المجلد (٦). العدد (٢١، ٢٢). ١٩٨٣م.

-إبراهيم مصطفى. مذاهب الإعراب. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة. ج (١٠). ١٩٥٨م.

-أبو سعيد عبد المجيد. قضية الاشتغال بين القرآن الكريم واللغة. أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات). المجلد (١٩). العدد (١). ٢٠٠١م.

- أحمد حسن الزيات. رأي في قولهم (سافر محمد علي حسن). مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة. ج (١١). ١٩٥٩م.

-أسامة الرفاعي. نظرة في النحو أصوله ونظامه. مجلة آداب المستنصرية. العدد (٢٠-٢١). ١٩٩١م.

- توفيق محمد سبع. أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية. مجلة كلية اللغة العربية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. العدد (٨).١٩٧٨م.

-جعفر عبابنة. مناهج البحث في النحو واللغة عند العلماء المسلمين. المجلـــة الثقافيـــة. الجامعة الأردنية. العدد (٤٠). تموز ١٩٩٧م.

-جميل علوش:

أ-بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. ج (٣). المجلد (٦٨). تموز ١٩٩٣م.

ب- مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء. المجلة الثقافية. الجامعة الأردنية. العدد (٢١). ١٩٩٠م.

-جميل الملائكة. في اشتراطهم كون المفعول له قلبيًا. مجلة المجمع العلمي العراقـــي. ج (٤). المجلد (٣٥). تشرين أول ١٩٨٤م.

-سلمان القضاة. هل الحال فضلة في أسلوب العربية. مجلة أبحـــاث اليرمـــوك. سلـــسلة الآداب واللغويات. المجلد (٧). العدد (١). ١٩٨٩م.

- سليم النعيمي. اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير. مجلة المجمع العلمي العراقي. المجلـــد (١٦). ١٩٦٨م.

- عبد الجبار علوان النايلة. ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقـــراء. مجلـــة المجمـــع العلمي العراقي. ج (١). المجلد (٣٧). آذار ١٩٨٦م.

- عبد الرحمن أيوب، الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفيّة. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت. العدد (١١١). المجلد (٣). صيف ١٩٨٣م.

- عبد الرحمن تاج. تفصيل القول في تتابع الأعلام بتسكين أواخرها. مجلة مجمع اللغـــة العربية في القاهرة. ج (١٩-٢٠). ١٩٦٥- ١٩٦٦م.

- عبد الله حمد الخثران. أصالة النحو. مجلة كلية اللغة العربية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. العدد (١١)، ١٩٨١م.

- عدنان محمد سلمان. الاستقراء في النحو. مجلة المجمع العلمي العراقي. ج (٣). المجلد (٣٥). تموز ١٩٨٤م.

- علي النجدي ناصف. رأي في اسم الفعل. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة. ج (٢٣). ١٩٦٨م.

-غازي طليمات. هل تأتي ليس حرفًا. دولة الإمارات العربية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية. العدد (٤). ١٩٩٢م.

- فاضل صالح السامرائي:

أ- تضمن الظروف معنى (في). مجلة المجمع العلمي العراقي. ج(١). مجلد (٣٩). آذار ١٩٨٨م.

ب- حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال. مجلة المجمع العلمي العراقي. ج (٢). المجلد (٤١). ١٩٩٠م.

ج- ليس والمشبهات بها. مجلة كلية الآداب. جامعة بغداد. العدد (١٨). ١٩٧٥م.

د- ما يخفف من الأحرف المشبّهة بالفعل. مجلة كلية الآداب. جامعة بغداد. العدد (١٨). ١٩٧٥م.

-فخر الدين قباوة. العمل النحوي مشكلة ونظريات للحل. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية. دولة الإمارات العربية. العدد (١٦). ١٩٩٨م.

- فوزي الشايب:

أ- الحال فضلة. مجلة أبحاث اليرموك. سلسلة الآداب واللغويات. المجلد (٧). العدد (١). ١٩٨٩م.

ب-نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام اللغويـــة. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. العدد (٤٤). ١٩٩٣م.

-فيصل إبراهيم صفا. عطف البيان والبدل باب واحد أم بابان. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. العدد (٤٩). السنة التاسعة عشرة. ١٩٩٥م.

-كامل جميل ولويل. الحركات الإعرابية لا مدلول لها. مجلة البلقـــاء. العلـــوم الإنـــسانية والاجتماعية. مجلد (٨). عدد (٢). ٢٠٠١م.

-محمد سامي أنور. العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الظـــواهر اللغويـــة. مجلـــة حصاد. جامعة الكويت. العدد (١). ١٩٨١م.

-محمد صلاح الدين بكر:

أ-المعنى النحوي مفهومه ومكوناته. مجلة حصاد. جامعة الكويت. العـــدد (١). ١٩٨١.

ب- نظرة في قرينة الإعراب. حوليات كلية الآداب. جامعـــة الكويـــت. الرسالة العشرون. ١٩٨٤م.

- محمد كامل حسين. رأي في جنس العدد. مجمع اللغة العربية فـــي القـــاهرة. البحـــوث والمحاضرات. ١٩٦٢م.

-- مصطفى جطل وإبراهيم محسن. تقسيم الكلام عند القدماء والمحدثين. مجلة بحـــوث جامعة حلب. سلسة الآداب والعلوم الإنسانية. العدد (٩). ١٩٩٠م.

-مصطفى السنجرجي. فلسفة النحو العربي بين الرفض والتأييد. مجلة حصاد. جامعة الكويت. العدد الأول. ١٩٨١م.

-مصطفى النحاس. مستوى الأداء اللغوي وأثره في البحث النحوي. مجلة حصاد. جامعة الكويت. العدد (١). ١٩٨١.

-نظير زيتون. الممنوع من الصرف. مجمع اللغة العربية. القاهرة. البحوث والمحاضرات. مؤتمر الدورة التاسعة عشر. ١٩٦٢-١٩٦٣م.

الرسائل الجامعية

- حليمة أحمد عمايرة. جملة النداء بين النظرية والتطبيق. رسالة ماجستير في اللغة والنحو. جامعة اليرموك. ١٩٩٠م.

- عبد الرحمن بن حسن العارف. اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر. رسالة دكتوراه في اللغة العربية. ١٩٩٤م.

ملخص

عنوان هذه الدراسة هو: قضايا الخلاف النحوي في العصر الحديث في المشرق العربي، وهي دراسة تعنى بقضايا الخلاف النحوي التي أثارها المحدثون عند دراستهم للتراث النحوي العربي القديم.

وتقع الدراسة في مقدمة وبابين وخاتمة، سلطت الضوء على الخلاف ضـمن مـسارين هما: المنهج والتطبيق.

وخلصت الدراسة إلى أنّ العصر الحديث شهد نشاطًا واضحًا في مجال دراسة النحـو التراثي والخلاف فيه، مما يدلّ على أن هذا النحو ما زال مجالاً رحبًا للتناول والاجتهاد.

Abstract

The title of this study is " the matters of grammatical dispute in the modern era in Arabic East. The study is concerned with grammatical dispute matters which contemporary grammarians made arise when they studied the ancient Arabic grammatical legacy.

The study consists of an introduction, two main chapters, and a conclusion. It threw light upon the grammatical dispute through two lines represented in approach and application.

The study also concluded that the modern era witnessed distinctive activity in the scope of ancient Arabic grammar studies, the fact which shows that this grammar is still a wide scope of dealing and research.